

دكتور عبد المجيد ديب

تحقيق التراث العربي من رجه ورطوه



دار المعارف

مُحَقِّقُ التِّرَاثِ الْعَرَبِيِّ

منهجُهُ وَتَطْوِيرُهُ

تأليف

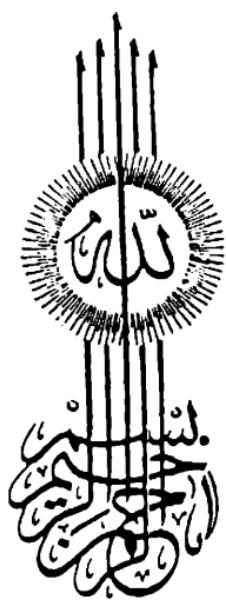
الدكتور عبد الحميد دياب

الهيئة المصرية العامة للكتاب
مركز تحقيق التراث



دار المعرفة







مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

lisanerab.com رابط بديل



إهداء

إلى زوجي:
التي أضاءت لي بحثها سُبل البحث.
وإلى ولدي: عبير وأمين.
اللذين منحاني وقتاً طيباً هما أحوج ما يكونان إليه.
إلى ثلاثة:
أهدي هذا البحث المتواضع.
علمه يوفي بعض ما لهم من حقوق.

والدكم
عبد المجيد دياب

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب «تحقيق التراث العربي. منهجه وتطوره» سنة ١٩٨٣ من المركز العربي للصحافة. في ظروف صعبة، عانيت فيها مريض المرض الذي أدعوه ألا يمر به إنسان، وتعجل الناشر بإخراجه، فكلّف غيري عناء تصحيف هذا الكتاب، والإشراف على إخراجه، فخرجت طبعة مشوّبة بأوهام وأخطاء وتصحيفات، حاولت استدراكتها في الطبعة التي بين يديك، فكان قدر جهدي.. ولا يخلو.. فضلاً عما فاتني - في الطبعة الأولى - من تصور في شرح منهج التحقيق والتوثيق استدركته في الطبعة التي بين يديك.

وكنت قد وعدت في مقدمة طبعته الأولى «أنني سأعود إليه مراتٍ ومراتٍ، أصوب رأياً، أو أعدل فكرة أو أضيف جديداً».

وبسبب مما ذكرته يلغ في الضيق أن تثبت على أقه - عز وجل - أن يسّر لي إعادة طبعته، وأن أضيف إليه قدر جهدي ما خبرته خلال سنوات عشر - بعد الطبعة الأولى - دأباً في هذا المقل، وكان لي خلال هذه السنوات شرف الانضمام إلى عضوية اللجنة العلمية العليا المشرفة على تحقيق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب، فضلاً عن تشرفي بعضوية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية «لجنة إحياء التراث الإسلامي» وشرف اختياري خبيراً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ورغبت دار المعارف - مشكورة - إعادة طبعته، فلبيت رغبتهما، وعكفْت عليه أحوال إنجاز ما استجدَّ قبل تقديمه إلى المطبعة، وكانت كلما حاولت إنجاز ما استجدَّ في أوراقى المضافة ظهر لي جديد يستوجب النظر، أو نُشرَ من كتب التراث ما أحتاج إليه، فأعود على بدء ! أعيد النظر فيها سبق لي إنجازه، وتكرر ذلك مراراً !! حتى بدا لي كأن لا نهاية لما رجوت إكماله، ورأيت أيضاً، أنني أكرر الوعد السابق: «سأعود إليه فيما يستجدُّ من طبعات: أضيف جديداً، أو أعدل رأياً، أو أصوب فكرة». فإن أصبَّ فالخير بغيق، وإن أخطأتُ فما أردت إلا الخير.

وما توفيقني إلا باقه عليه توكلت وإليه أنيب.

الدكتور عبد المجيد دياب

القاهرة - متيل الروضة : ١٩٩٣ م

مقدمة الطبعة الأولى

تراث كل أمة هو رصيدها الباقى، وذخيرتها الثابتة، ومدخرها المبر عنّى كانت عليه من نقدم في كل مجالات الحضارة والثقافة.

والأمم باضيها قبل أن تكون بحاضرها، وفرق بين أمة، لها موروث وأمة لا موروث لها، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصلاً بحاضرها، ولكنّي تبني على هذا الماضي المتيد حاضرها الوطيد، والترااث - لاشك - هو وسيلة إلى هذا الوجود الملىء وللحفاظ على وجودنا أمة عربية.

وأول مالنا من هذا التراث هو لغته التي كتب بها، والتي أثبتت وجودها واسعنت لمصاررات مختلفة.

والنص - كما هو معروف - عدة الدراسات الأدبية في أي مجالٍ من ميادينها، وشعب تخصصها، فالدراسة تعتمد أساساً على النصوص التي هي مادة الدرس، تاريخاً ونقداً ومقارنة. فليس من المتصور أن تزخر لعصر أو أديب دون أن يجمع نصوص تراثه وتحقيقها ونستقرّنها، أو أن نشتغل بدراسة نقدية للأدب من غير استيعاب لنصوص موضوعها، وتتبع الطواهر الأسلوبية والخصائص الفنية بالشخص والاستقراء، كذلك لا يمكن أن تصح دراسة مقارنة يعزل عن النصوص، ولمح ظواهر التأثر أو التشابه والاختلاف بينها، ثم تأييدهما بالطبع الاستقرائي في نصوصها المحققة.

وإن علماء التاريخ والحضارة ليهتمون اهتماماً بالغاً بالآثار المادية، وما تزال المرويات والآثار التقليدية جوهر المادة التاريخية، كما لا يستنقى علماء الرياضيات والطبيعيات عن المنج النقل في تلويّن نصوصهم، وتوثيق نظرياتهم، وعلومهم، سندًا ومتنا.

وتحقيق النص الأدبي من شعر وغيره، علم من جهة، وصناعة واصطلاح ومارسة من جهة أخرى، عايشهما بحكم عمل في إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة منذ سنة ١٩٦٣ حتى اليوم، فهياّت لظروف العمل، والاستعداد النفسي، والتلمذة المباشرة على الأساتذة:

إبراهيم الأبيارى، وسید صقر، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى البحاروى، والدكتور حسين نصار، والدكتور طه الحاجرى، والدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، والتلمذة غير المباشرة على الأساتذة:

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور، والدكتور صلاح الدين المتقد، والدكتور محمد حلمي، والشيخ أحد شاكر، والأستاذ محمود شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون، وغيرهم من العلماء المعاصرین والمُبرزین فی مجال تحقیق التراث ونشره، فأخذت أسائل نفسي:

هل كان للعرب الأوائل بد في فنّة التّحقيق..؟

أم أنتا تعلمته على أيدي المستشرقين في المصوّر المتأخرة..؟

وهل كان على هذا النحو الذي تعرفه اليوم..؟

أم أن له أطواراً أخرى مر بها...؟

فاستجلستُ المحققين في مكاتبهم ومنازلهم، فكانوا كراما - كما عرفتهم - أعطوني أحاديث طيبة، سجلتها في بعثي هذا، عن نشأة التّحقيق وفنه، وهدوفه إلى الكثير من المراجع، وفتّعوا إلى صدورهم ومكتباتهم الشخصية وكلها غنية بأمهات المراجع، ونوادر المخطوطات، والمصوّرات الطيبة.

وعشت - بحكم عملِي - مع المخطوطات في دار الكتب المصرية، والجامعة العربية، وفي المكتبات العامة، وحاولت أن أسجل شيئاً عن:

أوراقها، وخطوطها وأحبارها، ورموز القدماء فيها عند الحذف، أو الكشط أو الإضافة، أو التعليق، أو ما شابه ذلك.

وسجلت هذا البحث في بابين تناولت في:

الباب الأول: التّحقيق عند القدماء. ويندرج تحته فصلان.

الفصل الأول: التّحقيق في عصر الرواية والتّدوين.

الفصل الثاني: منهج التّحقيق عند القدماء من العرب.

الباب الثاني: بحثت فيه عن تحقیق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه. ويضم فصلاً ثلاثة:

الفصل الأول: أسباب التطور ومنهج التّحقيق في بده النهضة العربية، والطباعة وأثرها في تاريخ نشر التّحقيق.

الفصل الثاني: ماهية التّحقيق والمواد المساعدة عليه.

الفصل الثالث: منهج التّحقيق كما ينبغي أن يكون.

وختمت البحث بنبوصيات موجهة إلى أستاذة الجامعات، والمسئولين، ورجال الفكر في البلاد العربية.

وألحقت به:

- ١ - منهاج تحقيق كتاب الأغانى في دار الكتب المصرية.
 - ٢ - منهاج تحقيق كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر.
 - ٣ - منهاج تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا.
 - ٤ - منهاج تحقيق التراث العربى، كما وضعته الجامعة العربية.
 - ٥ - منهاج تحقيق التراث في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ولست أزعم أنى قد وفيت الموضوع حقه، وما أظن إلا أننى سأعود إليه في المستقبل مرات ومرات، أضيف جديداً، أو أصوب رأياً، أو أعدل فكراً.

وحسب هذا البحث أن يرسم الملامح البارزة ل لتحقيق التراث العربى في نشأته وتطوره، وأن يفتح أمام الباحثين الطريق إلى مزيد من البحث في موضوعه. ولعلهم يتجاوزون عن المنيات الطباعية التي وقعت فيه!! فإنها لا تخفي على فطنة القارئ.

وآله أسائل أن أكون قد وفقت لبعض ما أبتغى.

القاهرة - متيل الروضة
١١ شوال سنة ١٤٠٢ هـ
٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ م

د. عبد المجيد دياب

تمهيد

تجمع المعاجم العربية على أن كلمة (التراث) مأخوذة من (ورث)، وأن الناء فيها مبدلة من الواو فالعرب يقولون: ورثت الشيء من أبي أربته - بالكسر فيها - وراثة وإرثاً. ويسى ابن الأعرابي (ت ٢٣١) بين كلمة التراث وبقية الأسماء المشتقة من هذه المادة فيقول: «الورث والوراث والإرث والوراثات والإراث والتراث واحد». ويقول ابن سيده: الورث والإرث والتراث والميراث: ما ورث. وقيل: الورث والميراث في المال، والإرث في الحسب^(١).

وعلى ما يبدو فإنه لم يقع خلاف في أن التراث: هو ما يخلفه الرجل لورثته. وقد حظيت كلمة (التراث) بما لم يحظ به كثير من أخواتها من بقاء وشروع. والتراث الذي نعنيه: هو ما خلفته أجيال من العرب في ألف الكتب والرسائل، ما يزال كثير منه مخطوطاً في مكتبات العالم في الشرق والغرب على السواء، وما تعنوي هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى حصرها سبيل. أو قل: التراث هو تلك الآثار المكتوبة الموروثة التي حفظها لنا التاريخ كاملة، أو مبتوة، فوصلت إلينا في صورة كتب مخطوطة، أو لفائف أو كراسات. وليس هنا حدود معينة لتاريخ أي تراث كان، فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من نتاج بعد تراثاً فكرياً، ولقد أصبح شعر شوقى وحافظ، وحديث عيسى بن هشام، وأثار العقاد، والملازبي وتوفيق الحكيم، وعبدالنعم التمر، وأحمد الحموي.. تراثاً له حرمنه التاريخية وله قدره الأخرى.

وقد توالى على التراث العربي نكبات تلو نكبات، وتعرض لمحن عاتية، عصفت به وذهبت بالكثير من كنوزه ونفائسه، بعضها دهمه من الشرق ومن الغرب وبعضاها الآخر ثار من تحت قدميه، فمن الشرق جاء الفزو المغول الذى دمر مركز الحضارة العباسية في بغداد، وقضى على مقتنيات بيت الحكمة فأحرق بعضها وأغرق بعضها الآخر في مياه دجلة.

(١) الرابع السابق.

(٢) لسان العرب (ورث).

، ومن الغرب جاء الفزو الصليبي الذي أتَّلَفَ المراكز العصبية للحضارة الإسلامية في منطقة الشام، وقضى على المكتبات التي كانت تزخر بالألاف المؤلفة من المخطوطات، وعلى رأسها مكتبة بني عمار التي قدرت كتبها في بعض الروايات بثلاثة ملايين مجلد، وهو رقم منها أتم بالميالفة فإنه يعتبر مؤشراً على ضخامة هذه المكتبة وتراثها بكل المقاييس.

إلى جانب الفزو الحارجي لم يسلمتراث العرب المخطوط من آثار الفتن الداخلية، سواءً أكانت مذهبية أو سياسية، أو اقتصادية، فالصراع على الحكم بين ملوك الطواف في الأندلس - مثلاً - ذهب ضحيتهآلاف الكتب، والأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر في سنة ٤٦١هـ قضت علىألف أخرى حتى إن عبيد المغاربة اقتحموا قصر الخلافة، وسطروا على مكتبتهم ومزقوا كتبها، واحتذوا من جلودها نعماً لهم..!! والخلاف بين الشيعة والسنة أغرى رجالاً كصلاح الدين بأن يستجib لنصيحة مستشاريه ويأمر بإحراء مكتبة الفاطميين على اعتبار أن معظم ما تضمنته من مقتنيات يخدم الفكر الشيعي، وهو فكر يخشى منه على عقائد أهل السنة.

وهذه الأمثلة قليلة من كثیر يذكره لنا تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية وليس هنا مجال تتبعه واستقصائه.

ولقد أحذثت الفزوالت الخارجية، والفنون الداخلية جراحات غائرة في جسد تراثنا المخطوط ما زالت آثارها واضحة للعيان حتى الآن، فقد مُرِّقَ هذا التراث شر بمزق وضاع منه ما ضاع، وأتلف منه ما أتلف وسرق منه ما سرق، وما تبقى منه في المكتبات إلى الآن هو في كثير من الأحيان أشلاء متناثرة، فالكتاب الواحد متوزع نسخه بين المكتبات، وقد لا تجتمع أجزاء النسخة الواحدة في مكتبة واحدة، فيوجد جزء هنا وجزء هناك؛ وهذا نجد الكتاب الواحد في المكان الواحد أجزاء مسلسلة ولكتها لا تكمل بعضها؛ لأن كل جزء منها ينتهي إلى نسخة غير النسخة التي ينتهي إليها الجزء الآخر.

وبينه اليوم مركز الملك فیصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض بتجمیع صور هذه المخطوطات وفهرستها وحفظها.

وتتحقق التراث: عملية مرکبة مقدمة، قام بها العلماء على مرّ العصور، هذه العملية تقتضي إخراج النص الأدبي كما صنمه مؤلفه، أو في أقرب صورة قاله عليها.

وقدينا التراث بالأدبي لنميزه عما عداه، فالتراث العلمي له العلماء المتخصصون. وقد سبق العلماء العرب إلى كثير من النظريات العلمية التي تسب في الوقت الحاضر إلى علماء النهضة الأوروبية، دون إشارة إلى هؤلاء الرواد الذين تكلموا في التطور قبل دارون، وفي الجاذبية قبل نيوتن، وفي انكسار الضوء قبل ديكارت، وأعمال ابن الهيثم وابن مسكوني وابن النفيس والرازي وغيرهم كثير، تشهد بالفضل لذويه.

وتحقيق النص الأدبي: نشأ وترعرع عند العرب منذ فجر حضارتهم كما سررى. ولم ينشأ هذا الفن في أوروبا إلا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء، قاموا بطبعه لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا خطأه البسيطة، فلما ارتفع علم الآداب القديمة، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة.

وكانوا كلما تناولت النسخ في موضع من الموضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها في نص الكتاب وقيدوا ما يقى من الروايات في الموساش، ولكنهم مع ذلك تمددوا انتقاماً لهم منها، واستنتجوا اصطلاحات حدسية، يخالفون بها ما هو في النسخ.

إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيف الكتب، وأي الطرق تؤدى إليه.. وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة^(١).

أما المستشرقون فقد طبقوا منهج التحقيق المتبوع في نشر آداب الغرب في نشر الكتب العربية والشرقية، وكان أول من ألف في هذا الفن المستشرق الألماني بريجشتراسر G.Bergstrasser في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١.

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد مندور بياجاز عن قواعد نشر النصوص القديمة عند نقاده لكتاب (قوانين الدواوين لابن عماق في العدين ٢٧٧ و ٢٨٠ من مجلة الثقافة القاهرة سنة ١٩٤٤، وأعاد نشر المقالتين في كتابه (في الميزان الجديد) الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه.

وعندما أراد المجمع العلمي العربي بدمشق نشر كتاب (تاريخ دمشق) وضمت اللجنة قواعد موجزة للنشر في مقدمة الجزء الأول منه، المنشور في دمشق سنة ١٩٥١.

وتحدت الدكتور إبراهيم بيومى مذكور عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها لكتاب (الشفاء) لابن سينا ص ٣٨ - ٤٢ ط القاهرة سنة ١٩٥٣. ثم نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاباً في هذا الموضوع بعنوان (تحقيق النصوص

(١) انظر بريجشتراسر في أصول نقد النصوص ونشر الكتب. المقيدة.

ونشرها) طبع في القاهرة سنة ١٩٥٤، وهذا الكتاب ثمرة كفاح مؤلفه وتجاربه في نشر النصوص القديمة كما يذكر في مقدمته، وقد أعيد طبعه عدة مرات.

ونشر الدكتور صلاح الدين المنجد (قواعد تحقیق النصوص) في الجزء الثاني من المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية القاهرة سنة ١٩٥٥ ص ٣١٧ - ٣٢٧، أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع هذا العلم وقد استنى الدكتور المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله من نهج المستشرقين الألمان، ومن خطة جمعية جيوم بودة الفرنسية، ومن قواعد المحدثين والقدامى في ضبط الروايات، وما نشر في هذا الموضوع من قبل.

ونشر الدكتور شوقي ضيف بحثين في عددين من مجلة (المجلة) تناول فيها تاريخ التحقیق، ومنهجه عند القدماء، وذلك في العدد ١٠١ المنصور في مايو سنة ١٩٦٥ تحت عنوان (تحقيقتراثنا الأدبي) والعدد ١٣٢ المنصور في فبراير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان (عصر إحياء التراث).

وفي سنة ١٩٦٧ حاضرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن في مركز تحقيق التراث، في دار الكتب المصرية، وأملت مذكرة في مناهج البحث في الأدب واللغة، تناولت فيها منهج التحقیق عند العرب، وكذلك أملت الدكتور حسين نصار مذكرة في التربية العملية لتحقیق التراث، وفي الدورة التدريبية لجامعة الدول العربية لعام ١٩٧١ ألقى الأستاذ الدكتور حسين نصار أيضاً (محاضرات علوم اللغة والأدب) تناول فيها منهج التحقیق. ثم وضعت الجامعة العربية منهاجاً لتحقیق التراث سنة ١٩٧٩م. وكذلك وضع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (بلغة إحياء التراث الإسلامي) منهاجاً لتحقیق سنة ١٩٩١م أي بعد نشرنا للطبعة الأولى من هذا الكتاب.

وتتابعت الأبحاث وصدرت الكتب الجديدة في تحقیق التراث ونشره في جميع الأقطار العربية، ونالت اهتماماً كبيراً من الباحثين والدارسين.

ومما لا شك فيه أن كل من تناولوا هذا الموضوع - قبل تناوله له - من قريب أو بعيد قد أخذت منهم، فلا يسعني إلا سكر الفقر ولهم من الله الجزاء الكبير.

البَابُ الْأَوَّلُ

التحقيق عند القدماء

الفصل الأول : التحقيق في عصر الرواية والتدوين.

الفصل الثاني: منهج التحقيق عند القدماء من العرب.

الفصل الأول

التحقيق في عصر الرواية والتدوين

كان العرب في جاهليتهم ينتجون أدباً - شعراً ونثراً - فيما يجدهم من مناسبات، وما يعرض لهم من أحداث، فقد تدعوه دواعٍ للخطابة في خطبائهم وللمثل في ضربون، وللشعر في شعرهم.

وكان يقابل هذا النتاج عملية أخرى مكملة لها، وهي عملية حفظ هذا النتاج، فقد كان النص الأدبي يلقى شهادياً، وربما كان هناك من الأدباء من يدون أثره الأدبي، ولكن يبدو أن ذلك كان قليلاً ونادراً؛ نظراً لشيوخ الأمية، وعدم معرفة الكتابة بين كثير منهم، هذا هو ما تطمئن إليه النفس.

أما ما ذهب إليه الدكتور نجيب البهيجي أن «الأمية في العرب أسطورة، والرواية الشفوية متفردة للشعر العربي أسطورة كذلك»^(١) فهذا قول لا تطمئن إليه النفس؛ ويرفضه الواقع والمعلم، فليس من المعقول أن كلَّ العرب كانوا يقرءون ويكتبون قبل انتشار الكتابة، ولقد أثبتت الباحثون - وما أكثرهم - أنه كان هناك أممٌ في العرب، وإن كان هناك بعض من يكتبون ويسجلون آثارهم.

ولقد كانت الآثار الأدبية تنتشر عن طريق الرواية الشفوية، فما تلك الرواية؟

الرواية:

الرواية بدلولاها العلمي الأدبي: طورٌ لغويٌ متأخرٌ، سبقه طور ذو دلالة حسية. وحدود هذا اللفظ - كما ترسمه المعاجم - كثيرة، لعل أقربها إلى ما نحن به صدده هي: حمل الشعر أو الحديث.

والرواية في معناه الحسي: هو البعير أو الدابة التي يستقى عليها الماء، والرجل المستقى: أيضاً رواية، ورجل رؤاء: إذا كان الاستسقاء بالرواية له صناعته، ويقال لسادة القوم:

(١) تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث، ص ٢٠٠.

«الروايا» لأنهم يحملون الديات عن قومهم، فقد شبه السيد الذي تحمل الديات عن المجنى بالبعير الرواية.

قال الجوهري: رويتُ الحديث والشعر روایة، فأنما راو في الحديث والشعر من قوم رواة، ورويته الشعر ترویة أى حلته على روایته، وأرویته أيضًا. وتقول، أنشد القصيدة يا هذا، ولا نقل: اروها، إلا أن تأمره بروایتها، أى باستظهارها^(١).

و واضح من كل هذه المحدود، أو من كل هذه المعان: أن الحمل من المعان الأولى لهذه المادة، وأنه كثيراً ما يكون المحور الذي تدور حوله استعمالات هذه المادة.

ومن مجاز هذا الحمل أيضًا: حمل الشعر أو الحديث، فقالوا: فلان راوية للأدب والحديث.

رواية الشعر في الجاهلية: هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويزيعه. قال النابغة الذبياني:

اللَّكِنْ يَسْعَىْ إِلَيْكَ قَوْلًا سَتَهْدِيهِ الرُّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِّي

غير أن هذا الضرب الأخير من المجاز، وهو الحمل الأدبي قد مر كذلك - فيما يبدو - في مرحلتين:

المرحلة الأولى:

خاصة بالشعر وحده، وتعنى مجرد حفظه ونقله وإنشاده، ولا تتجاوز ذلك إلى ضبطه وتحقيقه والنظر فيه.

رواية الشعر أمر قديم في العرب كان في الجاهلية، واستمر في الإسلام، فكان هناك رواة للشعر، منهم من يختص بشاعر بعينه، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء، لا يختص بواحد فقط، فقد كان امرؤ القيس راوية أبي مؤاد الإيادي، وزهير راوية أوس بن حجر، والأعشى، راوية المسيب بن عيسى.

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رواة الناس للأشعار، وعلماؤهم بالأنساب. وهم: محرمة بن نوفل، وأبو الجهم بن حذيفة، وحوبيط بن عبد العزى، وعقيل بن أبي طالب.

المرحلة الثانية:

واستمر مدلول هذه المرحلة (أى المرحلة الأولى) في تاريخ الرواية الأدبية حتى آخر القرن الأول، وببداية القرن الثاني، فلما أصلت أصول علم الحديث وأرسست قواعده، وعنى

(١) راجع مادة (روى) في كل من: أساس البلاغة، والنهاية، واللسان.

فيه بالإسناد، وتتصدر المحدثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم، صار يطلق عليهم أيضاً لفظ «الرواة» فصرنا نجد للمحدثين في آخر القرن الثاني رواة، كما كان للشعراء رواة. ومن هنا دخلت الرواية الأدبية في طورها الثاني، وهو ما يصلح أن نطلق عليه دور الرواية العلمية أو دور التحقيق، وهذا الدور هو الذي تعيّن في بحثنا، إذ أن الرواية فيه تقوم على الحفظ والتلقي والإنشاد، كالرواية المجردة في دورها الأول، وأضيف إليها الضبط والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وهي من الإسناد، فالراوى بعد التحمل يقابل ويصحّح الروايات، ويقابل ما سمعه فوغاً، أو ما سمعه فدونه على ما عند غيره من الأقران منأخذ معه على الشيخ، أو يصحّح ما سمعه على الشيخ نفسه، أو على نسخته، وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل، أو تصحيح الساع، أو المعارضة، أو المقابلة، كما نعرفها اليوم.

وكان على الراوى أن يحتفظ بالروايات كما أخذها عن الشيخ، من غير تغيير أو تبديل فيها، وذلك بحفظها عن ظهر قلب، ووعيها في الذاكرة، وقد يضم إلى ذلك تدوينها في كتاب. وقد أثبتت بعض الباحثين المحدثين^(١) - بما لا يدع مجالاً للشك - أن بعض المدونات قد وصلت إلى رواة الطبقة الأولى، وأقصد بهم الرواة العلامة، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، وحادي الرواية، ثم المفضل الضبي، وخلف الآخر، وهم يمثلون الطبقة الأولى من العلماء الرواة الذين عرفتهم العربية في تاريخها المأجل، فتلقو تراث الجاهلية: شعرها وأخبارها وأنسابها، وصلهم بعضه مدوناً، وبعضه عن طريق الرواية الشفوية التي كان يتناقلها الخلف عن السلف، فحملوها الأمانة ومضوا يجمعون منه ما تفرق، وينظمون منه ما تجمّع، ويضيفون إليه مالم يكن فيه مما ثبت لهم صحته، وينفون عنه ما ثبت لهم زيفه وفساده، ولم يألوا جهداً في التثبت والتحقيق والمدارسة حتى استقام لكل منهم ما يتقن صحته، فمضى يذيعه على تلاميذه في حلقات دروسه، ويشيعه في رواد مجالس علمه، فختلف من بعدهم خلف هم الطبقة الثانية من العلماء الرواة، تأسوا بشيوخهم، واقتفوا سبيلهم، يجمعون ويدرسون ويبحصون ويفحصون، ثم يستقيم لكل منهم ما يتقن صحته فيذيعه على تلاميذه من علماء الطبقة الثالثة.

ومع ذلك فقد كان لبعض هؤلاء العلماء أن يختلفوا، فقد وقع لبعضهم من الصحف المكتوبة، أو الدّواوين المدونة، أو الرواة من الشيوخ العلماء، ومن الأعراش الفصحاء، مالم يقع كله لغيره، ولقد كان الشيخ يقرأ شعر الشاعر من نسخته، أو يقرؤها أحد تلاميذه، ثم يعقب الشيخ على الشعر بالشرح والتلقي والتتحقق.

(١) انظر الدكتور ناصر الدين الأسد، في كتاب (مصادر الشعر الجاهلي).

و لهذا ومثله، فإن الدواوين الشعرية كثيرةً ما تعددت بتنوع الرواية الذين توافروا على صنعتها، وروايتها، وكان نتيجةً لتعدد طرق الرواية في ديوان الشعر، ظهور فريق من الرواة كان عليه أن يضم إليه الروايات المختلفة لديوان الشاعر ثم يقارن بينها، وبختار بعد المقارنة والنقد ما أداه إليه اجههاد.

ويكفي أن نعتبر حركة جمْ القرآن وتحقيقه وتدوينه في عهد عثمان، هو أول تحقيق وأن القرآن يعتبر أول كتاب وصل إلينا مكتوباً ومحفظاً. وحركة جمْ الشعر الجاهلي وتدوينه - في النصف الثاني للقرن الأول - أول حركة تاريخية لحماية وتحقيقه ونشره، ولعله من نافلة القول: القول بأن تراث الجاهلية ظل ينتقل مشافهةً من قديمه المعروف لنا قبل الإسلام بنحو قرنين إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إلى جمعه وتدوينه، فاتجه الاهتمام إلى ذلك منذ النصف الثاني للقرن الأول الهجري، ثم ازدهرت الحركة في العصر العباسى الأول، وأخذت وضعاً قومياً ودينياً.

وخلال تلك المرحلة الأولى التي امتدت أكثر من ثلاثة قرون كان الشعر خلاماً يروي شفاهها.

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الشعر الجاهلي تعرض لأفات الرواية التقليدية، فحمل عليه ما ليس منه، وضاع منه ما ضاع في غمار الزمن، حتى تصدت الطبقة الأولى من الرواية، وهم ما قلنا عنهم: إنهم الرواة العلماء، أو الرواة المحققون، في عصر التدوين لاستقاذة تراث العربية من الضياع والتشويه، والتزوير في مواجهة الشعوبية، والإعصار الشعبي، الذي خيف منه على لسان الأمة لغة القرآن، من فشوّ العجمة واختلاط الألسن، وغزو الشعوبية.

ولم يفت أولئك الرواة ما لحق بالشعر من آفة الوضع والانتحال، على ما هو ميسوط في كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام، وعلى ما سنذكر فيما بعد.

وحركة الجمع هذه ميزت رواةً عرفوا بالضبط، والثقة، والأمانة، وجربت آخرین اشتهروا بالكذب والتهاون، والوضع.

ومن المعروف بين الباحثين أن حركة الجمع والتدوين، قصد بها أول ما قصد خدمة كتاب آفة، وفهم ألفاظه، وتوجيهه إعرابه ولمح أسراره في التعبير والبيان.

وقد قامت حركةً منتظمة في القرنين: الثاني والثالث للهجرة. على أيدي أئمة من الخبراء ذوى بصر بالشعر، يعرفون صحيحة من زائفه.

وجاءت حركة الجمع والتدوين هذه بتراث ضخم، عكف الدارسون عليه يستخلاصون منه معجم ألفاظهم، ويعززون قواعد النحو والصرف وأساليب البيان وخصائص التعبير.

وآخرون منهم اشتغلوا بدراسته، فمنهم من شغل بشرح ألفاظه وتفسير غريبة، واهتم غيرهم بتنوّعه ونقده، فأضافوا بذلك رصيدهم إلى الرصيد المجموع من تراث الماجاهيلية.

وقد اضطُلَّ بجمع الدواوين أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥) والسكري هو الذي جمع ألم ما بين أيدينا الآن من أشعار الماجاهيلية وشعراء صدر الإسلام إلى أيامه، فجمع شعر القبائل والأفراد وهو في اتجاهه إلى صنع هذه الدواوين كان تأكيداً لها كما قدمتنا، ثم شارحاً ومسنراً لفريبيها.

وقد استقصى صاحب الفهرست ذكر الشعراء الذين عمل الرواة دواوينهم، ثم أعقب بهم أبو سعيد السكري يختار من جملة الروايات ما يراه جديراً بالاختيار، فبلغ عدد الشعراء الذين صنع أبو سعيد دواوينهم قرابة ستة وخمسين شاعراً^(١)

وإذا كان أبو سعيد السكري قد روى ديوان جران العود التميري عن محمد بن حبيب شيخه، فإن استقراء الديوان يدل على أن محمد بن حبيب قد اطلع على روايات مختلفة للديوان^(٢).

وإن المتضع لديوان سحيم عبد بن الحسّاس الذي صنعه نفوذيه أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدي (ت ٣٢٣) ليجد أنه قد وضع أمامه أكثر من نسخة فقارن وقابل بينها، واحتار منها ما أداه إليه اختياره، واعتبره أصلاً، وذكر سائر الروايات المرجوة لديه في الشرح^(٣).

والروايات المختلفة التي اطلع السكري عليها وهو يصنّع ديوان هذيل ثلاث روايات:

الرواية الأولى: عن الرياشي شيخه، عن الأصمسي، عن عمارة بن أبي طرفه الهذلي.

(١) الفهرست ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) فستلا عندما ذكر قوله:

فَلَا تَكِفَا الْمُتَّقِيْسُ بِحَقِّ نَشَافِتٍ يَسَا وَقْلَاتَا الْآخِرُ الْمُتَخَلِّفُ

أورد رواية معاشرة مسوقة لأن الأعراب وهي:

وَتَلَاتَا الْآخِرُ الْمُتَخَلِّفُ بَدْلًا مِنْ «وَقْلَاتَا»

(٣) ومثال ذلك قصيدة التي مطلعها:

عَسْتَرَةٌ وَدُعَى إِنْ بَجَهَرْتُ، غَادَيَا كَفَنِ النَّبِيِّ وَالْإِسْلَامِ لِلمرِّ، نَاهِيَا
وَالثَّيْنِيَا:

٩ - وَهَيْتُ لَنَا رِيْسُ النَّسَالِ بِتَوْرَةٍ وَلَا تُوبَ إِلَّا بِرِدَهَا وَرِدَانِيَا
فَقَالَ: وَبِرُورِي «وَهَيْتُ شَمَالًا آخِرُ اللَّيلِ فَرَّةٌ».

ونها:

٤٤ - وأشهد عند أقاً أنْ قَدْ رَأَيْهَا وَعَشْرِينَ مِنْهَا أَصْحَى مِنْ وَرَائِيَا

فَقَالَ: وَبِرُورِي «فَأَشْهَدُ» وَبِرِي «أَقَى رَأَيْهَا».

فانظر إلى هذه الدقة في المقابلة حتى بين (الفاء والواو ونحوهما) ومثل هذا قد يحمله بعض المحققين اليوم في مقابلاته.

الرواية الثانية: عن أستاذ أبي جعفر محمد بن حبيب، عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني.

وينتهي إسناد هذه الرواية إلى هذين الراوين، فهي رواية أنقص من الأولى التي تنتهي إلى راوية ينتمي إلى قبيلة هذيل، وهو عماره بن أبي طرفه.

أما الرواية الثالثة: التي يروى السكري عن طريقها ديوان المذلين فهي عن محمد بن الحسن الأحول عن عبد الله بن إبراهيم الجمحي.

ويتبين للقارئ أن شمار هذيل برواية السكري، أنه قد جمع العديد من الروايات ووازن بينها، واختار منها ما يعتقد أنه الأصوب.

ولقد كان له منهجه الواضح في الجمع بين الروايات، فالقصائد التي كانت محل إجماع الرواة دون خلاف في نسبتها، أو في نصها أوردها دون نص على هذا الاتفاق، أما الروايات الأخرى التي وقع في روايتها خلاف فإنه قد نص على أوجه الخلاف في روايتها، ومن أمثلة هذا قصيدة لأبي جندب المذلي، فقد نص على أن الأصمعي قد رواها ولم يروها ابن الأعرابي ولا أبو عمرو ولا الجمحي^(١)، ولم يقف جهد أبي سعيد عند حد القصائد، فقد نبه أيضاً إلى أوجه الخلاف في رواية الأبيات^(٢).

ويذكر لنا ابن قتيبة أنه لم تختلف الرواية في ألفاظ بيت اخلاقها في بيت للأعشى ميمون بن قيس هو:

إِنَّ لِعْنَرَ الَّذِي حَطَتْ مَنَسِّمُهَا تَعْدِي وَسِقَ إِلَيْهَا الْبَاقِرُ الْمُتَلِّ
رواهم بعضهم «خطت» يريد خطت التراب، ورواهم بعضهم «حطت» أي اعتمدت في السير، وروى بعضهم «تعدي» بعضهم «تعدى».

وروى بعضهم «الباقر المتلل» وهي الكثيرة، ورواهم آخر «الباقر الغيل» وهي الساء، ورواهم آخر «وَجَدَ عَلَيْهَا النَّافِرَ الْمَجْلِ» يريد النفار من مبني^(٣).

ونقرأ شرح ابن الأباري على المفصلات، فلا تكاد تجد قصيدة لم ترو بروات عدة:

(١) شرح أشعار المذلين ٨٢

(٢) ومن أمثلة ذلك: في قصيدة لأبي الثمبل المذلي ينص بعد ذكر أحد أبياتنا على أنه لم يربو هذا البيت والبيتين اللذين بعده أحد غير الباهل عن الأصمعي ولم يربو هذا أبو عمرو ولا أبو عداته ولا أبو نصر ولا الأخضر.

(٣) ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه ينص في أحد أبيات قصيدة لصخر التي على أنه لم يربو هذا البيت والبيت الذي بعده الأصمعي وأبو عداته. انظر شرح أشعار المذلين ٢٥.

بزيادة أو حذف، وتقديم وتأخير، وتغيير كلمات في الأبيات، والأمثلة كثيرة مبنية في بطون كتب الأدب وشروح الأشعار.

* * *

وعلينا الآن أن نبحث سبب هذه الظاهرة، ظاهرة اختلاف الروايات، ولعل أهم هذه الأسباب هي:

١ - النسيان:

من طبيعة الإنسان التذكر والنسيان، ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق، ولذلك فمن المتصور أن تكثر الروايات والاختلاف، فإن الشاعر ينشد قصيده على ملاً السامعين فيحفظها منهم جماعة، فربما اختلطت كلمة، أو جملة على أذن السامع فيبدلها بأخرى.

والأدب الجاهلي، والإسلامي ظلَّ سنتين طويلة يتناقله الرواة شفافاً - في الظاهر على الأقل - والحافظة كثيراً ما تخطئ، وكثيراً ما تضيع كلمة مكان كلمة، مقاً استقام الوزن والمعنى، فربما يغير الكلمة، وربما يغير أخرى، وربما لا يغير، والعلماء يرون عن رواة مختلفين فيأقِنُّ هذا الاختلاف.

٢ - الشاعر يغير:

وربما عاب على الشاعر آخر شيئاً من تلك القصيدة، فيغير منها ما اقتنع بوجوب تغييره.

يقول الأصمى: إن ذا الرمة أنشد رجلًا:

* . وظَاهِرٌ لَهُ مِنْ يَائِسِ الشُّخْتِ *

فقال له الراوية: أنشدنا:

* مِنْ يَائِسِ الشُّخْتِ *

فقال له: إن الْيَسَّ مِنَ الْبُؤْسِ !!

ولقد كان بعض رواة ذي الرمة يقول له نتيجة لهذا التغيير: أنت أفسدت على شعرك^(١).
لهذا فإنه نتيجة لهذه الظاهرة - المفتنة حقاً - في آثار ذي الرمة تتوقع أن يكون بعض روائين قد جلوا عنه آثاره، ثم لم يقع لهم تغيير ذو الرمة لبعض هذه الآثار التي ردوها عنه، فنلتقت كا هي دون تغيير، وبعض روائين جلوا عنه آثاره بعد الحذف، أو الإضافة، أو التعديل.

(١) الموضع المرفق: ٢٨٩ - ٢٩٠.

٣ - التحريف في القراءة:

ومن أسباب ذلك أيضاً أن العلماء كانوا يأخذون أحياناً من صحف غير منقوطة ولا مشكولة، فيقرؤوها كل حسباً يصبح عنده معناها فـ(خذالة) إذا لم تنتفع تقرأ: خدالة وجذالة.. (وحرمه) إذا لم تنتفع تقرأ: حرمة، وحرزمه، فإذاً كل حسب اجتهاده وعنهن الفكير في تأويل المعنى على حسب ما قرأ! وحسبنا أن نشير إلى بيت الأعشى: ميمون بن قيس:

إِنْ لَعْنُرُ الدَّيْرِ خَطَّتْ مَنَاسِبُهَا
تَحْدِي وَسِيقُ إِلَيْهَا الْبَاقِرُ الْعَيْلُ

وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من اختلاف الروايات وتوجيه ذلك. وأغلب الظن أن ذلك كان نتيجة عدم النقط والشكل، وقد روى لنا الشيء الكثير فيها وقع بين العلماء من نزاع وخصوصية حول البيت، يرويه أحدهم على شكل، ويرويه الآخر على شكل آخر، مثال ذلك: أن الأصمعي أتى ولد سعيد بن سلم الباهلي فسألهم عما يروونه من الشعر، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها:

سَمِينُ الضَّواحِي لَمْ تَوْرُقْهُ لِيَلَةٌ وَأَنْعَمْ أَبْكَارُ الْمُهُومِ وَعُوْنَاهَا
فَقَالَ الْأَصْمَعِي: مَنْ رَوَاكَ هَذَا الشِّعْرُ؟ قَالَ: مَؤْدِبٌ لَنَا يَعْرِفُ بَابَنِ الْأَعْرَابِ.
فَقَالَ: احْضُرْهُ، فَقَالَ لَهُ: هَكَذَا رَوَيْتُمْ هَذَا الْبَيْتَ بِرْفَعٍ (لِيَلَةً)؟
قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ الْأَصْمَعِي: هَذَا خَطَا إِلَيْهَا الرِّوَايَةُ (لِيَلَةً) بِالنَّصْبِ. يَرِيدُ: لَمْ تَوْرُقْهُ أَبْكَارُ
الْمُهُومِ وَعُوْنَاهَا لِيَلَةً مِنَ الْلَّيَالِ.
وَقَالَ الْأَصْمَعِي لِسَعِيدٍ: مَنْ لَمْ يَحْسُنْ هَذَا الْقَدْرِ فَلَيْسَ مَوْضِعًا لِتَأْدِيبِ وَلَدِكِ، فَنَحَّاهَ
سَعِيدٌ^(١).

ولا ننسى ما ينشأ عن التصحيف، والتعريف في الكلمات المتشابهة فإنه من أسباب الاختلاف أيضاً، وشواده كثيرة سنذكر بعضها في موضعه.

٤ - خصائص اللهجات:

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، ويعبرى كل منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية، فمن ثم يقع الاختلاف الصرفي واللغوى الذى نراه في بعض الروايات.

٥ - الراوى يغير:

يذكر لنا الأستاذ الرافعى أنه قد يغير الراوى من العلماء الكلمة بأخرى يراها أليق

(١) المزعر في علوم اللغة، السيوطي ٢/٣٢٢.

بوضعها، وأثبتت في معناها، أو تكون الكلمة قد أصابت هوى في نفسه.. وذلك كقول أبي ذرِيب الهمذني:

دعاني إليها القلب إنْ لأمره مُطِيقَ فما أدرى أرشد طلابها؛
وهي رواية أبي عمرو بن العلاء، ولكن الأصمعي رواه على نقيض هذا المعنى فقال:
«عصانٌ إليها للقلب..» البيت.

وظاهر أن هذا التناقض في الرواية لا يكون من الشاعر، وإنما هو تناول في الاستحسان
لا غير «وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف». ويدو
أنه كان هناك شيء عُرِفَ بين العلماء، على أن الرواوى إذا وجد في المروى ما يعتقد
أن غيره أحسن منه، فله أن يغير في متن الرواية بما يتفق مع رأيه.

حکي الأصمعي أنه أنشدَ خَلْفَ ضِنْ قصيدة لجرير:

فيالك يوماً خيره قَبْلَ شَرَهْ نَقِيبَ وَأَشِيهَ وَأَقْصَرَ عَازِلَهْ
قال خلف: ومحه ما ينفعه خير يقول إلى شر؟ قلت (الأصمعي): هكذا قرأتُه على
أبي عمرو بن العلاء، قال: صدقت، وكذا قال جرير وكان قليل التقيّع لأنفاظه، وما كان
أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. قلت: فكيف يجب أن يكون؟ قال: الأجود أن يكون
«خيره دون شره» فاروه كذلك، وقد كانت الرواية قدّيماً تصلح أشعار الأوائل فقلت: واه
ما أروعه إلا كذلك^(١).

فعل الرغم من صحة النص عن قائله عن رواه، وهو أبو عمرو بن العلاء، وثبت ذلك
أيضاً عند الأصمعي وخلف، فيما غيرا وبذلاً للفاظه اعتماداً على تلك القضية الخطيرة
«كانت الرواية قدّيماً تصلح أشعار الأوائل».

قال ابن مقبل: إنَّ لِأَرْسَلِ الْبَيْتِ عَوْجَا فَنَاقَ الرَّوَايَةُ بِهَا قَدْ أَقَامَهَا^(٢).
ومن الرواية من كان يغير في ألفاظ بعض الأبيات؛ لتجيئ حجته وإنهاض دليله افْتُرُوي
عنه البيت على وجهه المغير، وذلك فاشـ بينهم وخاصة في رواة الكوفيين.
ومن أمثلة تغيير الرواية، ما ي قوله ابن قتيبة: «وقد رأيت سيبويه يذكر بيـا يجتمع به في
نسق الاسم المنصوب على المخوض على المعنى لا على اللنـ وهو كقول الشاعر:
مُعاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِنُ فَلَسْنًا بِالْبَيْلَارِ وَلَا الْمُبِيدَا

(١) السنة ١٩٢ - ١٩٣

(٢) عاليٌ نطب ٤٨١

قال: كأنه أراد: لسنا الجبال ولا الحديد، فرد الحديد على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط على الشاعر، لأن هذا الشعر كله محفوظ قال الشاعر:

فَبِهَا أَمْةٌ ذَهَبْتُ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمْرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ
أَكْلَمْتُ أَرْضَنَا وَجَرَدْتُ نُوشَهَا فَهَلْ بَنْ قَائِمٍ أَوْ بَنْ حَصِيدٍ^(١)

٦ - المؤلف بغية:

كثيراً ما كان ييل المؤلف كتابه مرات متعددة، وهو في كل مرة يُحدث في إملائه كثيراً من التغيير والتبدل على سبيل التتفقيح، والتوجيه لعمله بعد المراجعة، والتبيجة الطبيعية لتكلفه الإملاء في مثل هذه الحالة، اختلاف نسخ الكتاب الواحد بين أيدي من سمعه من الشيخ بطريق الإملاء، ومن أشلة ذلك: الأصمى الذى كان قد أمل كتاب (خلق الإنسان) خمس عشرة مرة تختلف اختلافاً كبيراً بعضها عن بعض^(٢) وكذلك أمل ابن دريد كتاب (الجمهرة) في فارس ثم أمله في البصرة وبغداد من حفظه، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف المام^(٣).

٧ - تزيد الرواة:

وهذا وذلك غير ما يكون من تزيد بعض الرواة في الشعر، حتى يخرج إلى الوضع والصنعة، وكتاب ابن سلام ملوه بهذه النعاذ.

وما استجمع كل هذا الاختلاف القصيدة التي أوطاها:
تَقُولُ ابْنُهُ الْعَبْسِيُّ: مَذْ شَبَّتْ بَعْدَنَا وَكُلُّ أَمْرِنَا بَعْدَ الشَّبَابِ يَشَبَّبُ
وَمِنْهَا شاهد النحاة المشهور «لعل أبي المغوار منك قريب» وهي مرثية رواها القالي في
أماليه وقال:

قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد هذه القصيدة في شعر كعب الفنو... إلى
أن قال:

وبعضهم يروى هذه القصيدة لكتب بن سعد الفنو، وبعضهم يرووها بأسرها لسهم
الفنو، وبعضها يروى شيئاً منها لسهم، وزاد أحمد بن يحيى عن أبي العالية في أوطا بيتن ثم
قال:

(١) الشعر والشعراء - ٩٨ - ٩٩ . وانظر الرافعي ٢٨٨

(٢) انظر السيوطي في بحثه الوعاء / ١١٢ و القطنى في إثناء الرواة / ٢١٩ والزيدي في طبقات اللقوبيين والتعربين ١٨٥ .

(٣) انظر المزهر ٥٨ / ١

وهؤلاء كلهم مختلفون في تقديم الأبيات وتأخيرها، وزيادة الأبيات ونقصانها، وفي تغير المروف في متن البيت وعجزه وصدره، ثم قال: والمرئي بهذه القصيدة يكتفى أبا المغوار وأسمه هرم، وبعضهم يقول: اسمه شبيب، ومحتج بيت روى في القصيدة «أقام وخل الطاعنين شبيب»، وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح):

* * *

العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث

إن من يتعرض لدراسة الرواية الأدبية، يهجم على ذهنه فوراً ما صنعه علماء الحديث في دراستهم، إذ أن توثيق الرواية والسد والتنب اشتهر به ابتداء علماء الحديث، ثم التزمه في دراستهم على مدى القرون.

وبناء على ما قدمنا فإنه يجب علينا أن نبين بصورة عامة ومحضرة بداية الخطط العلمي الذي أمسك بطرفه الأول علماء الحديث، ثم نتتبع باختصار مساره بعد ذلك، لتوضيح في آخر الأمر كيف كان التأثير والتاثير بين رواية الحديث ورواية الأدب فنقول:

من المتعارف المشهور: أن حديث الرسول لم يجمع أو يتداول بصورة منتظمة حتى قرب نهاية القرن الأول المجري تقريراً، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرصن على منع التدوين أو الإكثار من الحديث، وذلك خوفاً على القرآن أن يختلط به الحديث، أو يشغله الناس عنه بالسنة، وقد جاء في حديث عمر لوقف أرسله للكوفة: «إنكم لتأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوا النحل، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريكم»^(١).

وليس معنى هذا أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس بطريقة حرفة لا تقييد فيها، وقد تكون مستندة بأن يروى صحابي عن صحابي آخر، عن الرسول ﷺ. وقد روى أن أبي موسى الأشعري قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه: «احفظوا عنا كم حفظنا»^(٢) وقد ظل هذا العرف السابق عن الحديث شائعاً بين الناس، حتى بدأ تدوينه الرسمي في أواخر القرن الأول المجري، وعلى ما هو المشهور في عهد عمر بن عبد العزيز (ت ٨٣).

وفي هذه الآئمة حدثت تغيرات جوهرية في المجتمع الإسلامي، إذ انتهى الصحابة وخلفهم غيرُهم من التابعين، وانقسم الناس شيئاً وأحرزاً مفترقة: دينية وسياسية. وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى ملك، ومن شورى إلى رياسة، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث ورواياته. فكثير فيه الوضع والتزييف، تأييداً لاتجاه أو طعناً في آخر، أو تقرباً لحاكم أو بنا للبلبلة والتشكيك في الدين، كما كان يصنع الزنادقة، وقد أقر بعض هؤلاء الوضاعين الكذب

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٢٤٨/١.

(٢) جمع بيان العلم

صراحة بما وضمه وافتراء على الرسول أله عليه السلام، فقد قال عبد الكريم بن أبي العوجاء - أحد هؤلاء الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه: «واله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلّ فيها الحرام»^(١) بل قد وصل الأمر في ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة، وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفراة !!

والمهم عندنا أنه مع بداية تدوين الحديث، كان الفساد قد تطرق إلى كل من سنه ومتنه، وكان لا بد من حركة مصادرة لمقاومة ذلك ورده: ليحصل العلماء في النهاية على أحاديث مصافة صحيحة النسبة لرسول أله عليه السلام، وقد صدرت منه حقا، فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث في هذا الوقت المبكر، فتشددوا في الإسناد والتزموا، كما يتبعوا رواة الحديث بالتجريح والتعديل.

و واضح أن كل ذلك ضرورة، أملتها ظروف العصر والتعزز الديني في روایة السنة، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث، قال محمد بن سيرين (ت ١١٠): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حق وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة نظروا، من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه»^(٢).

وقد سمع الزهرى (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول: «قال رسول أله عليه السلام، فقال له: مالك، قاتلك أله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله !! أنسد حديثك، ثم دعوتنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة»^(٣).

ويكفي ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً في نهاية القرن الأول، وبداية الثاني بطرق التوثيق والتزييف، وأن دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة «ولما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم»، فالدافع إذن ديني أو جدته الفتنة والكذب في الحديث، وجاءت مؤلفات الحديث في تلك الفترة وما بعدها، ملتزمة بضوابط الرواية، لأن الرواى يشعر بالتحرج الديني، وذلك أنه ينقل كلاماً من كلام رسول الله عليه السلام، وهو الذي قال في حديثه المشهور: «من كذب على متعمداً فليتبواً مقعيده من النار»^(٤).

هذا فضلاً عن أن الحديث يتضمن جزءاً كبيراً من السنة، أو قل: هو السنة كلها، وهي ثانى مصادر التشريع الإسلامي، أى أنها تتلو كتاب الله في القيمة، ولذلك كان من التدقق والتحقيق، وما يبعث الطمأنينة في نفوس السامعين، ويوحى إليهم بالثقة في حديث المحدث

(١) الآلة، المصنوعة ٢/٢٤٨.

(٢) انظر صحيح مسلم ٨٦/١ واللطف لابن حجر في لسان الميزان ٧/١.

(٣) حلية الأولياء ٣٦٥/٣.

(٤) انظر نص الحديث كاملاً وطرق تخييه عند الخطيب البغدادي في «تفيد العلم» ٢٩-٣٢، وهو اشـصفحـات.

الالتزام المحدث بالضوابط السلوكية في روایة الحديث، والإسناد المتصل الذي يصل بين عصره وعصر الرسول ﷺ بسلسلة متصلة من الرواة والمحدثين، كلهم يشهد أنه سمعه حتى يصل الإسناد إلى الصحابي فالرسول.

من أجل هذا - رأينا الكثير من الصحابة ومن التابعين، يتحرّجون من روایة الحديث، وقد يتخفّفون من أباء هذا المرجع وقوسّته، فيلجّنون إلى الشّعر وإنشاده، رأينا روح بن عبادة^(١) يقول: «كنت عند شعبة فضجر من الحديث، فرمى بطرفة أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري في أخريات الناس فقال: يا أبو زيد.

واستعجبت دارُ مِنْ مَا تُكَلِّمُنَا وَالدَّارُ لَوْ كَلَمْتَنَا ذَاتُ أَخْبَارٍ
إِنَّ يَا أَبَا زِيدٍ، فجعلاً يتنادان الأشعار، فقال بعض أصحاب الحديث لشّعبة: يا أبو بسطام، نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدعّنا وتقبل على الأشعار؟ قال: فرأيت شعبة غضباً شديداً ثم قال: يا هؤلاء أنا أعلم بالألطف لـ أنا - والذّي لا إله إلا هو - في هذا أسلم مني في ذاك».

ومن أجل هذا أيضاً، كان الأصمعي يتحرّج في تفسير شيء من القرآن، وكذلك كان يتحرّج من روایة الحديث، ولذلك لم يرّفع من الحديث إلا أحاديث يسيرة.

فالقول آنذاك لم يكونوا يرون في روایة الشعر ما يرونه في روایة الحديث، فالشعر آخر الأمر شأن من شئون هذه الدنيا لا يتصل بالدين ولا بشخص الرسول ﷺ، ولا يمثّل سبب إلى التشريع، فهم إذن في حلٍ إذ وجدوا فيه سعة، ليستريحوا فيها من عناء التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في الحديث.

فالغرب كانوا ينظرون إلى الشعر الجاهلي كأنه طرفة أو ملهم، ومادة لحسن المحاضرة فلم يكن يعني به هذه العناية التي بذلت في الحديث.

ولم ير من يعتمد الكذب فيه أن يتبوأ مقعده من النار.

والأصمعي كان فيها يروي من الحديث متحرّجاً شديداً التحرّي، فوثقـه المحدثون أباً بن معين وأباً بن حتبـل، وكان في اللّغة صادقاً غالباً، إلا أنّ مجده في تفسير الغريب فيخطئـ، أما في النواود والمليح، وما يحكى عن الأعراـب فيرجحـ لنفسـه في ذلك المـنان، فإذا وجد الحال يستدعي قولـاً ظريفـاً أو ملحةـ تزيدـ فيها أو اخترـعـها، ولا يرىـ الأصـمعـيـ في ذلكـ ما يـمسـ دينـاً أو يـخرجـ بهـ عنـ التقـوىـ، الذـلكـ فإـنهـ يـشكـ فيهاـ يـروـيـ الأـصـمعـيـ منـ النـواـدـ.

(١) نزهة الأنـاءـ: ٨٩ - ٩٠، وطبقـاتـ ابنـ سـعدـ، ٢/٧٣، ٣٨.

وبحديثنا صاحب العقد: أنه حذف الأسانيد من أكثر الأخبار طلبًا للاستخفاف والإيجاز، وهرليًا من التقبيل والتطويل، لأنها أخبار ممتعة، وحكمٌ ونواذر لا ينفعها الإسناد باتصاله ولا يضرّها ما حذف منها^(١).

وغالبًا ما نجع الأسانيد في الأدب قصيرة، وأصبح من المتعارف عليه أن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية، هذا بالنسبة إلى أسانيد الأدباء واللغويين.

أما بالنسبة إلى سند الحديث، فقد استمر حق القرن السابع، فكان عمر الإسناد العربي ثلاثة قرون تقريبًا، دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد «فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالباً، وهي بعض طرق الرواية كما سترفه - فيقولون: رُوينا عن فلان وَجُدْنَا عن فلان، ويكون بين الراوي والمروي عنه جيلان» والنسب غير الإسناد فيها اصطلاح عليه الرواية: لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن، على اتصال النسب العلمي بين راوي الشيء، وصاحب الشيء المروي، حتى يثبت العلم بذلك على وجه من الصحة، ولم يكن في العرب شيء عن ذلك بالتحقيق إلا بعد قيام دولة بي مروان^(٢).

ونخلص من كل ما سبق: إلى أن القوم كانوا يرون في رواية الحديث مالا يرون في رواية الشعر، فتشددوا في الأول واستراحوا في الثاني من عناه التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في رواية الحديث.

* * *

ومع ذلك فإننا نرى أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته، وُجِدت عند العرب منذ الجاهلية، فكان عليه النسب الجاهليون ومن أدرك منهم الإسلام، يأخذون علمهم بالنسب عن شوخ هذا العلم من تقدمهم أو عاصرهم، وكذلك كان رواة الشعر والأخبار الجاهلية. وربما كان أوضح ما يمثل تلقى الشعر وأخذه، ما يروى من أن عمر بن الخطاب قتل شعر، ثم قال لفرات بن زيد اللهيبي أتدرى من يقوله؟ فقال فرات: لا أدرى يا أمير المؤمنين، قال عمر: هذا شعر أخيك قسامة بن زيد. قال: ما علمته. قال: هو أتشدّني وعنه أخذته.

وقد روى حمزة الأصفهاني: سئل رؤبة بن العجاج عن هذا البيت:
نَطَقُوكُمْ سُلْكَى وَخَلْوَجَةَ كَرَكَ لَأْمَينَ عَلَى نَابِلِ

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، مقدمة المؤلف.

(٢) راجع تاريخ أدب العرب للرايس ٢٩٥ - ٣٠٥.

فقال رؤبة: حدثني أبي، عن أبيه، قال: حدثني عمّي - وكانت في بني دارم - قالت: سألت امرأً أقيس - وهو يشرب طلاة له مع علقة بن عبدة - ما معنى قولك «كرك لأنميين على نابل»؟ فقال: مررت بنابل وصاحبها يتناوله لزاماً وظهاراً، فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فتشبهت به^(١).

وكما سبق أن بينا، فإن العصر الجاهلي كان فيه رواة للشعر والأنساب. بينما كانت روایة الحديث أمراً طرأ على العرب بعد الإسلام، فإن لم تكن روایة الحديث من حيث الطور الزمني متأثرة بروایة الأدب وفرعاً منها فالرواياتتان أصلان ابتنقا عن الحاجة الملحة ابتناقاً طبيعياً^(٢). بل لقد بلغ رواة الشعر وعلماؤه من التحقيق والتعميص، وتميز منحوله، والنص على الموضوع منه منزلة جعلت بعض العلماء يميزونهم عن روایة الحديث. فنرى ابن سلام يرد الكوفيين إلى التناهى في الروایة، والتتجوز في القبول فيقول: «وأسمعني بعض أهل الكوفة شعراً زعم أنه أخذته عن خالد بن كلثوم، يرثى به حاجب بن زرار، فقلت له: كيف يروى خالد مثل هذا، وهو من أهل العلم؟ وهذا شعر متداع خبيث؟! فقال: أخذناه من الثقات» فيقول معقباً على هذا الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله»^(٣).

ولم تكن هذه الملاحظة لتفريح عن الثقات من علماء الأدب وروايته، منذ جمع الأدب وتدوينه، فقد تباهوا إلى ذلك ومثله، ووقفوا على كثير من النصوص التي ليست أصيلة فعرفوها ولم يقبلوها، واستطاعوا أن يميزوا بين الأصيل والمختلق، ويعزوا الصحيح من الزائف، وكتب الأدب والتاريخ مليئة بذلك ملاحظات هؤلاء الثقات وتباهيهم، ولنا في ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١هـ خير مثال في كتابه (طبقات فحول الشعرا)، إذ أورد فيه كثيراً من الملاحظات والأراء التي تدل على دراسة وتحقيق.

وقد بدأ الكلام في المجرى والتعديل عند علماء الحديث من عهد الصحابة، وذلك أنه لما فتحت الفتوح وأخذ الإسلام في الانتشار، ودخل فيه من لا يحصر كثرة من الأمم المفتوحة من فارسي، وروماني، وبربرى، ومصرى وسوري، وكان من هؤلاء من لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم، كثر الوضع كثرة مزعجة، وقد حل الوضاع على الوضع أمرأً أنها:

١ - المخصوصات السياسية:

فكم من الأحاديث وضعت في فضل قريش، والأنصار، وجهينة، وزينة وأسلم، وغفار،

(١) التنبهات على أغالط الرواية ص ٦ لأبي القاسم علي بن حزة البصري. خطوط دار الكتب ٢٢ ش. لندن.

(٢) انظر مسائل النثر الجاهلي ٢٥٦.

(٣) طبقات فحول الشعرا.

والأشعرية، وكم من حديث وضع في تفضيل العرب على العجم والروم، فما يقابلها هؤلاء بوضع أحاديث، في فضل العجم، والروم، والمبش، والترك.

- ٢ - المصيبة للبلد .
- ٣ - الأخلاقات الكلامية .
- ٤ - الترغيب والترهيب .

فروعت هذه الفرضي في الحديث عن رسول الله جماعة من العلماء الصادقين، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألم به، وغيّرّوا جديده من رديته، وسلكوا في ذلك جلة مسالك منها: أنهم طالبوا بإسناد الحديث، وعينوا رواته فيقول المحدث: حدثني فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا: ليتمكنوا بذلك من معرفة قيمة المحدث صدقًا وكذبًا ولينظروا: هل المحدث يتنسب إلى بدعة وضع الحديث ترويجاً لها؟ ثم أخذوا يشرّحون الرجال، فيجربون بعضًا وبعدهون بعضاً، وكان للاختلاف المنعى أكثر في التعديل والتعریج، فأهل السنة يجربون كثيراً من الشيعة، وبالعكس، وقد وضع علماء الحديث للمرجح والتعديل قواعد، لكنهم - الحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن.

فقل أن تظرف منهم بنقد، من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التاريخية الثابتة، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المأثور في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا.

ولم تظرف منهم في هذا الباب بعشر ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم.

الرواية الأدبية:

فإذا رجعنا إلى رواة الآثار الأدبية، نجد أنهم نبهوا إلى زيف المتن إذا ترامى لهم ذلك، منها كان السندي.

ولقد تصدى الرواة العلماء للكثير من الأشعار، ونبهوا إلى زيفها ونجلها.

فنجد مثلاً في كتاب السيرة لابن إسحاق، كثيراً من هذا الشعر المنحول الموضوع - على كثرة ما فيه أيضاً من الشعر الصحيح الثابت عند العلماء الرواية - فاستدركه عليه ابن هشام وأسقط كثيراً منه، وبين زيفه، وذكر نقد العلماء له، وقد نبه ابن إسحاق نفسه إلى ذلك، فاعتذر عن إبرار مثل هذا الشعر المنحول بقوله «لا علم لي بالشعر، أوقى به فأحمله»^(١) وقد عقب ابن سلام على ذلك بقوله: «ولم يكن عذراً: فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود؛ فكتب لهم

(١) طبقات فحول الشعراء: ٩

أشعاراً كثيرة وليس بشعر، إنما هو كلام مؤلف معقود بقوافٍ؛ أفلأ يرجع إلى نفسه فيقول:
من حل هذا الشعر؟! ومن أداء منه آلاف السنين؟ وآله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقُطِعَ ذَابِرُ
الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١) وقال في عاد ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّنْ يَأْتِيهِ﴾^(٢).

ونقد ابن النديم ابن إسحاق أيضاً فقال: «ويقال: كان يُعمل له الأشعار ويُوقَّع بها،
ويُسْأَل أن يُدخلها في كتاب السيرة فيفعل، فضمن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحة عند
رواية الشعر»^(٣).

ويذكر السيوطي في المزهر نقلًا عن أبي الطيب اللفوئي في كتابه «مراتب النحوين» أنه
«قد غلب الجهل وفشا حتى لا يدرى المنصر للعلم من روى ولا من روى عنه، ولا من أين
أخذ علمه!! وحق إن كثيراً من أهل دهراً (أبو الطيب اللفوئي)، لا يفرقون بين أبي عبيدة
وأبي عبيداً وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصمعي أو أبي سعيد السكري، أو أبي
سعيد الضريبي!! ومحكون المسألة عن الأحرار فلا يدركون أنها الأحرار البصري!! أو الأحرار
الكوفة، ولا يصلون إلى العلم بغيره ما بين أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيباني.. وحق
يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادي، ومحمد بن سلام الجمحي صاحب الطبقات أخوان،
ولقد رأيت نسخة من كتاب (الغريب المصنف) وعلى ترجمته: تأليف أبي عبيدة القاسم بن سلام
الجمحي، وليس أبو عبيدة بجمحي ولا عربي، وإنما الجمحي (محمد) مؤلف كتاب (طبقات
نحو الشعراء)، وأبو عبيدة في طبقة من أخذ عنه... ولقد بلغني عن بعض من يختص بهذا
العلم (في عصر أبي الطيب اللفوئي) ويرويه، ويزعم أنه يتقنه ويذرره أنه أنسد شيئاً فقال:
عن الفراء عن المازني! فظن أن الفراء الذي هو بإزاء الأخفش كان يروي عن المازني!
وحدث عن آخر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابي والأصمعي وهما ما اجتمعوا قط،
وابن الأعرابي بإزاء غلام الأصمعي»^(٤).

وبهذا ومثاله نرى أن العلماء من رواة الأدب كانوا يدققون في نقد المتن كما يدققون في
السند أيضًا.

* * *

سبق أن ذكرنا أن روایة الأدب تکاد تكون فناً متعملاً قام به رجال متخصصون في
النصف الأول من القرن الثاني، إذ بدأ ذلك بأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤)، وحاد الرواية

(١) سورة الأنعام: ٤٥.

(٢) سورة الحاقة: ٨.

(٣) الفهرست: ١٣٦.

(٤) المزهر ٣٩٥/٢ وما بعدها.

(ت ١٥٥)، وبعهما المفضل الضبي (ت ١٥٨)، وخلف الأحمر (ت ١٨٠)، والشيباني (ت ٢٠٦) ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أبو عبيدة (ت ٢٠٩)، وأبو زيد (ت ٢١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦)، ثم رواة القرن الثالث كابن الأعرابي (ت ٢٣١)، وأبي حاتم (ت ٢٤٨)، وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا في أواخر القرن الرابع من يروى أيضاً عن الأعراب أحاديثهم، وطرائفهم وأشهرهم الأزهري (ت ٣٧٠)، وابن جنى (ت ٣٩٢)، وابن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك.

وقد استمد هؤلاء مادتهم الأدبية واللغوية من روافد متعددة، استمدوها من السابقين عليهم في الزمن حتى العصر الجاهلي، فقرءوا شعر الشعرا وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم.

فهل استخدام هؤلاء الرواية ضوابط الرواية سندًا ومتناً؟ وإذا كان، فمعنى حدث ذلك؟ وكيف حدث؟

الواقع أن الرواد الأول من الرواة العلماء، لم يتلزموا الإسناد فيها رواهه، ومن النادر العثور في آرائهم على إسناد متصل، تنتهي نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء.

هذا المبدأ العام لا ينفعه ما حدث في النادر القليل.

ولكن منذ أن اتسع القول في علوم الحديث، ووضعت الأصول الكبرى لصطلاحاته، وشاعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات، بدأ رواة الأدب يحرضون على رواية ما اتصل من الأسانيد في كل ما أرادوا تعلمه أو تعليميه من الأخبار والسير والأشعار، وإن كانوا في ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط في نقل أحاديث الرسول الكريم، لكن ضوابط الرواية ظهرت واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم، وجاء بصورة رواة الأحاديث التي هي سوق الإسناد بينهم، وبين الرواة الأول منذ القرن الثاني بطريقة متصلة أو منقطمة، فيصل الإسناد إلى أبي عمرو والأصمعي، أو أبي عبيدة مثلاً، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوباً إلى صاحبه بلا إسناد، حتى وإن تقدم به الزمن، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء الرواد.

وهذه الطريقة واضحة تماماً في مؤلفات القرن الثالث، سواء كانت كتبًا عامة موسوعية الطابع، كالأغافى ومجالس ثعلب، وكل من الأصفهانى وثعلب، من علماء القرن الثالث، أو في رواية دواوين الشعراء السابقين التي يقدم بين يديها إسناد ينتهي إلى أحد هؤلاء الرواد، من رواة الأدب، وللفرقة في القرن الثاني أو الثالث، ولا داعي لأن نسوق الأمثلة في أكثرها إذا نصفحت كتاب الأغانى أو مجالس ثعلب.

ونرى في الكثير من الأحيان أن بعض رواة الحديث كانوا يرونون الأدب وشواهد اللغة وال نحو من الشعر وما كان من قبيله، فكانوا فيها ربما يتخففون شيئاً ما من ضوابط الرواية الدينية، ولكنهم ما كانوا يتسلّلون في شيء من ذلك تساهلاً في الماجاهيلية، لأن نقاد الحديث تركوا فيما من الأثر المميك ما لا يزول حق بالجهد والمعاناة.

كما أن رواة الأدب كانوا أول من ألقى في غريب الحديث، فقد كان أبو عبيدة (ت ٢١٣) أول من صنف فيه، ثم تبعه عديد من الرواة، كالأسمعي، والأشمر، وابن الأنباري، وابن الأعرابي، وأبو زيد الأنصارى، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قبيطة، وابن دريد، ومحمد بن حبيب، وغيرهم^(١).

وتجريح الرجال وتعديلهم عند رواة الحديث، جعل علماء الأدب يعنون بهذه الناحية، وقد قسم المحدثون في هذا الباب ما يستخرج العجب، فبحثوا عن كل راوٍ وشرحه وحللوه، وكان عمل هؤلاء المحدثين شيئاً في أن رجال اللغة والأدب قدروا المحدثين، فشرح الأصمى، والكسانى وأبو عبيدة، وقطرب، وحامد، وخلف الآخر، كما شرح المحدثون رواة الحديث، وقالوا الأقوال المختلفة في تجريحهم وتعديلهم كما قال المحدثون، ولم يكتف المحدثون بالتقدير، بل زادوا في ذلك تاريخ الرجل وشيوخه؛ ليعرفوا من ذلك قيمته، ففعل رجال اللغة والأدب ذلك.

وخطا الأدياء خطوة تقليدية أيضاً، فوضعوا الكتب كذلك في تراجم الشعراء وطبقاتهم، فوضع ابن سلام طبقات الشعراء على نسق طبقات المحدثين، وأقى بعده ابن قبيطة فألف أيضاً في الطبقات، وترجم لكل شاعر.

ومقياس المحدثين زمانى ومكانى، أو تاريخى وجغرافى، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم، والعناية بموالidهم ووفياتهم، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذى حدثوا فيه، وذكروا وقصصاً وأخباراً حكموها عليها بالتدليس، بسبب جهل الرواوى بتاريخ وفاة المروى عنه، وكذلك فعل علماء الأدب، وقد سقنا لك نصاً ذكره أبو الطيب اللفوى فيما يروى عنه السبوطى.

والمحدثون كانوا أسبق إلى هذا العمل تاريخياً، ففى العهد الأموى نرى أحاديث قيلت فى جرح الرجال وتعديلهم، ونرى فى صدر الدولة العباسية شعبية بن الحجاج، ومحى بن سعيد القطنان، يؤذنان الكتب فى نقد المحدثين وبيان صادقهم وكاذبهم، مع أنا لا نعلم فى بده هذا المصر كتاباً أدبياً يصح أن يقال إن موضوعه تراجم رجال الأدب.

(١) انظر الفهرست ١٢٩.

ولعل من أقوى الأدلة على صحة ما ذهبتنا إليه، أن الكتب التي اصطبغت بها كتب الترجم الأدبية، صبغة محدثين أكثر منها صبغة أدباء، خصوصاً ما ألف منها أيام سطوة المحدثين كالأغانى مثلاً، فإنك ترى فيه الإسناد على غط إسناد المحدثين، والتعمير في كثير من الأحيان تعبير حديث.

ولعل من أكثر المظاهر التي تأثرت بها كتب ترجم الأدباء بكتب المحدثين احتجاج شخصية المؤلف في بعض الكتب التي ألفت في هذه القرون، فقد حصروا أنفسهم في دائرة النقل، نقل ما حدثوا به ونقل ما يلهم عن الرجل، وليس هذا مقصراً على كتب الترجم، بل هو في أصول كتب المؤلفة في ذلك العصر، فإذا قرأت في الكامل، للمردود، أو البيان والبيان، أو عيون الأخبار، لا تجد للمؤلف شخصية بارزة، مع قدرة مؤلفها الفائقة، وما له من بسطة في العلم والأدب، ولو أحصيت ما للمردود في الكامل، وما للحافظ في البيان والبيان لم تجد له ربع الكتاب ولا خمسه، وإنما له الاختيار والجمع، شأن المحدثين في الحديث. ومن أوجه انتفاع رواة الأدب بجهود رجال الحديث: أنهم وضعوا شروطاً خاصة لراوي الأدب وللغة، على نحو ما فعل رجال الحديث، فرجال الحديث يشترطون في الرواية أن يكون نطق ضابطاً لما يرويه، ويتحقق هذا، في المسلم، العاقل، البالغ، السالم من أسباب الفسق، وخوارم المرومة. وأن يكون مع ذلك متيقظاً لما يرويه، غير غافل، حافظاً إن حدث من حفظه، فاما إن حدث على المعنى، فإن اختل شرط من هذه الشروط لم تقبل روايته^(١).

* * *

فوضع علماء الرواية الأدبية شروطاً مئاتة إلى حد كبير، فيقول الصاحب: «تؤخذ اللغة سعياً من الرواية الثقات، ويُنْقَى المظنون»^(٢).

أما ابن الأثيari فقد صرخ بقياس رواية الأدب على رواية الحديث، ثم ذكر بعض ما ينبغي أن يتواافق عند راوي الأدب فقال: «يشترط أن يكون ناقد اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حرّاً كان أو عبداً، كما يشترط في ناقد الحديث، لأن به معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقله ما اشتهر في نقله^(٣) ثم أضاف كمال الدين بن الأثياري قوله «فإن كان ناقد اللغة فاسقاً لم يقبل نقله».

وقد أوجبوا الإسناد قديماً في نقل اللغة لوجوبه في الحديث، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله.

(١) لم الأذلة: ٣٥.

(٢) المزهر ١/١٨٢.

(٣) المزهر ١/١٨٣.

وكانت اللغة قائمة بالشمر والخبر، وهذا يروي ابن عن الرجال والصبيان والعيال والإماء من العرب، فاشترطوا في ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب اللغة، ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء المبتدعين من لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب^(١)، ورفضوا المجهول الذي لم يعرف قائله: خوفاً من أن يكون مولداً فتدخل الصفة على اللغة.

بل إن بعض الفقهاء قد عرضوا لأمر رواة اللغة والأدب، فاشترطوا العدالة أيضاً في روايتها ومن هؤلاء الفقهاء العز بن عبد السلام (ت ٦٦٥هـ)^(٢).

وما اشترط العلماء في روى الأدب واللغة: أن يكون الآخر معروفاً ناقله وقائله، ورددوا من الآثار واللغات ما كان مجهول القائل أو الناقل، ورفضوا الاحتياج به، وهذا الشرط هو في الحقيقة مكملاً لشرط العدالة، لأن الجهل بالناقل أو القائل يوجب الجهل بالعدالة^(٣).

واعتبروا من اللغة متواتراً وأحادياً ومرسلاً ومتقطعاً وأفراداً ونحو ذلك، ولقد جاري رواة الأدب رواة الحديث في كثير من الدقائق العلمية من ذلك: مراتب الأنفاظ المستخدمة في الجرح والتعديل، فقد فصل أبو حاتم الرازى (ت ٢٢٧) صاحب الجرح والتعديل هذا الأمر فقال: «ووُجِدَتِ الأنفاظُ فِي الجَرْحِ وَالْعِدَلَيْلِ عَلَى مَرَاتِبٍ شَتَّى، إِذَا قِيلَ لَهُ: (صَدُوقٌ) أَوْ (عَمَلٌ الصَّدِيقٌ) أَوْ (لَا يَأْسٌ بِهِ)، فَهُوَ مِنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَيَنْتَظِرُ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَ الثَّانِيَةِ وَإِذَا قِيلَ: (صَالِحٌ الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ لِلْاعْتِبَارِ»^(٤).

وقد أخذ رواة الأدب بما أخذ به رواة الحديث، فكتيراً ما يتلقى الباحث في كتب الرواية باللفاظ مثل (ثبت أو ثقة، أو صدوق).

فالخطيب البغدادي عند ترجمته لابن الأعرابي يقول عنه: (ثقة)، وفي موضع آخر يقول عنه أيضاً: «كان أعلم الناس باللغة موثقاً فيها يرويه»^(٥).

ويعدل الأصمى فينقل قوله يحيى بن معين (ت ٢٣٣): «الأصمى ثقة»^(٦) كما ينقل عن أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥) قوله عن الأصمى: (صَدُوقٌ)^(٧).

وقد اختصَّ الخطيب البغدادي بالحديث؛ لأنه بما يصدر من أحكام بشأن من يتعرض لتراثهم من الرواية يجعلنا أكثر اطمئناناً، فهو من أقدر العلماء على النظر في أمر الرواية، وإحلالهم أماكنهم من الوثاقة أو التجريح فهو من رجال الحديث، وله كتاب (الكافية في معرفة أصول الرواية) يبحث فيه شروط الرواية وأحكام قبولها.

(١) الراغب: تاريخ أداب اللغة العربية /١٢٥/١.

(٢) المزهر: ٨٣/١.

(٣) لمع الألة: ٤٧.

(٤) الجرح والتعديل: ٣٧/١.

(٥) تاريخ بغداد /٥٢٨/٥.

(٦) تاريخ بغداد /٦٣٩/٦.

(٧) المرجع السابق: ٤١٨/١٠.

أما ألفاظ المبرح فلها أيضاً مراتبها عند رواة الحديث، ورواة الأدب على السواء، فمنها (كذاب) وهي أعلىها، ثم (تكلموا فيه) وبط ذلك (لم يعبأ به) ولكل منها مرتبة. فابو زيد الانصارى يسأل عن أبي عبيدة، والأصمعي فيقول: «كذابان» ويقول القبطي في شأن نصر بن علي بن منصور: «تكلم فيه» وفي موضع آخر يقول: «هجرت روایته»^(١).

وهناك بعد هذا، بعض المفاهيم المجزئية المأمة، التي أخذ بها رجال الأدب عن رجال الحديث في حكمهم على الرواية، من هذه المفاهيم: (المحاصرة حجاب) ويعنون بهذا أن المعاصر إذا أصدر حكماً بشأن من عاصره - في مقام التجريح - فإنه ينبغي ألا يؤخذ بهذا الحكم، فربما يكون وراء توهينه لمعاصره بواحد ذاتية من حقد، أو منافسة، أو خصومة، وقد يكون لهذا المعاصر من القتل ما يستحقه، ولكن أهل جيله وأقرانه ومعاصريه عموماً لا يقرؤون بهذا، أولاً يتبنونه بوضوح؛ لما يمحجه عنه من اعتبارات المعاصرة.

وقد حذا رواة الأدب حذو رواة الحديث، فقالوا: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يقدح في العدالة»^(٢).

وقد طبق السيوطي هذا المعيار بشأن مناقشته لتجريح نفطويه، والأزهرى لابن دريد، وهو معيار جدير بالنظر من جانب الأحكام الصادرة بشأن الرواية.

ومن أوجه تأثير رواة الأدب والفقه برؤاهم الحديث أنهم بدأوا في رواية اللغة والأدب بدأهم في رواية الحديث، فكانوا يذكرون السندي فيقول، ثعلب - مثلاً - في أماليه: حدثني أبو بكر بن الأنبارى عن أبي العباس عن ابن الأعرابى قال: لَمَنِ الرَّجُلِ يَلْحَنْ لَهُنَا فَهُوَ لَاجِنْ، إِذَا أَخْطَلَ، وَلَمَنِ يَلْحَنْ لَهُنَا فَهُوَ لَجِنْ، إِذَا أَصَابَ وَفْطَنْ.

ولكن علماء اللغة والأدب لم يستمسكوا بذلك طويلاً، كما استمسك المحدثون، لما سبق أن ذكرنا، ولذلك لم يكن لنا معجم لغوى مسنداً، كمسند البخارى ومسلم، والسبب في ذلك أن اللغة أوسع جداً من الحديث فلو اتبع في كل كلمة وكل اشتراق الإسناد، بلغ المعجم حداً لا يقدر، ولأن اللغة - فيها عدا ألفاظ القرآن - ليس لها من التقديس ما للحديث.

كذلك مما اتبع في اللغة على نعط الحديث، أنهم ربوا ما ورد من اللغة ترتيب أهل الحديث، ففصيح وأفصح، وجيد وأجود، وضعيف، ومنكر، ومتروك، كما فعلوا في الحديث من صحيح، وحسن، وضيق قالوا: «إن اللغة التي ورد بها القرآن أفعص مما في غيره»، وقالوا: أقوى

(١) إحياء الرواية ٣/٢٥٨ هـ

(٢) انظر الرافعى، تاريخ أدب العرب ١/١٦٦١ هـ

بالمعهد، أفضح من وقى بالمعهد، لأن الأولى لغة القرآن، وقالوا: المزراب لغة في الميزاب
وليست فصيحة. وقالوا: المخوى: الجموع. مقصور وقدمه قوم وليس بالعالى، وقالوا: رضبت
الشاة. لغة مرغوب عنها، والفصيحة رضبت، وقالوا: ديمعة عين (بكسر الميم) لغة ردينة.
والظاهر أنهم راعوا في تفضيل لغة على لغة، وجعل بعض اللغات أفضح من بعض،
وقبول بعض اللغات واللهجات دون بعض، أموراً كثيرة منها: أن الكلمة إذا نطقت بها جلة
قبائل كانت خيراً من الكلمة تتطق بها قبيلة واحدة، ومنها أن الكلمة إذا وردت على القياس
النحوى والصرف فضلوها على غيرها، ومنها أن الكلمة إذا روتها علماء كثيرون كانت أصح
من الكلمة التي روتها راوٍ واحد.

* * *

التدوين

المقصود بالتدوين: الكتابة، وقد كانت الكتابة معروفة للعرب في العصر الجاهلي، بدليل وجود إشارات إليها في أدب ذلك العصر، كقول طرفة بن العبد:

كُسْطُورُ الرَّقْ رَقْشَهُ بِالصَّحْنِ مَرْقَشُ يَشْمَهُ

ولكن وجود الكتابة في زمان أو مكان، ليس معناه شيوعها وانتشارها، شأنها شأن كل شيء في الوجود، فقد تكون موجودة ولكنها قليلة، وذلك هو ما كان في العصر الجاهلي، فقد كانت الكتابة موجودة ومعروفة لديهم، ولكنها كانت بنسبة قليلة قد تصل إلى حد الندرة أحياناً، فكانت غالبية الشعب لا تعرف القراءة والكتابة، وبخاصة بين البدو، وسكان الصحراء.

وقد ذهب الكثير من الباحثين^(١) إلى أن تدوين العلوم والأخبار لم يحدث إلا في منتصف القرن الثانى للهجرة، ولكن هذا لا يمكن أن نسلم به على إطلاقه، فالتدوين بدأ منذ القرن الأول، بل كان قبل الإسلام تدوين، ولقد كان هذا التدوين كثيراً في البلاد المتخضرة، كاليمن والخمير، وقليلًا في بلاد المحاجن، فالمحجرون في اليمن دونوا كثيراً من أخبارهم وحوادثهم ونقشوها على الأحجار، ولا تزال آثارهم في ذلك تستكشف بين حين وأخر^(٢).

وقد أبان بعض الباحثين عن هذه القضية، فذكر أن حاد الرواية، كان عنده كتب فيها أخبار الجahلية وأنسابها وأشعارها، بعضها كتب بنفسه، وبعضها كتب من قبله، فقرأه واستفاد منه في تدوين كتبه.

قال حاد الرواية: «أرسل الوليد بن يزيد إلى بانة دينار وأمر يوسف بن عمر بحمل إليه على البريد، قال، فقلت: لا يسألني إلا عن طرقه قريش وتفيق، فنظرت في كتاب قريش وتفيق، فلما قدمت إليه سأله عن أشعار بل، فأنشدته منها ما استحسنه، ثم قال: أنشد في الشراب - وعنته وجوه من أهل الشام - فأنشدته»^(٣).

وقد كان أمر كتب حاد المشتملة على شعر الجahلية معروفاً مشهوراً، حتى إن الوليد بن

(١) انظر الراضي: في تاريخ آداب العرب ٢٩٠ وأحمد زكي (شيخ المروبة) في تاريخ المختاراة ص ٨٣ و ٨٤ و محمود التميمي في مجلة الجمع العلمي العربي بدمشق م ٤ ص ١٠٦.

(٢) انظر، نمير الإسلام ١٩٩ وما بعدها، والأدب الجahل ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٣) الأغاني ٦/٩٤

يزيد بن عبد الملك - حين أراد أن يجمع ديوان العرب، وأشعارها، وأخبارها وأنساتها ولغاتها - استعار من حماد، ومن جناد بن واصل الكوفي ما عندهما من الكتب والدواين، فدونه عنده ثم رد إليها كبعها^(١).

وقد بعث النبي ﷺ ولم يجد لإفشاء العلم في الناس إلا أن يكتب فيهم من يقرأ، ومن يكتب، فحمل المسلمين على تعلم الكتابة، فكان إذا أسر جماعة من العرب وصادف فيهم أناساً يقرؤون ويكتبون، ولم يكن لأحد مال يفتدي به نفسه، يأمره بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءة والكتابة، وهذه الطريقة فشت الكتابة في قريش وغيرها وكان يقول: «قيدوا العلم بالكتابة»^(٢).

وذكر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى في أيام التابعين، فعبد الله بن عباس (ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفي سنة ٦٩ هـ) كانت معارفه متعددة الجوانب في الشعر، والأنساب، وأيام العرب في الجاهلية والفالوزات، وسيرة النبي محمد ﷺ، فلا يتصور أنه لم يدون كل هذه المعرف^(٣).

وتعتبر المصادر الإسلامية ابن عباس أبي جذوة تفسير القرآن، وبالتالي رائد دراسات النصوص العربية، ولذلك فقد أطلق عليه «ترجمان القرآن».

ولقد نسب إليه أنه كان عالماً بالفقه والتاريخ الجاهلي، واللغة والشعر، وهنا تساءل: هل كان عالماً بكل هذه المجالات مهتماً بتدريسيها والبحث فيها دون أن يكون عنده شيء مدون؟.

إن هذه القضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا أخرى تتصل بالتراث العربي، فهل كان عند العرب في الجاهلية تراث مكتوب؟.

يرى بعض الباحثين - والنفس أميل إلى ما رأوه - أن المعلومات التي وصلت إليهم عن بداية العمل في هذا المجال (التدوين)، وكذلك عن الكتب التي جاءتنا عن تلك الفترة، فترة ظهور الإسلام وعصر الراشدين، وعلى بحث المواد التي وصلت إليهم، فتوضح لم هذه المصادر أن المؤلفين في تلك الفترة (صدر الإسلام)، مع ما يبدو من تناقل جهودهم شفافاً كانوا يتلقون المادة بعضهم عن البعض اعتماداً على نصوص مدونة. ولقد عرف (فون كريمر)، و (شبنجر)، و (جولد تسبيه)، و (ناصر الدين الأسد) وغير هؤلاء قدرًا من

(١) الفهرست ٣٦.

(٢) محمد كرد عل: الإسلام والمغاربة العربية ١/١٦٢.

(٣) تاريخ التراث العربي ١ / ١٧٦ لفؤاد سرجين.

المعلومات الخاصة بهذه المرحلة المبكرة، ولم يخامرهم الشك في صحتها، والمهم عندنا أنه كثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى أيام التابعين.

فهذه كلها - ومثلها كثير - أخبار صريحة الدلاله على أن هؤلاء الرواة قد وجدوا أمامهم بعض التراث الجاهل مكتوباً قبل عهدهم، وأنهم قرؤوها وتدارسوا وأخذوا منها، ومن هنا كانت الدواوين التي صنعواها أو المجموعات التي اختراروها قائمة - في أساسها - على ما كان مدوناً قبل عصرهم وعلى الرواية الشفوية.

ومن الكتب التي دونت في عهد الصحابة، والتابعين ما روى أن زيد بن ثابت ألف كتاباً في علم الفرائض، وعبد الله بن عمر كتب الحديث، وألف كتاباً في قضاة على على عهد ابن عباس.

ولعل ذلك من الأمثلة الدالة على وجود التدوين في صدر الإسلام وقد قال ابن شهاب الزهرى: «خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحجّ، فلما كنا بالشجرة قال: تبصروا الھلال، فإن في بصرى عهدة، فقال له نوافل بن مساحق: أتدركى من ذاك؟ ذاك من كثرة نظرك في الدفاتر»^(١). هذا فضلاً عن أن «الدفتر» قد ورد ذكره في الشعر الإسلامي المبكر فقد قال جندب بن المنفي الطهوري:

ھلأ بعجر يَارِيْعُ تَبَصِّرُ قد قضى الأمر وجف الدفتر^(٢)

وهذا عبيدة بن عمرو السلماني (ت سنة ٧٢ هـ) دعا بكبه عند قومه فمحاجها، وقال: «أخشى أن يليها أحدٌ بعدى فيضُّوها في غير مواضعها».

ويروى لنا أن موسى بن عقبة أخبر أن كريب بن مسلم (المتوفى سنة ٩٧ هـ=٧١٥ م) تلميذ ابن العباس قد أودع عند موسى بن عقبة حمل بغير من مؤلفات أستاذة، وكان على بن عبدالله بن العباس المتوفى (سنة ١١٨ هـ=٧٣٦ م) يكتب بين الحين والحين إلى موسى بن عقبة راجياً أن يرسل إليه صحيحةً ما من مؤلفات والده، ثم ينسخها ويبعدها إليه»^(٣).

فهذه أمثلة بينة على أن القوم قد عرفوا التدوين بالمعنى الذي نعرفه اليوم، منذ صدر الإسلام، وقد وردت ألفاظ مثل: السفر، والزبور، والتوراة، والإنجيل عند اليهود والنصارى من العرب، وعلى ما يبدو أن هذه الكتب الدينية قد بلغت في زمن الخليفة الثاني عمر بن

(١) نقىء العلم .١٤٠

(٢) أدب الكاتب .١٠٨

(٣) تاريخ التراث العربي ١٧٧/١ وانظر طبقات ابن سعد ٢١٦/٥ ومصادر الشر الجاهل .٣٩

الخطاب من الكثرة والانتشار ما كان يخشى منه الضلال والانصراف إليها عن فرامة القرآن، فقد قال القاسم بن محمد: «إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر في أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال: (أيها الناس إنه قد بلغنى أنه ظهرت في أيديكم كتب فأحببها إلى الله أعد لها وأقيسها، فلا يتعين أحد عنده كتابا إلا أثاق به فارئ فيه رأي)، قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف فاتوه بكتبهم فأحرجها بالنار»^(١).

ويبدو أن لفظة الكتب هنا تعني: الكتب الدينية، ولكنها تحمل أيضًا سائر الكتب، فالملوّف من الضلال والانصراف إلى هذه الكتب عن القرآن الكريم ينسحب على الكتب جميعها، وقد تتضمن هذه الكتب بعض ما كان يدوّنه الماجاهيلون من كتب حكمهم وعلمهم، وقد تتضمن كتب الأدب والأخبار الجاهيلية، التي تقصّ أخبار الجاهيلية وأشعارها بما فيها من أيام ووقائع ومنازعات، فتثير الحصوات، وتخصي حية الجahiliyah، مما لا تحمد عقباه، فإذا كانوا آنذاك ينهون عن روایة الشعر الجاهلي الذي يحضّ على هذه المنازعات، فإن الأولى أن يعرّقوا ويزقّوا تلك الكتب التي تشتمل على هذه الأخبار والأشعار.

ولا يكاد يتصف القرن الأول حتى نرى قيام نادٍ في مكة، فيه مكتبة عامة، تحوى كتبًا في شتى الموضوعات، يؤمها الناس فيقرءون ما يشاهدون منها، فقد اتخذ عبد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحي بيته، فجعل فيه شطربنات، وترفات، وقرفات، ودفاتر، فيها من كل علم، وجعل في الجدار أتوناً فمن جاء علق نياته على وتد منها، ثم جرّ دفتراً فقرأه، أو بعض ما يلعب به فلعل به مع بعضهم^(٢).

فلم يكن الاعتماد على الحفظ فقط، بل كان يعتمد إلى الصحف، وهل أدل على هذه النسبة العلمية التأليفية المبكرة في القرن الأول من أن خالد بن يزيد بن معاوية — وقد كان خطيبًا شاعرًا وفصيحةً جامعاً، وجيد الرأي كبير الأدب — قد انصرف إلى العلم وتأليف الكتب وترجمة بعضها إلى العربية، فكان أول من ترجم كتب التنجوم والطبع والكمياء^(٣).

وقد كُتِبَتْ صحف من الحديث في عهد الرسول ﷺ، كالذى روى البخارى عن أبي هريرة: أن خزاعة قتلوا رجلاً من بنى ليث، عام فتح مكة، بقتيل منهم قنده، فأخبر

(١) ابن هشام: السيرة ٦٨/٢.

(٢) انظر (الأغالب ٤/ ٢٥٣) وانظر محدث كرد على ف: (الإسلام والمغاربة العرقية ١/ ١٦٢).

(٣) (البيان والتبيين ١/ ٣٢٨).

بذلك النبي ﷺ، فركب راحلة خطيب فقال: إن أقه حبس عن مكة القتل^(١)، وسلط عليهم رسول أقه **الله** والمؤمنين، وأنها لم تحل لأحد قبل، ولم تحل لأحد بعدي، لأنها أحلت لمن نهار، وأنها ساعق هذه، حرام لا يختل^(٢) شوكها، ولا يغض شجرها، ولا تقطع ساقطتها إلا لشند^(٣) فمن قتل له قتيل فهو بغير النظرين: إما أن يعقل، وإما أن يقاد أهل القتيل.

فجاء رجل من أهل اليمن فقال: «اكتب لي يا رسول الله» - يريد أن يكتب الخطبة التي سمعها منه - فقال **الله**: «اكتبوا لأبي فلان».

وذلك ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه كان يكتب كل ما سمع من رسول الله **الله**^(٤).

وقد أراد بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث المتضاربة، فقالوا: إن النبي عن الكتابة كان وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث^(٥).

وقد سُجلت الأحاديث في هذه المرحلة في كراسين صغيرة، أطلقوا على الواحد منها اسم (الصحيفة أو الجزء) وقت هذه المرحلة في عصر الصحابة وأوائل التابعين.

هذه الأخبار في جملتها تدلنا على أن التدوين لم ينشأ في العصر العباسي كما يزعم بعضهم، ولكنه كان قبل ذلك.

ويبدو أن التدوين كان على غير نظام، فالعلم كله في نظرهم شيء واحد، والعالم غير متدين، فمسألة في التفسير، ومسألة في التاريخ، ومسألة في الأدب، ومسألة في التشريع، وكلها علم، ليس بينها من فرق، والعلم يعرض لكل ذلك دون أن يشعر بأنه ينتقل من حدود علم إلى حدود علم آخر، ثمأخذ العلم يتركز.

فالتحديد الدقيق، والتخصيص المعروف عندنا الآن لم يكن معروفاً آنذاك، فالفصل الحاسم بين من يطلق عليه تعوي، أو رأي، أو اعتراض، أو مؤرخ، أو أديب، أو لغو لم يتحقق واقعياً، فقد كانوا يتادلون المواقف ويتعاونون.

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحاً إذا نحنينا من اعتبارنا قيد الدقة، وأخذنا بعموم الشهرة، فإننا سنجد أن كثيراً من العلماء في هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة، بحيث

(١) شك البخاري في أنها القتل أو القيل وهذا دليل ساطع على تحقق البخاري.

(٢) لا يختل.

(٣) أي من يريد التعريف بها والمناداة عليها.

(٤) نهر الإسلام .٢٥٠.

(٥) المرجع السابق .٢٥٠.

إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط في الأذهان بصفة قد اشتهر بها فينسب إليها: نحوياً، أو رواياً، أو مورخاً، أو أديباً، أو أغراياً، فأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) كان راوية لكلام العرب شرعاً ونثراً، وله آراء نقلت عنه في فهم النصوص ونقدتها، ومع ذلك فهو أحد آئمة القراءات، والأصوات والنحو، والأصمعي (ت ٢١٧) أحد آئمة الرواية الشهورين لكلام العرب، ألف في اللغة والأدب، مثل كتاب (فحولة الشعراء) و(الخليل). والكتاب الأول يفيد فيه دارس الأدب كما يفيد دارس اللغة، وإن الأمر ليزداد صعوبة إذا أردنا أن نفصل بين اللقوى والأديب.

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة، ودارس الأدب قديماً - ممكناً بصورة حاسمة - فإن الفصل ممكن في مادة الكتاب الواحد الذى يحوى ما ينسى إلى اللغة، وما ينسى إلى الأدب، فمن الممكن استخلاص العناصر التى تتنسب إلى صحة النص، وما يتعلق بذلك، والعناصر التى تتنسب إلى جماله وفنه، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابع معين، يمكن به نسبة الرواية أو النحو أو الأدباء أو المؤرخين، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضي لغوى، وسيبويه بأن نحوى، والأصمعي بأنه راوية، لا باعتبار التخصص الحاسم، بل باعتبار الطابع الغالب.

ولما اسعت دائرة العلم وكثرت جزيئاته، أصبح أكثر العلماء لا تسع قدرتهم للإحاطة بها، فغلب على كل طائفة منهم ميل خاص إلى بعض المسائل اشتهر به، فمنهم من غلبت عليه نزعة التشريع، ومنهم من غلبت عليه نزعة التاريخ.. وهكذا، وبوضوح هذه النزعات على توالي الزمان أخذت المسائل المشابهة، يتجمع بعضها حول بعض، فتميزت العلوم نوعاً ما، وفضلاً عن ذلك فإنه حين تيزّت هذا التميز لم تكن منتظمة في نفسها، فمسائل في الفقه مبعثرة، وثانية في التاريخ مبعثرة وسائل في النحو، واللغة، والبيان مبعثرة وهكذا... وانتظر في هذا منهج «البيان والتبين» للجاحظ، و«الكامل» للمبرد و«عيون الأخبار» لابن قتيبة.

فعاء العلماء بعد يدخلون عليها التنظيم شيئاً فشيئاً، يجمعون المسائل المشابهة في موضع واحد، ويبيّبون لها باباً خاصاً، حتى وصل في آخر العصر العباسي الأول إلى ما رأينا، وزاد من أني بعدهم في ذلك التنظيم، حق كأن من ذلك بعد.. مثل: كتاب الموطأ في الحديث، وكتب أبي يوسف ومحمد الشافعى في الفقه، وتاريخ السيرة، وتاريخ الفتوح، والطبقات وكان الحديث في أول الأمر يشمل كل ذلك، ثم أخذت فروعه تنفصل عنه شيئاً فشيئاً، وتتميز باسمائها وكتبها.

وفي العصر الأموى ضُمت التسجيلات المتفرقة في الحديث، وتم هذا في الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثاني.

وأما العلوم اللسانية فكان مبعثها أيضاً دينياً، فأهم سبب لوضع النحو المحافظة على القرآن من أن يلعن الناس فيه، وأهم باعث لجمع اللغة معرفة لغة القرآن وتفسير غريبه وهكذا، ثم تحول بعد ما كان وسيلة إلى غاية تقصد لذاتها.

ويظهر مما عترنا عليه أن التدوين بدأ بقيود العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف شخصية ما، وليس له إلا الجمجمة، وكانت الكتب عبارة عن صحف يكتب عليها، وقد تكون صحفاً مفرقة بمبعثرة، فلما دخل الفرس والروم في الإسلام، وكانوا ذوي حضارة قديمة وكتب مؤلفة من قبل، أدخلوا على اللغة العربية، بعد أن تعلموها، نظام تأليف الكتب بالمعنى الذي نفهمه الآن، من جم ما يتعلق بالموضوع الواحد في كتاب واحد، ولكن ما كتب في عصر الأميين لم يصل إلى أيدينا منه إلا القليل، وأغلب هذه الكتب أخذت من العلماء عن طريق الرواية، وأدججت في كتب العباسين التي كانت أتم نظاماً وأرقى في فن التأليف، وبعض هذه الكتب الأمامية كانت موجودة في مصر العباسى وما بعده، فابن النديم يقول: إنه رأى صفحات أبي الأسود الدؤلي في النحو، وإنه رأى كتاب عبد بن شرية في الأمثال، وابن خلكان يقول: إنه رأى كتاب وهب بن منبه في تاريخ اليمن، ولكن في عهدهما هذا لم يصل إلينا شيء يصح أن يوثق به إلا قليلاً^(١).

ذكرنا أن عصر بني أمية كانت فيه مذكرات، أو صحائف، ثم أقبل العصر العباسى بحضارته العظيمة، وخالفت العرب أمّا ذات مدينة - كما ذكرنا - ولهما عهد قديم بالتأليف، وقد كلت القوة المحافظة من كثرة ما توارد عليها من أنواع العلوم، ومسائل الفتن، فكانت الحاجة إلى التصنيف شديدة، ولا سيما بعد أن اهتدوا إلى نظام طرقه من عاشروا من الأمم المريقة في العلوم والحضارة، فنشرت العقول، وهبت الفطن، وشارت العزائم للجمع والتدوين.

ومن الأسباب التي دفعت العلماء إلى التدوين، رغبة الأمراء في التعليم والتآدب، وعدم استطاعة بعضهم حضور مجالس العلم، ورغبتهم كذلك في تأديب أولادهم، وخوفهم من فقدان العلماء بسفر، أو بموت، أو بسبب آخر، وقد كان أكثرهم رحالة، وكذلك رغبة العلماء أنفسهم في تعليم أولادهم وأحفادهم، وخشيتهم الموت قبل إقام ذلك.

ومبدأ تلك النهضة المباركة زمن المنصور، أى سنة ١٤٣ هـ فإنه تقدم إلى الآئمة والفقهاء أن يجمعوا الأحاديث والفقه، وبذل لهم في ذلك الأموال الطائلة، ثم أوعز إلى العلماء والمرجعيات من السريان الفرس وغيرهم، أن ينقلوا إلى العربية من كتب الألسنة الأخرى،

(١) انظر (غير الإسلام: ٢٠٢).

فترجم الكثير من الطب والمنطق وغيرها، وكانت عبارة التأليف من ابتداء تدوين العلوم إلى حوالي القرن الرابع خالية من التعقيد، حسنة الأسلوب مبنية التركيب، ولا سيمانع علوم الأدب أصولاً وفروعها، حتى كتب القواعد من اللغة.

أما عصر البوهيميين، أو قل المائة الثانية، والثالثة للعصر العباسي، وهو عصر الإسلام الذهبي للعلم خاصة، ففيه نضجت العلوم على اختلاف أنواعها، وتم نماذجها، وظهرت الكتب الواقية في أكثرها، وانتقل العلم في مذاقين كثيرة من المملكة العربية، يتنافس ملوكها وعلماؤها في ترقية العلوم، وتأليف الأسفار، فكان العلم في هذا العصر أكثر ثراءً وأصع نتاجاً؛ لكثرته أماكنه ووفرة الذين عنوا بتعاهده، وفيه تكونت المعاجم اللغوية وكتب التاريخ والبغرافية، ويتنازع هذا العصر بكلمة المكتبات الكبرى في مصر والعراق والأندلس وغيرها، وباستغفال العلماء بالتأليف في كل العلوم، وكانت عبارة التأليف لا تزال راقية بلغة في أكثر الكتب، وإن امتدت إلى بعضها يد السجع، ولكن كان متقدماً بلغة.

أما عصر السلاجوقيين فهو عصر الجمع والاختصار، وكأن بالعلماء لما رأوا ما توالى على المملكة الإسلامية من الفتوح: وما لحقها من التخريب وشاهدوا أو سمعوا بضماع الكتب بمصر والشام وفارس والأندلس بسبب الفتن والمحادث، عمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار الباقية واكتنافها بالتلخيص والجمع، مع حذف الأسانيد بحيث تجتمع الحقائق الكثيرة في الحجم الصغير، ويكون الكتاب الواحد زبدة عشرات من الكتب، فصنعوا مؤلفات وافية بينما طالفة من المعاجم التاريخية، والبغرافية، وغيرها، وهي أهم ما بين أيدينا من كتب العلم العربية، وإن كان بعضها قد صدر بعد هذا العصر بستين قليلاً لكن بعد من تماره، ثم كادت جذوة المقول تختمد، وقل الابتكار والاقتراح حتى جرف سيل التيار ذلك الأثر الجميل. وكانت عبارة التدوين في أكثر الكتب سهلة مفهومة، وتتكلف السجع والبديع كان في القليل منها.

ومن أشهر كتاب هذا العصر القاضي الفاضل، (توفي بالقاهرة سنة ٥٩٦) وهو كاتب الدبار المصرية، وزعيم الطريقة الإنسانية الفاضلية، ووزير صلاح الدين الأيوبي، وطريقه مؤسس على أصول السجع والبديع، إلا أنه غالى في التورىة والجناس، حتى أصبحت الصناعة في هذا العصر صناعة عليها سمة الكلفة، ومنهم بالأندلس ابن زيدون المتوفى سنة ٦٢٣، ومن مشهورى الكتاب الحريري المتوفى سنة ٥١٦، والزمنشري المتوفى سنة ٥٣٨، وأiben الأثير صاحب المثل السائر المتوفى سنة ٦٢٧ وغيرهم.

هزلاً العلَمَ الأَفَاضُلَ، تطالعنا آثارهُمْ فِيهَا يَعْرُفُ حَالِيًّا بالمخظوظاتِ الْعَرَبِيَّةِ.
فَيَا تَرَى مَا الْمَرَادُ بِكُلِمةِ الْمَخظوظاتِ..؟

المخظوظات: جمع، مفردة، مخطوطة، أو مخطوطةُ المراد بالمخطوطة، أو المخطوط: الكتاب
المخطوط بخط عربى، سواء كان فى شكل لفائف، أو فى شكل دفتر، أو كتب، أو كراس،
أو صحف، وأيًّا ما كان حجم هذا الكتاب.
ومن ثم، فإن الرسائل، والمهود، والموائق، والصكوك والنقوش، تخرج عن حدود هذا
الكتاب المخطوط.

* * *

الفصل الثاني

منهج التحقيق عند القدماء من العرب

عن المتقدمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق، وعرفوا بالضبط والإفادة، حتى تهياً لهم منهج قويم، قائم على أساس متينة، بل إنه يعد أدق منهج يحتذيه قلة من المحققين المعاصرين، ويغرس منه الكثرة طلباً للاستخفاف.

وفي هذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر، مقارناً بوقف المتقدمين منه.

ولعل عناية المتقدمين بكلام أله العزير، وقراءاته، والعمل على ضبطها، ثم عنایتهم بالحديث الشريف، وأسانيده، وروانه كل ذلك دفعهم إلى أن يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك، فيضيّطوا، ويجيدوا في علومهم المختلفة من منظوم ومتور، فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذي أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمي، وليس من مبتدعات المستشرين على إبداعهم وإجادتهم في نشر ذخائر التراث العلمي العربي، كما يظن طائفة من شباب عصرنا.

فلقد بدأ علماء المسلمين بهذا المنهج العلمي، وأخذوا أنفسهم بكل صراامة في سبيل الوصول إلى الحقيقة، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة، التي أولاها للحديث الشريف، فانتهت تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ في أوروبا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من كتاب (الإلام للقاضي عياض)، فلن ما جاء فيه من مظاهر الدقة في التفكير، والاستنتاج تحت عنوان (تعري الرواية والمجيء باللقط) يضاهي أدق ما ورد في الموضوع نفسه، في أهم كتب الفرنجة في ألمانيا وفرنسا وأمريكا وببلاد الانجليز.. الواقع أن المتود لوجية الغربية التي ظهرت اليوم لأول مرة بثوب عربي، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية.

والقواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصيل إلى الحقيقة في الحديث، تتفق في جوهرها واتجاهها والأنظمة التي اكتشفها علماء أوروبا فيما بعد، في بناء علم الشودجية..

ويمكانتنا أن نصادر زملاناً في الغرب، فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نساً، وترعرع في بلادنا، ونعم أحق الناس بتعليميه والمعلم بأسمه وقواعده^(١).

ولعل أول ما ينبغي الوقت عنده، حين تتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبي، وغير الأدب ما وقع في وهم كثيرون^(٢) من شيوخنا وزملاناً أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمي مستضيئين فيها، بما وضعه العلماء عندهم من قواعد في نشر النصوص اليونانية، واللاتينية، وهي قواعد تُردد إلى الثبات من نسبة النص إلى صاحبه، وجمع مخطوطاته، والمقابلة بينها في المامش، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات. الواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا، بل لقد بلغوا فيها من الدقة والإحكام ما لم يبلغه المستشرقون.

نهذه القواعد السديدة التي وضعها المحدثون للتثبت من صحة الحديث النبوى، ودقة روایة مصنفاته، وإخراجها على خير وجه علمي، طبقها أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم - منذ العصر الأول - تطبيقاً واسعاً حتى ينفعون عنها الزيف والنحو، وبذموداً في ذلك بتمييز الرواية المتهمن، من الموثقين، وظل تحقيق الشعر القديم يتحقق، ويبحث، ويعتنى سنه ومتنه، حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين)، وقد اتضحت مما أسفلناه في الروایة الأدبية أن روایة العربية الموثقين من أمثال ابن سلام، كانوا يفعضون ما تضيّفه القبائل إلى شعرانها من أشعار، ويرفضون روایة الرواة الوضاعين على نحو ما تشدد المحدثون في روایة الحديث النبوى، وأن يكون أساس الروایة : اللقاء والمشافهة، فكان على علماء اللغة والشعر لا يقبلون الروایة من صحيفه، ولا من مصنف مكتوب، بل لابد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت في الروایة وفي اللغة، وقد مضوا يعنون عنابة باللغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدثون، بحيث لا نصل إلى أبي الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغانى) حتى نجد أنه يقدم أكثر روایاته للأشعار والأخبار بسلسلة من الرواية الذين حلوه على مر الأزمنة، وهو يستهل السند - غالباً - بكلمة (حدثنا)، أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو المخبر روایتان ساقها جيماً، صنع المحدثون حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروایتين، وما ينطوي فيها من تفاصيل أو من أشعار مزيدة.

والسند لا يلقى إلقاء دون تحيص، وإن لم تكن هناك حاجة إلى ذكره، فهو إنما يلقى لدى تقويم من صحة الخبر أو الشعر بالضبط، على نحو ما يتثبت المحدثون من روایة الحديث، فمن كان منها من رجال السند نص عليه أبو الفرج، ورفض روایته على نحو

(١) انظر الدكتور أسد رستم في كتابه (مصطلح التاريخ) المقدمة.

(٢) يلزم هؤلاء، الفئة الدكتور صلاح الدين التجد، انظر (نقد التصريح) له.

رفضه لكتير ما يرويه ابن الكلبي وابن خردابه، وكثيراً ما يدفعه فحصه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والاتهام، وحيثند يفرز إلى دواوين أصحابها كي يطمئن قلبه، فإن لم يجدوها فيها ظل ينقب عنها حق يهتدى إليها، ويعرف ناظمها معرفة اليقين، وقد لا يهدى البحث إلى صاحب الشعر الذى اتهم، فيحكم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم.

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد، مستعينين بجهود المحدثين في نقد الرواية ومتون الحديث، فإنهم بذلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات الأدبية واللغوية المفرقة في القديم، وظلوا حتى القرن الرابع المجرى على الأقل يعدون الإماماء - كما عده المحدثون - أعلى مراتب العلم، وحق مع الإماماء كانوا براجعون ما على عليهم ومحققونه ويفحصونه منها كان صاحبه من العلم والمحفظ والرواية والدراءة.

وبعد هذا يقتضي البحث أن نورد نماذج مما جاءت في كتب الشعر والأدب قدما مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر.

أولاً - التثبت من نسبة النص إلى قائله

المراد بتوثيق النص : التأكيد - بالدليل - من صحة نسبة النص إلى مؤلفه.

نهل كان القدماء يتثبتون من صحة نسبة النص إلى قائله؟

والجواب على ذلك أيسر من أن نبرهن عليه، فكتب الأدب شعرها ونثرها منذ القرن الأول ملية بما يبرهن على أن قدماء العرب كانوا يربدون المتحول، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتاً طويلاً يتجادلون في صحة الشعر الجاهلي، والكثير من الأدلة التي كانوا يذلّون بها في القديم هي إلى يومنا هذا، فيذكر ابن سلام أن «في الشعر المسموع مفتول موضوع لا خير فيه، ولا حجة في عربته»^(١).

وكما فطن الجمحي إلى أن في الشعر المسموع مفتول موضوع، فطن إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبةها، ولاشك أن هذه هي أولى عمليات النقد وأساسه المتبين، إذ كيف تحقق كتاباً لا نعرف مصدره، فأبو عبيدة وابن نوح العطاري يربان علينا فيما يرويه لها ابن داود مفتولاً موضوعاً، يخبرنا ابن سلام فيقول:

«أخبرني أبو عبيدة أنَّ ابن داود بن متعم بن نويرة، قدم البصرة في بعض ما يُقْتَلُ له

(١) طبقات فحول الشعراء.

البدوى في الجلب والميرة، فنزل النجع فأبيته أنا وابن نوح المطاردى، فسألناه عن شعر أبيه متمن وقمنا بحاجته، وكفيناه ضيوفه، فلما نفذ شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضمنها لنا، وإذا كلامه دون كلام متمن، وإذا هو يجتنى على كلامه، فيذكر الموضع الذى ذكرها متمن والواقعنى الذى شهدتها، فلما توالى ذلك علمنا أنه يقتله»^(١).

ويذكر أن ما أفسد الشعر وهجنه محمد بن إسحاق، وكان من علماء الناس بالسيّر فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر ويقول: لا علم لي بالشعر أوقى به فأحله!! فيقول ابن سلام:

«ولم يكن ذلك عنده، فكتب في السيّر أشعار الرجال الذين لم يقولوا شمراً قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد ونمود فكتب لهم أشعاراً كثيرة، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف، أفالاً يرجع إلى نفسه؟ فيقول: من حل هذا الشعر؟ ومن آدأه منذ آلاف السنين؟ وآفة تبارك وتعالى يقول ﴿فَقُطِعَ ذَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَّمُوا﴾ أي لا ينتهي لهم»^(٢).

ويذكر ابن التديم أنه قرأ في كتاب بخط ابن الجهم، أن كتاب (المدخل) لسند بن علي، وهو مؤلفه سند إلى أبي معشر، فاتتحله أبو معشر، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه الفرية أو الانتحال فيقول:

«فاتتحله أبو معشر لأن أبي معشر تعلم التنجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبي معشر صنعة هذا الكتاب.. هذا كله لسند بن علي»^(٣).

ألا ترى معنى أن ابن الجهم، كان ناقداً بصيراً بأساليب الكتاب، يستطيع أن يرد المتحلل إلى صاحبه ويعكم في ذلك علمه وعقله وذوقه، وهذا ما يسمى بتفنيد المصدر.

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب، قد اتبروا لكتاب العين المنسوب للخليل بن أحد، فأخذوا يدرسون هذا المعجم، ويفحصون أسانيده ومادته، وتاريخ شيوخه، والمكان الذي شاع منه وذاع، حتى يستوتو من نسبة للخليل أو عدم نسبة، وكان في مقدمة هؤلاء العلماء الزبيدي الأندلسى (ت ٣٧٩)، أما المكان الذى ذاع منه فعرفوا أنه خراسان، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره، وأما الزمن الذى ظهر فيه، فوجدو زماناً متأخراً عن عصر الخليل، إذ ظهر حوالى منتصف القرن الثالث للهجرة، أى بعد وفاته بحوالي ثمانين عاماً، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب، إذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمى، وابن الأعرابى،

(١) طبقات نبول الشمراء ٤٠

(٢) المرجع السابق ٩

(٣) الفهرست ٣٨٤/١

وهما من الجيل التالي للخليل، فهل يعقل أن يروى سابق عن متاخر؟! بل لقد وجده بروى عن المسعرى عن أبي عبيد، وقد توفي الخليل سنة سبعين وثمانة، في حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين وثمانة، وتوفى سنة أربع وعشرين وثمانين، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلاً عن تلميذه المسعرى.

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون، يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل: جيل الأصمى، وأبي عبيد وابن الأعراقي؛ وجيل أبي حاتم وابن السكيت والرياشى، فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل في اللغة شيئاً، ولو أنه خلف حقاً مجمعاً لغة العين لزيناً كتبهم بالنقل عنه. ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده، بل لقد فحصوا مادته ومتنه، فلاحظوا اختلاف نسخة المداولة في العالم العربي، وكثرة الخلل والفساد في نصه!! مما جعل علماء اللغة الأنبياء لا يلتفتون إليه حين ظهوره، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه^(١).

وتصدى الزبيدي في مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوى فحصاً دقيقاً، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله، إذ وجد جميع ما فيه من معانٍ نحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل، إنما يجري على مذهب الكوفيين مما ينفي نسبة إلى أي بصرى فضلاً عن الخليل نفسه. وكذلك الشأن في التصريف، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين، وأيضاً فإنه وجد فيه اختلالاً كثيراً في الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوى، بل عن شذا شيئاً من النحو، وبذلك كله طعن في نسبة المعجم إلى الخليل.

على أنه إنما طعن في ألفاظ المعجم وحشوه، أما رسم منهجه فأيقاه للخليل كما أيقاه غيره من طعن في الكتاب، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإيقاع، ولعل السبب في ذلك أن منهج العين يلتقي بنهج الخليل في استقصائه لأوزان الشعر العربي، فالمنهجان يستلهمان نظرية البادل والتواافق الرياضية في حصر جميع الأوزان، والألفاظ المستعملة في الطرفين، والمهملة، فحرى أن يكون رأسها واحداً.

وعناية الزبيدي بكتاب العين تتجلى في عدة أوجه: فقد عنى بتصحيح متنه، واختصره، ودرسه درساً نقدياً رائعاً، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبة إلى الخليل، ثم استدرك عليه، وكان الزبيدي أحسن أن عليه قبل أن يصدر أى حكم على كتاب العين، أن يتأكد من صحة النص الذى سيستخدمه موضوعاً لدراسته، ومن هنا عنى بقراءاته وتصحيحه على نسختين

(١) انظر مقدمة المحقق لختصر العين، للزبيدي: ص ٧ و ٨ ط الدار البيضاء

موثقين إحداها نسخة القاضي منذر بن سعيد البلوطي، والثانية نسخة قاسم بن ثابت، وهذه بداية تدل في وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرنين المتقدمة، ومعرفتهم بطرق النقد الداخلي والخارجي، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا في عصر متأخر.

فيذكر الزبيدي: أن مؤلف كتاب العين يروى عن أشخاص لا يمكن من الجهة التاريخية أن يروى عنهم لأنهم تأثروا عنه، فقد جاء في الكتاب «أخبرنا المسعرى عن أبي عبيد» وأبو عبيد ولد سنة ١٥٤ هـ وبناه على أن الخليل توفى سنة ١٧٠ هـ يكون سن أبي عبيد يوم توفى الخليل ١٦٦ سنة وكثير أبو عبيد وعلم وروى عنه المسعرى، ولا يجوز أن يروى مؤلف كتاب العين عن المسعرى علم أبي عبيد، إلا بعد أن تغير عليه الرواية عن أبي عبيد بسبب موته، وأبو عبيد مات سنة ٢٤٤ هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحد - على فرض أنه المؤلف (المتوفى سنة ١٧٠ هـ) - قد روى عن شخص امتدت به الحياة حتى سنة ٢٤٧ هـ^(١).

ونظن أن هذا المثال وحده يكفى للدلالة، على أن أيادى تدخلت في مادة كتاب العين، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسخته إلى الخليل بن أحد من جهة، وهو كذلك دال عن دقة النتائج النقدي الذى اتبعه العلماء المسلمين في نقد المصدر، وفي مقدمتهم الزبيدي الذى يقول: «ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له والرد عليه، إن الكتاب لا يصح له ولا يثبت عنه، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن روايته ينكرون هذا الكتاب، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور في أصحابه.

وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله، ورآم تنقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل كماله، فتعاطى إقامته من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه».

ويمثل هذا النتيجى ينتقد صاحب كتاب الأغافى ابن خُرَّاذِبَه (المؤرخ)، لأنه قليل التصحيح لما يرويه، ويضمنه كتبه، فهو يذكر عن معبد المفنى أنه غنىًّا في أول دولة بني أمية، وأدرك دولة بني العباس، وقد أصحابه الفالج وارتعش، وبطل صوته، فيعقب أبو الفرج على هذا المثير قائلاً: «والصحىح أن معيذًا توفى في أيام الوليد بن يزيد، وأصحابه الفالج فعلاً وارتعش وبطل صوته، ولكن له لم يدرك دولة بني العباس، ولم يقل بذلك أحد، ولا رواه إنسان سوى ابن خُرَّاذِبَه، فقد جاء به بمحاجفة».

(١) انظر المهر ٨٢/١ وما بعدها.

وقد أورد أبو الفرج في كتابه قصيدة لذى الأصبع المدوان الذى قالها فى قومه حين وقع بأسمهم بينهم فتفانوا وهى:

وَلَبِسَ الْمَرْءُ فِي شَنْهُ مِنَ الْإِبْرَامِ وَالنَّقْضِ
إِذَا أَبْرَمَ أَتْرَأً خَآ لَهُ يَقْبَضُ وَمَا يَقْبَضُ
يَقُولُ الْبَرْوَمُ أَمْبَيْهُ وَلَا يُمْلِكُ مَا يَمْبَيْضُ

نم نقل أبو الفرج عن أبي عمرو بن العلاء أنه لا يصح من أبيات ذى الأصبع الصادمة، إلا الأبيات التي أنشدها، وهي اثنا عشر بيتاً، وأن سائرها منحول^(١).

ويقول أبو الفرج: يدفع أكثر الرواية أن يكون لعترة:
مَلِ غَادَرَ الشَّعْرَاءَ مِنْ مَتَرْدَمٍ أَمْ هَلْ عَرْفَ الدَّارَ بَعْدَ تَوْهَمٍ؟

ومن يدفعه: الأصمى وابن الأعرابى، وأول القصيدة عندهما:

يَا دَارَ عَلَةَ بِالْجَلْوَادِ تَكْلِمِي

وذكر أبو عمر الشيبانى أنه لم يكن يرى «هل غادر الشعراء من متدم» حتى سمع أبا حازم العكلى يرويه له^(٢).

وقد أورد هذين البيتين في الأغاني عند ترجمته للحزين الكنانى:
**فِي كَفَهُ خَيْرُزَانَ رِيحُهُ عَيْنُ مِنْ كَفَهُ أَرْوَعَ فِي عِزْرِيَّنِهِ شَنْهُ
يَقْبَضُ حَيَاةً وَيَقْبَضُ مِنْ مَهَابِيَهُ فَمَا يَكْلُمُ إِلَّا جِينَ يَنْقَبِسُ**
نم قال: «والناس يرون هذين البيتين للفرزدق في أبيات يدح بها على بن الحسين بن أبي طالب عليهما السلام، التي أوطاها:

**هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِهَ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْجَلُّ وَالْحَرَمُ
وَهُوَ غَلْطٌ مِنْ رِوَاةِ فِيهَا، وَلِيُسَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ مَا يَدْحُ به مَثْلُ عَلَى بْنِ الْحَسِينِ عَلَيْهَا
الْسَّلَامُ، وَلَهُ مِنَ الْفَضْلِ الْمُتَعَالُمُ مَا لَيْسَ لِأَحَدٍ**^(٣).

وقال أيضاً: «والصحيح أنها للحزين في عبد الله بن عبد الملك، وقد غلط ابن عائشة في إدخال البيتين في تلك الأبيات، وأبيات الحزين مؤتلفة منتظمة الماء، متشابهة، تتبىء عن نفسها» ثم ساق أبيات الحزين، والأبيات أيضاً ضمن أبيات الحزين في المؤتلف والمختلف

(١) انظر الأغانى ٩٢/٣.

(٢) انظر الأغانى ٢٢٢/٩.

(٣) الأغانى: ٦٦/٥٦٧٤ ط الندب وج ١٤/٧٧ ط بولاق.

ص ٨٩، ٨٨، وكذلك نسبها المصعب الزبيري في نسب قريش ص ٦٤ للعزين الكتاني، والمصعب من أقلم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة، وتأخذ هذه الآيات قضية تحقيق المصدر في مكانها من كتاب الأغانى، إذ تحتل ما يزيد علىخمس صفحات في تقد المصدر.

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء، وليكن ابن المعتز حين روى أبياتاً لوالبة بن الحباب أستاذ أبي نواس (ونحلها العامة أبا نواس) والأبيات منها قول والبة:

قَدْ قَابَلْنَا الْكُوسَ وَدَأْبَرْنَا النَّحْوَسَ
لَمْ تَخْطُطْ فِي حَسَابٍ وَذَاكَ مِمَّا تَسْوَسَ
وَنَخْنُ عِنْدَ عَمِيدٍ قَدْ غَابَ عَنَا الْبَسْوَسَ

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلاً: «وهذا الشعر ما ينحله العامة أبا نواس ! وذلك غلط، لأن العامة الحقى قد هاجت بأن تتسب كل شعر فيه المجنون إلى أبي نواس، وكذلك تصنع في أمر مجنون بني عامر كل شعر فيه ذكر ليل تسبه إلى المجنون»^(١).

أما ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ^(٢) فيحدثنا عندما تناول ترجمة سعد الأنصارى ص ٣٣٧ ط الشعب قال: «روى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لما أقبل من غزوة تبوك، استقبله سعد الأنصارى فصافحه النبي ﷺ، ثم قال: ما هذا الذى أكتب يديك ؟ قال: يا رسول الله أضرب بالمرّ والمسحة فأنفقة على عيال، فقبّل يده رسول الله ﷺ، وقال: هذه يد لا تُسمّها النار أبداً». أخرجه أبو موسى، وقال: في سعد الأنصار كثرة، إلا أن في رواية أخرى، نسبة إلى سعد بن معاذ وروى باستاده عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجي المعروف، فإنه توفى سنة خمس قبل وقعة تبوك بستين».

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلاً: كذا قال أبو موسى، فلعله سعد بن معاذ آخر غير الخزرجي، وهو وهم، فلين سعد بن معاذ الذى مات سنة خمس، هو أوسي من بني عبد الأشهل، وهو الذى سرّح في الخندق، وتوفي بعد أن حُكم في بني قريظة، وهو أوسي لا شبهة فيه، وقوله: إن موته كان قبل تبوك صحيح، ولكن هذه الرواية التي فيها سعد بن معاذ ليس فيها تبوك ذكر، فإن صحت الرواية، فلعله كان قبل قتله، على أن لا أعلم أن سعد بن معاذ لم يختلف عن رسول الله ﷺ في غزوة غزاها، بدر وغيرها، وإنما اختلافوا في سعد بن عبادة هل شهد بدرًا أو لا؟ والله أعلم، على أن من تختلف عن رسول الله ﷺ من

(١) طبقات ابن المعتز ٨٩.

(٢) هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل، ولد في المجزر ونشأ بها مع أخيه: ضياء الدين اللثوي، وجده الدين المحدث.

الأنصار وغيرهم، معروفون ليس فيهم سعد، ومن تخلف كان أولى باللوم، والتربيـ، فكيف يقبل يده أو يصافحه^(١)؟

وعز الدين ابن الأثير هذا يقول فيه النواوى: «ضبط وحق أشياء حسنة»^(٢). فإذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادي^(٣) (ت ١٠٩٢ هـ)، في كتابه (خزانة الأدب)، وجدنا أنه ينبع منهـا تحقيقـاً، أعتقد أنه لا يوجد بين محققـي اليوم، في أوروبا والشرق، من يدانيـه، فأبيات (شرح شواهد الكافية)، التي استشهدـ بها الرضـ، وهي زهـاء ألف بــيت، كانت محلـة العقال ظـاهرة الأشكـال، لـ موضوع معـناها وخفـاء مـغزاها، وقد انضمـ إليها التـحرـيف وبــان عليها التـصـحـيف، وكان البــغدادـي كــما يقول عن نفسه: «من مــرــنــ في عــلــمــ الــأــدــبــ حتى صــارــ يــلــيــهــ مــنــ كــتــبــ، وأــفــرــغــ في تــحــصــيلــ جــهــهــ، وــبــذــلــ فــيــهــ وــكــدــهــ، وــجــمــعــ دــوــاــيــتــهــ، وــاجــتــمــعــ عــنــهــ بــغــضــلــ إــلــهــ مــنــ الــأــشــعــارــ مــاــ يــجــتــمــعــ عــنــدــ أــحــدــ مــنــ هــذــهــ الــأــعــصــارــ... وــهــذــاــ اــجــهــدــنــاــ فــيــ تــخــرــيــجــ أــبــيــاتــ الشــرــحــ، وــفــحــصــنــاــ عــنــ قــائــلــلــهــ حــتــىــ عــزــوــنــاــ كــلــ بــيــتــ إــلــىــ قــائــلــهــ - إنــ أــمــكــنــاــ ذــلــكــ - وــنــســيــنــاــ إــلــىــ قــبــيــلــتــهــ أــوــ فــصــيــلــتــهــ، وــمــيــزــنــاــ إــلــاســلــامــيــ عــنــ الــجــاهــيــ، وــالــصــحــابــ عــنــ الــتــابــعــيــ، وــهــلــمــ جــراــ، وــضــمــنــاــ إــلــىــ الــبــيــتــ مــاــ يــتــوــقــفــ عــلــيــهــ مــعــنــاهــ^(٤).

وــمــنــ الــأــمــلــةــ الــقــىــ تــبــيــنــ مــنــجــيــ الــبــغــدــادــيــ فــيــ نــقــدــ الــمــصــدــرــ أــنــهــ عــنــدــمــ تــعــرــضــ لــلــبــيــتــ الــأــلــقــ:ــ
يــقــوــلــ الــخــنــيــ وــأــيــفــضــ الــعــجــمــ نــاطــقــاــ إــلــىــ رــبــنــاــ صــوــتــ الــحــمــارــ الــجــدــعــ
يــذــكــرــ أــنــ هــذــاــ الــبــيــتــ ثــانــيــ أــبــيــاتــ ســبــعــةــ، أــوــرــدــهــ أــبــوــ زــيــدــ فــيــ نــوــادــهــ، وــنــســيــنــاــ لــذــيــ الــخــرــقــ
الــطــهــوــيــ، ثــمــ يــذــكــرــ ســاــئــرــ الــأــبــيــاتــ وــمــنــهــ:
أــتــأــنــيــ كــلــامــ الشــعــلــيــ بــنــ دــيــســتــيــ فــيــ أــيــ هــذــاــ وــيــلــهــ يــتــتــرــعــ؟ــ!
فــيــعــلــقــ عــلــيــهــ قــائــلــاــ:ــ «ــأــتــأــنــيــ كــلــامــ الشــعــلــيــ»ــ هوــ بــفــتحــ الــمــلــثــةــ وــســكــونــ الــعــيــنــ الــمــهــمــةــ، كــاــمــاــ

- تمــ اــنــتــلــقــ وــالــحــمــ بــهــ إــلــىــ الــمــوــصــلــ، وــطــوــفــ فــيــ الــلــاــدــ الــمــرــبــيــةــ وــكــانــ إــلــاــمــاــ فــيــ الــتــارــيــخــ وــالــمــدــيــتــ عــالــاــ بــأــســابــ الــعــرــبــ وــأــيــاهــمــ وــفــانــعــمــ وــأــســهــرــ مــؤــلــفــهــ:

١ - الكامل.

٢ - أــســدــ الــقــاــبــةــ.

٣ - الــلــيــابــ.

٤ - خــمــفــةــ الــمــجــانــبــ.

٥ - تاريخ الــرــوــلــةــ الــأــتــاــبــيــةــ.

انظر ترجمـةـ تــارــيــخــ آــدــابــ الــلــغــةــ الــعــرــبــ /ــ ٢ــ ٨٠ــ وــابــنــ خــلــكــانــ ١ــ ٣٤٧ــ.

(١) أــســدــ الــقــاــبــةــ ٣٣٧ــ /ــ ٢ــ طــ النــبــ.

(٢) التــقــرــبــ وــالــتــســيرــ ٣٩٥ــ /ــ ١٩٥٩ــ طــ النــبــ.

(٣) هوــ عــبدــ الــقــادــرــ بــنــ عــمــرــ الــفــدــادــ أــصــلــهــ مــنــ مــقــادــ درــســ فــيــ الــقــاهــرــةــ وــزــرــدــ عــلــيــهــ وــمــاتــ هــاـ ســنــةــ ١٠٩٣ــ هــ.

(٤) خــزــانــةــ الــأــدــبــ :ــ مــقــدــمــةــ الــمــلــفــ.

نوادر أبي زيد في نسخة قديمة صحيحة، نسبة إلى نعلبة بن يربوع، أبي قبيلة، لا يمثأة فوقية، فعنين معجمة، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع، كما ضبطه بعضهم، فإن ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن نعلبة بن يربوع، كذا سند نسبة الأسود أبو محمد الأعرابي الفند جافى في شرحه (نوادر ابن الأعرابي)، وأورد له شعرًا جيداً.... ثم يقول: «قال الجوهري وتبعه الصفاق: «هذا من أبيات الكتاب وقد تصفحت شواهد سيبويه في عدة نسخ ولم أجده فيها».

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال: «نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر لذى الخرق الطهوى» قال: « وهو جاهلى »، ومن لقب من الشعراء من بني طهية ذى الخرق ثلاثة: أحدهم: خليفة به حل بن عامر بن حميرى بن وقدان بن سبيع بن عوف بن مالك من بني حنظلة بن طهية.

والثانى: قرط ويقال له: ذو الخرق بن قرط أخو بن سعيد بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طهية، وهو فارسي أيضًا.

الثالث: شير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد، كذا في المؤتلف والمختلف للأمدى، ولم يذكرها صاحب العباب.

ولم أر من قيد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهلياً، فلا يظهر أن هذا الشعر عن هؤلاء الثلاثة. وقال العيني: إن ذا الخرق الطهوى صاحب الشعر اسمه: دينار بن هلال، ولا أرى من أين نقله، وقال شارح شواهد المفن: وفي المؤتلف والمختلف للأمدى أن اسمه قرط شاعر جاهلى سمى بذلك لقوله:

* جاءتِ عجافاً عليها الرِّيشُ والخَرقُ *

وفيه ثلاثة أمور:

الأول: أن الأمدى لم يذكر هذا الشعر، فكيف ينسبة إلى قرط.

الثانى: أنه لم يقيد قرطاً بكونه جاهلياً.

الثالث: أن هذا الشعر ليس لقرط، وإنما هو خليفة بن حل كما تقدم آنفاً.... بقى من لقب (ذى الخرق) من الشعراء غير طهية وهم اثنان:

أحددهما: ذو الخرق اليربوعى....

والثانى: ذو الخرق بن شريح....

وهذا والذى قبله من شعراء الماھلية^(١).

وينبئنا ابن الصلاح صاحب (مقدمة ابن الصلاح) إلى أنه: يجب ألا تنقل نصاً عن نسخة دون أن تتحقق من صاحب النسخة، فيقول: «يطالع أحدهم كتاباً منسوباً إلى مصنف معين، وينقل عنه من غير أن ييقن بصحة النسخة قاتلاً: قال فلان كذا، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة في رواية ما يؤخذ بالوجادة»^(٢).

ثانية - جمع المخطوطات والمقابلة بينها في الاماش، والأخذ أقدم النسخ أساساً للنقد، كما يفعل محققو اليوم، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات

كان العالمُ المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيل من غيرها من المخطوطات، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ، ونحن نعلم أن الآمدي (ت ٣٧١ هـ) جاء بعد تراخي الزمن من موت أبي قحافة والبحترى، فوجد عدة رسائل في التنصب لهذا الشاعر أو ذاك، كما وجد ديوانيهما قد جمعا، وتعدد منها النسخ قديمة وحديثة، فنظر في كل هذه الكتب، فوجد فيها إسراً في الأحكام، وعدم دارسة تحقيقية، ويتصفح ذلك من بعض وجوهه عند القاضى البرجافى المتوفى سنة ٢٩٠ هـ فى كتابه: (الوساطة بين المتنى وخصومه)^(٣)، ولما وجد الآمدي ضعفاً في التعليق، وقصوراً في الأداء تناول الخصومة بمنبه علمي، وأعتقد أن هذا الكتاب «الموازنة بين الطائفتين» خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدي الدارسين، كمثل يحتذى به للمنهج الصحيح.

فالآمدي يرجع إلى النسخ القديمة وتحقق الأبيات، وإلى هذا يشير غير مرة في كتابه فيقول: «حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التي لم تقع في يد الصولى وأضرابه»، وذلك عند نظره في قول أبي قحافة:

دَارَ أَجْلُ الْهُوَى عَنْ أَنْ أَلْمِ بِهَا فِي الرُّكْبِ إِلَّا وَعِنْيَ مِنْ مَنَاجِهَا
ويقول: وقد جاء في شعر البحترى بيت هو عندي أقرب من كل ما عيب به أبو قحافة في هذا الباب وهو قوله:

وَلَمَّا دَأَتِ تَبَّعَ النُّفُسُ شَيْئاً جَمَلَ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ مُنْهَ بَوَاءً

(١) انظر السادس رقم ٦ ص ٤٣ - ٥١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح

(٣) انظر بين ١٩ و ٢٣ من الكتاب المذكور.

يقول: «كذا وجدته في أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن» ثم يقول: «وقد رأيت في بعض النسخ:

* جعل افة الخلل منه بواه *

فإن يكن هكذا قال، فقد تخلص من العيب^(١).

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقق التفصي النص قبل الحكم عليه، وذلك سواء أكان من شعر أبي قحافة في البيت الأول، أو من شعر البحترى كما رأينا في البيت الثاني.

وقد ذكر القاضى عياض بسنده عن أبي العباس المالكى قال: «مالك شرط في الإجازة: أن يكون الفرع معارضًا بالأصل حتى كأنه هو»^(٢).

ولقد كان الأقدمون يوجبون منع التلقيق بين الروايات، فالأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، فيذكر الراوى إسناد النسخة في أولها، ثم يقول: وبإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان المكم بن نافع عن شعيب عن أبي حزنة عن أبي الزناد، وعن الأزرق عن أبي هريرة.

ونسخة أخرى عند أبي اليمان عن شعيب أيضاً عن نافع عن ابن عمر، وثالثة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عن أبي هريرة. وسوى هذه نسخ يطول ذكرها، فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة، لأن ذلك بنزلة الحديث الواحد^(٣).

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضاً في عدم التلقيق بين روایتين، فأوجب أبو سعيد السكري في شرح أشعار هذيل عدم التلقيق فقال: «يتعذر التلقيق في رواية الأشعار، قال:

كقول أبي ذؤيب:

دعاني إليها القلب إنْ لَأْمِرُهُ سَمِيعٌ فَمَا أَتَرِى أَرْشَدٌ بِلَائِهَا
فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعاني وسميع»، ورواه الأصمعي بلفظ (عصاف)، بدل (دعاف)، وبلفظ (مطيع) بدل (سميع).

قال: فيمترن في الإنشاد ذكر (دعاف) مع (مطيع) أو (عصاف) مع (سميع) لأنه من باب التلقيق^(٤).

(١) راجع الكتبة في علم الرواية ٢١٤.

(٢) الموازنة بين أبي قحافة والبحترى ص ٣٨٦.

(٣) المزم ٣٣٢/٢.

(٤) الإلقاء ٧٥.

أما اللحن: فإنهم كانوا يقوّمونه، فقد «سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله ﷺ وفيه لحن أيقمه؟ قال: نعم إن رسول الله ﷺ لم يلعن»^(١).

وكان أعظم النسخ قيمة في نظر العلماء منذ القدم، تلك التي كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه، ثم تأقى في الدرجة الثانية - وتكاد تحمل المخطوطة الموقعة - المخطوطة التي نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاه في حلقة الدرس، أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التي يكون المؤلف قد صحّحها وأجازها.

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين، فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنف كتبها عالم شهير، أو كانت في حوزة رجل عالم، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد، فإن نسخة كهذه كانت أخرى أن تكون موثقة النص، وكانت تعتبرون أن في قدم المخطوطة نوعاً من الضمان لصحتها.

ويصوّر ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن المباحثظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قدماه، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيتاني - في وزارته للمعتصم - نسخة من كتاب سببوبه، وأعلم باحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيتاني: أو ظنت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب؟! فقال المباحثظ: ما ظنت ذلك ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسانى، وتهذيب عمرو بن بحر المباحثظ، فقال له ابن الزيتاني: هذه أجمل نسخة توجد وأغرت بها، فأحضرها إليه فسرّ بها، ووافت منه أجمل موقع^(٢).

وعبرنا روزنثال: «أن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربي في تقدير قيمة المخطوطة التي تحمل توقيع مؤلفها^(٣) والبكرى (ت ٤٨٧) كان حريصاً على انتقاء المخطوطات ذات المخطوطة المنسوبة، (أى الحسنة الخط والكتابة المعروفة ناسخها) مفرماً باقتانها، وقد سبقه القال إلى اقتناه أصول خطية منسوبة «كتا در ابن الأعرابي»، «أمالى ابن الأنبارى» بخط أبي موسى الحامض^(٤).

وفي عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة في المعارضة والمقابلة شرطاً أساسياً، يجب أن تتوافق لدى المحقق، فيذكر الخليل أنه: «إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية^(٥)، وبحثنا الزمخشري أن طاوس قال لابنه: هل كتبت؟ قال نعم، قال:

(١) مخطوط ربيع الأول رقم ١٦٧٧ من النسخة رقم ١٥٥ أدب، وقد تم طبعه سنة ١٩٩٢ بتحقيقينا ونشر: في ٤ مجلدات من مركز تحقيق التراث - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) انظر إحياء الرواية ٣٥١/٢.

(٣) مناجم العلماء المسلمين في البحث العلمي ٦٤.

(٤) انظر فضيحة تحقيق سبط الآل.

(٥) انظر ربيع الأول للزمخشري مخطوطة رقم ٤٨٩٦ أدب طلت من ٣٧٣

أعارضت؟ قال: لا، قال: يا بني لم تكتب! ثم قال: يا بني أعارضت؟ قال: نعم، قال: أعمجت؟ قال: لا. قال: أعمج فإن المجم نور الكتاب^(١).

* * *

وللإقلال من أخطاء النسخ قدر المستطاع كانوا يشتّرون على الناسخ أن يكون ملئاً بالموضع الذي ينسخه.

ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ منها أوقى من قدرة، ومما أوقى من حسن الدقة والأمانة، لابد وأن يقع في بعض الأخطاء، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو، فصحح البخاري «النسخة اليونانية» كتب صاحبها الحافظ اليوناني^(٢) على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه.

«بلغت مقابلةً وتصحیحاً وإنسماعاً، بنَيَّدَ شیخنا شیخ الإسلام حجه العرب، مالک أَزْمَةُ الْأَدْبِ، العَلَّامَ أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِنِيَّ الْجَيَّانِيَّ، أَمْدَأَهُ تَعَالَى فِي عَنْرَهُ فِي الْجُلُسِ الْحَادِيِّ وَالْسَّبعِينَ، وَهُوَ يُرَايِي قِرَاءَتِي وَيُلَاحِظُ نُطْقِي، فَإِنْ اخْتَارَهُ، وَرَجَحَهُ وَأَمْرَ بِإِصْلَاحِهِ أَصْلَحْتَهُ، وَصَحَّحْتَ عَلَيْهِ، وَمَا ذَكَرَ أَنَّهُ يُبَوِّرُ فِي إِعْرَابِنَ أَوْ ثَلَاثَةِ كِتَبٍ عَلَيْهِ (مَعًا) فَأَعْبَلْتَ ذَلِكَ عَلَى مَا أَمْرَ وَرَجَحَ، وَأَنَا أَقَبِلُ بِأَصْلِ الْحَافِظِ أَبِي ذِرَّةَ، وَالْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدِ الْأَصْلِيِّ، وَالْحَافِظِ أَبِي القَاسِمِ الدِّمْشِقِيِّ، مَا خَلَا الْجُزْءَ الْثَالِثَ عَشَرَ، وَالثَالِثَ وَالثَالِثَيْنِ، فَإِنَّهَا مَدْعُومَانِ»^(٣).

وحقيقة أصل النسخة اليونانية أن شیخ الإسلام ابن مالک الشعوی لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق، طلب منه فضلاً المحدثین والحافظ أن يوضع لهم، ويصحح لهم مشكلات ألفاظ روایات صحیح البخاری، فأجایبهم إلى ذلك، ووضاحتها وصححها لهم، وألف لهم (شوادر التوضیح والتصحیح لمشكلات الجامع الصھیغ)^(٤) وكتب عند تمام ختم التصحیح، على أول ورقة من الجزء الآخر من النسخة اليونانية المذکورة ما نصه: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري رضي الله عنه بقراءة سیدنا الشیخ الإمام العالم الحافظ المتقن، شرف الدين أبی الحسن على بن محمد بن أبی اليونانی، رضي الله تعالى عنه وعن سلفه، وكان الساع بحضوره جماعة من الفضلاء، ناظرین في نسخ مُعْتَمِرٍ عليها، فكلا

(١) المرجع السابق ص ٢٧٩.

(٢) اليونانی: علی بن أبی ذر الغفاری رضی الله عنه ولد في رجب سنة ٦٢١هـ ورقاً البخاری علی بن مالک تصحیحاً وسع منه ابن مالک رواية، وأقبل عليه فوانيد متھورة. الدرر الكامنة ٣ / ١٧١ - ١٧٢.

(٣) مقدمة صحيح البخاري.

(٤) محققة وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقی ونشرته دار المروبة سنة ١٩٥٧.

مر بهم لفظ ذو إشكال بُنت فيه الصواب، وضَبَطَهُ على ما اقتضاه علمي بالمرية، وما افترى إلى بسط عبارة وإقامة دلالة، أخْرَتْ أمره إلى جزءٍ أستوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً والبيان تاماً - إن شاء الله تعالى^(١).

* * *

هذا وقد يكون الاختلاف الذي يقع بين النسخ في القراءات، نتيجة تتعديلات جوهرية أجرأها المؤلف نفسه في حياته في نسخة من نسخه مصنفة، وكثيراً ما كان المثل يكرر على طلابه ما يملئه، وكان يضيف أحاجينا في المرة الثانية، أو في كل مرة تالية إضافات جديدة، ويحدث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى، ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية، أو روایات أخرى تالية على نحو ما بينا سابقاً، «المؤلف يغير» ص ٢٨. وما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك، فإنه ظل يملئه على طلابه نحو أربعين عاماً، وهو يعدل في بعض أبوابه وينتظر في أحاديثه، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذي تلقوه فيه عنه، وأشهر رواياته رواية يحيى بن محبوي المishi الأندلسى، ورواية المحسن بن محمد الشيبان البغدادى، وهما مختلفان اختلافات كثيرة.

وحدث هذا نسخة في كثير من المصنفات التي أملأها علماء اللغة والأدب، على نحو ما يلقانا في (كتاب الإبل) للأصمى، وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى، وهذا في بعض وجوهه صورة لما نراه في المخطوطات التي بين أيدينا من مقابلات أجراها العلماء على هوا من النسخ، فالكثير جداً من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجياله، ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك أن الاختلاف في القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع، يحدث تشويشاً وبلاطة، فلم يكونوا جميعاً متألين إلى إحداث تغييرات في كتبهم التي خرجت وانتشرت، فقد ذكر أن الجاحظ روى في كتابه البيان والتبيين بينين من الشعر مالك بن أسماء الفزارى، ووردت فيه لفظة (الحن):

وَحَدِيثَ اللَّهِ هُوَ إِنَّمَا يَنْهَى النَّاسُ عَنْ يُسَوْدَ وَرَبَّا
مَنْطِقَ صَائِبٍ وَتَلْحُنَ أَهْبَأْ نَّا وَخَيْرُ الْمَدِيدَتِ مَا كَانَ لَهَا

وابي الجاحظ أن يغير النص، وقال: «فكيف لي بما سارت به الركيان؟!

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات في المخطوطات: الإصلاحات التي كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرؤون الكتاب، أو الساخ الذين ينسخون على مر الأيام، ولقد كان العلماء يتفاوتون في نظرتهم إلى هذه الإصلاحات، فمنهم من كان يكتفى بجمع القراءات

المختلفة على هامش النسخة، ويقف عند هذا الحد، كما يفعل الكثير من المستشرقين في نشراتهم في المصور الأخيرة.

ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيتارها على غيرها^(١) وقد أخذ بهذا الرأي الأستاذ الميف في سبط اللآل، والأستاذ أحمد شاكر في تحقيقاته للشعر والشعراء، ويجري على ذلك الآن، المحققون المعاصرون.

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول: إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على لا يسو نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل، فإنهم كانوا يدركون جيداً أن في الإقدام على عمل كهذا (النقد المدنس) فيه كبير من المزالق التي لا يمكن تفاديها.

«فأهتم البشر مختلفة، وأراوهم متفرقة، والمرء مفتون بكلامه، ويقطط بهمه واستدلاله، والمفتر يعتقد الكمال في نفسه، فلو فتح هذا الباب، وسمون في نقل منها لنوى الآلاب، على معنى ما يفتح، لتغير المسموع، ولم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأول بكلام من بعده عليه، فيتعارض التأويل، وتتهافت الأقاويل، وكفى حجة على دفع هذا الرأى الأقلي، دعاؤه بالنضرة لمن سمع قوله فأدأه، على حسب ما ذكرناه، حجة وكفاية، تدفع رأى من رأى تبديل لفظ الرواية، بل نقلها على حسب ما سمعت هو الواجب، ثم تسلیم التأويل لأهل الفهم والفقه لازم، فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبيل، كما قال **رسوله**: «رب حامل فقه ليس بفقهه، ورب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه»، وفيه التنبية على اختلاف منازل الناس في الفقه، وتفاوتهم في الفهم، فتعين الصواب من هذين الرأيين في رأى من رأى إقرار الرواية والسمع على ما روى وسمع، فإن رزق فضل فهم وزراعة فقه به على ما ظهر له فيها من خلل، من غير أن يغير فيها أو يبدل، فجمع بين الأمرين، ويترك لم جاء بعده النظر في اللقطتين.

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه، وينبهون عليه في حواشى كتبهم لمن جاء بعدهم، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله لما لاشك فيه، ويبقى مكانه أبيض وهي السليمة، ومذاهب الأئمة القوية، وأما الجسارة فربما عادت بخسارة، فكتيراً ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب، وتولع المزلزل من غير الياب»^(٢).

ويعد هذا النتيج الذى أخذ به القدماء أنفسهم شهادة بأسبقية علماء المسلمين في مقابلة النسخ مقابلة دقيقة، يقول روزنتال: «إن أسلم طريقة، بل الطريقة الوحيدة للتثبت من

(١) انظر المقلاني ١ / ٨٩ ، ١١١ وما يليها.

(٢) انظر القاضي عياض المنوق سنة ٥٤٤ في مقدمة «متارق الأنوار» واللقط لابن فراغي إبراهيم بن يوسف المنوق سنة ٥٦٩ هـ في كتابه «طالع الأنوار على صاحب الآثار» المتقدمة. خططرة رقم ٨٦ لغة ثمور ص ٣ . ٤

صحة نص مخطوطة هي معارضه المخطوطة المراد التبت من صحتها، بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معاشرة دقيقة، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تباشيرها عند متهل الحضارة الإسلامية، عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غربية إلى العربية في القرن الناسع (الثالث الهجري).

ولا شك في أن المستوى العلمي الذي كان يعمل عليه (حنين) لم يصل إليه المشغلون بالأدب العربي فيما بعد، ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة، غير أن المشغلين بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطًا جوهريًا وهذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبي ﷺ نفسه^(١).

* * *

وإن المخطوطات.. إلى جانب كونها تتضمن متن المصنف كانت تحتوى على معلومات، وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للتحقق، وقد توجد في كثير من الأحيان على حواشى المخطوطات نظرات قيمة في النقد، فالمحقق الذي يدق النظر في هذه الملاحظات التي يجدتها في مقدمة المخطوط أو في آخره، وفي الإجازات والسماعات وما شابها من تعليقات، مبنية هنا وهناك، سيجد فوائد جليلة تعينه على التتحقق وسيجد ما قد يعينه على تتحقق ما غمض في تاريخ الأدب.

ومن الموضع التي يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة: العلاقات الداخلية للمخطوطات، وفي جلدة الكتاب الداخلية، وعلى ظاهر الكتاب، وأحياناً على وجه الجزء، وقد عرف السيوطي أن الراغب الأصفهاني صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معترضاً من ملاحظة غير عليها على ظاهر الكتاب^(٢)، وقد يستطيع المحقق في بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد التي يجدها على الفلاف، ومن تواريخ المخطوطات ومن المscr الذي عاش فيه هؤلاء العلماء.

ومن الأمور المقيدة التي تعين المحقق في تحقيق قضية تاريخية اختبار الساخن العبارات التقليدية، التي تل ذكر اسم المؤلف، أو الأديب في كتاب كقولهم: (رحمه الله)، أو (غفر الله له)، أو (أطال الله عمره)، أو (أمدده بالقدرة). فإن في مثل هذه العبارات إشارات واضحة إلى أن الناسخ كان ينسخ في زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حيا.

وقد ورد في آخر رسالة الشافعي أنها بخط الربع بن سليمان (١٧٤ - ٢٧٠هـ)، وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاكر في مقدمة الطبعة المحققة ص ١٧ - ٢٣ ويرجح أن الربع كتبها بين سنة ١٩٩هـ التي دخل فيها الإمام الشافعى مصر، وسنة ٢٠٤هـ التي توفي فيها

(١) مناهج الطهاء المسلمين في البحث العلمي ٧٢ وما بعدها.

(٢) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادات ١٨٣/١

«لأنه لم يذكر الترجم على الشافعى في أي موضع جاء اسمه فيه، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة، ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم»^(١).

والواقع أن مثل هذه الملاحظات التي يفطن إليها المحقق في أول المخطوط أو في آخره، أو على أغلفة المخطوطات أو على جوانب الصفحات، أو في المتن نفسه، أو في الساعات والقراءات والإجازات، قيمة عظيمة تعين المحقق على تحقيق النص، فهذه الأماكن - وأمثالها - كانت مواضع استراتيجية بالنسبة لتأريخ المخطوط، فهي الموضع التي يستهدفها الباحث حين يريد أن يوثق نسخة مخطوطة، وذات أهمية بالنسبة للمحقق، فهي تساعدة أولاً على تحديد تاريخ المخطوط في حالة عدم وجوده، فإن وجد التاريخ فينبغي الاحتراس أمام هذا التاريخ الثابت في آخر النسخة، فقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجرى نسخة عن أصل كتب في القرن الرابع الهجرى، فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عن نسخة، وهذا كبير في نهاية المخطوطات لا يكتشف إلا لمن يعرف تطور الخط العربي وصوره المادية في العصور المختلفة، ويستطيع من يحسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا، وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كتابتها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها.

* * *

وإذا فقدنا في النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتمليك، والإجازات والسماعات، وتوقيات العلماء، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها، كانت نسخة غير منسوبة، وفي مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوقيف من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه، مستعيناً في ذلك بوسائل كثيرة، كأن يجعلها مؤلفها في بعض تصوّرها على مؤلفات أخرى وثيقة، أو يروي عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذتها.

وفي كتب أسلافنا ظاهرة عامة، وهي كثرة اقتباس المؤلفين من سبقهم، وقد يطول هذا الاقتباس طولاً مسراً، وهو سواء طال أو قصر يدخل في الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه مؤلفه، وإنها نسبة صحيحة، وقد ينكل الاقتباس عن نسبة منسوبة، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا طابق مع تصوّرها، وما يلقى أضواء قوية على صحة النسبة في النسخة ما يذكر في مقدمتها أو تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف.

وكان أسلافنا كثيراً ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء، أو الشخصيات البارزة، ويصرحون بذلك في فواتحها، وقد ينوهون بهم دون تصریح بالإهداء.

وبنفي للمحقق ألا يقف في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات، بل

لابد أن يعود إلى الكتب التي صنعت بعده لعله يجد فيها اقتباساً منه، أو آراء مضاة إلى مؤلفه.

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للباحث عن قيمة المخطوط، ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل بدء الثقة به وبمؤلفه، وهي آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية، ومدى انتشار الثقافة، بل مدى عمقها في عصر من العصور.

ثالثاً - رموز القدماء للنسخ التي كانوا يقابلون عليها

يرى الباحث أن رجال الحديث كانوا يضعون رمزاً لنسخهم في كثير من الأحيان، وقد أخذ بهذا المنهج الحافظ اليونيني (ت ٧٠٩) في نسخته (صحيف البخاري) إذ قابلها على عدّة نسخ، وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز، غالباً مثل ما يفعل المحققون المعاصرون، ويرى المتخصص لصحيف البخاري (النسخة اليونينية) أنها مقابلة على الكثير جداً من النسخ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلاح عليها، لأسماء أصحابها فيقول: «وعلامات ما وافقت عليه أبيذر هـ» والأصيل «ص» والمشتق «ش» وأبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك^(١). ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات في أول المخطوط فيقول: «وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخه لتعلم الرموز»^(٢).

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكبة التي كانت توجد فيها خطوطات صحيح البخاري، وكذلك فعل من بعده القسطلاني^(٣). وإننا لنجد العلماء قد نبهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور، فيقول القاضي عياض: «وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتقديره، وإلا تسودت الصحف وأخلطت الروايات ولم يجعل أصحابها بطالين، وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة^(٤)، ثم ما كان من زيادة الأخرى لحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه: من اسمه، أو حرف منه للاختصار، لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات.

ولا يغفل المهتم بهذا، عند كثرة العلامات واختلاف الروايات، تقيد ذلك في أول دفتره، أو على ظهر جزئه أو آخره، والتعريف بكل علامة ثبت هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات

(١) مقدمة صحيح البخاري.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع إرشاد الساري ٤٠٠ وما بليها، وروزنثال في مناجع العلماء المسلمين في البحث المنسى ٦٦.

(٤) وهذا إذا كان المحقق يقوم بتحقيق نسخة بعينها.

مع طول الزمن وكبر السن واحتلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه^(١).
هذا ما كان من علماء الحديث، أما ما كان من رجال الأدب فنجد أنهم يحرصون على جمع
الروايات في الأشعار، لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا في قليل من الأحيان،
فقطريه (ت ٣٢٣) مثلاً عندما صنع ديوان سعيم عبد بن المسحاس ذكر الكبير من
الروايات للبيت الواحد، لكنه كان يقول (ويروى) ثم يذكر الرواية المغيرة، وكذلك فعل
المعرى في شرحه لأبي قام والمتنى والبحترى، وفي بعض الأحيان يقولون: «وفي نسخة كذا»
دون أن يرمزوا إلى هذه النسخة، ويدرك الأستاذ عبد العزيز الميسي في مقدمة تحقيقه لديوان
سعيم صنعة فلسفية أنه «يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل، تدل على
عناية الأوائل بالضبط وحرصهم في جمع الروايات النادرة»^(٢).

وقد ذكر الأزهرى صاحب (تهدى اللقة) أن البشى ذكر «في باب العين والماء والجيم»
(الموهنج): الميبة في قول رؤبة:

* حُصْبُ الْقُوَّةِ الْمُوَهَّجِ الْمُنسُوسَا *

«قلت (الأزهرى) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربته من كتب سقية،
ونسخ غير مطبوعة ولا صحيحة.. والحقيقة. يقال لها: «الروم» باليم، ومن صيره (الموهنج)
 فهو جاهل ألكن»^(٣).

ولما كان البكري (ت ٤٨٧) وقف على الأصول التي أمل منها أبو على القال، أماله،
أمكنته أن يبني على مظان الوهم والخطأ والاختلاف في الأمال بعد معارضتها بتلك الأصول،
ومخطوطه (إصلاح المنطق) لابن السكينة المودعة في دار الكتب برقم ٢٧ لفقم. تعودى في
أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب، يشار إليها برموز مختلفة، كما نجد فيها عنابة
 خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قاتليها.

رابعاً - مقدمة التحقيق

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسملة، تليها مقدمة للمؤلف يستهلها بحمد الله والصلة
على رسول الله، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه، وموضوعه والفرض منه، ومنهجه في
العمل، وطريقة ترتيب المادة فيه.

(١) الإلاغ ١٨٩.

(٢) ديوان سعيم ٧.

(٣) مقدمة المؤلف في تهدى اللقة ص ٣٧، ٣٨.

فيقول ابن قرائقول في مقدمة مطالع الأنوار: «تم ليعلم قارئ هذا الكتاب أنّي لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعان، وتبين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتقيد السمع، وتبين المشكّل وتقيد المهمّل، وفتح ما استغلّ من تلك اللغات، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات، وجذب منادها إلى جهة الصواب»^(١).

ويعد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض، وكذلك مطالع الأنوار لابن قرائقول، من أهم الكتب التي نهجت هاجراً تحقيقياً على أحدّث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج، وقد سبقها البكري إلى ذكر منهجه التحقيق في الالآل، فيقول: «هذا كتاب شرحت فيه من التوادر التي أملأها على أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي ما أغفل، وبيّنت من معانٍ منظومها ومتورّها ما أشكل، ووصلت من شواهدها وسائز أشعارها ما قطع، ونبّست من ذلك إلى قائله ما أهل، وكثيراً ما يردّ المفرد والشّرد الغفل المجرد.... وذكرت اختلاف الروايات فيها نقله أبو على، ذكر مرجحٍ ناقد، ونبّهت على ما وهم فيه، تبيّنه منصف لا منتصف ولا معانٍ، مخجّل على ذلك بالدليل والشاهد»^(٢). ولعل هذه الكتب التي سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حفّه القدماء، بلفت من المستوى التحقيقي، ما لم يصل إلى جهادنة المحققين في القرن العشرين.

خامساً - الهوامش

للهوامش أهمية عظمى في عرض النتائج التي توصل إليها المحقق، واختلاف الروايات والقراءات التي وقف عليها.

والغاية منها: تتجزئ المتن من الاستطرادات التي لا تعدّ جزءاً رئيسياً من الكتاب، وفي الوقت ذاته فإنها ضرورة لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات وشرح اللغويات، وترجمة الأعلام، وهي ما تعرف اليوم بـ(تغريّب النص) يعني نسبة كل قول إلى قائله في الكتاب الذي يتحقق، ويدخل في ذلك تمييز ما يضيفه راوي الكتاب، أو ناسخه أو متسلكه، من تهبيش، أو تحشية، ويدخل في ذلك النصوص التي يعزّزها المؤلف إلى مصادره، وتغريّب آيات القرآن، والأحاديث، والأمثال، وكل ما يتطلبه منبع التحقيق.

فهي موقف الأسلاف من هذه الهوامش.

منذ نشأة المخطوط العربي، كان النساخون يتّركون هاماًً أيضاً على جانبي الصفحة

(١) ابن قرائقول (ت ٥٦٩) مخطوط مطالع الأنوار، المقدمة مخطوط رقم ٨٦ لئة نيمور.

(٢) سط الالآل ١ .٣

المكتوبة، وكانت مساحة المواش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها فتشتم كلما كبرت الصفحة وتضيق كلما صغرت.

وكان يُطلب من الناشر ذلك. ويُطلب منه أن تكون رهوس السطور وأواخرها متتساوية فإنه متى خرج بعضها عن بعض قبعت وفسدت^(١) وكان النساخون يراغعون هذه القواعد إلى حد كبير، ونتيجة لذلك خرجت مخطوطات الترول الأولى وقد تساوت سطورها في الطول وإنفقت في نقطة البعد والارتفاع إلا في القليل النادر، وكوسيلة من وسائل ضبط نهاية السطور كانوا يستعملون المد، أو المط في الكتابة، وكانت له قواعد وأصول متعارف عليها فلا يجوز إلا إذا كانت الكلمة أربعة أحرف فأكثر.

وكان القدماء يعدون المواش - التي تعد هواشم اليوم في عصر الطباعة - من أهم ما ينبغي أن يعنى به المحقق، وينبهون على أنه «لا يأس بحواشي الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب في آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتغريب بالهندى مثلًا، وبعدهم يكتب على أول المكتوب في الحاشية (حـ)، ولا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل: تنبئه على إشكال، أو احتراز، أو رمز، أو خطأً ونحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغربية ولا يذكر المواشى كثرة يظلم منها الكتاب»^(٢).

وذكر الزمخشري أن العرب كانوا يقولون: «جللة المزائد: الملحق في ذفارتها، وحلية الدفاتر: اللحق في حواشيه» والمغاربة يقولون: «الدرر في الطرر» وقيل لأبي بكر الغوارزمي عند موته ما تشهى؟ قال: «النظر في حواشى الكتب»^(٣).

والكثير من المخطوطات الأدبية واللغوية التي وقعت لنا، ووقفنا عليها في أثناء عملنا في هذا المحقق، نرى على جانبي الصفحة منها مقابلاتٍ وشروحًا لغوية، لكن قل أن نجد فيها رموزًا إلى نسخة معينة، بل كان المقابل يقول: في «نسخة كذا» دون أن يرمز للنسخة. وإذا كثرت التعليقات والشروح رأينا من يفرد لها كتابًا مستقلًا، كما فعل المعرى في بعض كتبه التي منها «ذكرى حبيب» و«عبد الوليد» فإنه يقول في مقدمة (عبد الوليد).

«أثبتت ما في ديوان البحترى، مما أصلح من الغلط الذى وجد في النسخة المكتوب في آخرها: إنها بخط ظفر بن عبد الله العجل، وإنما أثبتت ذلك ليكون مولاي الشيخ الجليل

(١) الاقتضاب ٦٨ والكتاب لابن درسته ٧٣.

(٢) المعبد في أدب الفيد والمستند ١٦٩ وانظر الدر التضير للبير الفزى، مجلة مهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤، وانظر السنن للبيهقي لترى صورة حية لهذا العمل في المخطوط رقم ٢٤١ - حدثت ٨٠٤، ١٠٤ والقرآن الكبير لابن جن.

(٣) انظر ربيع الأبرار مخطوط رقم ٥٩٢ أدب تصور ورقة ٧٧.

-أدام الله عزه- كأنه حاضر للقراءة، ولم يكن إنسات جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مخلٍ^(١).

فيفهم من هذا أن أحد الرؤساء^(٢) من معارف أبي العلاء، كان عنده نسخة من ديوان البحتري، بخط ظفر العجل فيها أغلاط استعصى تقويمها على ذلك الرئيس الجليل، فأرسلها إلى أبي العلاء ليقوم من أودها واعوجاج أوزانها ففعل، ولا نعلم إن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات في كتاب مستقل، أو أنه علّقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها فجاء من جردها في كتاب.

وكيفما كان الحال فقد سمع أبو العلاء هذه التعليقات «عثت الوليد».

ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتاباً لتحقيقاته على صحيح البخاري سماه «شواهد التوضيح، والتصحيح لشكلات الجامع الصحيح» وكذلك فعل القاضي عياض في «مشارق الأنوار» ومثله فعل ابن قرائقو في «مطالع الأنوار» ولم يتصلف السريع هذه الكتب يبرئ فيها - كما سبق أن ذكرنا - منهجاً دقيقاً للتحقيق العلمي لا يكاد يطاوله أحد الآن.

يمدتنا القاضي عياض عن منهجه في تحقيقه للكتب الثلاثة:

- ١ - الموطن.
- ٢ - صحيح مسلم.
- ٣ - صحيح البخاري.

فيقول: «فتوَّلْنَا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى بها إهمال يبيهها، فإن كان المحرف مما اختللت فيه الروايات، نبهنا على ذلك وأشارنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد في حديث آخر، رافع للاختلاف، مزيج للإشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف في كلام العرب، أو الأشهر أو الآلية بسيط الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأمثلة على المخطئ، والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر وكترة البحث»^(٣).

والواقع أن الباحث لا يكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب إلا ويجد لها محققة في غاية الدقة، وليس أدلة على ذلك من أن نسرد بعض النماذج.

عندما تعرض القاضي عياض للفظ (ميطان) قال: «ميطان: المذكور، في شعر بنى قريطة،

(١) مقدمة عثت الوليد لأبي العلاء المرئ.

(٢) هو : أبو الحسن المسلم السن بن الحسين بن ثبات الكاتب الحلبي وصاحب المديوان في حلب. (المجامع في أخبار أبي العلاء، ٧٧٧).

(٣) مقدمة مشارق الأنوار.

فِي مُسْلِمِ كَذَا، وَهُوَ: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْيَاءِ بِالثَّنْتَيْنِ تَعْتَهَا، وَطَاهِ مَهْمَلَةً وَآخِرَهُ نُونٌ، وَكَذَا ضَبْطَنَاهُ عَنْ أَكْثَرِ الرِّوَاةِ وَكَذَا صُوبَهُ الْجَيْانِيُّ، وَكَذَا ضَبْطَهُ أَبُو عَبْدِ الْبَكْرِيُّ، وَقَالَ: هُوَ مِنْ بَلَادِ بْنِ مَزِينَةِ بِلَادِ الْحِجَازِ، إِلَّا أَنَّ قِيَدَهُ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَكَذَا رَوَاهُ بَعْضُ رَوَاةِ مُسْلِمٍ، وَكَانَ عِنْدَ الْمَذْرِيِّ (مِنْظَار) بِنْوَنَ أَوْلًا بَعْدَ الْمِيمِ وَآخِرَهُ رَأَهُ كَذَا قَيْدَتْهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَعَنْ غَيْرِهِ (مِنْظَار) بِيَمِينِهِ. وَكَانَ عِنْدَ ابْنِ مَا هَانَ (مُحِيطَانَ) بِحَاءِ مَهْمَلَةً وَكَلَاهَا حَطَّاً^(١).

وَنِسْقُ النِّسْوَدِجِ الثَّانِي عَنْ ابْنِ قَرَاقُولَ، فَعِنْدَمَا ذُكِرَ (رُودُسُونَ) الْجَزِيرَةُ الْمَعْرُوفَةُ قَالَ: «رُودُسُونَ: بِضمِ الرَّاءِ، ضَبْطَنَاهُ عَنِ الصَّدْفِ وَالْأَسْدِيِّ وَغَيْرِهِمَا، إِلَّا الْخُشْنَى وَالْتَّمِيمِيُّ فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي الدَّالِّ أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ، وَقِيَادَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِينِ بِفَتْحِ الدَّالِّ، وَكُلُّهُمْ قَالُوهُ بَسِينَ مَهْمَلَةً، إِلَّا الصَّدْفِ عَنِ الْمَذْرِيِّ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ بَشِينَ مَعْجَمَةً، وَقِيَادَهُ فِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الرَّمْلِ بِذَالِّ مَعْجَمَةً وَبَسِينَ مَهْمَلَةً، وَقَالَ هِيَ جَزِيرَةٌ بِأَرْضِ الرُّومِ»^(٢).

وَهُنَّهُ الْكِتَبُ فِيهَا مِنَ التَّحْقِيقَاتِ الْلُّغُوِيَّةِ وَالْأَدْبُرِيَّةِ، مَا لَا يَكُادُ يَتَوَافَرُ فِي كِتَابٍ آخَرَ، وَغَالِبًا مَا يَكُونُ هَذَا الصَّنْعُ (إِفَرَادُ الْتَّعْلِيقَاتِ وَالْتَّهِيَّيَّاتِ بِكِتَابٍ مُسْتَقْلٍ) عِنْدَمَا تَكُونُ الْتَّعْلِيقَاتِ وَالْتَّهِيَّيَّاتِ لَا يَحْتَلُّهَا الْمَامِشُ الْمُخَصُّ لَهُ عَلَى جَانِبِيِّ الصَّفَحَةِ.

هَذَا وَالْقَارِئُ لِكِتَابِ الْبَخَلَاءِ لِلْجَاحِظِ، بِتَحْقِيقِ الدَّكْتُورِ طَهِ الْمَاجِرِيِّ يَجِدُ أَنَّ الْمَعْقَلَ أَفْرَدُ لِلْتَّعْلِيقَاتِ وَالْتَّهِيَّيَّاتِ، قَسِيًّا خَاصًّا، الْحَقَّهُ بَعْدَ الْكِتَابِ، وَقَدْ سَبَقَهُ بَعْضُ الْمُسْتَشْرِقِينَ إِلَى هَذَا الصَّنْعِ.

وَرَأَيْنَا مِنْ يَجْعَلُ لِلْقَرَاءَاتِ أَرْقَامًا بِالْمَامِشِ، وَلِلْتَّعْلِيقَاتِ أَرْقَامًا أُخْرَى، وَيَعِزُّ بَيْنَهُمْ بِجَنْدُولٍ فِي نَفْسِ الصَّفَحَةِ^(٣) وَيَقُولُ: «رَأَيْتُ أَنْ أُنْفَصِلَ بَيْنَ الْمَوَاسِيَّاتِ الَّتِي لِلْمَقَابِلَاتِ، وَبَيْنَ الْمَوَاسِيَّاتِ الَّتِي لِلشَّرْوُعِ، وَالْتَّعْقِيَّاتِ فَجَعَلْتُ هَذِهِ أَرْقَامًا مُسْتَقْلَةً، وَلِتَلْكِ أَرْقَامًا مُسْتَقْلَةً، ثُمَّ فَصَلَتْ بَيْنَهُمْ فَصْلًا يَرْفَعُ الْلَّبَسَ، فَجَعَلْتُ أَرْقَامَ الْأَوَّلِ بِالْإِفْرَنجِيَّةِ، وَأَرْقَامَ الْآخِرَةِ بِالْمَعْرِبِيَّةِ»^(٤).

هَذَا وَكَثِيرًا مَا تَرَدُّ تَحْقِيقَاتٍ أَسْلَافُنَا فِي أَنَاءِ الشَّرْحِ، وَفِي بَطْوَنِ الْكِتَابِ أَوْ الْدَّوَاوِنِ الَّتِي تَشْرُحُ، فَالشَّارِحُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَأْكُدَ مِنْ الرِّوَايَةِ قَبْلَ شَرْحِهَا، وَقَدْ يَرَوِي الْفَلْقَةَ الْمَرَادَ شَرْحَهَا بَعْدَ رَوَايَاتِ وَيَوْجُهِ كُلِّ رَوَايَةٍ عَلَى مَعْنَى، وَقَدْ يَضُعُفُ بَعْضُهَا وَيَصْحَّفُ ثَانِيَةً، فَإِذَا قَرَأْنَا شَرْحَ أَبِي الْعَلَاءِ مُثْلًا فِي (ذَكْرِي حَبِيبٍ) وَ(عَبْثِ الْوَلِيدِ) وَ(مَعْجَزِ أَحَدٍ) نَرَى أَنَّ شَرْحَهُ

(١) مُتَارِقُ الْأَنْوَارِ ٣٦٥، ٣٦٤.

(٢) مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ ٢٢٩. وَرُودُسُونَ: جَزِيرَةٌ بِسِرِّ إِبْرَهِيَّةِ الْآنِ لِلْبَلْوَانَ.

(٣) انْظُرْ مِنْجَ غَعْنَقَ كِتَابَ الْمَارَفِ لِابْنِ قَبِيَّةِ، عَمِلَ الدَّكْتُورُ نُرُوتُ عَكَاشَةَ.

(٤) الدَّكْتُورُ نُرُوتُ عَكَاشَةَ (الْمَارَفِ . المُقدَّمةِ).

يتميز بكثرة رواياته «فأبو العلاء أكثر الشراح ذكرًا لرواية آخر»^(١) وأكثر كذلك احتيالاً على وجه آخر في تغريب المعنى، فعندما تعرض لشرح بيت المتنبي:

أَتَى خَمْرُ الْأَمِيرِ فِيْقِيلَ كُرَّوا فَقَلَّتْ نَعْمَ، وَقَدْ لَحِقُوا بِشَاشِ
يقول: «روى «أجل» و «الشاش» بلدة بالترك وروى «كُرُوا» بفتح الكاف، وهو
رواية ابن جنی»^(٢).

وعندما تعرض للبيت:

إِذَا صَعِدْتَ إِلَى ذَا مَالِ ذَا رَهْبَانِ وَإِنْ صَعِدْتَ إِلَى ذَا مَالِ ذَا رَهْبَانِ

يقول: «روى في المصراعنين «رهبا»... وروى في الثاني «رعبا» و«رغبا» بالمعنى المعجمة، فالمعنى على هذا أن أحدهما كان للسلطة والنكلال، والأخر للرغبة والنوال»^(٣). ومثل هذا كثير فيها تعرّض له أبو العلاء بالشرح، فهو يعتبر من المحققين المدققين في شرحه، وأحياناً القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى الآلة لأبي عبيد البكري فسيجد في هذه الكتب وأمثالها من التحقّيقات العلمية ما يستقلّ بجواره عمل المعاصرين من المحققين، أو عمل المستشرقين.

هذا وسأعرض غوذجاً يتضح فيه تحقّيقات ثلاث:

- ١ - أبو العلاء.
- ٢ - البكري.
- ٣ - الميسني.

ذكر البكري أن أبياً على أنشد لفاطمة بنت الأحجم^(٤):

* قَدْ كُنْتَ لِي جَبَلاً الْوَذِيلُهُ *

يقول البكري معلقاً على ذلك: «قال السكري: هذا الشعر لبليل بنت يزيد الصعق، ترثى ابنها: قيس بن زياد بن أبي سفيان بن عوف بن كعب، وقال الأخفش: إنه لامرأة من كندة. وأول رواية من رواية لفاطمة كما قال أبو على:

(١) عبد عزام، مقدمة ديوان أبي قام.

(٢) مخطوط معجز أحد ٢٥ أدب قوله ص ١٦٦. حقّنا هذا الكتاب ونشرته دار المعرفة في ذخائر العرب باسم «شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المربي» معجز أحد.

(٣) الرابع السابق: ص ١٥٠.

(٤) بقول الميسني معلقاً: الآيات هاتي في المسألة ١٨٩/١ وعنه في ح ٥١٣/٢ قال وقتلت بها فاطمة، والميسني ١/٤٣٨، وفي المسألة ١٣١ لامرأة من خزاعة ترثى أباها، ولما شرحت رضي الله عنها عند البلوى ٢/٥٤٤ بزيادة ٥ أبيات عن الأوائل، وفي بعض نسخ المسألة زيادة.

يَا عَيْنَ جُودِي عِنْدَ كُلِّ صَبَاحٍ جُودِي بِأَرْبَعَةِ عَلَى الْجَرَاحِ
وَالْجَرَاحِ زَوْجُهَا. وَفِيهِ:

* وإذا دَعْتَ قَمَرِيَّةَ شَجَنًا لَهَا *

أَخْبَرْنِي غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَرْدُدُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَيَقُولُ: إِنَّهَا تَصْحِيفٌ
وَيَشْنُدُهُ:

* وإذا دَعْتَ قَمَرِيَّةَ شَجَنًا لَهَا *

يعني فرخها المالك، وهو المدلل، والشعب: المالك^(١).

نَمْ يَقُولُ الْبَكْرِيُّ مَفَاضِلًا، وَمَرْجَحًا لِرَوَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ: «وَهَذِهِ رَوَايَةٌ حَسْنَةٌ مَقْبُولَةٌ وَالْحَقُّ
أَحَقُّ أَنْ يَتَبَعَّ». *

مِنْ هَذَا - وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ - نَرَى أَنَّ بَعْضَ الشَّرَائِحِ يَتَازَّونَ بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ، وَقَدْ بَرَزَ
فِي أَعْلَامِ أَجْلَهُ مِنْ أَمْثَالِ أَبِي الْعَلَاءِ وَالْبَكْرِيِّ وَالْمَرْبَابِيِّ فِي الْمَوْشِحِ، وَالْبَغْدَادِيُّ فِي خَزَانَةِ
الْأَدْبِ، وَأَبِي الْفَرْجِ فِي الْأَغْنَافِ وَغَيْرِهِمْ.

* * *

وَقَدْ رأَيْنَا أَنَّ مِنْذِ الْعَصُورِ الْأُولَى، وَضَعَ جَهُورُ الْمُلَائِمِ الْجَذُورَ الْأُولَى لِلتَّحْقِيقِ، وَيَعْدُ أَوَّلُ
مِنْ تَكْلِيمِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ وَوَضْعِ أَسْسِهَا، رِجَالُ الْمَدِيْثِ فِي كِتَابِ مَصْطَلِحِ الْمَدِيْثِ، وَأَنْصَصَ
بِالذِّكْرِ مِنْهُمْ أَبَا حَمْدَ الْمَسْنُونَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ خَلَادِ الرَّاهِمِ الرَّمْزِيِّ الْمُتَوفِّيِّ سَنَةَ ٣٦٠ هـ
وَالْمَنْظَبِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الْمُتَوفِّيُّ سَنَةَ ٤٦٢ هـ فِي كِتَابِهِ (الْكَفَایَةُ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ)، وَ(الْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ
الرَّاوِيِّ وَآدَابِ السَّامِعِ)، ثُمَّ الْقَاضِي عِيَاضُ بْنُ مُوسَى الْبَحْصَنِيُّ الْمُتَوفِّيُّ سَنَةَ ٥٥٤ هـ فِي
كِتَابِهِ (الْإِلَامُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَصْوَلِ الرَّوَايَةِ وَتَقيِيدِ السَّمَاعِ)، وَفِي مَقْدِمَةِ كِتَابِهِ (مَشَارِقُ الْأَنُوَارِ)
وَابْنِ قَرَاقُولِ فِي مَقْدِمَةِ كِتَابِهِ (مَطَالِعُ الْأَنُوَارِ)، وَمِنْ بَعْدِهِمُ الْإِمامُ الْحَافِظُ تَقْيُيُّ الدِّينُ بْنُ
الصَّلَاحِ الشَّهْرَزُورِيُّ الْمُتَوفِّيُّ سَنَةَ ٦٤٣ هـ، وَالَّذِي جَمَعَ فَأَوْعَى فِي كِتَابِهِ الشَّهِيرِ (مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ
الْمَدِيْثِ) الْمَشْهُورِ (بِمَقْدِمَةِ أَبِي الصَّلَاحِ).

وَمِنْ الْفَرِيبِ حَقًّا أَنْ يَدْعُى سَنِيْبُوْسُ: أَنَّ نَقْدَ التَّحْقِيقِ أَسْلُوبُ حَدِيثِ فِي الْبَحْثِ، وَأَنَّ
الشَّرِقَيْنِ، وَأَهْلِ الْعَصُورِ الْوَسْطَى لَمْ يَفْطُنُوا إِلَيْهِ وَلَمْ يَسْتَخْدِمُوهُ.

وَلَا رَيْبُ أَنَّهُ كَانَ يَجْهَلُ مَا قَدِيمَهُ دَارَسَوْهُ الْمَدِيْثَ مِنْ خَدْمَاتِ فِي النَّقْدِ الْخَارِجِيِّ
(الْتَّحْقِيقِ)، وَمَا وَضَحَهُ أَبْنُ خَلْدُونَ مِنْ ضَرُورَةِ هَذِهِ النَّقْدِ.

* * *

ولقد وجه قديماً العرب النظر إلى ضرورة الدرية والمارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه، وبأسلوب مؤلفه، فيذكر أبو العلاء المرى في مقدمة كتابه المعروف (بذكرى حبيب) أنه: «إما أغلق شعر الطانى أنه لم يؤثر عنه، فتاتلله الضعفه من الرواوه، والجملة من الناسخين فبدوا المفردة بالحركة، فأوقعوا الناظر بما جنوه في أم دراصل وتكلس، وغيروا بعض الأحرف بسوء التصحيح، فقادروا الفهم خاططاً في عشواء، لأن تغير الصفة إلى الفتحة والكسرة، ينشب الفطن في المبالغة، فاما نقل الحام إلى الخام، والدال إلى الذال، فيحدث عنه إيلاس تقرن عنه بلادة، وانتكاس»^(١)، ثم يجيئ التبريزى فيضم صوته إلى صوت أبي العلاء قائلاً: «في شعر أبي قام صنعة، لا يكاد يخلو منها مواضع مشكلة، تصعب على كثير من الناس، لا سيما من لا يستأنس بطريقته (أبي قام)، فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب متناوله».

وفي القرن العاشر ألف الشيخ عبد الباسط العلمي المتوفى ٩٨١ هـ كتاباً سماه (الميد في أدب المفيد والمستفيد)، وهو اختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جاعة كتابه (ذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم).

وهذه الكتب تمثل في بعض أبوابها منهجاً تحقيقاً طيباً، ولا مجال للشك في قيمة هذين المؤلفين (الميد، الذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة.

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس، وإنها لبيئة في الكتب الأدبية واللغوية من مثل الآلة وسط الآلة ومعجم البلدان، وأسد الفابة وخزانة الأدب، وشواهد التوضيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر.

ولعل عصرًا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقون كما ظلم العصر المتد من سقوط بغداد في أيدي المغول سنة ٦٥٦ هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشامية في أيدي العثمانيين سنة ٩٢٣، فقد سمي بالعصر المغولي، ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف في جميع شؤون الحياة المقلية والأدبية.

ومن الظلم البين لهذا العصر الذي محظى فيه المغول والصلبيين، ودمّرنا جوعهم تدميرًا، أن يوصف في ديارنا المصرية الشامية بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكري وعمق شديد، لا يماثل إلينا منه من قوانا الحرية الضاربة فحسب، بل أيضاً لأننا حلنا في قوة حينئذ أمانة المحضارة الغربية، مما جعل بلادنا ملاداً لعلماء صقلية، وأديانها منذ سقوط جزيرتهم في أيدي النورمان، كما جعلها ملاداً أيضاً لأدباء الأندلس وعلمائها، منذ أخذت مدنهם تسقط في

(١) ديوان أبي قام بشرح التبريزى: المقنة.

قبضة الإسبان، وفي هذه الفترة أيضاً وجه صلاح الدين وأآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة، وفي نفس هذا الاتجاه دفعت السلاطينُ المالِكُونَ في هذا العصر، بعثيت لم تكملو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمي والأدب إلى كل ما يحيط بها، مما هيَّا للديار المصرية والشامية نهضة ثقافية حقيقة، وقد مضت تضم إلى صدرها في إعزاز، كثرين من علماء الأقطار العربية، وأدبائها الذين وفدو عليها في القرنين السابع والثامن الهجريين، وفتوا فتنة شديدة بنهايتها، فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية نذكر منهم على سبيل المثال: ابن مالك الطائني الجياني نزيل دمشق أيام التحاو المشهور، وابن سعيد الفرناطي المؤرخ الأديب نزيل القاهرة وحلب، وابن خلدون التونسي مؤسس علم الاجتماع الذي اتخذ القاهرة داراً له، ومثله ابن منظور اللقوي الإفريقي صاحب لسان العرب.

ويذلك كانت تنظم في هذا العصر بين أبناء القطرين: المصري والشامي أبناء الأقطار العربية الأخرى، هذا فضلاً عن السيطرة ومؤلفاته، والساخاوي، وصاحب نهاية الأرب، والقلقشندي. وابن تيمية، وابن الصلاح، وابن جماعة، والعمري صاحب مسالك الأبطار. ولكل يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتكروا لحضارتنا من غاء وازدهار وإنمار، نراهم يعتمدون في ذلك على الحفاظ على التراث العلمي والأدبي، بحيث تظل مصادره التي أبدعتها الأجيال السابقة، بل بحيث تحيا فيها الأجيال الجديدة حياة حصبة، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية، كما تتغذى قلوبهم بكل ما خلقوها من آيات أدبية.

وقد اخذت عنايتهم بالتراث العلمي والأدبي وسائلتين كبيرتين: وسيلة إحياء التراث بعرضه عرضاً دقيقاً وشرحه وتفسيره، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمي ومتاع أدبي، حتى ليصبح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربي وتجديده.

وكان أول ما عنى العلماء المصريون والشاميون في إحياء مصادر التراث العلمي تحرى روایتها، وألا يدخل على ألفاظها أى تحرير أو تغيير، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة، بل يجب أن يضاف الساع من أقوال العلماء الذين اشتهروا بدققتهم وشدة تحريرهم، وأنهم لا يحرّفون الكلم عن مواضعه، منها كان عندهم من تقوّب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ، والعلم بدلاليتها ومقاصدها، وهدفهم تدقيقهم في رواية التراث على هذا التشدد في التمسك بكل حرفه وألفاظه، أن يفردوا مباحث طوبلة لطرق السماع عن الشيوخ، ومقاييس لتلميذ أن يروي عن أحد شيوخه كتاباً من الكتب القديمة، وانشترطوا في كل تلميذ يروي كتاباً أن يكون شيخه قد أذن له بذلك، لا إذناً شفويًا بل إذناً

مكتوبًا يكتب الشيخ على نسخة المخطوطة، وسموا ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير من مخطوطات المصر، إذ يكتب الشيخ مثلاً أجزت فلاناً برواية هذا الكتاب عنـ.

ويبرهنـ أنهم نفذوا في أثناء ذلك إلى وضع النسبـ القويـ لإخراج نسخـة وثيقـة من كتاب تعددـ أصولـه وطرقـ روایـتهـ، وخيرـ ما يصورـ ذلكـ: إخراجـ اليونـيـقـ المـحافظـ الدـمشـقـيـ المشـهـورـ لـصـحـيـعـ الـبـخارـيـ كـماـ سـيـقـ أـنـ ذـكـرـناـ، فـقـدـ رـأـىـ أـنـ يـحـكـمـ إـخـرـاجـهـ فـيـ أـدـقـ صـورـةـ مـكـنـةـ، وـأـخـرـ منـ الـرـوـاـيـاتـ الـعـدـيـدـةـ وـالـأـصـوـلـ الـتـيـ كـانـتـ بـيـنـ يـدـيـهـ نـسـخـةـ عـلـمـيـةـ وـثـيقـةـ، مـبـشـراـ فـيـهـ كـلـ وـجـهـ مـنـ وـجـوهـ الـخـلـافـ، مـعـ نـسـيـتـهـ إـلـىـ رـاوـيـهـ وـالـأـصـلـ الـذـيـ وـرـدـ فـيـهـ، وـصـنـعـ ذـلـكـ فـيـ وـاحـدـ وـسـيـعـ مـجـلـسـاـ حـضـرـهـ جـمـاعـةـ مـنـ الـعـلـمـاءـ، كـانـ كـلـ مـنـهـ يـنـظـرـ فـيـ أـنـاءـ قـيـامـهـ بـصـنـيعـهـ فـيـ نـسـخـةـ مـعـتـدـةـ مـنـ الصـحـيـعـ، لـغـرـضـ الـرـاجـعـةـ وـالـمـاقـبـلـةـ، وـابـنـ مـالـكـ الـعـالـمـ التـحـوـيـ الـمـعـرـوفـ يـسـمـعـ لـهـ كـمـ كـمـ يـسـمـعـ وـيـوـضـعـ - بـطـلـبـ الـيـونـيـقـ - بـعـضـ مـشـكـلـاتـ الـأـلـفـاظـ، وـالـتـرـاكـبـ، وـهـذـهـ صـورـةـ تـبـلـغـ الـنـرـوـةـ فـيـ التـحـقـيقـ الـعـلـمـيـ الـدـقـيـقـ لـلـتـرـاثـ الـعـرـبـيـ إـلـيـهـ مـصـادـرـهـ عـلـىـ خـيرـ وـجـهـ مـمـكـنـ.

وـوـاـضـعـ مـنـ هـذـاـ الـعـلـمـ الـيـونـيـقـ، أـنـهـ لـمـ يـكـنـواـ فـيـ إـحـيـاءـ الـتـرـاثـ بـالـمـحـفـاظـ عـلـىـ نـصـوـصـهـ، وـأـدـانـهـ أـدـاءـ دـقـيـقاـ، بـلـ اـمـتـدـ طـوـحـهـ إـلـىـ تـحـقـيقـ هـذـهـ النـصـوـصـ، وـالـمـقـارـنـةـ الـعـلـمـيـةـ الـمـتـصـلـةـ بـهـ الـأـصـوـلـ وـالـرـوـاـيـاتـ وـالـنـسـخـ الـتـيـ تـشـنـمـ عـلـيـهـاـ، مـقـارـنـةـ تـنـتـهـيـ بـالـمـحـقـقـ لـنـصـ مـنـ النـصـوـصـ إـلـىـ اـسـتـخـلـاـصـ نـسـخـةـ وـثـيقـةـ بـعـدـ طـولـ الـفـحـصـ وـالـتـثـبـتـ وـالـتـوـقـفـ، فـيـ مـوـاضـعـ الـتـوـقـفـ، وـالـصـدـورـ عـنـ يـقـيـنـ.

سـادـسـاـ : ذـكـرـ الـمـرـاجـعـ الـتـيـ اـسـتـقـىـ مـنـهـ الـمـحـقـقـ مـاـ سـجـلـهـ فـيـ هـامـشـ الـكـتـابـ ، هـلـ كـانـ ذـلـكـ خـافـيـاـ عـلـىـ الـقـدـماءـ ؟

يـذـكـرـ لـنـاـ أـبـوـ عـيـدـ الـقـاسـمـ بـنـ سـلـامـ أـنـهـ قـالـ: «مـنـ شـكـرـ الـعـلـمـ أـنـ سـتـفـيدـ بـالـشـيءـ فـإـذـاـ ذـكـرـ قـلـتـ: خـفـيـ عـلـىـ كـذـاـ وـكـذـاـ وـلـمـ يـكـنـ لـيـ بـهـ عـلـمـ، حـتـىـ أـفـادـنـ فـلـانـ فـيـهـ كـذـاـ وـكـذـاـ فـهـذـاـ شـكـرـ الـعـلـمـ»^(١)، وـقـدـ رـأـيـاـنـاـ الـأـقـدـمـيـنـ إـذـاـ أـخـذـوـ شـيـئـاـ مـنـ عـالـمـ أـوـ كـتـابـ نـسـبـوـهـ إـلـىـ صـاحـبـهـ^(٢). وـقـالـ السـيـوطـيـ: «وـهـذـاـ لـاـ تـرـانـيـ أـذـكـرـ فـيـ شـيـئـ مـنـ تـصـانـيـفـ حـرـفاـ إـلـآـ مـعـزـوـاـ إـلـىـ قـاتـلـهـ مـنـ الـعـلـمـاءـ مـبـشـراـ كـتـابـهـ الـذـيـ ذـكـرـ فـيـهـ»^(٣).

* * *

(١) الـإـلـمـاعـ ٢٢٩ـ وـانـظـرـ هـامـسـةـ.

(٢) رـاجـعـ الـأـمـالـ وـسـطـ الـأـلـنـ وـمـطـالـعـ الـأـنـوـارـ وـمـشـارـقـ الـأـنـوـارـ.

(٣) المـؤـرـ. لـسيـوطـيـ ٢١٩ـ /ـ ٢ـ.

المبـابـ الثـانـي

تحقيق التراث في العصر الحديث وتطور مناهجه

تمهيد: وصف سريع للبلاد تحت الحكم العثماني.

الفصل الأول: أسباب التطور ومنهج التحقيق في بده النهضة.

والطباعة، وأثرها في منهج التحقيق.

الفصل الثاني: ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه.

الفصل الثالث: منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون.

تمهيد

كانت القرون الثلاثة (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ) التي سيطر فيها الحكم التركي، قد عملت عملها في إغماض العيون وتكميل المقول، فقد فرض الأتراك على البلاد نوعاً من الاحتلال، هو في حقيقته محاولة لقتل البلد مادياً وأديرياً، فقد أصبحت مصر - بعد أن كانت دولة ومقرًّا للخلافة - ولاية عثمانية، يقيم فيها والي تركي، لا يعنيه من أمرها إلا أن تخضع وترضى نهم، ونهم سلاطين الباب العالي؛ بما تدرّ من مال.

وقد اتسم حكم الأتراك في كل البلد التي حكموها بالجور والبطش ومصادرة الأموال والأملاك، وفداحة الضرائب، فعم الحشو والضيق وانتشار الفقر، وفي هذه الفترة المظلمة نهبت نفائس التراث العلمي والأدب من الكتب والمؤلفات، إذ حلها علاء السلاطين العثمانيين من شق العاصمة إلى القسطنطينية، كما نقلوا إليها عدداً كبيراً من العلماء والأدباء^(١) والوراقين، وأرباب الصناعات، وناهيك ما تيسر جمعه من المخطوطات النادرة، في مدن مصر، والعراق، وما بين التهرين، وسوريا، وفلسطين، وغيرها من البلدان، فإنها شحنت إلى الأستانة وتألفت منها خزائن للكتب ألحقت بأهم الجماعات والمدارس، وبعض القصور السلطانية.

كما نهب العثمانيون أموال الأوقاف التي حبست على العلم وأهله، وأوجه الخير، وألفى الولاية الأتراك ديوان الإنشاء الذي احتضن - في عصر المماليك - أكابر الكتاب، وساهم في الإبقاء على حياة اللغة العربية وأدابها، ثم بلفت المأساة ذروتها بفرض اللغة التركية لغة رسمية على البلد التي يحكمها الترك العثمانيون باسم الإسلام.

وكانت النتيجة أن انطفأت شعلة الحياة العلمية في البلد إلا وميضاً ينبعث من الأزهر، الذي ظل الملاذ لما بقي من علوم الدين واللغة.

وفسدت اللغة العربية بما كثر فيها من التركى والعامى، وحدّت عن قواعد الإعراب، وابتعدت عن سلامة التراكيب العربى الأصيل.

(١) ذكر ابن إباس في تاريخه كثيراً من أسماء هؤلاء، وقال إن عدمهم بلغ نحو شفاعة وألف.

ويم هذه الحالة التي لاتسر، فقد ظهر من الغيرة على اللغة، قلة من الأفراد، اتجهوا اتجاهها تحقيقاً للتراث العربي، نذكر منهم: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) صاحب خزانة الأدب، والسيد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) صاحب تاج المروس، وغيرهم^(١).

* * *

(١) خصتها بالذكر لما رأيتها في كتابها من التحقق الدقيق والمنهج الناقب، وقد نشأ الزبيدي في اليمن ثم جاء إلى مصر سنة ١١٦٧ هـ وحضر دروس أنساخ الوقت في الأزهر وكان يعرف التركية والفارسية والكرجية، وقد سعى أيضاً بعض شيوخ الأزهر للأذن عنه، المخطوطة التوفيقية ٢/٢٨٨.

الفصل الأول

أسباب التطور ، ومنهج التحقيق في بدء النهضة والطباعة وأثرها في منهج التحقيق

أسباب التطور :

بدأت النهضة العربية الحديثة مع مطلع القرن التاسع عشر، ومن المتفق عليه بين باحثينا المعاصرین، أن النهضة العربية الحديثة استمدت إلهامها وقوتها من تفاعل عاملين أساسين: الأول : تتبّه الوعي القومي في البلاد العربية، ودبّب روح اليقظة السياسية وكفاحها في سبيل حياة حرّة، وكيان عربي مستقل، وبذلها الجهد الدائم لنشر التعليم بين ربوعها وإقامة حياتها الجديدة على أركان تراثها وعناصر شخصيتها: من دين ولغة وأدب وتقاليد. ولم تنفصل حركة إحياء التراث عن حركة اليقظة القومية، ولا قامت بعزل عنها، وإنما كانت عنصراً جوهرياً في برنامجها.

وكان من نتائج هذا الوعي النامي أن أحس كثيرٌ من المثقفين بوجوب إبراز عظمة بلادهم، وإشراق تاريخهم، ورفق ثقافتهم، وجلال حضارتهم، وأنهم هم وحضارتهم ليسوا عالة على ما جاء من الغرب، ملِكُاً في الحقيقة لأولئك الأجانب الذين يمثلون السيطرة والاستغلال والتعالي.

وفي كل مجال كان الاهتمام البالغ باستقراء ماضى تاريخنا، لا قصداً إلى الرجوع إليه والوقوف عنده، وإنما كان القصد إلى الانطلاق بالأمة من حيث انتهت، وهكذا أراد هؤلاء المثقفون أن يواجهوا الثقافة الغربية الراهنة بثقافة عربية أصيلة. ولم يكن من الممكن أن تكون الثقافة التي خلفتها عصور التخلف في القرون الثلاثة الأخيرة، هي الثقافة التي يمكن أن تسد حاجة هؤلاء المثقفين حينذاك، أو تصلح لمواجهة الثقافة الغربية المتحدّية، فاتجهوا إلى التراث العربي القديم، وإلى انتقاء جمهوره من روائعه لإحيائه ونشرها.

ومن واقع تاريخ اليقظة نرى أن مهمة السعى لاكتشاف ذاتنا والبحث عن جذورنا لم يحمل عينها الأئمّون الذين يعيشون بعقلية الماضي؛ وإنما نهض بها عصرٍ يُونّ بمجددهون، من اتصلوا بالغرب الحديث أوثق اتصال، ونهلوا من موارد ثقافته.

الثاني: اتصال الشرق بالغرب عن طريق البعثات الدراسية إلى أوروبا، واستقدام الأساتذة الغربيين للتدريس في معاهده، واشتراك بعض باحثي الشرق في المؤتمرات العلمية الدولية، وما إلى ذلك من وسائل الاتصال الثقافي^(١).

وقد أخذ المعمونون المصريون - في أثناء دراستهم بأوروبا وبعد عودتهم يشاركون في هذا الميدان، كل في ناحية تخصه.

ومن أبرز أعضاء هذه البعثات رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣ م) الذي يعد أول رائد من رواد النهضة الحديثة، وقد حل لواء الدعوة إلى إحياء التراث عدد من قادة الفكر ورواد النهضة مثل: الشيخ محمد عبد، وعلى مبارك، وأحمد زكي (شيخ العروبة)، وأحمد تيمور.

جمعية المعارف:

وكانت أول خطوة جديدة في سبيل نشر التراث خطتها على باشا مبارك، حين ألف هيئة برئاسة رفاعة بك الطهطاوي^(٢) ثم حذت جمعية المعارف^(٣) في سنة ١٨٦٨ م حذو الهيئة الرسمية، وما لبثت أن نجت نمواً سريعاً، وعنيت كثيراً بإحياء عدد كبير من الكتب التاريخية، والأدبية، كما عنيت بنشر طائفة من الدواوين الشعرية التي أنتجتها العصور العربية الزاهرة في المشرق والأندلس^(٤).

ولكن يلاحظ أن التحقيق في هذه الكتب لم ينبع نهجاً علمياً دقيقاً، فقد كان المصحح يفسر بعض الألفاظ، ويشير في بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ، دون أن يرمز لها.

(١) في سنة ١٣٠٦ هـ = ١٨٨٩ م عين عبد الله فكري رئيساً للوغض العربي المصري في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في العام نفسه في استوكهولم وقدم (عيادة البيان في شرح ديوان حسان) وقد سلك في إعداد الديوان سلسلة المطابق في التحقق فتشعب نسخ الديوان المعددة في القاهرة والمقطانية وغيرها ومن النسخ التي ظفر بها نسخة مكتوبة في أوائل القرن الثالث وبها شعر ما يشير إلى أنها منقوله من نسخة قرأت على رأيه، في منتصف القرن الثالث، وقد قيد مارجد في النسخ من اختلاف رواية ونقص أو زيادة.

وكان من أعضاء المؤتمر الشيخ محمود الشنقيطي، ومن المحورات التي أقيمت: تاريخ المكاباه للقطفي، وجمجم الأدباء، ليافت.

اطر كتاب معلم الطور الحديث في اللغة العربية وأدابها.

(٢) انظر الخطط التوفيقية ٣/٥٥-٥٦ والأدب الحديث لمصر الدسوقي ١/٧٤-٧٦ و ٢/١٧٦ ومن الكتب التي نشرت على بدء مولاه الرواد تفسير الفخر الرازي، وصادر التصريح، وغزارة الأدب، ومقامات الحريري.

(٣) انضم إلى هذه الجمعية كثيرة من سرة القوم وهي العلم وعددهم ٦٦١ عضواً، أنسها محمد عارف باشا أحد أعضاء مجلس الأحكام بصرى، راجع أسماء الأعضاء في آخر الجزء الأول من (ناج العروس) التي طبعت منه الجمعية خمسة أجزاء ١٢٨٧ - ١٢٨٥.

(٤) من الكتب التي نشرتها جمعية المعارف: شرح التبرير على سقط الزندقان العروس، أسد الغابة، ألفي به البلوى، الفتح الوهبي، شرح تاريخ المتنبي، زهر الآداب، ديوان ابن خفاجة الأندلس، ٥ أجزاء من ناج العروس.

ولا يعلل لم اختار هذه الرواية وترك الثانية؟ ولم توضع لها المقدمات العلمية التي عرفها التحقيق فيها بعد، ولا أعدد لها الفهارس التي عرفناها في التحقيق.

شركة طبع الكتب العربية:

وفي سنة ١٨٩٨م ألفت جمعية جديدة لنشر الكتب القديمة وإحيانها، وكان من أعضائها: حسن باشا عاصم، وأحمد باشا تيمور، وعلى بك بجهت وغيرهم، وطبعت عدة كتب مفيدة^(١).

لجنة نشر المخصص:

وفي سنة ١٩٠٢ تكونت هيئة أخرى برئاسة الشيخ محمد عبده - وكان مفتياً في ذلك الوقت، وعضوية: حسن عاصم، وعبد الحافظ نروت، ومحمد التجارى، لإحياء الكتب القديمة^(٢). فأخرجت كتاب عبد القاهر البرجاني: أسرار البلاغة، وللائل الإعجاز، ونشرت كتاب المخصص لابن سيده في سبعة عشر مجلداً، وقد قام بتصحيح هذه الكتب والتعليق عليها الإمام الشنقيطي الكبير، ونظر فيها الشيخ محمد عبده، وقد شارك الشيخ محمد عبده الإمام الشنقيطي في كثير من التحقيقات، ومنذ ذلك الوقت دأبت دور النشر على إحياء الكتب القديمة.

وأسأعرض غافر من تحقیقات الشيخ محمد عبده وغيره في تلك الفترة، لنرى منها التحقيق فيها.

* * *

كان التحقيق في هذه الآونة يدور حول مقابلة النسخ المتعددة للمخطوطة الواحدة، وتصحیح النص على هذا الأساس، أى أساس المقابلة بين النسخ، وقد يشير المصحح في بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ فيقول: «وفى نسخة كذا» دون أن يذكر لنا ما هي هذه النسخة، ولا من أين هي، ولا يعطي لنا مقدمة دارسة للكتاب والمخطوطاته وتوصيفه؛ هذه المقدمة العلمية التي عرفناها في التحقيق المعاصر، وقد يعودون للكتاب فهارس لكنها ليست الفهارس الفنية التي نعرفها اليوم، وكثيراً ما كان مصححوا ذلك الوقت - وأخص بالذكر منهم الشيخ محمد عبده والستنوي - يكترون الشروح اللغوية، والتلميقات الأدبية التي قد تطول طولاً يشبه المواتي القديمة.

(١) طبعت المجزء في فقه الإمام الشافعى، وسيرة صلاح الدين الأيوبي، وفتح البلدان للبلانى، والإهاطة في أخبار غربانة، وتاريخ درلة آل سلجموق وغير ذلك.

(٢) أخرجت كتاب عبد القاهر البرجاني: أسرار البلاغة وللائل الإعجاز، ونشرت كتاب المخصص لابن سيده، وابتدأت في طبع كتاب المدونة للإمام مالك. انظر تاريخ الإمام ٢٤٧/٣.

وفي هذا الوقت بدأ الاهتمام بجمع المخطوطات للكتاب الواحد من أنحاء العالم، بغية التصحيف عليها، في سبيل إخراج الكتاب، فيذكر لنا الشيخ محمد عبده، أن *أسرار البلاغة للجرجاني* «كان كثراً مخفياً لا تصل إليه يد الباحث، حتى يسر الله لنا نسخة بعث بها إلينا أحد أهل العلم من طرابلس الشام، وكان فيها نقص وغريف، فأرسلتُ أحد طلبة العلم إلى الأستانة العلية ليقابلها على نسخة هناك، ثم أكمل تصحيحها في أثناء التدريس»^(١).

ثم يقول صاحب المثار عن دلائل الإعجاز:

«وقد كان هذا الكتاب كالذى قبله (*أسرار البلاغة*) كثراً مخفياً، فظفر الأستاذ الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية بنسخة منه، وكان عند الأستاذ العلام اللغوى الشيخ محمد محمود الشنقطي نسخة أخرى، وكلاهما كان معروفاً ومبدلاً، فعلم الأستاذ الإمام أن في المدينة الموردة نسخة منه، وفي بغداد أخرى، فعمل على استنساخها وصحح الكتاب هو والأستاذ الشنقطي بمقابلة النسخ الأربع، فكان الكتاب الوحيد الذى اجتمع على تصحيحة علماء المصر في العقول والمنقول»^(٢).

وفي بعض الأحيان كان المصححون يشيرون إلى النسخ باسم البلد التي جاءت منه، مثلاً في المخصص ٣٥/١ عند قوله (كلجة) يقول الإمامان، محمد عبده والشنقطي: «هذا هو الصواب في اللفظ، وفي النسخة المغربية (طلحة)، وربما كانت تحريراً لقرب الشبه في الرسم بين صورة اللفظين، خصوصاً إذا خفي سن الخام، وقد وجد اللفظ على الصواب في المحكم وغيره من كتب اللغة».

ويفهم من هذا أن المصحح كان يرجع إلى كتب اللغة والأدب ليصحح الكلمة التي يقف أمامها، لكنه غالباً لا يذكر المرجع الذي رجم إليه.

وكانت مهمة المصحح أن يشرح بعض اللغويات، ويذكر بعض المقابلات، لكنه غير مضطرك إلى تخرير الأحاديث النبوية والآيات القرآنية، ولا يترجم للأعلام، ولا يعرّف بالبلدان ولا يضع الفهارس الفنية! كل هذا لم يوجد عند الشيخ محمد عبده، ومن عاصره من العلماء العرب فيما وقع لنا من كتب.

وفي الكتب التي انفرد الشيخ محمد عبده بشرحها، نجد أن التحقيق يأتى عرضاً في أشاء الشرح، لكنه رسم لنا منهاجاً في تصحيحه المتن فيقول:

«وأما تصحيح المتن فقد وفق الله بتعدد النسخ لدينا، وإن عظمت مشقة الاختيار علينا، لبيان الروايات، واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه، ولا يستجاد مبناه، فكان الوضع

(١) المثار ٥ ج ٤ ص ١٥٤.

(٢) المثار ٥ ج ٤.

اللغوي أصلًا نرجع إليه، والاستعمال العرف مرشدًا نعوّل عليه، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزانًا للترجمي، ومقاييسًا نعتد به في التصحيف، فإن تعددت الروايات عن معايير صحيحة أثبتنا في الأصل أولاهَا بالوضع، إما لتأييده بالاتفاق مع أكثر الروايات، وإما لتميّزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاءَ القول، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى في التعليق»^(١).

وقد رأى - يرحمه الله - أن لارتفاع بمقامات بدبيع الزمان المذكاني كان عسيراً لسبعين:

الأول: ما عاث به النساخ في ألفاظه من تحريف يفسد المبنى، ويغير المعنى، وزيادة تضر بالأصول، ونقص يهز الأسلوب وينقص التراكيب، فمُسْتَ الحاجة إلى تصحيحه، ورد لفظه إلى صريحه.

الثاني: غرابة بعض كلماته، فعمد إلى تفسير غريبه، وتبيين خفيه وتوضيح غامضه.
يقول:

«وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه، ولا ذي مثال أحذنني، ولا مادة لي إلا طبع عربي وذوق أبي، وأمهات اللغة الحاضرة، وأمثال العرب السائرة، ومقالات لهم على الألسن دائرة»^(٢).

وقد ذكر الشيخ رشيد رضا في تاريخ الإمام رسالتين:
وجه أولاهما الشيخ محمد عبده إلى سلطان المغرب يعرض عليه «أنه قد تألفت في مصر جمعية لإحياء العلوم العربية، وخاصة عملها أن تبحث عما كاد يفقد من كتب السلف، وتصحح نسخه وطبعه، حتى يحيا بذلك ما اندرس من علوم الأولين، واحتجب عنا بمحدثات المؤخرين»^(٣).

ووجه الثانية إلى قاضي قضاة المغرب، يأمل إرسال نسخة من مدونة الإمام مالك مودعة في مسجد القرويين بفاس، لم يمكن الطبع والتصحيح عليها، لأنهم لم يجدوا نسخة كاملة يوثق بصحتها في مصر ولا في تونس، وقد تأكد للإمام أن نسخة كاملة من الكتاب توجد في جامع القرويين، فطلب من قاضي القضاة في المغرب «أن يرسل إلينا هذه النسخة، إما ب تمامها لتقابل عليها ما عندنا، ونتم منها ما ينقص نسختنا ونعيدها إليه، ونهدى الجامع عشر نسخ

(١) انظر مقدمة مقامات بدبيع الزمان المذكاني ط سنة ١٩٢٤.

(٢) مقدمة المقامات.

(٣) تاريخ الإمام ٥٤٥/٢ - ٥٦٠.

من الكتاب عند نهاية طبعه إن شاء الله تعالى، وإنما مفرقة جزءاً بعد جزء فكلما انتهى الغرض من جزء أرسل إلى مقره^(١).

ويتضح مما ذكرناه أنهم كانوا يصيرون اهتمامهم في هذه الفترة على جمع النسخ ليخرجوا منها نسخة صحيحة المتن مصوّبة بقدر الإمكان.

والناظر في مقدمة (أدب الكاتب) لابن قتيبة، المطبوع في مطبعة الوطن سنة ١٣٠٠ هـ يجد الناشر يقول: «مقابلاً على نسخة بخط الأستاذ الإمام الفاضل المرحوم الشيخ نصر أبو الوفا الموريني بغایة الضبط، وهو نقلها من نسخة مقابلة مضبوطة بخط حزنة بن الحسين، تارikhها سنة أربع عشرة وخمسة وسبعين».

ولقد كان الأستاذ الإمام يجوب البلاد بعثاً عن المخطوطات العربية، فأخبره بعض أصحابه أن في صقلية من الآثار العربية ما يهم العربي أن يراه، وفيها دور للكتب لا تخلو كل منها من كتب عربية قديمة، ربيعاً يستغرق الاطلاع عليها زمناً^(٢)، فقضى فيها فترة يبحث عن المخطوطات، وكان يستنسخ ما يهمه منها، ورأى وهو منفي في بيروت سنة ١٣٠٤ هـ كتاب (البصائر التصريحة) قال: «فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندي كثراً من الكتب»^(٣). وقد رأينا في بعض الأحيان ينفي نسبة الكتاب إلى من شاع عند الناس أنه مؤلفه، محاجاً بأدلة منطقية لنوية على من ينجز تحقيقه فريد.

فقد نفى أن يكون كتاب فتح الشام للواقدي، فقال: «إن لو حكمت بأنه مكتوب عليه مخرج النسبة إليه، لم أكن مخططاً، وذلك لأن الواقدي كان من أهل المائة الثانية من الهجرة، وكان من العلم بحيث يعرفه المؤمن... وبواصله وبياته، وصاحب هذه المنزلة في تلك القرون إذا نطق في العربية فإنما ينطق بلغتها، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المهوبد منها من مائة التأليف وجذالة اللفظ وبداءة التعبير، والناظر في كتاب الواقدي، ينكشف له بأول النظر أن عباراته من صناعات المتأخرین في أساليبه... يجد أسلوبه من أساليب القصاصين في الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة أو التاسعة، ولا يرى عليه لهجة المدينين ولا العراقيين، والرجل كان مدنى المبت عراقي المقام»^(٤).

هذا اللون من التحقيق (مقابلة النسخ لإخراج نص سليم) هو الذي عرفه مصححو مطبعة بولاق، وجهودهم تبدو واضحة فيها آخر جهوده لنا من كتب التراث أمثال: صحبي

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر المثار المجلدين: ٧، ٦.

(٣) البصائر التصريحة ص ٢ - المطبعة الأخيرة سنة ١٣١٦ هـ - ١٨٩٨ م.

البخاري، وخرزنة الأدب، والأغاني، ولسان العرب، وصحاح الجوهري، والقاموس المحيط، وكتاب سيبويه، وشرح الحمامة للثبيري، وشرح المقامات للشريسي، وقلائد العقیان للفتح بن خاقان، وكثير غيرها من أمهات الكتب^(١).

ويذكر لنا التاريخ أسماء شيوخ عظام كانوا يقومون - فيأمانة ودقة - بإخراج تلك الكتب على قدر طاقتهم العلمية ومنهجهم في الإخراج، وكان كثير منهم له تأليف خاصة فضلاً عن اشتغالهم بتصحيح الكتب الموكولة إليهم ذكر منهم: الشيخ نصر الموريقي^(٢)، والشيخ محمد قطة العدوى^(٣)، والشيخ محمد الحسيني، والشيخ طه محمود، والشيخ محمد عبد الرسول والشيخ محمد قاسم، والشيخ محمد الفراوى والشيخ عبد الفقى محمود وغيرهم.

لكن يؤخذ على هؤلاء العلماء الأفاضل، أنهم لم يعنوا بذكر الأصول المخطوطية التي اعتمدوا عليها في إخراج الكتب، فلا يوصون النسخ المخطوطة التي طبعت عليها أمهات كتب التراث في ذلك الزمان، وقد شذ عن ذلك ما تراه في بعض الكتب، مثل ما جاء في آخر لسان العرب المطبوع في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ - ١٢٠٨هـ، حيث ذكر مصححه الشيخ محمد الحسيني، أن هذه الطبعة اعتمدت على نسخة بخط ابن منظور نفسه كانت في وقف السلطان برسى بن شعبان، ونسخة أخرى أحضرت من مكتبة راغب باشا باستانبول، ومنه ما ذكره الشيخ إبراهيم عبد الغفار مصحح ديوان مجتونليلي، المطبوع ببولاق سنة ١٢٩٤هـ حيث ذكر تاريخ النسخة التي طبع عليها الديوان، وهو: أواخر شهر جادى الآخرة من سنة ٧٩٢هـ، ومنه ما ذكره الشيخ محمد الفراوى في آخر الطبعة المعنية من مسند الإمام أحد بن حنبل، من الاعتماد على نسخة من (المسند) مخطوطة بخزانة السادات الوفائية بمصر.

(١) انظر مقدمة نكت المبيان في نكت المبيان - والنص عن المؤيد ٦٢٦ مارس سنة ١٩١١ م من ١٠٨ ص.

(٢) الشيخ نصر الموريقي، من علماء الأدب واللغة، تعلم في الأزهر، ثم أرسله الحكومة المصرية إلى فرنسا، إماماً لإحدى بعثتها - مثل رفاعة الطهطاوى - فقام مدة، تعلم فيها الفرنسية، ولما عاد إلى مصر، ولد زناتة تصحيح مطبعة بولاق، فتصحح كثيراً من كتب العلم، والأدب، والتاريخ، واللغة، وصنف كثيراً منها: «المطالع التصريح للمطابع المصرية» في أصول كتابة الإبلاء، ولله من أحسن الكتب في موضوعه حق يربو هنا، وشرح ديواجة القاموس المحيط للفيروزبادى، الذي طبع في مقدمة القاموس، وكان للشيخ نصر مشاركات أخرى في غير مطبعة بولاق، فقد صاحب كتاب (أسفه) الفيل، فيما في كلام العرب من الدليل للشهاب المخاجى، وعلق بهاشم تعليقات نفيسة، وطبع الكتاب بالطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٨٢هـ وقد نشر أحد الماصرين كتاب شفاء الطليل هذا، ونقل في حواره تعليقات الشيخ نصر دون أن يُعزّزاً إليه: «ومن مؤلفاته غير ذلك الكبير، ذكرها الزركلى في الأعلام ٨ / ٢٩، توفى رحمه الله سنة ١٢٩١هـ = ١٨٧٤م».

(٣) الشيخ محمد بن عبد الرحمن المعرف بـ (قطة العدوى) كانت له عناية بالنشر ومن مؤلفاته المطبوعة: (فتح البليل) بشرح شواهد ابن عثيمين، ونسخ بعض الكتب بخطه، وبعضاً محفوظ في دار الكتب المصرية.

توفى رحمه الله سنة ١٢٨١هـ = ١٨٦٤م

ومثل هذه الإشارات العامة المطلقة، لا تغنى شيئاً، إذ أنها سكتت عن وصف النسخ، من حيث تاريخ النسخ، ونوع الخط، وعدد الأوراق، والأسطر، وما قد يكون على المخطوطة من إجازات أو ساعات أو ملكلات، لكنهم مع ذلك قد حرصوا على جلب أكثر من نسخة لتصحيف الكتاب، وتتيهوا أيضاً لذكر فروق النسخ بالهامش، وذكر الروايات المختلفة كالذى تراه في حواشى لسان العرب، والقاموس المعجيت، من الرجوع إلى التهذيب للأزهرى والمحكم لابن سبده، وال نهاية لابن الأثير، كما أنهم كانوا يقفون عندما يشكل عليهم شيء من النص ويكتبون أمامه في الهامش:

«هكذا بالأصل وحرر، أو تنبأ»، ونحو ذلك ولم يعنَ القوم بالفهارس الفنية الكاشفة عن كنوز الكتاب المنشور، واكتفوا بذلك فهارس موجزة لمباحث الكتاب وأبوابه وفصوله. غير أنه ظهرت في تلك الأيام بواحد هذه الفهارس الفنية، من ذلك ما تراه في طبعة مقامات الحريرى، من فهرس شامل للكلمات اللغوية، والأمثال العربية التي تضمنتها مقامات، وهذه النشرة صدرت عن مطبعة بولاق سنة ١٣٦٧ هـ
ومهما يكن من أمر فقد كانت تلك المرحلة من أغنى وأخصب مراحل نشر التراث العربى وإذاعته، وهى بكل خبرها وعطانها قد أسللت إلى ما تبعها من مراحل.

أما دار الكتب المصرية (القسم الأدبى):

فقد أنشأت دار الكتب المصرية، مطبعة خاصة بها، جمعت لها كلُّ أسباب الجودة والإتقان، بحيث صار الكتاب المطبوع بدار الكتب المصرية، عنواناً على أحسن إخراج وأدق صورة. وإليها يرجع الفضل الأخير في القدوة المثالية للمحققين المعاصرين، ولعل أول نافذ في البوى على أحد المناهع العلمية، هو المفترor له أحد زكي بك باشا (شيخ العروبة)، صاحب مشروع (إحياء الآداب العربية) الذى عرف فيما بعد باسم (القسم الأدبى) في دار الكتب المصرية، وقام المرحوم زكي باشا (شيخ العروبة) بتحقيق كتاب (نُكت الهبيان في نُكت العمبان) سنة ١٩١٠ م راجماً إلى النسخ برموز لاتينية، على طريقة المستشرقين، وذكر زكي بك - آنذاك - في مقدمته هذه الطبعة أنه طبعه مقابلاً على أربع نسخ عثر عليها في القسطنطينية، فنقلها بطريق التصوير الشمسي، وقد ضاهى هذه النسخ بعضها على بعض، وذكر اختلافها في حواشى النسخ المطبوعة، وما يجدر نقله عن زكي باشا: «أنه ذكر ما جرى عليه من الفصل بين الجمل، والقرارات بعلامات جديدة، ولاحظ على ذلك أنها في الحقيقة قدية، لأنَّ أغلبها مأخوذ عن الكتب العربية المخطوطة التي بين أيدينا، أو الموجودة في خزانة الكتب العمومية أو المخصوصية^(١) ثم نشر كتاب: أنساب الخليل والأصنام لابن

(١) انظر مقدمة نُكت العمبان في نُكت العمبان - وانتهى عن المؤيد ٢٦ مارس سنة ١٩١١ م ٦ ص

الكتبي، وطبعاً في المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم لجنة إحياء الآداب العربية.
وعلى العموم فإنَّ القسم الأدبي في دار الكتب يعتبر مرحلة النضج والكمال في التحقيق
من حيث استكمال الأساليب العلمية، واصطناع الوسائل الفنية، المعينة على إخراج كتاب
التراث إخراجاً علمياً دقيقاً، يقوم على جمع نسخ الكتاب المخطوطة والمفاضلة بينها، وما يتبع
ذلك من إضافة النص بعض التعليقات والشرح، وصنع الفهارس التحليلية الكاشفة لكتوز
الكتاب، وما يسبق ذلك كله من التقديم للكتاب، وبيان مكانته في المكتبة العربية، وموضعه
من كتب الفن، الذي يعالجه، تأثراً وتأثيراً، ثم الترجمة لمولفه.

* * *

مضى جيل الرواد التمثل في : محمد عبده، وأحمد تيسور، وأحمد زكي، وحب الدين
الخطيب، وتقدم إلى الميدان خلف لهم من علماء العربية والإسلام ذكر منهم على سبيل المثال:
عبد السلام هارون، وإبراهيم الإباري، وأبو الفضل إبراهيم وعلى البحاوي، وأحمد شاكر،
ومحمود شاكر، وأمين الحولي وعائشة عبد الرحمن، تابعوا نشر ذخائرتراثنا على منهج علمي
رسمه زكي باشا.

ومن ناحية أخرى يذكر تاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة: أنَّ الأستاذ أمين الحولي
فرض منهج التحقيق العلمي على طلاب الدراسات العليا بقسم اللغة العربية، ثم ألزم كل
من يتقدم لنيل درجة الماجستير، أو الدكتوراه بأن يقدم نصاً محققاً لمخطوط من تراثنا يتصل
بموضوع الرسالة^(١) وبمثل هذا نادى أستاذنا عبد السلام هارون في كلية دار العلوم جامعة
القاهرة وغيرها.

والمراد بهذه الصيغة أن يزيد عدد المتخصصين الذين يحملون أمانة التحقيق، ويسدون
بعض الفراغ الذي اقتحمه تجار الكتب، وقدموا كتبًا مطبوعة من تراثنا لم تخضع لأى ضابط
من ضوابط التحقيق الذى يصون حرمتها وقيمتها، ومحبها من العبث والتشويه.

ومع النصف الثاني من القرن العشرين رأينا من يحاضر في منهج تحقيق التراث لطلاب
الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس، ومثل ذلك ما يقوم به الآن الدكتور خليل
المطبة في جامعة البصرة بالعراق، والدكتور عبد المجيد دباب في كلية الآداب جامعة
المنوفية. وأداب قنا. فرع أسيوط. وكلية الدراسات العربية. جامعة المنيا.

وما يقوم به الكثيرون من أساتذة الجامعات والمتخصصون اليوم في مراكز تحقيق التراث
بدار الكتب المصرية. ومركز تحقيق التراث بكلية الدراسات العربية. جامعة المنيا، وغير ذلك
من جميع الأقطار العربية.

(١) انظر التراث العربي دراسات ص ٢٧.

ومن أوائل مطبوعات القسم الأدبي في دار الكتب المصرية (صبح الأعشى) للقلقشنى في ١٤ مجلداً سنة ١٩٢٠م وقد طبع في المطبعة الأميرية باسم دار الكتب، وتعد هذه هي الطبعة الثانية، إذ طبع قبل ذلك في بولاق سنة ١٩٠٥م، ثم (نهاية الأربع) الذي بدأ طباعته محققاً سنة ١٩٢٣م بطبعتها، واليوم ١٩٩٢ يستكمل طباعته مركز تحقيق التراث بالهيئة المصرية للكتاب في ٣٣ جزءاً.

ثم نشر القسم الأدبي بدار الكتب: عيون الأخبار.. فنشر الجزء الأول سنة ١٩٢٤م والثاني سنة ١٩٢٦م والثالث ١٩٢٨م والرابع سنة ١٩٣٠م.

وكانت الصيحة الداوية لدار الكتب تبنيها لطبع كتاب الأغانى لأبي الفرج الأصفهانى بإشراف القسم الأدبى، الذى كان يرأسه المغفور له أحد زكي المدوى، بناء على اقتراح السيد على راتب، الذى تكفل ببنقات طبعه، وصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٢٧م، وحظى بعناية فائقة فى إعداد صنع الفهارس التحليلية وعمل مقدمة دراسية ضافية، ثم أعادت طبع الجزء الأول مرة ثانية سنة ١٩٥٢م وفيه عدل بعض الشئ عن الطريقة الأولى التى اتبعت فى إخراج الطبعة الأولى من الاعتماد على رواية ديوان الشاعر، وإثباتها فى صلب الكتاب - وإن خالفت رواية الأصول - إلى إثبات الأصول فى الصلب مع التنبية على رواية الديوان فى ما هماش طبقاً لأصول قواعد النشر^(١).

وفي مطبعة دار الكتب المصرية، وعلى منهجها القويم خرجت أمثل هذه النفائس : تفسير القرطبي (٢٠ جزءاً) والنجم الزاهر لابن تغري بردى، وشرح سقط الزند، لأبي العلاء المرى، وتعريف القدماء بأبي العلاء، والفضل لل McBride، والعرب للجوالىقى، وأساس البلاغة للزمخشرى.

وقد كان للطابع المميز الذى ظهرت به منشورات دار الكتب أثر بالغ فى اقتداء بعض الأفراد العلامة بذلك المنهج.

وقد ظل عصراً طويلاً بعد وفاة زكي باشا.. إلى سنة ١٩٣٨م لم يكن في مصر من يضع اسمه على كتاب محقق، اللهم إلا جماعة محدودة لا يزيدون على أصحاب اليدين، وهم سبعة على وجه التحديد: محمد الدين الخطيب، وأحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ومحمد مصطفى زيادة، ومصطفى السقا، وإبراهيم الأبيارى، وعبد الحفيظ شلبي، وكلهم ناهل من حياض القسم الأدبي، وقادف من رياضه، إما مباشرة، أو بالواسطة، وعلى ضوء مجهودات هذا القسم.

(١) انظر مقدمة الجزء الأول من كتاب الأغانى - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢م، أو انظر الملحقات ص ٣١٩ (منهج الحفيف فى كتاب الأغانى).

ويمهدات هذه الجماعة الأولى، وجدنا ثبت أسماء المحققين بزداد يوماً بعد يوم، حتى أصبحوا الآن كثرة في العالم العربي.

ونستطيع أن نسمى هذه المرحلة: (مرحلة دار الكتب المصرية) إذ كانت منشوراتها من كتب التراث تحمل كل سمات ذلك النهج العلمي الدقيق، في إخراج النصوص بواسطة القسم الأدبي الذي كان يضم:

أحمد زكي العدوى، وأحمد نسيم، وحافظ إبراهيم، وأحمد رامي وغيرهم.

وكان صاحب الفضل في مذ المحسور بين محققى القسم الأدبي - فيما يتصل بنشر التراث - أحمد زكي باشا الذى اتصل بعلماء الاستشراق، ومثل مصر في مؤتمراتهم وعلى وقع خطوات أحمد زكي، ويهدى من توجيهه وإرشاده، اندفعت دار الكتب المصرية في طريق نشر التراث، وتكون بها القسم الأدبي الذى أخرج الكتب المعروفة من الدار، وكان هذا القسم المدرسة الكبرى في القيادة المثالية للمحققين المعاصرين أذكر من كانوا يعملون بهذا القسم الذى كان يدار برئاسة الأستاذ الجليل أحمد زكي العدوى : الشاعر الضريح أحد الزين، وإبراهيم الإيباري، وعبد الرحيم محمود، وأحمد نسيم، ومحمد عبد الجواد الأصمى، وأحمد عبد العليم البردونى، والعالم الجزائري إبراهيم اطفيش، ومحمد الخضر حسين، العالم التونسي الذى تولى مشيخة الأزهر فى أول قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ م.

* * *

أحمد زكي وأثره في التحقيق

(١٨٦٧ - ١٩٣٤ م)

كان من كبار الكتاب والخطباء في مصر، أتقن الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، ولد بالإسكندرية، وتخرج بمدرسة الإدارة والحقوق بالقاهرة وأحكم صلته ببرجالات العرب في جميع أنحاء العالم وكان محباً للغربية، فتسمى بـ (شيخ الغربة) وسمى داره (بيت الغربة).

وأحمد زكي يعتبر الرائد الأول لمشروع (إحياء الآداب العربية)، الذي كُونَ من أجله فيما بعد ما يعرف بـ (القسم الأدبي) في دار الكتب المصرية وأن لنا أن نقف قليلاً لنرى ماهية هذا المشروع:

وجد المغفور له زكي باشا - نتيجة بعثته وتنقيبه - أن في اللغة العربية كثُرًا، و المعارف مطمورة لم يفك أحد أرصادها حتى وقته، وما هي إلا نفائس من الكتب مبعثرة في خزانات المكتاب في الغرب والشرق، محظوظة منافعها عن طلب العلوم، لعدم العناية بطبعها ونشرها، وقد كان الفضل في كشف الحجاب عما عرفناه منها - حتى زمنه - لكتاب المستشرقين الذين لم يألوا جهداً في البحث والتنقيب والمدرس، حتى تكثروا من إبراز عدد كبير من تلك المؤلفات إلى عالم الطباعة، ومنهم من ترجم شيئاً منها إلى لغاتهم.

وفي سنة ١٩١٠ م تقدم شيخنا بمذكرة لمجلس التضليل ضممتها ما عنَّ له من وجوه الإصلاح، وضرور الوسائل التي من شأنها إحياء الآداب العربية (القسم الأدبي في دار الكتب فيها بعد)، وذيلها بذلة قصيرة عن عدة كتب مخطوطه توصل إلى نقل صورها بطريقة التصوير الشعسي من القسطنطينية والبلاد الأخرى، وقد وافقت الحكومة على هذا المشروع ورصدت له المال اللازم لتنفيذها، والمشروع ليس وليد عامه، إنما هو ثمرة لبحث توالى عشرين سنة قبل ذلك، وشيخنا يواصل البحث والتنقيب عن آثار العلوم العربية، فاقتراحته إذن نتيجة درس طويل وبحث عميق.

ولقد عهدت الحكومة إلى أحد حاشتم باشا - ناظر المعارف آنذاك - أن ينظر في هذا المشروع، فوافق عليه وطلب البدء - منذ وقته - في طبع الموسوعتين الكبيرتين:

- ١ - نهاية الأرب. للنويري.
- ٢ - مسالك الأنصار. لابن فضل الله العمري.

وقد نشرت (اللواء في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٠) كشفاً بالمخطبات التي قدمها صاحب المنشروع^(١).

ولعل اتجاه أحد زكي قد تعدد فعلاً إلى التحقيق العلمي، ووجد نقطة البدء الحقيقة عندما اختاره الخديوي عباس لتمثيل مصر في مؤتمر المستشرقين في لندن (أغسطس سنة ١٨٩٢)، فقد عمقت هذه الرحلة جوانب شخصيته التحقيقية والفكرية وأعطتها دافعاً الانطلاق.

فقد لقى المستشرقين، وتحدث معهم، واستمع إليهم، وزار مكتبات أوروبا بحثاً عن التراث العربي، وقد ظلت هذه الأعمال ممتدة طول حياته، فقد توالى رحلاته لأوروبا، وتتوالت مقابلاته للمستشرقين والباحثين، وتتوالى حضوره لمؤتمرات المستشرقين، وتتوالى بعثه عن المخطوطات العربية، في مكتبات الشرق والغرب، ولعل من آيات نبوغه تمثيله المؤقر المستشرقين سنة ١٨٩٢، ولم تكن سنه تتجاوز الخامسة والعشرين.

عاش زكي باشا يدافع عن تراث العرب وتاريخهم وأعلامهم، يقطأ للكل ما ينشر عنهم، متحررياً عنهم، دافعاً أخطاء المستشرقين وأوهام الباحثين، منقباً عن صحيح الآراء.

ولعلنا نستطيع أن نجد ملامح هذه النظرية (جمع التراث وعقيده) في مذكرةاته التي سطّرها من أجل الدعوة إلى تبني الحكومة لمشروع (إحياء الآداب العربية) سنة ١٩١٠، فيقول: «إن المستشرقين يتهارون على الوقوف على كل ماله ارتباط بالحضارة الإسلامية، ولا شك أن الحظ الأوفر في هذه النهاية يجب أن يكون لمصر».

ويقول: «إن المستشرقين لا يألون جهداً في العمل على نشر الكتب التي صنفها جهابذة العرب، وبحثوا فيها عن شئ الم الموضوعات، وتنشر لهم طائفه كبيرة من أمهات الكتب العربية النفيسة، وقد يترجّونها إلى لفاظهم»^(٢).

وتحقيق التراث وجع مخطوطاته كان العمل الضخم الذي وهب له نفسه منذ مطلع حياته، وقد بذل له من اهتمامه وماله، كل ما يملك وفوق ما يملك.

وقد كان هذا العمل متمثلاً في الحصول على المخطوطات العربية من روابع التراث العربي المفقودة، فرأى أن بعض هذه المخطوطات قد طبعت بعمرقة المستشرقين، فقطع إلى أن يقوم بذلك هذا العمل في التحقيق والفهرسة، وملأت نفسه الرغبة في أن يقوم بجهد في هذا الاتجاه، واستهل جهده حين قدم لمؤتمر المستشرقين في لندن سنة ١٨٩٢ عشرة كتب

(١) لم أر أزيد أن يرجع إلى الأهرام في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠، وجريدة مصر في التاريخ المذكور، والبصیر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠، واللواء في ١١ ديسمبر، والمزيد في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠.

(٢) الأهرام ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠.

قدية نفحها وصححها، وواصل عمله في سبيل البحث عن المخطوطات وتحقيق التراث، وهي المهمة التي جرد نفسه لها، وما كان يرتضي بشيء سوى ما فيه تصديع الدماغ ووجع القلب، وتسب العين في التوفير على مغازلة الكتب المخطوطة.

وكان اتجاهه إلى استخدام التصوير الشمسي في نقل هذه المخطوطات عملاً جديداً خطيراً لم يسبق إليه سابق من العرب، ولم يغش إلا القليل حتى استطاع أن يقدم مشروع (إحياء الآداب العربية)، وقدم كشفاً بأسماء الكتب التي تتخذ نواة للمشروع، واعتمد مجلس النظار للمشروع مبلغ ٩٣٩٢ جنيهًا في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠.

ويرز مشروع إحياء الآداب العربية، وصار من حق المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية الإشراف عليه، وفعلاً بدأ العمل بطبع موسوعتي: نهاية الأرب في فنون الأدب، ومسالك الأنصار، ولكنه توقف منذ أيام الشيخ حتى اليوم !!! وهناك محاولات لاستكمال هاتين الموسوعتين فما سبب توقفه؟؟؟

إنه أحبّ أن ينفرد وحده بهذا العمل، ولما كان يجب التدقيق ولا يثق بتحقيقات غيره، أبطأ بالطبيعة في إخراج العمل فاسترجع المبلغ^(١)، ولازال هذه الكتب رهينة الهيئة المصرية العامة للكتاب، والكتاب الأول «نهاية الأرب» رهن الطبع بعد أن تم تحقيقه بواسطة خيرة أساتذة التحقيق منذ عشرات السنين، وقد استكملت طباعته سنة ١٩٩٣ في ٢٣ جزءاً أما الكتاب الثاني فقد طبع منه الجزء الأول فقط وبعض الملازم من الجزء الثاني بواسطة أحد أحد زكي باشا، وما زال الكتاب أكثره منسوحاً وزوع على المحققين ولم يتم تحقيقه حتى اليوم منذ أن مات زكي باشا.

ولقد بلغ من اهتمام زكي باشا وتدقيقه أن سافر إلى فلسطين، ومعه مسودة مسالك الأنبار، فكان يقرؤها على بعض علماء القدس الأثريين، ويقارن بين ما وارد فيها من آثار القدس، وما هو موجود في يومه.

يقول : «وقد عنيت كل العناية، وبذلت غاية الجهد في تحقيق هذا الجزء (الأول)، وسافرت إلى فلسطين في صيف العام الماضي، لتطبيق ما أورده المؤلف عن المسجد الأقصى من البيانات الفنية المعمارية، والاصطلاحات الهندسية البناءية، التي لم يجر في قلم كاتب فقط، لا من العرب ولا من العجم، لا قديماً ولا حديثاً، أ Bharzه على هذا المثال الذي أرجو أن ينال قبولاً عند المارفرين من أهل العلم، وأأمل في آله كبير أن يمدّني بالتسهيل لإكماله على هذا النحو من الخدمة^(٢).

(١) أحد زكي من ٦٠.

(٢) مقدمة مسالك الأنبار ج ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٤.

وكتيرًا ما كان يرفع عقيرته حاتاً لقومه بضرورة التحقيق العلمي، والكف عن المبتدأ الذي كانت تخرجه المطابع آنذاك، فائلاً: «وما امتازت به الطباعة الألمانية أنها احتكرت تقريرياً الكتب الشرقية، ونحن أعرف الناس بأن هؤلاء القوم ينفرون عن آثار أسلافنا، التي لا نكاد حق الآن نسمع بها، أو نتصور وجودها، هم يطبعونها ويستفيدون منها على، وأما نحن.. نحن أبناء العرب الكرام وسلالة الشرقيين الأماجد، فقد قمنا بالافتخار بالعظيم الرحيم !! وأصبحنا في هذا الأمر الخاص بنا، عالة عليهم نستفي من بحرهم ونتناول من فضلاتهم !! نعم فقد طبع الألمان أهم كتب أتمتنا في التاريخ واللغة والأدب، ثم تحجى به بعض مطابعنا فتسرق عنهم ولا تخجل من عدم نسبة الفضل إليهم في هذا الباب، وليت أصحاب المطابع في مصر يعادلونهم في صحة الطبع، وتقريب التناول وتسهيل المأخذ، بل إن الكتاب المطبوع أولاً في ألمانيا ثم في مصر بعد عشرات من السنين، لا يزال يساوى في القيمة - حسناً ومعنى - عشرة أمثال تلك المذيلات التي يطبعونها في مصر»^(١).

أما التحقيق العلمي الصحيح، فهو فيها يقول: «براعة أعني أثراها إلا إن زرها سبيراً، تتشدّها هنا وهناك فلا تجد لها غير ثامة زهيدة عندنا، مزهد فيها عند غيرنا، أما نفحاتها الحقة، وأما مظاهرها فقد دوّنت بلادنا من زمان بعيد، ثم طاب لها القرار في ديار الغربنج، لأنهم أكرموا منوهاها، ولا يزالون يبالغون في المفاواة بها.

حقاً إنهم أخذوا عن أجدادنا في الأندلس، والمغرب، ومصر، والشام، والعراق، والجزيرية المقدسة، وما وراء ذلك حتى مطلع الشمس، بيد أنهم واصلوا البحث والدرس حتى وصلوا إلى تسيير المناصر لخدمتهم، وإلى ابتكار الصنائع، واختراع البدائع التي يصح وصفها بأنها «ملا عين رأت ولا أذن سمعت»، هم يتوافقون على أقطار العروبة من أقصاها إلى أقصاها، فيبحثون عنها جهلنا من آثار أجدادنا الأولين، هم يتذمرون عن مفاخر أقوامنا في كل فن ومطلب، فيعيدونها إلى الحياة ونحن نream !! ولا أقول غير ذلك.

على أنا نحمد الله قد بدأنا نأخذ عنهم، ثم أنشأنا نسج على منوالهم، فدخلنا طور التجربة وسيتعه دور الانتقال، فنكون جديرين بالأجداد.

بدأت بشائر هذه النهضة في مصر فجاوبتها الشامات، ثم جاء الدور لمقداد، وهو آت بلا شك إلى الجزيرية المقدسة»^(٢).

كما أنه آثار في مؤتمر المستشرقين في أثينا سنة ١٩١٩ مسألة هامة في تحقيق التراث، وهي أمانة النقل عن الأسلام، وهل يجوز لطبع كتبهم القديمة أن يتصرف في نقله

(١) الدبي في باريس ط سنة ١٩٠٠ مصر.

(٢) مقدمة المسابقة قديماً وحديثاً ١٩٣١.

بالهدف والإصلاح والتهذيب، أو يبقى الأصل كما ورد؟ واستقر الرأي على ضرورةبقاء كتب التراث على حالها الأصل (١).

وقد أثارت المخطوطات التي حققها زكي باشا وطبعها، اهتمام الباحثين من عرب ومستشرقين، فقد قدم لهذه المخطوطات بدراسة عن المؤلف وسيرته وتاليفه، ووصف النسخ، وفهرس للكتب التي حققها فهرسة فنية، وعلق عليها تعليقات تاريخية، وشرحها شروحًا لغوية.

ومن هذه المخطوطات التي أثارت مناقشات متعددة: كتاب (الناتج في أخلاق الملوك) الذي نشره ١٩١٤ م وخدمه من حيث التعليق على منته، وتحقيق رواياته، وإثبات أجدرها بالاعتماد، وتقدير مهماتها مع مقدمة باللغة الفرنسية ذكر فيها فضائل المباحث، وقال: إنه في الأدب العربي كفولتير، وروينان في الأدب الفرنسي.

ويقول عن نفسه: «جرت عادق أن أحاط في البحث فأسأل من أتوسم فيه العلم بما أجهله، وأقيّد كلامه، ثم أسأل غيره، فإن تطابقاً صَحَّ الأمر عندى، وإنما رجعت إلى غيرهما، وهكذا دواليك، حتى أقف على الحقيقة فأنشرها بين الناس» (٢).

وقد أفادني غير واحد من أساتذتنا الذين كانوا يعملون في دار الكتب المصرية أنه كان يتردد على القسم الأدبي بدار الكتب، ويبدي ملاحظات وإرشادات للمحققين، وبعده النقاد أول مصرى عرف بالبحث والتحقيق العلمي، وبرون أنه أول مصرى استطاع أن يرفع رأسه بجانب المستشرقين في الجامعة، وأن يلاً الدنيا بأبحاثه (٣).

ولعل هذين الكتابين (أنساب الخيل) والأصنام مع كتاب (الناتج) للباحث الذى حققه أيضًا، من أوائل الكتب التي كتب في صدرها كلمة (تحقيق). وقد طبعوا في المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم (لجنة إحياء الآداب العربية) التي عرفت فيما بعد باسم (القسم الأدبي) في دار الكتب المصرية. وقد كان المستشرقون قبل ذلك يقولون: نشرة فلان، أو تصحيح فلان، وفي المطابع العربية كانوا يقولون: تصحيح فلان، كما أن تلك الكتب قد حظيت باخراجها على أحد المناهج العلمية للتحقيق، مع استعمال المكملات الحديثة من تقديم النص للقراء،

(١) حول مؤتمر المفسرين في باريس سنة ١٩١٢، انظر: مجلة العدد ٢٤ إبريل سنة ١٩١٢.
ـ بهذا المفاس المتفق عليه فإننا نخرج كتاب (خلبص الإبريز في تلخيص بازير) الذي نشرته وزارة الثقافة في ذكرى رفاعة الطهطاوي عن أن يكون كتاباً محفوظاً فهو أقرب إلى الطبعات المدرسة. وكذلك بعض كتب التراث التي نشرت وقد حذف منها سى، وكل كتاب من كتب التراث ينشر محفوظاً منه سى، أو شى، بمحنة التيسير أو غير ذلك من المجمع فلا يقبل مؤلفه ويعزى عن منهجهة (تحقيق التراث).

(٢) أحد ركبي ١٨٦.

(٣) مرانى أحد زكي - الأهرام - يناير سنة ١٩٣٥.

ووصف النسخ، والرمز لها عند الاختلاف، ومن الملاك الفهارس التحليلية.

هذا فضلاً عن أنه أول من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة في المطبوعات العربية كما سبق أن ذكرنا، فقد كتب سنة ١٩١٠: «رأينا نقتم العصر في الكتابة، والفكر يوجب إدخال أبناء العربية بالإرشادات المستعملة في أغلب اللغات الأوروبية؛ لإرشاد القارئ على مواقع الوقوف القليل والمستطيل، ومواقع التعجب والغميرة والاستفهام ونحو ذلك، لاجرم أن هذه الإشارات خير مرشد له في حسن التلاوة، وعدم خلط العمل مع بعضها، كما هو حاصل في أغلب المطبوعات العربية».^(١)

وألف في ذلك كتاباً سماه (الترقيم في اللغة العربية) طبع في بولاق سنة ١٩١٣، ويقول في مقدمة تحقيقه لكتاب الأصنام: «أقدمت الآن على إظهار هذا الكتاب بعد أن بالغت في عنايتي بتحقيقه، وجريت في طبعه على الطريقة التي يتواхها علماء الإسلام في أيام الزاهرة، من تحقيق الكلمات كلها واحدة واحدة، والتدقق في مراجعة الموضوعات موضوعاً موضوعاً، مع الاحتفاظ الشديد بضبط الأنفاظ وتفصيل المطالب، وقد عانيت في ذلك كثيراً من المشقة، وراجعت دواوين اللغة ومتون الأدب وأسفار التاريخ وعلقت عليه كثيراً من الموساش».

ثم ختمت الكتاب بفهارس تحليلية وأضفت إليه جدولًا بأسماء الأصنام التي لم يذكرها ابن الكلبي».

يقول شيخنا الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتابه (قطوف أدبية): «لا نستطيع أن نغفل فضل المجد الأول في توجيه ذلك الإحياء، هذه الوجهة الجديدة التي عاصرناها، وكانت نواة لأعمالنا، وهو العلامة أحمد زكي باشا (٨٦٧ - ١٩٣٤) الذي قدم لنا باكورة المنهج الحديث في تحقيق النصوص، كما كان أول نافع في بوق إحياء التراث على النهج الحديث».

* * *

دار المعارف:

أما دار المعارف فلم تأخذ دورها في إحياء التراث على التحقيق المعاصر إلا في سنة ١٩٤٢ م حين فكر الأستاذان: عبد السلام هارون، وأحمد شاكر في نشر مجموعة من عيون الشعر سمياها «ديوان العرب» وبدءاً في نشر المفضلات ثم الأصمعيات، ثم اقتربا على دار المعارف أن تخصص نشرًا منظماً لعيون التراث العربي، فأصبح ينشر التراث تحت (ذخائر

(١) مقدمة كتابه الدنيا في باريس - سنة ١٩٠٠ - مصر.

العرب) وبمشاركة نخبة مختارة من علماء الشرق والغرب.

وكان باكورة ذخائر العرب (مجالس ثعلب) سنة ١٩٤٨ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وقد قدمته اللجنة المشرفة على هذه السلسلة آنذاك، والمكونة من الأستاذة: محمد حلمي عيسى، وأحمد أمين، وطه حسين، وعلى الجارم، وعبد الوهاب عزام، وإبراهيم مصطفى، وأحمد شاكر، بكلمة جيدة، أشارت فيها إلى جهود المستشرقين، ثم أبانت عن منهجها القائم على إذاعةتراث العرب كله: مشرقية ومغاربية، والإفادة من كل العلماء المشتغلين بتحقيق النصوص من عرب وعجم، وكان الكتاب الثاني هو (جهرة أنساب الفرب) بتحقيق المستشرق الفرنسي ليثي برفسال.

وكذلك (إصلاح المنطق) بتحقيق الشيخ أحد شاكر وعبد السلام هارون، ولا تزال المجموعة في تزايد ونجاح، وقد طبع منها كتاب: (شرح ديوان المشتبئ لأبي العلاء المعري) (معجز أحد) رقم ٥٦ ذخائر العرب. بتحقيق ودراسة المؤلف الدكتور عبد المجيد دياب.

تقول دار المعارف: التقت رغبة حضرات المحققين -وهم من أعلام التحقيق- مع رغبة دار المعارف في ضبط النصوص بالشكل، وفي معارضتها النسخ المخطوطة من الكتاب الواحد بعضها بعض، وعمل الفهارس العلمية والافية الدقيقة المتنوعة، التي تجعل الانتفاع بالكتاب مطلباً سهلاً^(١).

وفي سنة ١٣٧٤ هـ أصدرت سلسلة أخرى من عيون التراث سميتها (تراث الإسلام) كان الكتاب الأول فيها تفسير الطبرى بتحقيق أستاذنا الكبير محمود شاكر وقد أصدرت الدار منه ١٦ مجلداً إلى سورة إبراهيم.

* * *

(١) موانيء دار المعارف بصر - سنة ١٩٧٠ ص ٢٥٤.

نشاط الطباعة وأثره في التحقيق وإحياء التراث العربي

من المعروف أن الطباعة قديمة جداً، والمشهور أن الصينيين أقدم من طبع على المجر والخشب المحفور، وذلك أقدم طرق الطباعة، وعثر في آثار بابل على قولب بارزة المحفور، كان الأكاديون يطبعونها على الآجر وهو لين، فيذكر التاريخ أن الشرقيين هم أسبق الأمم في فن الطباعة وصناعة الورق، ويدرك صاحب تاريخ آداب اللغة العربية: أنه جاء في بعض الآثار ما يستدل منه على أن عرب الأنجلوس، كانوا يعرفون الطباعة لكنها طباعة على المجر والخشب^(١).

أما في أوروبا فقد بدأت الطباعة بالألوان الخشبية، وكانت الصفحة المراد طباعتها، تكتب بحروف على لوح من الخشب بعد تسوية سطحه وتعميمه. وكان العامل أو الفنان يقوم بعمر أجزاء الخشب الخالية من الكتابة، وفي نهاية هذه المرحلة كانت المعرفة تظهر بارزة على اللوحة، فيقوم العامل بتعديلها، ويضع عليها الورقة التي يراد طباعتها، ويرفرف عليها أسطوانة، فتظهر الكتابة واضحة على الورقة^(٢).

ومهما يكن من أمر، فإنه من المجزوم به أن جوهان جنفايتش Yohanncon Bich المشهور بجوتبريج هو أقدم من اختراع صناعة المعرفة المترفة التي ما زالت بعض المطابع تطبع بها، وهو أول من جلأ إلى المكبس كوسيلة آلية للطبع، بعد أن كانت الورقة تتوضع على اللوحة الخشبية ويضغط عليها بالفرشاة أو المدلكة^(٣)، ولكن ما هي طبعات جوتبريج الأولى؟ يذكر جروليه أنها عبارة عن أربع أجراميات، ونشرة من اثنين عشرة صحيحة موجهة ضد الأثراك. وظهر أخيراً قبل ٢٤ أغسطس سنة ١٤٥٦ م أول كتاب هام، وهو التوراة المعروفة باسم توراة جوتبريج^(٤). ثم شاع اختراع هذه الصناعة في أوروبا وحسنوا فيها، حتى بلغت ما هي عليه الآن.

وكانت المطبوعات الأولى شديدة الشبه بالمخطوطات، «ما دعا بعض الطابعين إلى بيعها على أنها مخطوطة»^(٥).

(١) جورجي زيدان ٤٤/٤ راجع تاريخ الكتاب. جروليه ٨٦

(٢) الرابع السابق من ٨٨ ويدرك جورجي زيدان أن أول كتاب طبع فيها هو التوراة، وذلك سنة ١٤٥٠ م

(٣) الرابع السابق من ٩٨ ويعنى المستزيد أن يرجع إلى معرض الكتاب في دار الكتب المصرية لمرى أوائل المطبوعات.

(٤) خليل سادات - تاريخ الطباعة في الشرق ص ١٣

ويذكر جروليه أن «الثلاثمائة نسخة المطبوعة من التوراة ذات الاثنين والأربعين سطراً (توراة جوتيرج) كانت مطبوعة على ورق الرق حتى يتيسر زخرفته بأحرف الزينة وبالمواسى^(١).

وكان كبار الطباعين يستخدمون العلماء للقيام بتصحیح الكتب، وفي أول الأمر كان أغلبهم من رجال الدين^(٢).

الطباعة العربية في أوروبا:

تذکر المصادر التاريخية أن الطباعة العربية التي ظهرت في أوائل القرن السادس عشر في أوروبا، أول طبعة عربية وأحقرها عربية ظهرت في فانو بإيطاليا بأمر البابا بوليفوس الثاني سنة ١٥١٤ م، وأول كتاب عربي طبع فيها في تلك السنة كتاب ديني (صلوة السواعي)، ثم (سفر الزبور) سنة ١٥١٦ م.

ثم مطبعة البندقية، وفيها طبع (القرآن الكريم) للمرة الأولى.

تم طبعت أول ترجمة إيطالية للقرآن سنة ١٥٤٧ م.

وفي مطبعة روما سنة ١٥٩٣ م، طبع قانون ابن سينا في الطب، ومعه المنطق والطبيعتيات وكتاب النجاة له أيضاً.

ثم تعددت المطابع العربية في أوروبا، وطبع فيها مئات من الكتب العربية والشرقية، وأكثرها في لندن، وليزج، وليدن، وعونجن، ورومبا، وفيينا، وبرلين، وبطرسبورج، ومن أشهر هذه المطابع الأوروبية: مطبعة بريل بمدينة لندن بهولاندا، وهي تشبه في شهرتها مطبعة بولاق في مصر.

بدایات نشر التراث:

في الشرق ظهرت الطباعة العربية في كل من الآستانة، وسوريا ولبنان في القرن الثامن عشر، ففي سوريا طبع الإنجيل، وطاقة من الكتب المسجية سنة ١٧٠٦ م

أما تركيا فقد عرفت الطباعة قبل غيرها من بلاد الشرق الأدنى والأقصى، وكان القوم في حالة تردد في طبع كتب المحكمة، واللغة، والتاريخ، والطب، والفلك، التي لم يجرؤ أحد على طبعها إلا بعد ظهور فتوى شيخ الإسلام عبد الله أفندي ١١٢٩ هـ - ١٧١٦ م بجواز ذلك، مما عدا الكتب الدينية، والسبب في ذلك أن السلاطين العثمانيين خافوا من أن يعمد أصحاب

(١) المرجع السابق ص ١٠٢

(٢) وصف سركيس في كتابه معجم المطبوعات (١٣٠ - ١٣١) تلك المطبوعات يمكن رؤية قانون ابن سينا في أوائل المطبوعات بمعرض دار الكتب المصرية.

الغايات والأغراض إلى الكتب الدينية، فبحرّفواها ويشوهوها^(١)، ثم استصدروا فتوى يطبع الكتب الدينية استناداً على «أن الأمور بمقاصدها» ثم تعددت المطابع في الآستانة تطبع كتبًا عربية، ومن أشهر مطابعها التي اعتنقت بنشر التراث مطبعة الم gioانب التي أنشأها أحد فارس الشدياق، وكذلك، المطبعة العاصرة، التي نشرت شرح كافة ابن الحاجب، للرضى سنة ١٢٧٥ هـ وصحّيحة مسلم سنة ١٣٢٩ هـ.

وقد ضعفت الطباعة العربية في تركيا، بعد تغلب مصطفى كمال أتاتورك وقضائه على الخلافة العثمانية.

بداية نشر التراث في لبنان:

تلّت سوريا وتركيا في دخال الطباعة: لبنان - وكان من أقدم مطابعه مطبعة بدير قرجيا عام ١٠١٩ هـ - ١٦١٠ م، وكانت سريانية عربية، وكان اهتمامها بالمطبوعات الدينية^(٢)، ومطبعة الشوير: التي أسسها عبد الله زاخر ١٤٤٠ هـ - ١٧٢٢ م، والروم الأرثوذكس مطبعة القديس جرجيوس في بيروت سنة ١١٦٧ هـ - ١٧٥٣ م.

وهذه المطابع كانت مطبوعاتها قليلة، وأكثرها دينية، ولم يكن لها أثر يذكر في نشر الثقافة العربية، والمُتبع لقائمة الكتب التي طبعت بتلك المطابع منذ تأسيسها حتى سنة ١٨٣٤ م يحکم على أن نشاطها كان ضعيفاً، مما يدل على أن الحالة الفكرية في لبنان لم تكن تدعو إلى الإكثار من المطبوعات، خاصة خلال القرن الثامن عشر، حينما اقتصر إنتاج المطابع على الكتب الدينية.

وأول نهضة جديدة للطباعة بدأت بإنشاء..

المطبعة الأمريكية: التي يقول فيها أحد عباس الأزهري:

«هـ مطبعة بعض طباعها أحيث عظام الكتب وهـ رميم^(٣)
أنشئت هذه المطبعة في مالطة سنة ١٨٢٢ م للمبعوثين الأمريكيـان، ثم نقلت إلى بيروت
سنة ١٨٣٤ م، وطبعت كثيراً من الكتب المدرسية، وطائفة من كتب الأدب والتاريخ ودوافعـين
من الشعر.

ويمكن اعتبار المطبعة الأمريكية في هذه الفترة من حياتها من أكبر مطابع لبنان إن لم تكن أكبرها جميعاً، وكان نشاطها ماضياً للمثل، وكانت طباعتها أنموذجاً يحتذيه أصحاب المطابع في بلاد المروبة .

(١) مع المخطوطات العربية ص. ٧٥.

(٢) في كتاب (تاريخ الطباعة في الشرق) صفحـة مصورة من كتاب مزامير. مطبعة قرجيا ٣٥

(٣) تاريخ الطباعة ١٤.

المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين في بيروت:

وفي وقت مبكر من بعد سنة ١٢٦٥هـ = ١٨٤٨م ظهرت جهود الآباء اليسوعيين في بيروت، وكان لها فضل عظيم في نشر أمهات كتب التراث العربي إذ نشر كتاب التوادر في اللغة لأبي زيد الأنصار بتحقيق سعيد المخوري الشرتوقي اللبناني سنة ١٨٩٤م، وتهذيب الأنفاظ للتربيزى بتحقيق الأب لويس شيخو سنة ١٨٩٥م ويدرك كراشتكو فسكي: أن الأب لويس شيخو طبع ديوان سلامة بن جندل مقابلًا على نسختي الإسكندرية واستانبول، وكانت استانبول هي الأصل^(١).

واستمرت جهودهم في النشر زمناً ليس بالقصير ولا تزال المطبعة إلى وقتنا هذا تمارس نشاطها وتنشر كثيرةً من تحقیقات المستشرقين.

المطبعة السورية : لخليل المخوري سنة ١٨٥٧ م
مطبعة المعارف : للبسطاني سنة ١٨٦٧ م

نشر التراث في سوريا :

ظهرت الطباعة العربية مبكراً في سوريا، وطبعت الإنجيل وطائفة من الكتب الدينية سنة ١٧٠٦م ثم تعددت المطابع التي تنشر التراث في دمشق وحلب، وقد ساعد على نشر التراث في القطر الشقيق وجود علماء آباء من مثل : عبدالقادر بدران (ت ١٣٤٦هـ)، وجعيل العظم (ت ١٣٥٢هـ) ومحمد راغب الطباخ (ت ١٣٧٠هـ) ومحمد كرد على (ت ١٣٧٢هـ). أما النشر العلمي للتراجم، فلم يأخذ صورته الكاملة إلا في مطبوعات المجمع العلمي العربي - الذي سمي فيما بعد بجمع اللغة العربية. فقد أخرج هذا المجمع قدرًا عظيماً من كتب التراجم، المحققة تحقيقاً جيداً، يدور معظمها حول نصوص اللغة، والأدب، وقام نخبة من علماء سوريا الكرام أذكر منهم : محمد كرد على، وعزوة حسن، وشكري فيصل، بنشر الكثير من النصوص المحققة وتعد مجللة المجمع صورة أخرى من صور نشاط السوريين في نشر التراث وغير ذلك من المكتبات الخاصة الكثيرة في دمشق وحلب.

وفي سنة ١٩١٩م أنشئ المجمع العلمي العربي بدمشق، وكان من أعضائه المبرزين أحد زكي باشا (شيخ العروبة)، وقد قام المجمع الدمشقي بنشر بعض كتب التراث في مجلته نذكر

(١) انظر تاريخ الطاعة في الشرق ص ٢١ وال المراجع المبينة به.

من هذه الكتب : نشوار المحاضرة وبحر العلوم، وديوان الوليد بن زيد. كما قام المجمع بنشر كتب أخرى مستقلة تذكر منها :

رسالة الملائكة لأبي العلاء المرى، وديوان ابن عنين، والأشرية لابن قتيبة، وديوان على بن الجهم، وديوان الواوام الدمشقي، وثلاثة أجزاء من الغريدة في شعراء الشام.

الطباعة في مصر

مطبعة الحملة الفرنسية على مصر :

أما مصر فابن أقدم مطبعة ظهرت فيها، هي مطبعة الحملة الفرنسية التي أحضرها نابليون معه سنة ١٧٩٨ - ١٨٠١ م، لطبع المنشورات السياسية والأوامر باللغة العربية، وكانت تعمل وهي على السفينة في عرض البحر.

المطبعة الأهلية : وأطلق على هذه المطبعة اسم (المطبعة الأهلية)، ثم نقلت إلى القاهرة، واستمرت في عملها إلى سنة ١٨٠١ م^(١)، حيث تم انسحاب الفرنسيين، ومن أظهر إنتاجها كتاب في المقام باللغات : العربية والتركية والفارسية.

وطلت مصر بعد خروج الفرنسيين منها عشرين سنة بلا مطبعة، حتى استقر الأمر لـ محمد على، فأنشأ مطبعة على أنقاض المطبعة الأهلية الفرنسية، وسميت بـ (المطبعة الأهلية) أيضاً.

مطبعة بولاق : وفي سنة ١٨٢١ م نقلت إلى بولاق فعرفت «مطبعة بولاق» وعهد بإدارتها إلى تقولا مسابكي السورى، وكان قد بدأ يربّته الفتية على الطباعة في روما زهاء أربع سنوات، ولم يكن فيها حتى سنة ١٢٤٧ هـ - ١٨٣١ م سوى مصحح واحد، اسمه عبد الوهاب أندى، ثم زاد العدد، وكان من بينهم السيد شهاب الدين إسماعيل، المصحح الأول بمطبعة بولاق سنة ١٨٣٦ م.

وكان محررو مطبعة بولاق من الطلبة الأزهريين، الذين دربوا لذلك تدريباً خاصاً استغرق نحو ست سنوات.

ومن ألم نظار مطبعة بولاق «حسن حسني باشا»، الذي بدأ أمره مصححاً وكانت بالتركية في الواقع المصرية سنة ١٨٥١ م، ثم عمل في المطبعة إلى أن ول نظارتها سنة ١٨٨٠ م، وهو أول من أنشأ مصنعاً للورق في مصر، إذ كان معظمه قبل ذلك يستورد من إيطاليا، وقد استمرت مطبعة بولاق في عملها أكثر من ٩٠ سنة، لم ترتد في أثاثها إلا بعض سنوات في الفترة التي انقضت بين عهد محمد على وإسماعيل.

(١) انظر الموجهاً من طبعتها ص ١٣٢ من كتاب تاريخ الطباعة.

وتعتبر هذه المطبعة أهم المطابع العربية جيّعاً وأبعدها أثراً في نشر التراث العربي، والثقافة العربية فأقدمت على نشر الموسوعات الضخمة من مثل : لسان العرب لابن منظور، وفسير الطبرى، وفتح البارى بشرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلان، والأغانى لأبي الفرج الأصفهانى، والكتاب لسيبوه، والأم للإمام الشافعى، ومناج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والصحاح للجوهرى، والقاموس المحبطة، للفيروز بادى، وشرح الحمسية للتبريزى، وشرح مقامات الحريرى للشريشى، ومعاهد التنصيص، للعباسى، وألف ليلة وليلة، وصحيح الأعشى للفقشندى، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وفتح الطيب.

وهذه موسوعات يبتعد عنها الناشرون اليوم لما تطلبه من نفقات باهظة، مع تقدم صناعة الطباعة، واستخدامها للألكترونيات. وقد عينت هذه المطبعة بنشر الكتب المترجمة أيضاً إلى العربية في أنواع العلوم: كالطب، والهندسة، والرياضيات، والعلوم المعرفية.

وما تزال تحفظ لنفسها بهذه المكانة حتى اليوم، فهي أكبر مطبعة عربية في العالم العربي دون استثناء^(١)، ولو أنها في السنين الأخيرة تراجعت عن رسالتها الأدبية، وأخذت تعنى بالكتب المدرسية، وحاجات الدولة من اللواحة والقوانين.

ومما لا شك فيه أن مطبعة بولاق قد غدت عقول جماعة من تلامذة الشيخ حسين المرصفي (١٢٠٧هـ - ١٨٨٩م)، والبارودى، رائد النهضة الشعرية، وذلك حين وضعت أمامهم زاداً شهياً من التراث العربى.

وهذه المطبعة هي نواة المطبعة التي عرفت منذ عهد قديم باسم «المطبعة الأميرية». أما المطبع غير الأميرية فلم تظهر إلا بعد مضي نحو أربعين سنة من إنشاء مطبعة بولاق، وأولها :

المطبعة الأهلية القبطية: التي عرفت فيها بعد «مطبعة الوطن» أنشئت سنة ١٨٦٠ م ومطبعة وادى النيل: سنة ١٨٦٦ م وظهرت كذلك مطابع عربية أخرى في بلاد غير عربية، منها مطبع كلكتنا وبباى، ودهلى، ولاهور، وحيدر آباد في الهند، وكان هذه الأخيرة فضل كبير في نشر موسوعات من التراث العربي.

* * *

هذه نظرة خاطفة إلى تاريخ الطباعة العربية في عصورها الأولى، أما في العصر الحديث، فإن الحصر لا يحيط بعدها، خاصة في بيروت بلد الطباعة اليوم.

(١) يمكن للمستزيد أن يرجع إلى فهرس أوائل المطبوعات، في دار الكتب المصرية؛ ليرى نتائج هذه المطبعة - وقد أعدد هذا الفهرس المؤرخ جمال التوربي.

هذه كانت المطابع فما جهود هذه المطابع المعاصرة في نشر التراث - هذا ما سنتناوله فيما يأتى:

* * *

الخانجي:

من الجدير بالشكران والوفاء، وله يد طول في ميدان تحقيق التراث ونشره: المرحوم محمد أمين الخانجي المولود في حلب (١٨٦٥ - ١٩٣٩ م) وتعلم بها، ثم عمل كاتباً في ديوان ولايتها، واشتغل في صباح بنسخ المخطوطات فأحبها وأولع بها، وانتقل إلى القاهرة وهو في العشرين من عمره، فأنشأ فيها (مكتبة الخانجي) وكان من العلماء العارفين لقيمة المخطوطات، الذين عملوا على إذاعة التراث العربي ونشره، وفيه يقول الأستاذ أحد شاكر: وقل أن تجد عالماً أو أدبياً في زمانه لم يكن لهذا الرجل التعيل الضئيل فضل عليه، يذكره الذاكر محسناً في ذكره، وبنسأ الناسى مسيئاً في نسيانه^(١). ذلك هو محمد أمين الخانجي الذي أحب الكتاب العربي كأنه تراث أبيه وأمه، زار العراق وتركيا باحثاً عن نوادر المخطوطات، فجمع منها عدداً كثيراً، نشر منها ما نشر، وأنجح كثيراً منها لمحبي العلم.

ويشهد له كل من عرفه من المحققين المعاصرین، ويعرف فيه الإخلاص للعلم وحده، إذ لم يكن المال عنده إلا في المرتبة الثانية، ولقد قدم إلى قارئ العربية بمجموعة من كتب التراث، يكفي أن نذكر منها: معجم البلدان، وذيله عليه، الذي سمى (منجم المuran)، وكذلك حلية الأولياء لأبي نعيم، وبدانع الصنائع في سبع مجلدات، والإصابة لابن حجر في ثمان مجلدات، والعقد الفريد وزووميات أبي العلاء، وجواهر الأنفاظ لقدمه بن جعفر وتيسير الوصول للشيباني، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، وقد نشر رحمه الله (٣٧٨) كتاباً ورسالة على ما ذكر الزركلي في أعلامه ٤٤/٦

ومن المعروف عنه أنه كان يرحل إلى البلدان العربية، ويعود منها حاملاً المخطوطات النادرة التي لا تقدر بثمن، وكان له دور مبكر في منح نشر الكتب وترقيمها، و اختيار الصالح منها للنشر، وكان يعاونه في هذا العمل ابنه محمد نجيب الخانجي^(٢) فورث عنه الرغبة الملحة في إحياء التراث عن صدق، واليوم حل الرسالة عنها حفيده محمد محمد الخانجي، فنهج نهج أبيه وجده في المساعدة في حرارة إحياء التراث العربي ونشره، وهو المرجو للخير كله في التراث، وكان من توفيق الله له بعد وفاة والده، أن أكمل طبع (خزانة الأدب) للبغدادي

(١) مقدمة طبقات فحول الشعراء لابن سلام بتحقيق أحد شاكر.

(٢) من منشوراته المحققة: البيان والبيان للجاجظ، والاشتقاق لابن دريد، ووسائل المباحثة، ونوادر المخطوطات، وصون المطلق، وطبقات المعرفة. إلى غير ذلك الكبير.

بتتحقق شيخنا المرحوم عبدالسلام هارون، والذى وقفت به الهيئة العامة للكتاب عند تمام الجزء السابع، وقد أكمل طبع الكتاب بفهارسه فبلغت ثلاثة عشر جزءاً.

مطبعة البابي:

وفي سنة ١٢٧٦هـ - ١٨٥٩م أسس أحد البابي البابي النواة الأولى لمؤسسة دار إحياء الكتب العربية المكتبة الميسنة: أنشأها السيد أحد البابي البابي المتوفى سنة ١٨٩٩م وتاريخ إنشائها ١٨٥٨هـ، أي منذ أكثر من مائة عام، وكان منشئ هذه المكتبة عالماً فاضلاً له تغيرات على حاشية الشجاعي على شرح القطر لابن هشام، وهو عمُّ مصطفى، وعيسي، وبكري، البابي البابي. وقد نشر طائفه من كتب التراث.

دار الكتب العربية الكبرى:

وبعد وفاته استمرت المكتبة باسم (دار الكتب العربية الكبرى)، وتولى إدارتها أبناء أخيه: مصطفى وعيسي، وبكري، وقتاً طويلاً، وظلت الدار واحدة حتى تفرعت في سنة ١٩٢٨م إلى فرعين عرف أحدهما باسم (مكتبة مصطفى البابي البابي وأولاده)، والآخر باسم (دار إحياء الكتب العربية) بإدارة عيسى البابي البابي.

ولكل منها مطبعة خاصة، والأولى منها مطبعة (عيسي البابي البابي) وتوجد بشارع خان جعفر، بمنطقة خان الخليلي، ومطبعة (مصطفى البابي البابي) عند نهاية منطقة الدراسة بالقرب من دير الآباء الدومينikan، وظلت أولى هاتين المطبعتين تؤدي رسالتها متغيرة مع الزمن معايرة لمتغيرات النمو والتدرج، واختصت بطبع الكتب العلمية، والدينية، والأدبية، وفي أوائل القرن العشرين خطت خطوات نحو التحقيق العلمي، فعهدت إلى فئة كبرى من المعروفين بالتحقيق في هذا العصر بتحقيق عدة كتب نذكر منها:

البرهان في علوم القرآن للزرتشي، وأحكام القرآن لابن العربي، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والشعر والشعراء لابن قتيبة، وتلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضي، والفاتق للزمخشري، والوساطة بين المتباين وخصوصه للجرجاني، والصناعتين لأبي هلال المسكري، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ومقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني، وزهر الآداب للحضرى، والوزراء للصابى، إل غير ذلك.

المطبعة السلفية:

وفي القاهرة اشتراك محب الدين الخطيب المولود في دمشق سنة ١٣٠٣هـ - ١٨٨٦م وأكمل تعليمه بها وبالأسنانة، وهو من كبار الكتاب المسلمين المجاهدين، استقر في القاهرة سنة ١٩٢٠م وشارك عبد الفتاح قنان سنة ١٩٢٠م في إنشاء المطبعة السلفية ومكتبتها:

ثم استقل بها محب الدين الخطيب ونشر كثيراً من كتب السلف نذكر منها: أدب الكاتب لابن قتيبة سنة ١٩٢٧، ويدرك أستاذنا المرحوم عبدالسلام هارون، أنه اشترك في إخراجه وتتلذذ على محب الدين الخطيب في ذلك الوقت الذي كان فيه طالباً في تجهيزية دار العلوم، فيقول عن محب الدين الخطيب: « فهو كان أستاذى في ذلك »^(١) وما نشره الأستاذ محب الدين الخطيب، كتاب الميسر والقادح لابن قتيبة، وصنع له فهارس فنية في هذا الوقت المبكر، وكذلك كتاب الموضع للمرزبانى، ونشر كذلك كتاب الملحن لابن دريد، والأربعة أجزاء الأولى من خزانة الأدب للبغدادى، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وإضافة تعليقات لأحمد تيمور وعبد العزيز الميلى. ومن أوسع ما نشر محب الدين الخطيب كتاب (فتح البارى بشرح صحيح البخارى) لابن حجر العسقلانى، الذى طبع من قبل بطبعة بولاق وصدرت الطبعة السلفية سنة ١٣٧٩ هـ وذكر أنه قابل المجلد الأول على طبعة بولاق وعلى سختين خطيتين، ثم علق على ما وجده من أخطاء للشارح. لا يحسن السكوت عنها.

جامعة القاهرة :

وقد اشتراك جامعة القاهرة ببعض الجهد نذكر من ذلك: نشرها لكتاب الذخيرة في الطلب لثابت بن قرة سنة ١٩٢٨ بتحقيق جورجى صبحى، ومنتخب جامع المفردات للفاقى بتحقيق ماكس ماير هوكن، الطبيب الألمانى المستشرق، المتوفى بالقاهرة سنة ١٩٥٤، وجورج صبحى سنة ١٩٣٢، ونقد الترجمة^(٢) المسوب لقدماء بن جعفر، بتحقيق طه حسين وعبدالحميد العبادى سنة ١٩٣٣، ورسائل فلسفية للرازى، بتحقيق بول كراوس المستشرق الألمانى المتوفى بصرى منتحرًا سنة ١٩٤٨، وقد نشرت سنة ١٩٣٨ وبعض أجزاء من الذخيرة لابن سام (ثلاثة أجزاء) بتحقيق: عبد العزام، وعبد العزيز الأهوانى، وخليل عساكر، وعبد القادر القط، وإشراف الدكتور طه حسين من سنة ١٩٤٥-١٩٣٩ م وما يزال الدكتور لطفى عبدالatif يوالى تحقيقها استكمالاً لما قام به سابقه وذلك في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية^(٣). وكذلك نشرت جامعة القاهرة كتاب الأصل للإمام محمد بن الحسن الشیعیانی بتحقيق محمد شفیق شحاته سنة ١٩٥٤ وبعض السیر الكبير له، بتحقيق الشيخ محمد أبو زهرة والدكتور مصطفى زيد سنة ١٩٥٨.

(١) عبد السلام هارون: إحياء التراث وما تم فيه - بحث في مجلة المجلة عدد ١١٦ يونيو سنة ١٩٦٦.

(٢) ظهر أن هذا الكتاب هو كتاب (البرهان في وجوه البيان) لابن وهب كما أثبتت محققته الدكتور أحد مطروب، وزوجته الدكتورة خديجة الميديش، ونشر بهذه النسبة الصصححة في بغداد سنة ١٩٦٧. وقد نشرت مجلة الرسالة قبل ذلك مقالاً للأستاذ محمد إسماعيل الصاوي ينقد فيه نشرة الدكتور طه حسين ويقول فيه: نقد الترجمة المسوب لقدماء ليس لقدماء.

(٣) توقف الدكتور لطفى عبدالatif بعد فترة من الزمن عن العمل في هذا الكتاب لسفره إلى المملكة العربية السعودية ولم يخرج شيئاً من عمله.

ومعجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي (جزمان) لـ زامباور المستشرق بإشراف عالم الآثار الإسلامية الدكتور زكي محمد حسن، عميد كلية الآداب، المتوفى سنة ١٩٥٧.

وقد تأثرت مطبوعات جامعة القاهرة بنهج المستشرقين، من حيث الاكتفاء بتلخيص النص آداء صحيحاً، وذكر فروع النسخ، وتقديم الكتاب وفهرسته، لا يزيدون ولا ينقصون، وقد كان هذا طبيعياً لأن الذين انتدبوا للتدريس في الجامعة، في ذلك الزمان كانوا من المستشرقين وقد فقر نشاط الجامعة في نشر التراث بعد تلك الحقبة.

وشاءت جامعة الدول العربية - في رسالتها الثقافية - أن تنشئ قسماً لجمع ما يمكن جمعه من صور المخطوطات القديمة، وفهرسة المكتبات العامة والخاصة، ونشر فهارسها، وفي ذلك هداية للباحثين وتيسيراً على الدارسين، وكان ذلك في :

معهد إحياء المخطوطات العربية:

وقد بدأ هذا المعهد كقسم من أقسام الجامعة العربية عام ١٩٤٧ واستمر ينمو على مر الزمن، وأصبح اليوم معهداً للمخطوطات العربية، له مكتبة، وبمحنته، ومطبوعاته، ونشرته التي يصدرها منذ عام ١٩٧١ م باسم (أخبار التراث) وتصدر كل خمسة عشر يوماً، واستطاع هذا المعهد في نحو خمسة وعشرين عاماً، أن يرسل عشرات البعثات إلى سوريا، وتركيا، والمكسيك، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والجزائر، ومراكن، وإسبانيا، وليبيا، وغير ذلك من بلدان العالم العربي والغربي، وأحرز صوراً لمخطوطات قيمة، وتتصعد ذخيرته إلى نحو خمسين ألف مخطوط : مصور ومبكر وفيلم، ولا يتردد في أن - يمكن الباحثين من الاطلاع عليها أو الحصول على نسخ مكبّرة منها، وقد يغيرها البعض المؤسسات العلمية، وهو جاد في تبويبيها وفهرستها، وأخرج بالفعل قدرًا كبيرًا من فهرسه، ويحاول أن ينشر ما لا يقوى الأفراد على نشره، وقد أخرج أجزاء من سير أعلام النبلاء، للذهبي، والسير الكبير للشيشاني، والمحكم لابن سیده، وتلك - ولا شك - مساهمة كبيرة في نشر التراث العربي وتحقيقه، وإنما لرجو لهذا المعهد أن يؤدي رسالته ويعزز نشاطه، هذا فضلاً عما ينشر محققاً من التراث العربي في مجلة المعهد، الذي صدر العدد الأول منها في شهر رمضان ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م وكان معهد المخطوطات في سنواته كلها شعلة نشاط وخلية نحل ومنارة علم.

وقد جاء في العدد التاسع عشر، من نشرة أخبار التراث العربي التي يصدرها المعهد، أنه يبحث في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم شؤون معهد المخطوطات في مؤتمره الذي عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١، واتخذ توصيات

بيان إدخال التحقيق العلمي للمخطوطات ضمن المنبع الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية، وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة عربية تنفذ هذه التوصية بناء على بحث المجلس الأعلى للجامعات في الجمهورية العربية السورية في جلسته المنعقدة في ١٥ و ١٦ / ٣ / ١٩٧٢.

جمع اللغة العربية :

أما جمع اللغة العربية في مصر فقد نصت المادة الثالثة من مرسوم إنشائه، على أن ينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة ما يراه لازماً لأعمال الماجم وفقه اللغة، ولم تظهر له جهود كبيرة - منذ إنشائه سنة ١٩٣٢ م - في إحياء التراث. اللهم إلا بعض اقتراحات نفذ بعضها في خارج المجتمع منها: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وتهذيب اللغة للأزهرى، ومحاولة أخرى فريدة لتشجيع إحياء التراث إذ أعلن في سنة ١٩٤٩ عن مسابقة أدبية لمحقق التراث ظفر فيها الأستاذ عبد السلام هارون بالجائزة الأولى للنشر والتحقيق العلمي عن كتاب الحيوان للجاحظ وبجالس ثعلب، كما ظفر كتاب آخران بالجائزة الثانية هما: رسالة الفرقان لأبي العلاء المعري بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، وكتاب البخلاء للجاحظ بتحقيق الدكتور طه الحاجرى.

وفي السنوات الأخيرة حصل عليها الدكتور عبد المجيد قطامش عن تحقيق كتاب الأمثال، والمجمع يعلن عن هذه المسابقة كل عام حتى يومنا هذا، ويتقدم لها بعض المحققين. يذكر الدكتور مذكور أنه: «بقى إحياء التراث فيه حتى الآن (سنة ١٩٦٦) مهملاً. وبين محركيه من ترسوا زمناً طويلاً بتحقيق الماجم وكتب اللغة وأخرجوها منها قدرًا غير قليل في ربع القرن الأخير»^(١) من الكتب التي صدرت مؤخرًا عن جمع اللغة العربية : عجالة المبتدى وفضالة المنتهى، للحازمى. والقلب والإبدال، لابن السكىت، والتكملة والذيل والصلة، للصاغانى. وديوان الأدب للفارابى. والصلة، للزبيدى. والشوارد، للصاغانى. وكتاب الجيم، لأبي عمرو الشيبانى والأفعال، للسرقسطى. ويباشر المجمع في الآونة الأخيرة استكمال طبع كتاب «غريب الحديث» لابن سلام.

لجنة التأليف والترجمة :

رفق مصر ألفت لجنة التأليف والترجمة ١٩١٤ وكان نواتها طائفة من مدرسة المعلمين ومدرسة الحقوق، يقول فيهم أحد أئمتها:

طائفة من الشبان قتلت نفوسهم غيرة على العالم الإسلامي ويطبلون التفكير في وسائل

(١) جمع اللغة في ثلاثة عمال من ٢٢ - ١٩٦٦ ص ١٠٦ ط القاهرة سنة ١٩٦٤

إصلاحه والنهاية به، ألغى بين أفرادها الشعور بالألم من موقف الشرق وخوله، والإيمان بوجوب العمل على تبنيه والأخذ بيده ورفع مستوى^(١).

نذكر من بين أعلامها أمين مرسي قنديل^(٢)، وعبد الحميد العبادى^(٣)، ومحمد بدران^(٤)، ومحمد صبرى أبو علم^(٥) ومحمد عوض محمد^(٦). وكان كل عضو منهم يسهم بعشرة قروش في كل شهر، ثم جعل ثمن السهم جنيهًا واحداً. وتولى رئاستها الأستاذ أحد أمين ظهر نشاطها في إحياء التراث، ونشرت : السلوك للمقربي بتحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة سنة ١٩٣٤ م ثم المختار من شعر بشار للخالدين، وغيره من نفائس التراث، كالمقد الفريد بتحقيق أحد أمين وأحد الزين وإبراهيم الإباري، ومعجم ما استجمع للبكرى بتحقيق مصطفى السقا، وشرح الحماسة للمرزوقى، والروضتين لابن أبي شامة بتحقيق الدكتور محمد حلمى، وديوان سراقة البارقى، بتحقيق حسين نصار، وكان وقتها حدث التخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٤٧ ولعل تحقيق هذا الديوان أول أعمال الدكتور حسين نصار العلمية، وخریدة القصر للعماد الأصفهانى (قسم شعراء مصر) بتحقيق أحد أمين وشوقى ضيف وإحسان عباس سنة ١٩٥١ م ولعل هذا أيضًا أول أعمال الدكتور إحسان عباس، وفي هذه السنوات توقف نشاطها تمامًا.

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب:

ويساهم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب (المجلس الأعلى للثقافة) في نشر التراث الأدبي المحقق تحقيقاً علمياً (المكتبة العربية) وقد أعاد نشر بعض الكتب التي حققت بمعرفة القسم الأدبي في دار الكتب مثل شروح سقط الزند، وتعريف القدماء بأبي العلاء، وديوان زهير بن أبي سلمى، وديوان المذليين، والأصنام لابن الكلبى، وغيرهم، وفي سنة ١٩٧٠ منح جائزة تشجيعية في منيغ التحقيق للدكتور محمد رشاد سالم، لتحقيقه كتاب جامع الرسائل لابن نعيم. ونشر بعض النصوص التراثية المجازاة جامعياً، ومن ذلك: شعر الأحوال، جمع وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، وديوان ابن سناء الملك الذى حققه الأستاذ إبراهيم نصر.

(١) كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر في عشرين عاماً، أصدرته اللجنة سنة ١٩٣٤.

(٢) كان رئيساً لدار الكتب المصرية

(٣) المؤرخ المعروف، وعضو جمعية اللغة العربية مصر ودمشق وعبد كلية آداب اسكندرية، توفي سنة ١٩٥٦

(٤) مترجم الموسوعة الكبيرة (قصة المصارة) وهو من خريجي مدرسة الملحقين العليا

(٥) كان من الكتاب المرسلين، وأحد كبار رجال القانون الذي تولوا وزارة العدل توفي سنة ١٩٤٧

(٦) عالم المغرافيا الكبير، وكان من أعضاء جمعية اللغة العربية، ووزير المعارف، ثم صار مستشاراً لبنتي اليونسكو، توفي سنة ١٩٧٢

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية :

وتسمى لجنة إحياء التراث الإسلامي، التابعة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بـنشر طانقة من كتب التراث نشراً علمياً.

وقد قام هذا المجلس - تابعاً لوزارة الأوقاف المصرية - في نحو سنة ١٣٨٠ هـ وقد بدأ ببداية طيبة، حيث وجهت أعماله لجنة من كبار علماء المخطوطات وخبراء التراث، منهم شيخنا الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، والشيخ أبو الوفا المراغي (مدير المكتبة الأزهرية) والأستاذ فؤاد سيد عالم نسخ المخطوطات المشهور (أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية ورئيس قسم الإرشاد بها) والأستاذ محمد رشاد عبد المطلب عالم نسخ المخطوطات أيضاً (عميد المخطوطات بجامعة الدول العربية).

وقد أصدر المجلس طانقة من عيون التراث منها: تحرير التعبير لابن أبي أصيبيعة المصري وموطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، والمنازل والديار، لأسامة بن منقذ، والمعجب في تلخيص أخبار المغرب. لعبد الواحد المراكشي. والمحتسب في تبيين وجود شواد القراءات لابن جنى. وما ينصرف وما ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج. وبصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز باهى. والمحاسة البصرية، لصدر الدين البصري. وإنماء الفنر بأتباء أبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، والطبقات السنوية في ترجمات الحنفية، لتنقى الدين التميمي. والمذكر المؤذن، لابن الأنباري.

ومن أنفس ما أخرج المجلس: الكتاب المقتضب، لأبي العباس البرد (أربعة أجزاء مع مقدمة نفيسة عن حياة البرد وأثاره وآرائه النحوية) ولعل هذا الكتاب هو خير الكتب التي عرفت القراء والباحثين بعلم جليل في النحو والصرف هو الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وكان من قبل متوارياً لا يعرفه إلا القلة من أبناء الأزهر، وهو صاحب كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) المطبوع في جامعة الإمام محمد بن سعود بالملكة العربية السعودية، وهو أحسن الكتب التي عملت في نحو القرآن وتوجيه قراءاته، وقد عصفت بهذا المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، عواصف جدت نشطة، ولا يزال المخلصون ينفحون فيه!

ودبت فيه الروح في هذه الآونة فأخرج: سبل المدى والرشاد، والمعلم بفوائد مسلم، والوجه للنظائر، للدامقاني، والوسيط، للواحدى.. وغير ذلك من أمهات كتب التفسير والحديث وغيرها.

إدارة إحياء التراث بوزارة التربية والتعليم :

قامت إدارة لإحياء التراث في وزارة التربية والتعليم ومنذ إنشاء هذه الإدارة في

سنة ١٩٤٦ قامت بنشر ديوان أسمة بن منقذ، ورفع الإصر لابن حجر، وتحفة القادم، والأيام والليالي والشهر للفراء.

إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة:

وفي سنة ١٩٥٧ ضمت الإدارة السابقة إلى الإدارة التي أنشئت بوزارة الثقافة والإرشاد وسميت بـ(الإدارة الثقافية) وقامت بنشر بعض الكتب ذكر منها، الشفاء لابن سينا، وطيف الخيال للشريف المرتضى، والفاخر للمفضل بن سلمة، والمسلسل في غريب اللغة لأبي الطيب اللغوي، والمعارف لابن قتيبة. وذلك في سلسلة (تراثنا) وقامت بتيسير بعض كتب التراث.

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة:

ثم ضمت الإدارة السابقة إلى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ونذكر فيما نشرته في ذلك الوقت: إعادة طبع الكتب الآتية مصورة على نسخة دار الكتب المصرية: الأغاني، نهاية الأرب، صبح الأعشى، عيون الأخبار، التنجوم الزاهرة، ونشرت ديوان إسماعيل صبرى (أبوأميمة) وكتاب الروضتين (القسم الثاني) والقول المقتنب، والمعنى فى أبواب التوحيد والمدل للقاضى عبد الجبار، ومفاكهمة الخلان فى حوادث الزمان، وغير ذلك.

الدار المصرية للتأليف والترجمة:

ثم انتقلت إلى الدار المصرية للتأليف والترجمة وخصصت إدارة فيها لإحياء التراث كان من منشوراتها: مختار الأغاني، التهذيب للأزهري، وتبصير المنتبه، لابن حجر وبقية المفقى للقاضى عبد الجبار، معانى القرآن للفراء ج ٢، والحججة فى القراءات السبع لأبي على الفارسى ج ١ والمكتبة الأندرسية إلى غير ذلك.

دار الكاتب العربي:

ثم انتقلت إلى الهيئة العامة للتأليف والنشر، ثم إلى دار الكاتب العربى، ونشرت الأجزاء الأربع الأولى من خزانة الأدب للبغدادى بتحقيق عبد السلام هارون، وغاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى، ونفاذة المربا لابن الخطيب.

الهيئة المصرية العامة للكتاب:

ثم إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب وتضم دار الكتب المصرية، والهيئة العامة للتأليف والنشر السابقة، والدار القومية للطباعة والنشر، وكان ضمن منشوراتها الأخيرة ديوان ابن الرومي، ٦ أجزاء، بتحقيق بعض الباحثين ومراجعة الدكتور حسين نصار، ولو زوميات أبي

العلا، وربيع الأبرار، للزغبى بتحقيق الدكتور عبد المجيد دباب، ودربه تعارض العقل والنقل لابن تيمية، بتحقيق الدكتور رشاد سالم، وكتاب المنهل الصاف، لابن تغري بردى. وعقد الجمان، للعبي، وزهرة النفوس والأبدان، للصيри، وغير ذلك الكثير.

دار الجمهورية ودار الشعب:

في مصر أيضًا قامت دار الجمهورية ودار الشعب بنشر بعض كتب التراث، في طبعات شعبية، وهو مجهد يشكره وإن كان لا يساير أصول التحقيق العلمي ولا ينكر فضلها، نذكر من منشوراتها: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومقدمة ابن خلدون، وأساس البلاغة، وحياة الحيوان للدميري، وغير ذلك. ولكن هذه المجهودات كلها تحتاج إلى رقابة علمية صارمة.

المهد العلمي الفرنسي بصر:

قام المهد العلمي الفرنسي بالقاهرة بنشر كثير من الكتب المحققة نذكر منها: جامع ابن وهب، والجمانة في إزالة السرطانة، وطبقات الحكماء لابن ججل، وخطط المقريزي، ونشر المهد نفسه في دمشق تعمير الرؤيا لخين ابن إسحاق، وكتاب التوابين لأبي قدامة المقدسي، والمعتمد في أصول الفقه لأبي محمد بن علي البصري المعذلي، وزبدة الحلب من تاريخ حلب لابن العديم وكثير غيرها.

* * *

ولعله من الملاحظ أنه لم يرسم لنشر التراث العربي خطة ولم تحدد فيه أولويات، وإنما ينشر كل ما يروقه. وهو تراث طويل عريض متعدد الألوان والأ أبواب، ويظهر أن النصوص الأدبية واللغوية كانت أكثر حظاً من غيرها، وتليها النصوص التاريخية والتراجم، ونشر شيء في الفقه، والحديث، والكلام، والنحو، والعلم والفلسفة.

هذا وقد ظهرت جهود فردية في نشر التراث على منهج على مقارب نذكر من هؤلاء الأفراد:

فرج الله زكي الكردي:

الذى أنشأ مطبعة سماها «كرستان العلمية» بدأت نشاطها سنة ١٩١١ ونشرت طائفه من كتب التراث منها تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

محمد منير الدمشقي:

وهو دمشقي . تعلم في الأزهر الشريف، وأصبح من علمائه، فأنشأ دار الطباعة المنيرية في القاهرة سنة ١٢٣٧ هـ ونشر بها كثيراً من كتب التراث نذكر منها: عمدة القاري في شرح

البخاري للعيبي، وتفسير الألوسي، والكامل لابن الأثير، والمحلل لابن حزم، وشرح المفصل لابن يعيش، ونبيل الأوطار للشوكان، وغير ذلك. توفي رحمه الله سنة ١٩٤٨ م

حسام الدين القدسى :

ولد في دمشق سنة ١٩٠٣ م وكان يحمل إجازة الليسانس من جامعة دمشق سنة ١٩٢٧ ثم نزل القاهرة، ومن عجيب أمره أنه كان ينسخ الكتاب بقلمه، ثم يجمع حروفه الطابعية بنفسه ويتولى تصحيحها بيده. وهو ناشر وألّى نشاطه في إحياء التراث على وجه قريب من السلامة، بطبعه السعادة الكائنة بجوار محافظة القاهرة بميدان باب المخلق. وقد أخرج من تاريخ الإسلام للذهبي خمسة أجزاء، واليوم حل الرأي عنه في نشر هذا الكتاب مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية وبعد هذا الكتاب للطبع. وللأسف حتى يومنا هذا لم يقدم منه إلا الجزء الأول بتحقيق الدكتور محمد عبدالهادي شعيره وعدل إلى غيره من الكتب. ومن مطبوعات حسام القدسى القدية: البحر المعيط، لأبي حيان الفرناطي سنة ١٣٢٩ هـ وكثير من تحقيقات الشيخ محمد عبّاس الدين عبد الحميد، خرجت من هذه المطبعة.

الشيخ محمد حامد الفقى :

رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية، وحامل لواء السلفية بصر أنها مطبعة السنة المحمدية، ونشر فيها كثيراً من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وكتب المقابلة، وطبقات رجالها، وقد لقى عوناً ظاهراً من حكومة المملكة العربية السعودية، ومن علماتها الأفضل من أمثال: الشيخ محمد نصيف، والشيخ محمد سرور الصبان، برحمة الله. ومن الموسوعات التي نشرها الشيخ الفقى: كتاب (جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ) لمجد الدين بن الأثير، نشر بمشاركة الشيخ عبد المجيد سليم،شيخ الأزهر سنة ١٩٤٩ م في اثنى عشر جزءاً.

وشرع قبيل وفاته في نشر كتاب (المقد الشعين في تاريخ البلد الأمين) لتقى الدين الفاسى، على نفقته الشيخ محمد سرور الصبان وأتم تحقيقه المرحوم فؤاد سيد، وحقق الجزء الثامن منه الأستاذ الدكتور محمود الطناحي سنة ١٩٦٩ م.

وكانت وفاة الشيخ محمد الفقى سنة ١٩٥٩ م، ولا تزال مطبعة السنة المحمدية قائمة بأرض شريف، بين شارعى محمد على، وعبد العزيز، ويقوم عليها أحفاده، لكن ليس لهم عنابة بكتب التراث.

إسماعيل عبيد:

وفي ختام حديثي عن تاريخ نشر التراث في مصر، أجد لزاماً على أن أقف عند دار من دور نشر التراث في مصر هي (دار العروبة) وكان ب Depthsها (لجنة الشباب المسلم) التي تكونت من بعض شباب الإخوان المسلمين^(١) سنة ١٩٥١ وانخذلت مكتبة لها بستة راتب بالحملية الجديدة، أمام المركز العام للأخوان المسلمين. وكان أعضاؤها: محمد رشاد سالم^(٢)، عبد الحليم محمد أحد^(٣)، وأحمد الباطني وعبد النافع السباعي، عبد العزيز البيسي، وانضم إليهم بعد ذلك أحد كمال أبو المجد^(٤)، وجلال الدين عطيه^(٥)، وأدار مكتبتها: إسماعيل عبيد، صاحب مكتبة (دار التراث) القائمة الآن بشارع الجمهورية بمصر.

وكان يوجه اللجنة فكريًا شيخ العربية: محمود شاكر، وشارك في نشاط اللجنة بتحقيق بعض الكتب ذكر منها: رسالة الصلاة، للإمام أحمد بن حنبل. وجهرة نسب قريش للزبير بن بكار، ونشرت اللجنة: شرح أشعار المذلين، لأبي سعيد السكري، بتحقيق المرحوم عبد السtar فراج ومراجعة الأستاذ محمود شاكر، وديوان عبد الله بن الدمينة بتحقيق أحد راتب النفاخ، وديوان قيس بن الخطيم بتحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، وكتاب إيضاح علل النحو، للزجاجي، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، وكتاب حذف من نسب قريش، المؤرخ السدوسي، بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.

أمين هندية:

أحد الوراقين القدامى الذين كانوا يورّتون لأحد زكي باشا (شيخ العروبة وصاحب المكتبة الزكية الملحقة بدار الكتب المصرية) ويقول أحد زكي عن أمين هندية هذا عندما سُئل: كيف أوجد زكي باشا خزانة كتبه؟ فقال: «شتقت وهنت بها، ولا هام قيس بليلاه، فكنت كل أسبوع على التقريب، أمر بالكتبي المشهور أمين أفندي هندية، وأشارتى منه ما تيسر من الكتب، وكان يرشدى إلى طريفها وتفصيلها»^(٦) وهو الذي أنشأ مطبعة هندية بالموسكي، ومن منشوراتها: كتاب نظام الغريب للربعى البغى المتوفى سنة ٤٨٠ هـ نشر

(١) هؤلاء الشباب من الإخوان المسلمين الذين كانوا يؤمنون بالمبادئ الفكرية والتربوية في الإسلام، وعدم التركيز على المبادئ المركبة، مع إيمانهم العميق بوجوب الجهاد لإعلاء كلمة الله.

(٢) حصل على الجنسية السعودية وعمل بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وحصل على جائزة الملك فيصل

(٣) أحد الذين توفروا على استفراج فكر ابن تيمية، وإبراز كنزه، وخرج له جزءين من (منهاج السنة التربوية) وصاحب مكتبة دار العلم بالكتاب.

(٤) من كبار المنشطين بقضايا الإسلام، وقد تولى الوزارة بمصر في الستينيات الميلادية، وهو الآن أستاذ متفرغ أهدى آفاقه عمره.

(٥) أحد رجال الاقتصاد الإسلامي ويشترف على أحد البنوك الإسلامية في لوكسمبورج.

(٦) مجلة مصر الحديثة: كيف أوجد زكي باشا خزانة كتبه.

سنة ١٩١٢ م، وكتاب شرح غريب السيرة النبوية لابن هشام تأليف أبي ذر الخشنى سنة ١٣٢٩ هـ وقد قام على العناية بتصحيح هذين الكتيبين المستشرق الألماني الدكتور بولس برونلند، وبعاد الآن سنة ١٩٨٩ م طبع الكتاب الثاني منها في بيروت، ومن مطبوعات مطبعة هندية أيضاً: معجم الأدباء لياقوت الحموي سنة ١٩٢٠ بتصحيح المستشرق مرجلوث.

مصطففي محمد:

صاحب المكتبة التجارية بأول شارع محمد على، وهي الآن في ميدان العتبة، وقد نشرت كثيراً من كتب التراث، وطبع بها الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد كثيراً من تحقيقاته. محمد على صبيح وأولاده:

ولا زالت مطبعته ومكتبتها كمهدتها القديمة بميدان الأزهر، طبعت كثيراً من كتب التراث ذات المتون والمحواشى الصفراء المتصلة بقرارات الدراسة بالأزهر الشريف. وقد اتسمت بعض مطبوعاتها بالسرعة والمجلة، مما زهد الناس فيها.

وبعد: فلا سبيل إلى حصر المطابع الأهلية بمصر، ولكن حسبنا أن نعلم أنه قد تأثرت حول الأزهر، وباب المخلق، ودرب الجماميز (شارع بور سعيد الآن) وشارع محمد على، والأزبكية والفعالة مطابع كثيرة، تخرج كل يوم نفائس الكتب ونوارتها، ومن أراد الإطاحة بهذه المطابع في مصر فإن قسم الإبداع بدار الكتب له قائمة مطبوعة بأسماء الناشرين والمطابع في جمهورية مصر العربية.

ومتابعة التقد لما يظهر حقيقة من كتب التراث، كان ذا أثر فعال في تقويم منهج النشر، وهنا يقتضي الواجب أن أنوه بالجهد البارع الذي بذله الأساتذة: الدكتور عائشة عبدالرحمن، في نقد طائفية كبيرة من الكتب التي حققت نقداً منهجياً وموضوعياً وتوجيهياً، اضمحل على أثره ذلك العبث الذي كان يمارسه بعض ناشرى التراث، كما أنوه بجهد الأساتذة: عبد الرحمن بدوى، وعبد الحاسير، والسيد صقر، ومحمد عبد الفنى حسن، وشوقى ضيف، وعبد السنوار فراج، وعبد العزيز مطر، وإبراهيم السامرائي، وعبد التفاح الحلو، وعبد المجيد دياب، ومصطفى جواد، ومحمد جبار المعيد، وعبد السلام هارون، والأب أنستاسى ماري الكرمل، وبشر فارس، وقد كانت تنشر مقالاتهم النقدية التوجيهية في مجلات كثيرة نذكر منها:

مجلة الشرق، ومجلة المعهد العلمي العربي بدمشق، ومجلة المجلة في القاهرة، ومجلة معهد المخطوطات العربية، ومقدمات بعض الكتب المختلفة، كما في مقدمة الشعر والشعراء إلى غير ذلك.

وأعتقد أن هذه الحركة النقدية لابد من استمرارها للإسهام في تقويم المناهج المنحرفة والرقابة الواجبة للحفاظ على هذه الأمانة الفاللة: خاصة في مثل هذه الأيام.

مركز تحقيق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب :

أصدرت وزارة الثقافة في مصر قراراً وزارياً رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء مركز لتحقيق التراث، مقره دار الكتب المصرية في القاهرة ليحمل رسالة (القسم الأدبي) بها، وبدأ المركز فعلاً يستقبل طلابه في عام ١٩٦٦ م فيدرسون طبقاً للائحة، التي وضعها مجلس الأساتذة الذين ندووا للعمل في المركز، محاضرين ومدرسين.

ومع أن وزارة الثقافة تومن بجدوى المركز وتنقطع له من ميزانيتها نحو خمسة آلاف جنيه في العام آنذاك، لكن المركز لم يصدر به قرار جمهوري يأخذ به مكانه المعترف به بين المعاهد الفنية العالمية التابعة لوزارة الثقافة.

وقد توقفت الدراسة النظرية فيه تماماً بعد سنتين من افتتاحه ١١ واقتصر العمل فيه على مساعدى الباحثين الموظفين بحكم عملهم في المركز، وأصبح منهم الآن أساتذة في فن التحقيق نرجو لهم مستقبلاً طيباً في نشر ما يحققوه، نذكر منهم الزملاء : متير المدنى وسيده حامد عبد العال، وزيتب القوصى، ووفاء الأعسر، ومرزوق على إبراهيم، وانتدب له من أساتذة الجامعات والمتخصصين في التحقيق بعض الأساتذة، وأسند إليهم تحقيق كتب بعضها، وأصبح المركز يحقق التراث على غرار القسم الأدبي الذي كان في الدار قبل ذلك، وليس معهداً علمياً. ونشر الكثير من كتب التراث التي ذكرناه سابقاً، من مثل ديوان ابن الرومي، وربيع الأبرار للزمخشري وشرح اللزوميات لأبي العلاء المرى، ونشر الدرر للآبى، المنهل الصافى، وغير ذلك، واستكمل ما كان قد بدأه القسم الأدبي بدار الكتب المصرية مثل تحقيق بقية الأغانى ونهاية الأربع والمنهل الصافى لابن تغري بردى وغير ذلك.

الدورات التدريبية في الجامعة العربية :

ومنذ سنة ١٩٧١ نظمت جامعة الدول العربية دورات تدريبية كل عام بمهد الدراسات العربية، يدرّب فيها الطلاب الذين أنمووا مرحلة الدراسة الجامعية من مختلف بلدان العالم العربي، وانتدب للتدرّيس في دورتها بعض أساتذة الجامعات المعروفة بعلمهم في هذا المجال، وعمّ غبطتنا مثل هذه الدورات فإن مدة التدريب فيها قصيرة لا تتجاوز الشهرين للدورة، ويخرج الطالب بعد ذلك ويعود لعمله الذي بعث منه، مما يجعلنا نشك في جدواها في تغريـج المحقق الذى يعتمد عليه.

وقد أنشأت كلية الدراسات العربية بجامعة المنيا وكلية آداب قنا فرع أسيوط ١٩٩١ م مركزين لتحقيق التراث، وما زالا في دور النشأة، تدعى الله لها بال توفيق والسداد.

وأيًّا مَا كان الوضع، فإن مجرد قيام مراكز لتحقيق التراث، ودورات تدريبية تنظمها الجامعة العربية، وإدخال بعض الجامعات منهج التحقيق في رسائلها الجامعية، كل هذا بوادر تقدير ومشاعل على الطريق، ومن الخير أن تظل قائمة إلى أن تشَكُّل هيئة عليا للتراث تتولى النظر في أمره، ويكون لها فيها المعهد الذي نرجوه.

ولا شك في أن انتهاء معهد التراث إلى جامعة الدول العربية يوسع من آفقه المحدود بحكم امتداد مجال عملها على مستوى الوطن العربي كله.

جمعية الأدباء في مصر:

ولا يغدوتنا أن ننوه بالجهد الذي قامت به جمعية الأدباء في القاهرة، إذ حرصت على أن تقيم حلقة للتراث العربي للتعریف بما فيه من كنوز ثمينة، ولبيان دوره في الحضارة الإنسانية فشكل مجلس إدارة الجمعية لجنة تحضيرية قامت بالتحضير هذه الحلقة التي بدأت في المدة ما بين ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ و ٩ يوليو سنة ١٩٦٨، وقد شارك في هذه الحلقة بالأبحاث الأساتذة المختصون والمهتمون بالتراث في جميع فروعه ذكر منهم الأساتذة الدكتاترة إبراهيم مذكور، وعائشة عبد الرحمن، وأحمد هيكل، ومحمود الحفيظ، وأحمد شلبي، وعبدالصبور شاهين، وبدوى طبابة، وسعيد عاشور، وعلى عبد الواحد وايق، وكمال بشر والأساتذة: محمد عبد الفتى حسن، وأحمد سعيد المرداش، وإبراهيم الإيباري، ومصطفى السحرق، وكررت هذه الحلقة سنة ١٩٨١ وكان مقررها الدكتور أحمد الموقر، وانتهت الحلقة الأولى بالتوصيات الآتية:

أولاً: السعي لدى البلاد العربية لتفعيل كل بلد باستكمال ما لديها من فهارس لما عندها من مخطوطات، حتى يتسمى بعد ذلك جمع هذه الفهارس تمهيداً لإنشاء فهرس موحد للأمة العربية كلها.

ثانياً: تصوير المخطوطات الموجودة في أنحاء العالم وجمع صوراتها في مكان واحد.

ثالثاً: تقديراً للمبادرة التي قامت بها وزارة الثقافة في إنشاء مركز للتراث أوصت اللجنة بإنشاء هيئة مقرها دار الكتب المصرية، على غرار القسم الأدبي، يرعاها أساتذة معروفون من رجال تحقيق التراث، للإشراف على إعداد أجيال جديدة قادرة على حل أمانة العمل في ميدان تحقيق التراث.

رابعاً: وصل الشعب العربي بتراثه وذلك على النحو التالي:

- ١ - يقدم للعامة طرائف من التراث على شكل قصة، أو خبر، أو حكمة، أو برنامج إذاعي أو تليفزيوني، في أسلوب ميسر، ليتنقّل مع جاهير الشعب.

- ٢ - تشجيع المؤلفين على استبحة التراث لعرضوا لنا من صفحاته رصيداً فنياً على صورة قصص أو مسرحيات أو أفلام سينمائية.
- ٣ - السعي لدى وزارة التربية والتعليم لتزويد الطلبة بصورة من صفحات التراث تتفق مع مختلف المستويات.
- ٤ - السعي لدى وزارة التربية والتعليم العالي لتركيز على ما يخص التراث العربي في المواد الخاصة بالتاريخ للعلوم والفنون في الجامعات والمعاهد العليا.
- ٥ - العمل على إنشاء موسوعات خاصة لتنظيم فروع المعرفة العربية لتصل الناس بتراثهم.

خامساً: السعي لدى المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والأداب والعلوم الاجتماعية: حالياً (المجلس الأعلى للثقافة) ليخصص جائزة من جوائز الدولة التشجيعية سنوياً للتراث العربي.

سادساً: السعي لدى الجامعات لتخفيض منح دراسية للمتفوقين من طلاب الدراسات العليا لتشجيعهم على إعداد رسائل علمية في تحقيق التراث.

سابعاً: السعي لدى المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والأداب (المجلس الأعلى للثقافة) لدعم لجنة التراث العربي التي أنشأها حديثاً والتي تضم صفة المستقلين بتحقيق التراث بشقيه إلى أن يتضمن إنشاء مجلس التراث العربي.

ثامناً: إنشاء مكتب دائم للتراث، لمواصلة المجهود في سبيل تحقيق التوصيات السابقة على أن يشكل هذا المكتب من اللجنة التحضيرية التي أعدت هذه الحلقة ومن السادة الأساندة الذين اشتركوا فيها.

تاسعاً: توصي الحلقة المكتب الدائم لاتحاد الأدباء العرب، بالعمل على عقد حلقة للتراث العربي على مستوى الأكاديمية العربية، أو إدخال موضوع التراث العربي، ضمن بحوث المؤتمر السابع القادم^(١).

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

في آخر عام ١٩٧٢ وعلى التحديد في شهر نوفمبر من هذا العام عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماعاً (لجنة الطب والصيدلة في ظل الحضارة العربية والإسلامية) ودعت اللجنة إلى العودة إلى التراث العربي لاختيار منه لمصادر الكبرى الأساسية في الطب

(١) انظر .. التراث العربي - دراسات، نشر جمعية الأدباء سنة ١٩٧١ القاهرة.

والصيّدة عن العرب، وتكتل عدد من العلماء والأطباء القيام بدراسة هذه المصادر دراسة موضوعية تحليلية تقرّب هذه المصادر، إلى الفكر الطبي الحديث، وأن تلتحق بهذه الدراسة فهارس مفصلة، ومعجلاً للمصطلحات، يتضمن المصطلحات الأجنبية الحديثة التي تقابل المصطلحات العربية الواردة في الدراسة.

كذلك اختيار عدد من أعلام الطب والصيّدة عند العرب، ليتولى عدد من العلماء والأطباء المحدثين دراستهم دراسة شاملة لكل نواحي طبهم في جميع مؤلفاتهم وبيان شخصيتهم من بمجموع هذا النتاج^(١).

نشر التراث في العراق :

ظهرت الطباعة العربية في العراق سنة ١٨٣٠ م وكانت مطبعة حجرية، ثم أسس الرهبان الدومينikan - في الموصل - مطبعة كاملة سنة ١٨٥٦ م.

وتواترت الأيام وتعددت المطابع في بغداد، والموصـل، والنـجف، وغـيرها من عـواصم العـراق ونشرت فيها نـشرت بعض كـتب التـراث، ثم أـنشـى المـجـمـعـ الـعلـمـيـ العـراـقـيـ فيـ بـغـدـادـ سـنةـ ١٣٦٧ـ هـ - ١٩٤٧ـ مـ فـقـدـىـ حـرـكـةـ نـشـرـ التـرـاثـ فـيـ العـرـاقـ وـغـاـهـاـ. فـتـرـىـ فـيـ الـعـرـاقـ فـيـ السـنـوـاتـ الـأـخـيـرـةـ نـهـضـةـ شـامـلـةـ فـيـ نـشـرـ التـرـاثـ، وـنـشـاطـاـ ظـاهـراـ فـيـ إـخـرـاجـ النـصـوـصـ مـنـ مـخـلـفـ فـرـوـعـ التـرـاثـ، يـقـومـ بـهـ شـيوـخـ الـعـرـاقـ وـشـيـابـهـ، مـاـ لـاـ يـكـادـ يـعـرـفـ فـيـ أـىـ قـطـرـ عـرـبـيـ أـخـرـ فـيـ تـلـكـ السـنـوـاتـ الـمـذـكـورـةـ.

وفي سنة ١٩٦٥ م ساهمت مديرية الثقافة العامة (وزارة الإعلام الآن) بالعراق بنشر : «سلسلة كتب التراث» ظهر منها: الدر النقى في علم الموسيقا، وديوان عدي بن زيد العبادي، والفسر لابن جنى إلى غير ذلك وأخذت وزارة الأوقاف العراقية في نشر الكثير من كتب التراث، وتتوالى بعد ذلك نشر التراث بكثرة من هذا القطر الشقيق.

نذكر من بين أبنائنا المعروفيـنـ فـيـ فـنـ تـحـقـيقـ النـصـوـصـ: محمد بهجـتـ الأـنـزـىـ، ومـصـطـفـىـ جـوـادـ، وـصالـحـ الـعـلـىـ، وإـبرـاهـيمـ السـامـرـائـىـ، وـحـاتـمـ صـالـحـ الصـاصـانـ، وـعـبدـ اللهـ الجـبـوريـ، وـخـليلـ الـعـطـيةـ.

أما النـشـرـ الخـاصـ فـيـ الـعـرـاقـ فهوـ كـثـيرـ، ولاـ سـيـلـ إـلـىـ مـلاـحـقـتـهـ هـنـاـ، غـيرـ أـنـ مـطـبـوعـاتـ الـعـرـاقـ لـيـسـ هـاـ حـظـ كـبـيرـ مـنـ الإـخـرـاجـ الـفـنـيـ الـطـبـاعـيـ وـجـودـ الـوـرـقـ وـنـصـاعـةـ الـحـرـفـ الـطـبـاعـيـ، وـعـنـ وزـارـةـ الـقـاـفـةـ وـإـلـاعـامـ صـدـرـتـ (ـمـجـلـةـ الـمـوـرـدـ)ـ وـهـيـ مـجـلـةـ تـرـاثـةـ فـصـلـةـ تـعـالـجـ شـنـونـ التـرـاثـ وـقـضاـيـاهـ.

(١) سـرـةـ أـخـيـارـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ العـدـدـ ٣٣ـ الـمـاسـمـ الـعـرـبـيـ

نشر التراث في الكويت:

في نحو سنة ١٣٨٠ هـ بدأت وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت مشروعًا لنشر كتب التراث، وأعدت له عدّته من اختيار المحققين الأعلام، والعناية بجمال الإخراج فطبع طائفية طيبة من كتب التراث، تذكر منها: الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري، والمصنون، لأبي أحمد العسكري، وبجالس العلماء، للزجاجي، وديوان ليبد، وال عبر في خبر من غير، للذهبى، وسلسلة النسب لابن الكلبى، ومن أعظم أعمال هذا المشروع إخراج ونشر كتاب ناج العروس في شرح القاموس، للزبيدي.

وبعثت وزارة الإرشاد والأنباء في نشر التراث بالكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وكان باكورة إنتاجها كتاب الفوائد في شكل القرآن، للعز بن عبد السلام، الذي صدر سنة ١٣٨٧ هـ ثم توالت مطبوعات هذه الوزارة بعد ذلك.

وهناك هيئة حكومية ثالثة لنشر التراث في الكويت هي: «شعبة التراث العربي» بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، ومن جهودها الطيبة في ذلك إخراج كتاب المناظر، للحسن بن الهيثم، صدر عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

نشر التراث في المملكة العربية السعودية:

في بادئ الأمر اتجه كثيرون من علماء المملكة العربية السعودية إلى طبع إنتاجهم التأليفى أو التراثى، في مصر، إذ لم تكن المطبعة قد عرفت قدیماً في المملكة، على النحو الذي عرفت به في البلدان العربية الأخرى. وكذلك فعل الناشرون السعوديون الذين يكترون من التردد على مصر، وكانت صلتهم وثيقة بعلماء مصر، وأصحاب المطبع مصر، وأذكروا من هؤلاء الناشرين: الحاج عبد الشكور فدا، صاحب المكتبة الشهيرة في مكة، وما نشره في مطبع مصر: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتفقى الدين الفاسى، ورياض الصالحين، للنحوى، والطب النبوى، لابن قيم الجوزية، ومنهم الشيخ سعيد كمال، صاحب المكتبة الشهيرة في الطائف، والشيخ محمد سلطان، صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

وقد بذل بعض علماء المملكة وجهاؤها عوناً ظاهراً في نشر بعض كتب التراث، من أمثال الشيخ محمد نصيف، في جده، الذي كان بيته في جده متابة للعلماء من كل أنحاء الدنيا، وله مكتبة عامة يستفيد منها العلماء والباحثون، وقد كنت أنا أحد الباحثين المترددين على هذه المكتبة خلال عملى في هذا البحث، رحمه الله رحمة واسعة، والشيخ محمد سرور الصبان، والسيد حسن شربتلى، صاحب المطبعة المعروفة في جده وصاحب الأيدياد البيضاء على الناس وعلى كتب التراث فقد أنفق على طبع الصحاح، للجوهرى الذى نشر سنة

١٣٧٦ - ١٩٥٦ م وأحب أن أشير هنا إلى مطبعتين في مصر قاما بطبع كثير من كتب التراث: أولها مطبعة السنة المحمدية، للشيخ محمد حامد الفقي وقد حظيت بدعم طيب من الملكة العربية السعودية.

المطبعة الثانية: هي مطبعة المدى، المؤسسة السعودية بصر، التي أنشأها المرحوم الشيخ على صبح المدى سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م بجهود ذاتية خالصة، وقادت بطبع كثير من كتب التراث لابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وقد خرجت منشورات دار العروبة كلها منها، وقد خرجت تأليف شيخنا محمود شاكر وتحقيقه الأخيرة من هذه المطبعة.

وفي السنوات الأخيرة نشطت الميلاد العلمية في المملكة العربية السعودية، نشاطاً ملحوظاً فجمع صور المخطوطات من أماكنها في مكتبات العالم، بل إنهم اهتموا أيضاً بشراء المخطوطات ذاتها، وبذلوا في سبيل ذلك أموالاً سخية، مما أغوى تجار المخطوطات بالاتجاه إليهم وعرض بضاعتهم، التي يتمثل منها مكتبات برمتها مخطوطات رأيتها تعرض في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بـالرياض، ومثلها ما كانت تباعه جامعة الرياض، وجامعة الإمام محمد بن سعود بـالرياض، ومكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بـجامعة أم القرى بـمكة. وكان غالباً هذه المخطوطات التي تباع هناك ترد إليهم من تجار من حلب وإيران وغيرها.

فجمعوا من ذلك نفائس ونواذر أضيفت إلى ما تجمّع عندهم قدماً في مكتبة الحرم المكي بـمكة المكرمة، وعارف حكمت بالمدينة المنورة، - ثم أخذوا - فضلاً عما صوروه من دار الكتب المصرية، والأزهر، وتركيا، والهند، والظاهرة بـدمشق، وقد جمع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.. بـالرياض مخطوطات أصيلة عالية القيمة بالمشترى من إيران وـحلب وبـلاد فارس وصور المخطوطات العربية التي في المكتبة الأهلية بـباريس كما صور غيرها من المكتبات المتبدعة والفنية فضلاً عن مكتبات الأمراء السعوديين. وفهرس كل ذلك فهرستة فنية دقيقة. كان لي شرف المشاركة في هذا العمل. وبعد ذلك - أخذوا في إعداد بعض هذه المخطوطات للتحقيق والنشر فكُتِّب أحد الذين نشر لهم مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بـالرياض كتاب (إشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين)، لعبدالباقي اليماني سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

وكانت العناية بجمع المخطوطات ونشرها مرتبطة بالجامعات، والمراکز العلمية عندهم، وهذا ما ندعوه إليه ونتحمس له.

وينبغي الإشارة هنا إلى جهد سخي سبق كل هذه الجهود، وهو ما قام به العلامة الشيخ حمد الجاسر من جمع صور المخطوطات النادرة، وعرف بها في مجلة (العرب) التي كان يشرف

عليها فكنت أحد الذين استفادوا بعلمه في تحقيق (إشارة التعبين)^(١) فاقه بجزءه خير الجزاء. ثم كان التحقيق والنشر الذي نهض به أربع هيئات علمية هي: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بكة المكرمة. والمجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. والمجلس العلمي بجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.

نشر التراث في قطر:

منذ نحو سبعين عاماً أخذت دولة قطر في نشر كتب التراث المتصلة بفقه الإمام أحمد بن حنبل، وعقيدة السلف.

وكان من أوائل ما نشر من ذلك: كتاب الفروع، لشمس الدين أبي عبد الله بن مفلح، ومعه تصحيح الفروع، لعلاء الدين أبي الحسن المرادي، وقد تم طبع هذين الكتايبين سنة ١٣٤٥ هـ بطبعة المدار ب مصر، على نفقة الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثان، حاكم قطر.

وفي عهد ولده سمو الشيخ علي بن عبدالله آل ثان، قوى هذا الاتجاه وغا، بفضل توجيهات العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع، وكان من فضلاء المصر ومن رواد التعليم في المملكة العربية السعودية، ووالد الأستاذ الفاضل أحد المانع، مدير البعثة التعليمية السعودية ب مصر، والمستشار التقني للسعودية ومتذوبيها في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة العربية.

وقد طبع على نفقة سمو الشيخ علي آل ثان، الكثير من الكتب الفقهية وغيرها من الكتب الإسلامية.

ومن دواوين الشعر التي طبعت على نفقة سمو الشيخ المذكور: ديوان النابغة الجعدي، وديوان ذي الرمة، وديوان الأخطل، مصورة عن طبعة بيروت، وديوان أبي الحسن التهامي وديوان ابن دراج القسطلاني.

وقد كان لهذا الأمير عناية بالعلم والأدب، وقد بلغ ما طُبع على نفقة حتى سنة ١٣٨٠ هـ نحو ثلاثة كتباً وكان له متذوبون لتوزيع هذه الكتب بالمجان في كل من القاهرة ودمشق والأحساء وبيروت.

وفي أيامنا هذه تولى دولة قطر جهودها في نشر التراث وإذاعته. ويقوم على طبع الكتب هناك الشيخ عبد الله الانصارى جازاه الله خيراً.

(١) انظر مقدمة إشارة التعبين في تراجم والنعامة واللغة لمهد الباقى البمان. بتحقيق الدكتور عبد المجيد دباب فقهه صورة لخطاب من الشيخ عبد الحاسن إلى عزف الكتاب المذكور.

نشر التراث في المغرب العربي:

نريد بال المغرب العربي: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب الأقصى.

أما ليبيا، فجهدها قليل في نشر التراث العربي، اللهم إلا ما تراه من نشرها لكتاب تاج العروس للزبيدي، مصوّراً عن نشرة المطبعة الخيرية ببصري سنة ١٣٠٦ هـ وقد صدرت الطبعة المchorة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م على مطابع دار صادر بيروت لحساب دار ليبيا للنشر والتوزيع - بنغازي.

ثم كان تعضيد من الجامعات الليبية، نشر أعمال هيئة التدريس بها، مثل: شرح الرضي على الكافية، بتحقيق الشيخ يوسف عمر. وكتاب حجة القراءات لابن زنجلة، وكتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، والكتابان بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، العالم السورى.

ومن وراء ذلك كان علماء ليبيا ينشرون إنتاجهم بطبع مصر، منهم: الشيخ طاهر أحد الزاوي الذي كان يعمل مصححاً بوزارة الأوقاف المصرية ونشر بطبعه الحلبي الكشكول للعامل، ونشر في غيرها: ترتيب القاموس المعحيط، وتاريخ الفتح العربي في ليبيا، وأعلام ليبيا.

أما الجزائر، فقد عرفت فيها الطباعة العربية في وقت مبكر، وعا نشر فيها قدیماً: كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بن عبد السواد، ليحيى بن محمد بن خلدون سنة ١٣٢١ هـ- ١٩٠٣ م وكتاب نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار للحسين بن محمد بن السعيد الورثيلاني سنة ١٣٣٦ هـ- ١٩٠٨ م وعنوان الدراسة فيمن عرف من العلماء في الملة السابعة بيجاية، للغيريني سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م.

وفي معهد المباحث الشرقية التابع لكلية الآداب بالجزائر خرجت نصوص تراثية منها: ديوان كثير عزة، الذي نشره المستشرق الفرنسي هنري بيرس في جزءين في سنة ١٩٢٨-١٩٣٠ م بطبعه جول كوربوتل بالجزائر، وأخبار التحويين البصريين للسيرافي، الذي نشره المستشرق كرنوكو سنة ١٩٣٥ م.

وقد كان لوجود العالم الجزائري الكبير محمد بن أبي شنب في كلية الآداب بالجزائر، أثر ظاهر في دفع حركة نشر التراث خطوات واسعة. فنشر تكملة الصلة لابن الأبار وكتاب الجمل للزجاجي سنة ١٩٢٦ م وغير ذلك.

أما الشيخ طاهر الجزائري الكبير (١٣٣٨ هـ- ١٩٢٠ م) فهو جزائري الأصل فقط، وكان مولده ووفاته وأعماله العلمية بدمشق.

وفي تونس : ظهرت الطباعة العربية مبكرة أيضاً، وعما نشر فيها قدماً، الحلول السنديبة في الأخبار التونسية، لمحمد بن محمد الوزير سنة ١٢٨٧ هـ وتاريخ الدولتين الموحدية والمحفصة للزرتشي (محمد بن إبراهيم اللؤلؤي) سنة ١٢٨٩ هـ ورقم الحلول في نظم الدول، للسان الدين بن الخطيب سنة ١٣١٧ هـ وغير ذلك الكثير.

وكان لإشراق تونس بالعلماء الكبار، أمثال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، والمرحوم حسن حسني عبد الوهاب أثر كبير في إذكاء حركة نشر التراث في تونس وغيرها من البلدان العربية.

وفي السنوات الأخيرة قامت في تونس دار نشر كبيرة تسمى (الدار التونسية للنشر) عنيت بنشر كثير من عيون التراث، وخاصة تاريخ المغرب، وعلومه، وأدابه. وهناك دار أخرى شركة بين تونسي ولبيبيا هي (الدار العربية للكتاب) قد باشرت طبع شيء من كتب التراث منها : كتاب الفنية، وهو فهرست شيوخ القاضي عياض.

وأنشأ أحد أبناء تونس الأفضل دار نشر في بيروت تعرف بـ (دار الغرب الإسلامي) بيروت) وهو العالم الأديب التونسي الحبيب اللّهـىـ، وبدأ يخرج من خلالها تصوحاً تراة يختارها بعناية، منها ديوان تأبـطـ شـراـ، جـمـعـ وـتـحـقـيقـ الأـسـتـاذـ عـلـىـ ذـوـ الـفـقـارـ شـاـكـرـ سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ مـ.

أما المغرب الأقصى : وهو المراد بكلمة (المغرب) عند إطلاقها في عصرنا الحديث. كانت بداية الطباعة العربية في المغرب، في المطبعة الحجرية بفاس التي بدأت نشاطها منذ ما يزيد على المائة سنة، فأخرجت قدرًا كبيرًا من التراث المغربي والأندلسي. ومن أوائل ما نشر في هذه المطبعة: الأنبياء المطروب القرطاس، في أخبار ملوك المغرب وتابع مدينة فاس، لابن أبي زرع، سنة ١٣٠٥ هـ وجذوة الاقتباس، فيما حل من الأعلام مدينة فاس، لابن القاضي سنة ١٣٠٩ هـ وغير هذا الكثير.

وقد ذكر العلامة محمد المنوف في كتابه (ظواهر يقطة المغرب الحديث ٢٠٥/١) قصة دخول المطبعة المغربية بلاد المغرب فقال: «وصلت المطبعة المغربية للمغرب في شعبان سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٥ مـ وكان دخولها بشكل فردي، حيث جاءت على يد قاضي تارودانت محمد الطيب بن محمد السوسي التمل الروداني، الذي اشتراها من الشرق لما حج، ثم أقى بها للمغرب، وعمل طبع مصرى ليشتغل بها».

وكان بدءً عمل هذه المطبعة الأولى في تاريخ الطباعة العربية بمدينة مكناس، وكان أول كتاب يطبع بها «الشمائل المحمدية» للإمام أبي عيسى الترمذى في ٤ صفر سنة ١٢٨٢ هـ ثم

نُقلت إلى مدينة فاس، وطبعت الكتاب الثانى: شرح المقىمة الأجر ومية للشيخ خالد الأزهري، وتم طبعه في ١٨ جمادى الثانية، سنة ١٢٨٢ هـ.
وقد تعددت المطابع المغربية بعد ذلك في مدينة فاس، ترى أسماءها، وأسماء مطبوعاتها في كتاب الأستاذ منون المذكور.

وقد رأى السلطان محمد الرابع وجوب تطوير الطباعة المغربية، وتأسيس مطبعة عصرية يجمع المروف آنذاك، فأرسل أحد المغاربة إلى مصر ليتدرّب على الطباعة المصرية وصف المروف وقد تعددت المطابع العصرية بعد ذلك في فاس، والرباط والدار البيضاء، وطنوان، وطنجة، وغيرها من بلاد المغرب، في مختلف العلوم والفنون.

ومع شيوخ الطباعة في المغرب، رأينا كثيراً من العلماء، والناشرين المغاربة، يتوجهون إلى مطابع مصر: لنشر عيون التراث، مشاركة مع دور النشر في مصر، أو استقلالاً، نطبعوا أشياء في (مطبعة بولاق) والمطبعة البهية وغيرها من المطابع الخاصة.

ومن أبرز الآثار المغربية التي طبعت في مصر في تلك الأيام كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي وقد طبع بالمطبعة البهية المصرية سنة ١٣١٢ هـ = ١٨٩٤ م

ومن الناشرين الناجين بمصر: محمد سassi المغربي، وكان تاجرًا بالفحامين بالقرب من الأزهر، وقد تولى الإنفاق على طبع موسوعات هامة منها: كتاب الأغانى، لأبي فرج الأصفهانى، الذى ظهر مُديلاً بالفهارس، ومكملاً بالجزء الحادى والعشرين، ولا تزال طبنته تداول حتى الآن.

ثم كان تعاون بين ممهد مولاي الحسن بتطوان، الذى أسسه مولاي الحسن المهدى الملوى، خليفة ملك المغرب، وبين لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر فنشرت هذه اللجنة لساب المعهد المذكور كتاب أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض، للمقرى، صاحب نفع الطيب عام ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م، ومعجم ما استمعجم (٤ أجزاء)، لأبي عبيد البكرى عام ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م إلى جانب مترجمات كثيرة كالمحضرة الإسلامية، لأدم متر، ترجمة محمد عبد الحادى أبو ريدة (جزءان) وغير ذلك الكثير من المترجمات.

ولا يزال هؤلاء المغاربة الشيوخين على تراثهم يواصلون نشر التراث المغربي في المغرب محققاً تحقيقاً أثيناً، على يد علماء المغرب الأفاضل، من أمثال الأساتذة، عبد الحق الكافى، صاحب فهرس الفهارس، وعبد الله كتون، ومحمد بن تاويت الطنجي، وعبد الحادى التازى، ومحمد الفاسى.

وفي السنوات الأخيرة نشطت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالغرب، إلى نشر طائفة صالحة من كتب التراث، مثل تفسير ابن عطيه المسمى: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وكان قد طبع منه جزء في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، وختصر العين لأبي بكر الربيد (صدر منه جزء واحد) والإعلام بحدود قواعد الإسلام للقاضي عياض.

وهناك بعض المطبوعات القرآنية تصدر عن المطبعة الملكية.

ويلاحظ الباحث أن حركة التراث العربي في المغرب الكبير (تونس والجزائر والمغرب) تدور غالباً في فلك التراث المغربي: تاريخه وعلومه وأدابه ومذهب الفقهى (المذهب المالكى) وكانت جهودهم في نشر التراث الشرقي قليلة إذا قيست بما نشروه من تراث المغرب الكبير.



دائرة المعارف العثمانية

بحيدر أباد الدكن - الهند

هذه قلعة كبيرة من قلاع نشر التراث العربي - تأسست عام ١٨٨٨ م ومن المعروف أن الطباعة العربية قد عرفت في الهند قبل ذلك التاريخ، فهناك حاسة أبي قام التي طبعت في كلكتا عام ١٨٥٦ م ومقارى الواقعى ١٨٥٥ م وكتاب اصطلاحات الفنون للتهانوى ١٨٦٢ م وأجدد العلوم لصديق حسن خان القنوجى، بيوال ١٢٩٥ هـ وديوان مسلم بن الوليد (صريح الفوائق) ببابى ١٣٠٢ هـ = ١٨٨٥ م وغير ذلك.

ولما أنشئت العثمانية بحيدر أباد عام ١٩١٨ م ضُمت إليها دائرة المعارف العثمانية، وقد جمعت دائرة المعارف عدداً وفيراً من المخطوطات العربية النادرة والأفلام المصورة من مكتبات: أوروبا، وروسيا، وإيران، وتركيا، ومصر، وسائر البلاد العربية، بالإضافة إلى ما تضمه مكتبات الهند نفسها، ثم أخذت في نشرها وإذاعتها. وقد بلغ ما نشرته الدائرة خلال سبعين سنة من إنشائها ١٧٠ كتاباً في ٣٧٠ مجلداً. وقد أنت مطبوعات الدائرة على كل فنون التراث، وجاء في قائمة مطبوعاتها المشورة سنة ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م أسماء هذه الفنون. والكثير من منشورات الدائرة من الموسوعات ذات الأجزاء المتعددة. مثل: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (١٢ جزءاً) والأنساب للسعافى (١٢ جزءاً) والسنن الكبيرى، للبيهقى (١٠ أجزاء) والجرج والتتعديل، لأبى حاتم الرازى (٩ أجزاء) ولسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (٦ أجزاء).

وقد تعاون مع الدائرة في نشر بعض مطبوعاتها نفر من المستشرقين منهم: كرنوكو، وآبرى، وقد كان للدائرة اتصالات وثيقة بعلماء المخطوطات والتراث في أنحاء العالم. وقد نشرت الدائرة بعض مطبوعاتها خارج الهند ومن ذلك كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى، الذى طبع في دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م وغير ذلك. والقائمون على تصحيح الكتب في هذه الدائرة، يعملون في إخلاص واحتساب وصمت، ومن أشهرهم: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني، أحد قضاة اليمن الملقب بشيخ الإسلام، سافر إلى الهند وعمل مصححاً في الدائرة المذكورة، وفي سنة ١٣٧١ هـ ترك حيدر أباد ورحل إلى مكة المكرمة فعن أميناً للمخطوطات بمكتبة الحرم المكي. إلى أن توفي عام ١٣٨٦ هـ ودفن بمقبرة رحمة الله.

الفصل الثاني

ماهية التحقيق والمواد المساعدة عليه

إن أى باحث في العلوم الإنسانية، مطالب بتحقيق النص الذى يستتبع منه نتائج معينة، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطاً، فكثير من الكتب المطبوعة التى بين أيدينا لا تفترق كثيراً عن المخطوطات، إذ أن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفنة من الوراقين وبعض الأدعية الذين لا يدركون عن فن تحرير النصوص شيئاً^(١) ولذا جاءت هذه المطبوعات فى كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والترحيف، ونصوصها مضطربة، مشوّشة، تبعد كثيراً عن الأصل الذى كبه مؤلفها ! ولذا يجب أن نعرف ماهية التحقيق.

التحقيق في عرف أهل العلم: إثبات المَسْأَلَةِ بِالدَّلِيلِ^(٢).

وأحقُّ الأمْرِ: أوجَبَهُ وصَيَّرَهُ حَقًا لَا يُشكُّ فِيهِ.

وَمَعْقُلٌ: أى مُحْكَمٌ، يقال: «كَلَامٌ مَعْقُلٌ» أى مُحْكَمٌ منظم.

وَحَقُّ الْأَمْرِ يُعْنِي - بكسر الماء وضمها في المضارع - حَقًا: أى ثبت ووجب.

وَحَقُّ لَهُ - بفتح الماء وضمها - ثبت له أو أثبتت له.

وَأَحَقُّ أَهْلِ الْمَقْدِ: أى أظهره وأثبته للناس.

والحق: هو الثابت الصحيح، وهو ضد الباطل.

وهو لفظ كبير الورود في القرآن الكريم، والمراد به على سبيل التعبين يختلف باختلاف المقام الذي فيه الآيات، ومعناه العام لا يخلو من معنى الثبوت والتطابق للواقع^(٣).

(١) انظر الطيبة الثانية لكتاب (الوسيلة الألبية إلى العلوم العربية) للشيخ حسين المرصفي وقد ظهر منها جزمان: الأول سنة ١٩٨٠ والتانى سنة ١٩٩١ بتحقيق وتقدير الدكتور عبد العزيز المسووف، وانظر نقد دراسة لهذا البحث في مجلة مهد الخطوطات بقلم مؤلف هذا الكتاب وانظر ما كتبه المؤلف عن منهجية التحقيق لهذا الكتاب في جريدة الجمهورية الخميس ٢٨ نوفمبر ١٩٩١.

(٢) النهاوى (كتاب إصلاحات الفتن) ط كلكتا سنة ١٨٦٢ وذلك نقلًا عن الصادق الملواتي في حاشية بدیع البرزان ويعول البرزانى في كتاب التعریفات من طـ. التحقیق: إثبات المَسْأَلَةِ بِالدَّلِيلِ.

(٣) معجم الفاظ القرآن ٢٨٨/١ وما يتعلمه.

وقال أبو البقاء : «التحقيق : تفعيل، من حقّ بعض ثبت.
وقال بعضهم : التحقيق لغة : رجم الشيء إلى حقيقته، بحيث لا يشبهه شبهة، وهو
المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه. والتحقيق : مأخذ من الحقيقة، وهو كون
المفهوم حقيقة». ^(١)

نـم يقول : «والتدقيق : إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة»^(٢).
والتحقيق في اصطلاح أهل الفن : هو بذل الجهد، واستقصاء البحث، بغية الوصول
إلى حقيقة ما قاله مؤلف النص.

أو قـل : هو عملية مركبة تتضمن إخراج نص مضبوط يكون على الصورة التي قاله
عليها صاحبه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل.
والذى اتفق عليه شيوخنا المحققون من ذلك : أن يؤدى نص الكتاب أداء صادقا، كما
وضعه مؤلفه، كـما وكيفـما يقدر الإمكان.

فيتساـمل المحقق بالنسبة لذلك النص عـدة تساؤـلات :

- ١ - هل نسبة النص إلى مؤلفه صحيحة؟ وإذا لم تكن صحيحة، فهل النص منسوب
خطأ إلى غير صاحبه، أو أنه نص متخل باكمـله؟
- ٢ - هل النص نقـعـ الكامل خالـيـ من التغيير أو التشويـه أو النقص أو الزيـادة؟
- ٣ - ما هو تاريخ النص؟

والمحـقـعـ عـرـضـةـ فيها ذـكـرـ لـلـخـطـأـ، وـجـبـ أنـ تكونـ خـشـيـةـ المـخـطـأـ باـسـتـمرـارـ طـرـيـقـ الـعـلـمـ.
فالكتـابـ المـحـقـقـ هوـ: الـذـىـ صـحـ عنـانـهـ، وـاسـمـ مؤـلـفـهـ، وـنـسـبـةـ الكـتابـ إـلـيـهـ، وـكانـ مـتـهـ
أـقـرـبـ ماـ يـكـونـ إـلـىـ الصـورـةـ الـتـىـ تـرـكـهاـ مؤـلـفـهـ.

وعـلـىـ ذـكـرـ فـاجـهـوـدـ الـتـىـ تـبـذـلـ فـيـ كـلـ مـخـطـوـطـ يـجـبـ أـنـ تـتـنـاوـلـ الـبـحـثـ فـيـ الزـواـيـاـ التـالـيـةـ:

- ١ - تحقيق عنوان الكتاب.
- ٢ - تحقيق اسم المؤلف.
- ٣ - تحقيق نص الكتاب، حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنـصـ مؤـلـفـهـ.
ولـماـ كانـ مـنـ الـمـسـيرـ وـجـودـ نـسـخـةـ المؤـلـفـ - خـاصـةـ فـيـ الـقـرـونـ الـثـلـاثـةـ الـأـوـلـىـ للـهـجـرـةـ -
اعـتـبـرـناـ إـلـمـاءـ الـذـىـ يـرـاجـعـهـ المؤـلـفـ مـساـوـيـاـ لـلـنـسـخـةـ الـتـىـ يـخـطـ المؤـلـفـ.
وـبـدـيـهـيـ أـنـ وـجـودـ نـسـخـةـ المؤـلـفـ أـوـ إـلـمـاءـ الـذـىـ رـاجـعـهـ، لـاـ يـجـوـجـنـاـ إـلـىـ مـجـهـودـ إـلـاـ بـالـقـدرـ

الذى تتمكن به من حسن قراءة النص، نظراً إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية لا يستطيع فهمها إلا بطول الممارسة والإلتف، وهذا الأمر يتطلب علامي في الفن الذى وضع فيه الكتاب، متمنياً بخطوط القمام.

وليس تتحقق النص تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقضيها أمانة التاريخ، فإن نص الكتاب حكم على المؤلف وتاريخ لتفكيره، وهو كذلك حكم على عصره وبيته، وهي اعتبارات تاريخية صادقة لها حرمتها.

والتصريف في نص الكتاب اعتداء على المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير أو التقسيح.

١ - تحقيق العنوان:

وليس بالأمر المُيْمَنِ. فبعض المخطوطات يكون حالياً من العنوان:

(أ) إما لفقد الورقة الأولى منها.

(ب) أو انطمس العنوان.

(ج) وأحياناً يثبت على النسخة عنوان واضح جلي، ولكنه يخالف الواقع

١ - إما من دواعي التزيف.

٢ - وإما بجهل قارئٍ مُـا، وقصت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبتت ما خاله عنواناً.

فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكره في ذلك بطاقة من المحاولات التحقيقية كأن يرجع إلى كتب المؤلفات، كهرست ابن النديم، أو كتب الترجم، أو أن يتابع له الظرف بطائفة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاصاً، أو خبرة دقيقة، بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضيق تلك الخبرة في يده الخط الأول، للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

والانطمسان الجزئي لعنوان الكتاب، مما يساعد كثيراً على التحقيق من العنوان الكامل حتى وضع معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلفه وموضع كل منها مق تيسّر ذلك.

وأما التزيف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب، وإثبات عنوان لكتاب آخر، أجمل منه قدرًا، ليلقى بذلك رواجاً، وقد ينبع المزيف نجاحاً نسبياً لأن يقارب ما بين خطه ومداده، فيجوز هذا على من لا يستطيع المثرب والرية في ذلك.

وأما التزيف الساذج فمنشأه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يحيط إليه أنه هو العنوان الأصيل.

٢ - تحقيق اسم المؤلف:

إن كل خطوة يخطوها المحقق لابد أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب، واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ، بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، بل لابد من إجراء تحقيق علمي، يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه^(١)!

وأحياناً تفقد النسخة النص على اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهدى إلى ذلك الأسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات، أو كتب الترجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً وفهرست فيها الكتب، كمعجم الأدباء لياقوت، وإحياء الرواة للقطني، أو غير ذلك من الوسائل العلمية.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يجعلنا على الحذر التدقيق في إثبات اسم المؤلف المجهول، إذ لابد من مراعاة اعتبارات تحقيقية، ومنها المادة العلمية للنسخة، ومدى مطابقتها لما يعرفه المحقق عن المؤلف، وحياته العلمية، وعن أسلوبه وعصره. والتحقق إذا عثر على نصوص معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من القول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه، أو يقطع به في ذلك.

وأحياناً تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشدي، والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمرى.

وقد يعتري التحرير والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصرى قد يجرب

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب في الدين) المترب إلى أبي حامد الغزالى. طبعة كتاب اليوم العدد ٢٠٧ أبريل سنة ١٩٩٠.

وجاء في مقدمة بلغته تحقيق السيراق على سبوبه ٣٠ / ١ .. أنه قد نسب إلى أبي سعيد السيراق هذه الكتاب وليس له. وهي :

١ - شرح الغريب المصنف.

٢ - شرح شواعد إصلاح المطن (مهد المخطوطات العربية بالقاهرة ٩٧ - ٥٥٣). فالكتابان لأبي يوسف السيراق .. لا لأبي سعيد السيراق.. وقد أخطأ بروكلمان في نسبة هذين الكتابين للسيراق.. الأب. ويرجع هذا بالنسبة للكتاب الثاني إلى خطأ في خطوط تبريل ١٢٩٦ و ١٣٠٠. إذ يحمل اسم أبي سعيد مؤلفاً، وبدل كتاب الطبقات والمقيمات، والآثارات المتأخرة دليلاً فاطماً على كون الكتابين (ابن سعيد السيراق) وليس (أبي سعيد) نفسه.

٣ - الاغرب في جدل الإعراب:

هذا الكتاب ليس لأبي سعيد السيراق. بل هو لابن الأثيرى.. وقد نسب هذا الكتاب للسيراق اعتماداً على ما جاء على غلاف مخطوط ليدن من هذه الكتاب. وقد حقق هذا القول الأستاذ سعيد الأفغانى عندما حقق هذا الكتاب ونشره في دمشق سنة ١٩٥٧م. ثم حققه عليه عامر، في استوكهولم سنة ١٩٦٥م.

بالبصري، والحسن بالحسين، والخراز بالخراز، وكل ذلك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيح، أو تصحيفاً آخر أقسى منه. فليس هناك بدُّ من اجتلاف الطمائنية في ذلك بالبحث العلمي الواسع. وما قيل في تزييف المناوبين يقال أيضاً في تزييف أسماء المؤلفين، لذلك لم يكن بدُّ من تتبیه المحقّ هذا الأمر الدقيق.

٣ - تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

ليس بالأمر الهين أن تومن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخامدة التي ليست لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب الترجم؛ ل تستمد منها اليقين أن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها^(١)، فالكتاب الذي تحدّد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه، جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف. ومن أمثلة ذلك كتابٌ نسب إلى المحافظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ وعنوانه : « كتاب تتبیه الملوك والمکايد » منه صورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٤٥ أدب ومن أبوابه : « لكن من مکايد كافور الإخشيد ومکيدة تو زون بالمعنى باقه » وحياة الأول بين سنتي ٢٩٢ و ٣٥٧ هـ والثاني بين ٢٩٧ و ٣٥٧ هـ وهذا كله بعد وفاة المحافظ بعشرين السنين كما ترى .

كما أن دارس أسلوب الكتاب يحكم لأول وهلة بأن المحافظ بريء منه وإنما حمل عليه حملاً

٤ - تحقيق نص الكتاب:

وتحقيق نص الكتاب، أمر جليل، يحتاج من الجهد والعناء أكثر مما يحتاج إليه التأليف. وقد يُقال المحافظ في كتابه (الحيوان) : « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعان، أيسر عليه من إتمام ذلك التقصّ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام »^(٢).

ويثور سؤال آخر : ما هي الأمور التي تعين على إقامة النص، وتُنبَّهُ المحقق مزاق سوء الأداء؟

فأول تلك الأمور : الترس بقراءة المخطوط، فإن القراءة الخاطئة، لا تنتج إلا خطأ. وبعض كتابات الأقدمين يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك المخطوط

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (رسالة في علم الموسقا) للصفدي طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩١.

(٢) الحيوان للمحافظ ٧٩/١

العتبة التي لا يطرد فيها النقط والإعجم، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم كوفى قديم، أو بقلم أندلسى أو مغربى، وللأندلسى والمغربى صورها الخاصة ونقطتها الخاص، ولكل كاتب بأحد القلمين لازمة لا تكون لأخىه، وتصویر يخالف تصویر أخيه.

إذا تركنا ذلك وقرأنا في المخطوط المعايادة، وجدنا لكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك.

فنحن نجد من يقارب بين رسمي الدال واللام، فلا نشعر بالفرق بينها في النظر، أو في رسمي (الفين) المعجمة (والفاء) كذلك، مع أن لكل منها ضابطاً خاصاً، ولكنَّ المثير بالخط يستطيع بخبرته أن يفصل بينها.

ونجد كذلك كثيراً من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائى. وهذا يحتاج أيضاً إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة، وبالرجوع إلى كتب الرسم القديمة، أعني الإملاء.

وما هو جدير بالذكر أنَّ النقط تختلف طرائقه في الكتابة الشرقية والكتابة الغربية إلى وقتنا هذا، ولا سيما في الريف المغربي، إذ نجد الفاء عندهم إلى الآن غير نقطة واحدة من أسفلها وليس من أعلىها، على حين نجد الفاف عندهم تغير بочка واحدة لكن في الأعلى لا في الأسفل. فهذا أمر يحتاج إلى يقظة ودرأة.

وفي الكتابات القديمة أيضاً توضع بعض العلامات لتأكيد إهال المحرف المهملة كالسين. نجد بعضهم يميز إهالها بوضع ثلاث نقاط من أسفلها، في مقابل تغير إعجم الشين بوضع ثلاث من فوقها. وبعضهم يدل على إهال السين بتركها كما هي، على حين يميز آخرها الشين بوضع نقطة واحدة في أعلىها، وبعضهم يكتب تحت السين المهملة سيناً صغيرة.

ومن الكتاب القديم من يميز المحرف المهمل بوضع هزة في أعلىه أو تحته إشارة إلى «إهال» أو «أهال». ومنهم من يضع فوق المهمل خطأً أفقياً لنظر وضع النقط، أو يضع رساً كالملاط الصغير من فوقه. ومنهم من يضع للإهال علامة شبيهة بالرقم ٧

وبعض الكلمات التي تقرأ بالإهال وبالإعجم معاً قد ينقطع الحرف من أعلى ومن أسفل كذلك ب نقطة، أو يضع فوق السين نقطاً ثلاثة ومن أسفلها كذلك إشارة منه إلى جواز القراءتين كالتسميت والتسميت: «التسميت»، وهو الدعاء بالسلامة من شر المطاس. ونحو ذلك: **المضمة والمصمة**: «المضمة».

وفي (الإعجم) يعني الشكل والضبط يحتاج المحقق إلى خبرة خاصة، وذلك في الكتب العتيقة. وكان أبو الأسود يسميه «النقط». يقول أبو الأسود الدؤل لكاتبه القيسى:

إن رأيتها قد فتحت فم بالحرف فانقطت على أعلى، وإن ضمت فم فانقطت نقطة بين يدي الحرف، أي أمامه. وإن كسرت فم فاجمل النقطة تحت الحرف. فإن أتيت ذلك شيئاً من غنة - يعني التنوين - فاجمل مكان النقطة نقطتين». وقد وجدنا تطبيق ذلك عملياً في المخطوطات الذاهبة في القلم من المصاحف وغيرها.

وفي الكتابة القديمة كثيراً ما تهمل كتابة المءزرة الواقعة في نهاية الكلمات المدودة وغيرها، مثل ماء وساه وردا، ومثل شيء وفه وضوء، تكتب: ما، وساه، وردا، وشي، وفه، وضوء. وفي بعض الأحيان قد يسهلون المءزرة المتوسطة في مثل بير وذيب الخ.

ونجد كذلك أن المءزرة المكسورة التي التزمنا اليوم بكتابتها تحت الألف يكتبها بعض الأقدمين تحت الحرف أو فوقه أيضاً.

والشدة، وهي رأس الشين، تجدها في الكتابة القديمة حيناً فوق الحرف، وحينما آخر تمحته إذا كانت مقرونة بالكسرة.

والفتحة مع الشدة التي ألفنا كتابتها فوق الشدة نجد كثيراً من الأقدمين لا يبالى بذلك، فما دامت الفتحة فوق الحرف فهي فتحة، سواء أكانت الشدة تحتها أم كانت فوقها، على حين نعدّ نحن الآن أن الفتحة الموضوعة تحت الشدة هي تعبير عن الكسرة لا غير.

وضع الكسرة تحت الشدة فوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات المتبقية.

ونجد في المخطوطات المغربية من بعض الصفة تحت الشدة فوق الحرف. وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة اللاحقة إذا كان مدغماً في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل: «بل زان» توضع شدة على الراء مع أنها في أول كلمة. وكذلك نحو: أهلكت مالاً لو قنعت به» بوضع شدة على لام «لو».

ومع هذا نجد أن شكل الشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس. يقول شيخنا عبد السلام هارون^(١):

«وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق، هو كتاب العققة والبررة لأبي عبيدة، وقد التزم فيه كتابة خطأ غريباً، هو وضع الحركات الملوية، وكذلك السكون، تحت نقط الإعجام. فكلمة «مضففة» كتب تحت نقطة الضاد سكوناً، كما وضع فتحة الغين تحت نقطة الغين لا فوقها.

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جنى بدار الكتب المصرية وجدت الشدة

مع الفتحة يعبر عنها بعلامة فوق الحرف شبيهة بالمعد (٧) أما الشدة مع الضمة فإنها يعبر عنها بعلامة فوق الحرف شبيهة بالمعد (٨). وأما الشدة مع الكسرة فيعبر عنها بعلامة (٩) أيضاً، ولكن بوضعها تحت الحرف».

وما يجب أن يعرفه المحقق ما يسمى بعلامة التربيع، وهي الحرف (ض) بوضع فوق العبارة التي هي صحيحة سليمة في نقلها مطابقة للأصل، ولكنها خطأ في ذاتها، وذلك لكتاب يخل الكاتب الأمين عهده من خلل النص الذي نقله كما هو.

وهناك علامة تسمى علامة التثليث، وهي الحرف (ث) بوضع فوق الكلمة اقتباساً من الكلمة التثليث، أي ضبط المعرف من الكلمة بثلاثة ضبوط: الفتح والضم والكسر، نحو: وَجَدَ وَجَدَ وَجَدَ، توضع نقط الثلاث فوق الواو إشارة إلى اللفات الثلاث. وقد وجدت هذه العلامة في مخطوطة الاشتقاق لابن دريد.

وعلامة أخرى تدل على وجود البياض بالنسبة، أي فراغ لم تثبت فيه الكلمة، وهي الحرف (ض) يكتب في موضع البياض إشارة إليه، وهذه العلامة مقتبسة من كلمة «بياض». وقد وجدت هذا في نسخة مخطوطة من جهرة أنساب العرب لابن حزم.

وكان للكتاب القدماء ذوق خاص في التحرز من تشويه الكتابة، فإذا أخطأوا بزيادة بعض الكلمات، أشار إلى ذلك بوضع خط معقف الطرفين فوق الكلمة أو الكلمات الزائدة هكذا [٥٠٠٥]، أو أشار إلى ذلك بوضع دائرتين صغيرتين [٥٠٠٥] إحداها في بدء الزيادة والأخر في نهايتها، أو أشار إلى ذلك بوضع نصف دائرة («») أحدها في بدء الزيادة والآخر في نهايتها.

إذا أخطأ بالتقديم والتأخير، وضع فوق الكلمتين المضطربتين أو الكلمات ألفين صغيرتين. وجدت في إحدى المخطوطات: (ستة ومانة إحدى) وقد وضعت ألف صغيرة فوق «ستة»، وألف أخرى كذلك فوق كلمة «إحدى» أي اقرأ: ستة إحدى ومانة. وقد يوضع في هذا المجال أيضاً أي الإشارة إلى التقديم والتأخير مثل المرقان (خ) و (ق) أو (خ)، و (م) أي تأخير وتقديم، أو المرقان (م) و (م) إشارة إلى مقدم ومؤخر.

وهناك رموز و اختصارات لبعض الكلمات أو العبارات، نجدها في المخطوطات، ولا سيما كتب الحديث، وهو سبق سبق به أسلاقنا العرب، وقد لهم في ذلك الفرنجة وأسرفوا فيه إسرافاً، وذلك نحو:

| | |
|---|---|
| س - سببته | ثنا - حدتنا |
| لا ينفع - لا ينفع | ثني - حدثني |
| سم - ابن أم قاسم | أنا - أباًنا أو أخيه |
| عم - عليه السلام | فتنا - قال حدتنا |
| صلع - صل آله عليه وسلم | ش - الشرح |
| رض - رضي آله عنه | الش - الشارح |
| ع - موضع، وقد استعمله صاحب القاموس ومن بعده. | المرص - المصنف. أي المؤلف. |
| ج - جم. | ص - المصنف. أي المتن. |
| جمع - جم الجمع. | م - معتمد أو معروف. |
| جميع - جم جم الجمع. | وقد استعمله صاحب القاموس ومن بعده بمعنى معروف. |
| ح - حينئذ. وهكذا. | اللح - إلى آخره. |
| | اه - انتهى |

هذا هو بعض ما ينبغي معرفته مما يكتسب من الترس بقراءة المخطوطات. وينقص هذه الخبرة يقع المحقق في مزاليق جهة تبعده عن الصواب وتبعنه به إلى تشويه النصوص البريئة، وتقهد له سبيل الدلوان عليها وهذا هو الأمر الأول الذي جعلت قضيته هي : الترس بقراءة المخطوطات.

والمسُّ اللغوی، أمر ضروري جداً في معالجة النصوص، فأنت حين تعالج نصاً تريد نشره أو الإفادة منه في موضوع تبحثه، وقد استغلت عليك فهم هذا النص، فأنت بين أمرين :

إما أن يكون العيب فيك أنت، لأن مخصوصك اللغوي قليل، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكن فيها من فهم هذا النص دلالة أو تركيبة.

إما أن يكون النص الذي أمساك قد أصابه التصحيف أو التحرير، أو السقط والتبخير ! والمتحقق المنصف هو الذي يبدأ عادة باتهام نفسه، قبل أن يتم النص الذي أمامه.

والمتحقق الذي يبدأ عادة باتهام النص يرتكب من المحادقات في تغييره ما يجعل مؤلفه يتسلل في قبره.

وفهم النص هو الطريق إلى تحقيقه على الوجه الأمثل، ويتبيّن لنا : أن فهم النص، ضروري جداً لتحقيقه على الوجه الصحيح، وأن اتهام المتحقق نفسه بعدم الفهم يجب أن

يسبق اتهام النص بالتعريف والتضييف، أو الخلط والاضطراب، وأن الإقدام على تصحيح النص بالباطل أمر لا يليق !!

أما الأمر الثاني: فهو الترس بأسلوب المؤلف. ومعرفة لوازم ذلك الأسلوب، والوقوف على ما يؤثره من العبارات والألفاظ، وتعرف الأعلام التي يديرها في كتابه، والمصارف والموارد التي يتكرر إبرادها، وهذا كلّه بعد تصور المعرّض الذي عاشه، والبيئة التي اشتغلت عليه اشتتمالاً، وبدأ أثرها عليه في تفكيره وأسلوب تفكيره، فالإنسان ولد بيته.

وأدلى صور الترس بأسلوب المؤلف: أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر يستطيع الحصول عليه من كتب المؤلف، وذلك ليزيداد خبرة بأسلوبه وظروفة، وليقدر على أن يوجد ترابطًا بين عباراته في هذا الكتاب وذلك، فإن معرفة ذلك مما يعين في تحقيق النص، والتهدي بصدق إلى الصواب فيه.

والأمر الثالث: هو الإمام بالموضوع والقضايا التي يعالجها المخطوط. حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فيها سليباً يجنبه الوقوع في الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أو يحاول إفساد الصواب.

وهذا الإمام إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه. أو موضوعاً يقاربه أو يتصل به، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجهزة المطابقة أو المقاربة أو المعاونة، وكى يكون على بصيرة نافذة.

والأمر الرابع: من وسائل تحقيق النص هو المرابع العلمية ذات العلاقة المباشرة بالمخظوط؛ ومعنى هذا أن المحقق إذا اجتمع لديه أقصى ما يمكن جمعه من مخطوطات الكتاب واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألم إلماً كائناً بموضوع الكتاب استطاع أن يمضى في التحقيق مستعيناً بالبرامج العلمية المباشرة التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

- ١ - كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها.
- ٢ - الكتب التي لها علاقة نسب بالكتاب كالشرح وال اختصرات والتهذيبات. فنسخة الشرح هي من جهة شرح وضبط وتفيد، ومن جهة أخرى نسخة ثانية من الكتاب تتكلف بتوضيح الفوامض وتجملة النص، وهو أمر له قيمة في مكملات التحقيق.
- وبل نسخة الشرح نسخة المختصر أو التهذيب، فإن كل منها تلقى ضوءاً لا يستهان به في تحقيق النص.

ومن البدئي أن يرجع المحقق في ذلك إلى المخطوطات ما أمكنه ذلك، وألا يعتمد على المطبوعات الحالية من الروح العلمية المحققة.

٣ - وهناك ضرب آخر من المراجع التي لها علاقة حية بالكتاب، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على الكتاب، وهذه كثيراً ما تحتفظ بالنص الأصل للكتاب الأول.

كما يجب على المحقق الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها المؤلف، ولزمه كذلك مراجعة المؤلفات المعاونة للكتاب الذي يتحقق، فإذا كان يتحقق كتاباً في التمو - مثلاً - راجع الكتاب المتخصصة في موضوعه، أو كتاباً في الطب لا يغفل التراث الطبي عند العرب.. وهكذا؛ فإن كل ذلك يعين على تحقيق النص على وجه العموم.

وقد كان القيمة من علمائنا يصنون ذلك، ومراجعة المصادر المتخصصة في موضوع النص الذي نتحققه، أمر ضروري جداً لتصحيح ما قد يدور في الظاهر صحيحاً لا غبار عليه، وهو فيحقيقة أمره مصحف عرفة !!

ويفيد كذلك أن يرجع المحقق إلى الاقتباسات المتأخرة عن الكتاب في بطون المؤلفات المختلفة، غير أن الحذر هنا ضروري جداً، لأن بعض المؤلفين في اقتباساتهم ما لا يفهم من عبارات الكتاب التي يستخونها، أو يعيدون صياغة العبارة أحياناً بما يتفق مع السياق الذي يضعونها فيه.

ولكن منها كان من أمر الصورة التي آلت إليها الاقتباس هنا وهناك فإنه يلقى الضوء على ما النبس من عبارة المخطوطة أو أحابة التعريف والتصحيف على أيدي النساخ، في مختلف الأزمنة.

والحواشى والشروح التي صنعتها الطبلاء لبعض الكتب تعد في غاية الأهمية كذلك؛ لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب، وتقويم ما أصابها من أوهام النساخ عبر العصور.
ولنضرب لذلك مثلاً بكتاب «ربيع الأبرار» للزنخشري؛ إذ نجد أنه من الكتب التي اعتمدت على كتاب الماجستير. ولا سيما كتاب الحيوان، في زاوية معينة عند كلام الزنخشري على الحيوان، «فتجده» يتبع نصوصاً كبيرة بأعيانها وألفاظها منه. وقد أعناني هذا كثيراً عند تحقيقني لكتاب «ربيع الأبرار» للزنخشري.

والكتاب نفسه - أعني ربيع الأبرار - من الكتب التي اعتمدت على كتاب البيان والتبيين للماجستير أيضاً، فنجد كتاب الزهد فيه، ونجد نصوص الخطب والوصايا التي تحتل مساحة كبيرة من ربيع الأبرار، جلها ومعظمها في كتاب البيان والتبيين. ويعتمد أيضاً على كتاب الحيوان للماجستير خاصة في المقام والحضرات.

٤ - ومن المراجع المعينة على إقامة النص وتحقيق المحقق مزالق سوء الأداء عكس

المراجع السابقة، وهي المراجع التي استقى منها المؤلف. فإذا تهُّدى المحقق إلى النتائج والموارد التي استمدَّ منها المؤلف تأليفة كان ذلك معاوناً له على إقامة النص. وكان بعض المؤلفين القدماء ينصون في صدور كتبهم أو في أواخرها، على المراجع التي استقى منها كما نفعل نحن الآن في مناهج تأليفنا للكتب الحديثة، ويطهِّر البعض منها أن ذلك من مستحدثات المعاصر الحديث بمحاراة للأوربيين، مع أنها منهج قديم عند المؤلفين العرب.

فنحن نجد ابن فارس (ت - ٢٩٥) في مقدمته لكتابه «مقاييس اللغة» ينص على مراجعه التي اعتمد عليها في كتابه، وهي : العين للخليل، وغريب الحديث ومصنف الغريب، وكلها لأبي عبيد القاسم بن سلام، والمنطق لابن السكينة، والجمهرة لابن دريد. ويقول ابن فارس بعد أن سردها : «فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيها استبطانه من مقاييس اللغة. وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها، حق إذا وقع الشيء النادر نصنه إلى قائله إن شاء الله». .

وابن منظور (ت ٧١١هـ) في مقدمة لسان العرب فعل ذلك أيضاً، وسرد لنا من تلك المراجع خمساً رئيسية أيضاً هي : التهذيب للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصالح للجوهرى، وأمثال ابن برقى على الصحاح، والنهاية في غريب الحديث لابن الأنبار.

وابن حجر (ت ٨٥٢) في مقدمته لكتابه «تهذيب التهذيب» نص على كتاب الكمال للمقدسى، وتهذيبه للمرزى، والكافش للذهبى، وتهذيب التهذيب له أيضاً، وما جمعه مغلطى على تهذيب الكمال.

وذلك السيوطي (ت ٩١١) في «بغية الوعاة» ذكر في مقدمته طائفه كبيرة من المراجع التي اعتمد عليها والتي أربى عدد مجلداتها على ثلثمائة مجلد.

وفاقهم جيئاً في ذلك عبد القادر البغدادى (١٠٣٠ - ١٠٩١ هـ) صاحب خزانة الأدب الذى سرد في مقدمتها أسماء مئات من المراجع التي اعتمد عليها وساقها مرتبة ترتيباً علمياً على حسب الفنون وفروعها. وكذلك تاريخ الإسلام، للذهبى.

وقد يكشف المحقق النقاب عن كتاب يعتمد اعتماداً كلياً أو جزئياً على مؤلف آخر يقتبس منه دون النص فيه على ذلك، كما حدث يحدث في عصرنا هذا. يقول شيخنا المرحوم عبد السلام هارون : «وأذكر هنا ما عثرت عليه عند تحقيقى لشرح المرزوقي لمحاسة أبي تمام، إذ وجدت كثيراً جداً من نصوصه بالنص واللفظ، أو بالاتجاه الواحد، وجدتها فى شرح التبريزى للمحاسة نفسها. والذى يوازن بين الشرحين يجد أن التبريزى المتأخر عن المرزوقي بنحو ثمانين عاماً، وفاة المرزوقي سنة ٤٢١ ووفاة التبريزى ٥٠٢، يجد أنه فى معظم شروحه كان كلاً وعالة على المرزوقي.

وكما صنع التبريزى - غفر الله له - هذا فى شرحه للحماسة، أدار وجهه مرة أخرى إلى شرح ابن الأبارى للقصائد السبع الطوال، وظل يرتفع من معينه، ويقتبس من كنزه فى شرحه هو للقصائد العشر. ورب ضارة نافعة، إذ كان انتفاعى بهذا الشرح المقبس بعامل السطو، معيناً لـ ونافعاً لـ فى كثير من مشاكل تحقيق شرح ابن الأبارى.

والتاريخ لا يفُل عن أمثال هذه السطوات العلمية.

ومن الذين اتهمهم التاريخ بالإغارة على كتب غيرهم، وإن كانت أجل قدره عن ذلك: الإمام عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، عشرت على نصٍ نادر في بغية الوعاء للسيوطى^(١) عند ترجمته لأحمد بن محمد بن أحمد المرسى المتوفى سنة ٤٦٠ هـ يقول فيه: «ونسب إليه ابن خلصة شرح أدب الكاتب المسى بالاقتباب. وذكر أن ابن السيد البطليوسى أغاف عليه - أى على الكتاب - واتحده». وأقول: لكن لا تزال هذه التهمة في ذمة التاريخ حتى نرى الكتابين معاً^(٢).

والأمر الخامس: مما يعين على صحة الأداء هو الرجوع إلى الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج نفس موضوعه أو تعالج موضوعاً قريباً منه، فمما لا ريب فيه أن الأدوات العلمية المعاصرة تلقى أصدق الأضواء وأعلاها على تحقيق النص، إذ أن المعاصرة أثراً واضحاً في الأفكار وفي الألفاظ والأساليب، كما تعيّن على تصحيح الأعلام والواقع الذي تعاصر المؤلفين.

والأمر السادس: من الأمور التي تعيّن على صحة الأداء ولا يستطيع المحقق فرآه أو مجنبته هو المراجع اللغوية، إذ هي المقاييس الأولي الذي تسرّ به صحة النص، والدليل الأول كذلك الذي يقودنا إلى حسن فهم النص وتصوره. فأحياناً يحكم المحقق العجلان الذي فارقه الأنفة والدقة، على نص من النصوص أنه معرف، أو أنه ذاهب في الفموض، على حين تتطوّن نصوص المراجع اللغوية أنه صحيح غاية الصحة، أو أن من البسر يمكن أن تزكي ما بدا للوهلة الأولى عسر فهمه أو صعوبة إدراكه. ولا يكفي في هذه المهمة ضرب واحد من المراجع اللغوية.

ويكتنأ أن نصف المراجع اللغوية التي يستطيع المحقق أن يطرق بابها إلى خمسة أصناف:

الأول: معاجم الألفاظ، وأعلاها وأوثقها وأيسّرها جيّماً، هو لسان العرب لابن منظور، ونتاج العروس للزبيدي، الذي تضمّن جميع نصوص القاموس المحيط وتكميلاته.

(١) بغية الوعاء ١٥٧.

(٢) نشر هذا الكتاب في الهيئة المصرية العامة للكتاب عمّقاً بواسطة الأستاذين: مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد، وتأليف ابن السيد البطليوسى وذلك في ٣ أجزاء.

ومن معاجم الألفاظ: معاجم المفردات الطبية القديمة، كالمفردات لابن البيطار، والمعتمد لابن روسلا، ونذكرة داود الأنطاكي. ومن المعاجم الحديثة في المفردات الحيوانية مجمع الحيوان للفريق المعلوم، وفي المفردات النباتية مجمع أحد عيسى، ومجمع الألفاظ الزراعية للأمير الشهابي.

ومنها معاجم المصطلحات العلمية، كفاتيح العلوم للخوارزمي، وكليات أبي البقاء. وأوسعها وأشملها جيداً كتاب «كتاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي.

كما أن هناك معاجم وضعها بعض فضلاء المستشرقين، استدركوا بها على المعاجم العربية القديمة، ومنها معجم دوزي اللغو، ومعجم الخاص بأسماء الملائكة.

وهذه المعاجم الأخيرة تفيدنا في تتحقق النصوص الواردة في الكتب التي كان تأليفها في عصور متاخرة.

الثاني: معاجم المعان، وأعلاها كما هو معروف كتاب المخصوص لابن سينه، وفقه اللغة للشاعري.

الثالث: معاجم الأسلوب، وأعلاها كتاب جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، والألفاظ الكافية للهمذاني.

الرابع: كتب المُربّيات، وفي قمتها قديماً كتاب المُربّ أو المُربّ للجواليقى، وشفاعة التليل للشهاب المخاجى. وفي قمتها حديثاً: كتاب الألفاظ الفارسية المُربّة لأذى شير.

الخامس: معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية، كالفارسية والعبرية والسريانية، واللاتينية والأسبانية.

وهذه المعاجم تعد مجالاً صحيحاً لتحقيق الكلمات المُربّة التي يصيّبها التعريف في لفظها أو في معناها، فتكون هي حكماً في تصحيح جسم الكلمة، أو تصحيح دلالتها ومعناها.

فيذكر شيخنا عبد السلام هارون قائلاً:

«ولست أنسى تجربتي في تحقيق كلمة وردت محرفة في جميع خطوطات كتاب الحيوان، وهي كلمة «كتمان» التي وردت في الجزء السادس في ص ٤٥٢ ضمن خبر ساقه المباحث، ونصه:

وخلال معاوية بخارية له خراسانية، فلما هم بها نظر إلى وصيحة في الدار، فترك الخراسانية وخلا بالوصيحة ثم خرج. فقال للخراسانية: ما اسم الأسد؟ - قلت: وكأنه كان ي يريد أن يلقب نفسه بذلك - قالت: كمان. فخرج وهو يقول: ما الكمان؟ فقيل له: الكمان: الصبع. فقال: ما لها قائلها أقه أدرك بثارها».

وقد عَقَبَ المُلاحظ على ذلك بقوله: «والفُرس إذا استَقْبَحَت وجه الإنسان قال: «روى كعنان».

فلجأت حينئذ إلى المعجم الفارسي الإنجلizي لاستینجاس في باب الكاف جميعه. انظر اللُّفْظُ الفارسي المقارب لكتعنان، والذِّي يُؤْدِي فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ مَعْنَى الضَّبْعِ. وَبَعْدَ لَأْيَ شَدِيدٍ وَتَقْلِيبٍ كَثِيرٍ وَتَرْقِبٍ طَوِيلٍ لِكَلْمَةِ الضَّبْعِ الإنجلizية، وَهِيَ: *Hyena* وَجَدْتُ أَنَّ الْلُّفْظَ الفارسي الَّذِي يَنْطَقُ عَلَيْهِ تَفْسِيرَ الضَّبْعِ وَيَقْرَبُ «كتعنان» هُوَ لَفْظُ: «كَفَّارَ».

وَكَثِيرًا مَا كَتَبَ أَبْلَاجًا إِلَى هَذَا الْمَعْجَمِ الرَّوْنِيقِ فِي تَحْقِيقِ الْأَلْفَاظِ الْفَارَسِيَّةِ الْمَعْرِبَةِ، أَوِ الْمُشْتَرَكَةِ، أَوِ فِي تَحْقِيقِ مَدْلُولَاتِهَا وَمَعْنَاهَا»^(١).

السادس: ومن المراجع التي لا يستغني المحقق عنها في تحقيق العبارات والأساليب: المراجع التعروية. وأعلى المتداول منها وأجمعها هو كتاب «مع المقام شرح جمع الجوابع، كلاماً للسيوطى». وكذلك شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري، وحاشية الصبان على شرح الأشعوف للألفية.

السابع: وليس يستغني المحقق عن الرجوع إلى المراجع العلمية الخاصة بمادة الكتاب أو مواده. وهذه تخرج عن نطاق مصر، إذ أن لكل كتاب أو مخطوط يكون موضع التحقيق، ضرورياً شقي من المراجع التي يتطلبها.

فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ والبلدان على اختلاف ضروبها، وإلى المراجع الدينية بختلف أنواعها، وكذلك مراجع الشعر بأنواعها من الدواوين الجاهلية والإسلامية، وكتب النقد القديم والبلاغة والعرض والقافية.

كما أن كتاب التاريخ يقتصر إلى المراجع من كتب الأدب والبلدان، وسائر ما أسلفت من أنواع المراجع: فإن من المعروف أن نتاج الثقافة الإسلامية متواشج الأنسب، متداخل الأسباب. وحنق المحقق وسمة اطلاعه يهدى به بلا ريب، إلى الوقوع على المراجع التي يتطلبها الكتاب.

والذِّي أَرِيدُ أَنْ أَقُولَهُ: إنَّ تَحْقِيقَ نَصوصَ التِّرَاثِ مُحْتَاجٌ إِلَى مُصَابِرَةٍ وَمُثَابِرَةٍ، إِلَى يَقْظَةٍ وَانتِبَاهٍ عَظِيمَيْنِ، وَإِلَى سُخَاءٍ فِي الْجَهَدِ الَّذِي لَا يَضُنُّ عَلَى الْكَلْمَةِ الْوَاحِدَةِ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ أَيَّامٍ مُعْدُودَاتٍ.



ثقافة المحقق ، والمواد المساعدة على التحقيق

وليلاحظ قبل كل شيء، أن محقق النص لا يستطيع أن يستغني عن طائفة من العلوم المساعدة، فهو مضطرب مثلاً إلى الأمور الآتية:

أولاً: أن يتقن (فقه اللغة) فكيف يمكن أن يكون محققاً للأدب ولا يتقن لغة الأدب التي يريد أن يتحققها.

وهو مضطرب أيضاً إلى أن يتقن علوم النحو، والصرف، والبيان، والتاريخ، وإلى أن يتقن بنوع خاص مناهج هذه العلوم كلها، ثم هو مضطرب فوق هذا كله إلى أن يتقن مناهج البحث نفسها، فيعرف كيف يستكشف النص، فإذا استكشفه فكيف يقرؤه، فإذا قرأه فكيف يتحققه وبوضبطه.

وأياً ما كان الأمر فإن دارس المخطوطات لينشرها، أوليفيد منها باحثاً، في حاجة إلى أن يواجهها متسلحاً بالثقافة الواسعة، وعلى نحو خاص بمعرفة تطور الخط العربي وألوانه عبر العصور المختلفة، فإذا كانت بعض المخطوطات قد كتبت في لغة واحدة، فإن بعضها الآخر وصل إلينا في رسم يصعب تبيين ملامحه إلا على خبير مقتدر، وإذا جاءنا بعضها سليماً معانياً، وبعضها الآخر عدت عليه الأرضية أو الرطوبة فتآكلت هوامشه وتفرق جانب منه، ويتطلب رأب صدعه وإقامة نصفه معاناة وصرا.

ويقتضي الأمر كذلك أن يكون المحقق مدركاً لتطور دلالة الألفاظ، فنحن لا نستطيع فهم نص قد تم فهماً جيداً ومستقيماً إلا إذا فسر على أساس معانٍ الألفاظ والقواعد النحوية التي كانت سائدة في العصر الذي كتب فيه.

ويجب أن يكون المحقق على معرفة بعثان البحث، واطلاع على البرامج، وكيفية الاهتمام إلى النصوص التي تتصل بالكتاب المراد تحقيقه، مع خبرة بالفن الذي يدور حوله الكتاب، حتى لا يظهر شيء مما يتحقق به النص مملوءاً بالتحريف.

وأى قيمة لكتاب يكون معرف الكلمات! مختلف الأوزان في الشعر، أو فاسد الضبط أو كثير الغموض؟!

ويقتضي العمل كذلك المعايشة للمخطوط الذي يراد تحقيقه، يقول كراتشكونفيسكي:

«الاشتغال بدراسة المخطوطات يجعل في نهاية السرور والحزن معًا، شأنه في ذلك شأن أي

شيء في الحياة، إلا أن المخطوطات غيورة، فهي تطعم دانيا في أن تستحوذ على كل اهتمام الإنسان، وعندئذ فقط تعرض أسرارها وتكتشف عن روحها، وروح أولئك الناس التي كانت مرتبطة بهم، أما للمتعلم العاير، فإنها تظل خرسانة لاتبني عن شيء، وهي كأزهار (الست المستحببة) تفضل أوراقها عندما تلمس بدون حذر! وهي لا تفضي بشيء إلى من يتطلع إليها بنظرة موحشة ملوأة! وهو بالتالي لا يرى أي شيء فيها، اللهم إلا تلك السطور المشابهة غير الواضحة، والتي تكون عادة على ورق رديء رخيص، يحتويها جلد بالمرق، ولكن المتخصص في دراسة المخطوطات تظهر له أغراح الأبعاد أيضاً، ساعة يتلاًّ أسامه أي اكتشاف يلمع في البداية كشارة صغيرة، بل يظل المتخصص خائفاً من أن يكتشف أن هذه الشرارة ليست إلا خداع بصر^(١) هذا هو ما قاله كراتشكونفسكي، المستشرق الروسي، وأحد أساطين التحقيق في القرن العشرين.

ثم يقول: وتحقيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه تحتاج إلى دراسة مستفيضة للمؤلف ومعايشة للنص، لأنه بالرغم من أنها نعلم جيداً أنه في المخطوطات تضيع منها في الواقع أوراقها الأولى والأخيرة بصفة خاصة - وذلك تبعاً لنظام خزنها في وضع منطبع وهو التبع في الشرق، وليس في وضع قائم كما هو متبع لدينا، فإن تجديد المخطوط يحمل دانيا على التساؤل عن أصحابه، وكثيراً ما كان يحدث أن مالك المخطوط أو أي تاجر للآثار القديمة يقوم بتقليد بداية ونهاية المخطوط حتى يعطي له شكلاً أكثر قديماً، أو ينسبه إلى أي مؤلف مشهور^(٢).

ولعل من الأمثلة على ذلك: أن السيوطي لم يذكر واحداً من ترجموا له كتاباً في غلطات العام غير أن ريزنانو ذكره في قائمته، بناء على ما ذكر في فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية، كما نشر في مجلة معهد المخطوطات (نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢٢٠) أن في مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية نسخة من هذا الكتاب أيضاً، ويصف فهرس المخطوطات المصورة النسخة تحت رقم (١٨٩) لغة بقوله: «غلطات العام: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ نسخة كتبت سنة ٩٨١ كبريلين ١٢٤٠، ورقة ٢٨، ١٢٠ × ٢٠ سم».

ومن نسخة كبريلين هذه مصورة بالجمع اللغوي المصري، عن معهد المخطوطات برقم ٦٩٢ وبفحص المحقق له «غلطات العام» تبين له أنها نسخة أخرى من كتاب (نقويم اللسان) لابن الجوزي وقد كتب في آخرها خطأ «قد انتهت هذه الرسالة الموسوعة في أغلاط العام بخلال الدين السيوطي بعد العصر من يوم السبت الحادى عشر من شهر ربىع

(١) كراتشكونفسكي، مع المخطوطات العربية ص ١٧٣.

(٢) كراتشكونفسكي، مع المخطوطات العربية ص ١٦٦.

الأول من شهور سنة إحدى وثمانين وتسعين. وبأولها في صفحة العنوان (غلطات العام للسيوطى) أما نسخة مكتبة طلمت فتوجد فيها برقم (٣٤٨) وتصفها البطاقات بما يلى : (أغلاط العام للسيوطى) ضمن مجموعة في مجلد مخطوطه بقلم تعليق معناد. أوائل الكتب محلى باللازورد، وباقيتها مجدول بالذهب والألوان، وبها تقييدات في ١٢٥ ورقة. ومسطرتها ٢١ سطراً في حجم الثمن.

يقول المؤلف لكتاب (عن العامة والتطور اللغوى) وقد فحصت هذه المجموعة فتبين لي أنها تضم أربعة كتب هي :

- درة الفواص للحريرى ١ ب - ٨٤ أ.
- تكميلة درة الفواص للجواليقى ٨٤ ب - ١٠٠ ب.
- تقويم اللسان لابن الجوزى ١٠١ ب - ١٢٥ أ.

وهو - أى الكتاب - بدون عنوان وفي خاتمه ما يلى : «قد انتهت هذه الرسالة الموضوعة في أغلاط العام جلال الدين السيوطى بعد العصر من يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة سبع وثمانين وتسعين.

- التنبؤ على غلط المباهل والنبيه لابن كمال باشا ١٢٦ ب إلى آخر الكتاب، وهو بدون عنوان كذلك، غير أن المؤلف سماه في صفحة ١٢٧ ب، وهكذا نرى أن ما ينسب للسيوطى من أغلاط العامة ليس في مخطوطته إلا نسخة جديدة من كتاب «تقويم اللسان» لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ

ولعل السبب في نسبة هاتين النسختين خطأ إلى السيوطى أنها ربما نقلتا عن نسخة بخط السيوطى من كتاب «تقويم اللسان» ضاع منها العنوان وأمهرها السيوطى بتوقيعه في آخرها، فترتبا على ذلك أن وهم النسخ فنسبوا ما نسخوه منها في عامى ٩٨١هـ / ١٩٦٧هـ إلى السيوطى رحمة الله تعالى في مخطوطته (كبريل) (طلعت) السابقين.

ومن المعروف أن المباحث كان يؤلف الكتب وينسبها إلى غيره حتى تروج وتشتهر، فلا بد للتحقق من الثقاقة الواسعة بالمؤلف وبمعجمه اللغوى وبالعصر الذى كتب فيه الكتاب، حتى يستطيع أن يرد الكلمات إلى أصحابها.

ولم يكن الوراقين كلهم من النثاقات وأهل العلم والفضل، وإنما كان من بين المعتبرين منهم من يتصف بالكذب والأخلاق، ولا يتزرون الأمانة العلمية فيما ينسخون، ولا يتحرجون أن يضيفوا إلى الناس ما ليس فيهم، أو ما ليس لهم، ولكن أن تنظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب في الدين) المنسوب إلى أبي حامد الغزالى وبالمثل أيضاً كتاب (نقد النثر) فقد نسبه المحققان :

الدكتور طه حسين، وعبدالحميد العبادى، إلى قدامة بن جعفر وهذا بسبب تدلیس في العنوان وقد حقق هذا الكتاب مرة ثانية وتبين أنه جزء من كتاب (البرهان في وجوه البيان) لأبي الحسين بن وهب الكاتب. وقد نشر في بغداد سنة ١٩٦٧ بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة المريشى، ثم أعاد نشره مرة ثالثة المرحوم الدكتور حفيظ شرف في القاهرة سنة ١٩٦٩.

وقد كان بعض الوراقين يتزبدون، ويضيفون إلى الكتب ما ليس فيها، حتى اشتهر بعضهم بالكذب والأخلاق، ومن الكتب التي لم تسلم من عبئهم (معجم العين) الذين زادوا فيه، وأفسدوه، وما يذكره الأصمعي (ت ٢١٥ هـ) أنه أهل بي بغداد كتاباً في التوارد، فزياد عليه فيه ما ليس من كلامه، وأن الكتاب عُرض على الأصمعي، فقال : ليس هذا كلامي كلّه، وقد زيد فيه على فإن أحبت أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقى فعلت، وإنما فلأتقربوه، قال سلمة بن عاصم : فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجح من الثالث، ثم أمر فسخته له^(١) وكان بعض الوراقين لا ينور عنون أن يختلفوا الكتب وينسبوها إلى عالم مشهور، لتروج فتعم جيوبهم.

وهذا الجانب المعتم عند الوراقين لا يمثل إلا قطاعاً صغيراً إذا قيس إلى الصورة الكبيرة المشرقة لهم.

ويبدو في تاريخ الأدب العربي أن كتبًا برمتها كانت تتخلّل وذلك بتغيير الاسم فيجعل اسم المتنخل محل اسم المؤلف الحقيقي، فقد ذكر ابن النديم في (الفهرست) أنهقرأ في كتاب يخطّ ابن الجهم ما هذه حكاياته.

كتاب المدخل، لسند بن عليٍّ وهب ل أبي معشر، فاتتحله أبو معشر لأن أبي معشر تعلم النجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبي معشر صنعة هذا الكتاب ولا النسخ المقالات في المواليد، ولا الكتاب في القراءات المنسوبة إلى البازار، هذا كله لسند بن علي^(٢).

وللقارئ أن يستخرج من هذا النص مقدار تقافة ابن الجهم فيرى أنه رجل ناقد ذو افة، يستطيع إعادة الكتاب إلى مصادرها، ويعرف أساليب الكتاب وبحكم علمه وعقله وذوقه، وهذا هو ما يسمى عند الغربيين ب النقد المصدري.

وكذلك كان تزوير الوثائق التاريخية لصالح فئات، أو لإلحاق الضرر بها فاشياً على نطاق واسع بين الناس، وقد اعتبر علماء المسلمين أن من واجبهم أن يضعوا مبادئ وقوانين لمعرفة الصحيح من المزور، فقصة الخطيب البغدادي حين فضح الوثيقة التي مُنْجَّى بهود خبره بموجبهها

(١) تهذيب اللغة ١ / ١٥١.

(٢) فهرست ٣٨٤.

امتيازات خاصة، وأظهر أنها مزورة أمر مشهور، أكب البغدادي شهرة واسعة باقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطيب البغدادي لم يضف بذلك شيئاً جديداً، بل فعل ما كان يفعله العلماء المسلمين^(١).

* * *

لعل بعد هذا يحق لي أن أقول: إن تحقيق التراث مسلك وعر، ومركب بعيد النزال، لا يستطيع أن يعانيه إلا من آنس في نفسه سلامه الذوق، وصفاء النفس، وغزارة الاطلاع، ووفرة الحصول، وأن يكون بصيراً بالأساليب العربية في مختلف مناحيها، عارفاً بموارد الكلام ومصادرها، فطناً لصحيحه وفاسده، صادق الحدس في مواضع الخطأ والنقص، كيساً في معالجة الأساليب المضطربة، وكشف النقاب عن الأنفاظ المستعجمة، إلى جانب أن تكون له مشاركة في الكتاب الذي يتحققه، وخبرة بمصادره وأهدافه ومراميه، بعد أن يكون أميناً مخلصاً حربياً على سلامة العربية مما يطرأ عليها من التحرير والتصحيف والإبهام.

وأعتقد - ويشاركوني الكثيرون رأيي هذا - أن عمل المحقق قد يكون أشق من عمل المؤلف، لأن المؤلف حرّ طليق من كلّ قيد، يكتب ما شاء وكيفما شاء، ويعبر عن آرائه وأحساسه بالطريقة التي يريد، على حين أن المحقق يقف على أرض المؤلف لا يتزحزح عنها، ويضطر المحقق أن يتخصص شخصية غيره، ويعبر عن آراء سواه، ويظل رهيناً في محبس النكرة، مقيداً بسلسل اللفظ والمعنى.

فموزر الأدب يحتاج إلى من يستكشف له النصوص ويتحققها ويفسرها ويعدّها للدرس والفهم، وإذا كان المؤرخ لا يستطيع أن ينهض وحده ببعض هذا العبء، فلا بد من أن ينهض بهذا العبء قبله هؤلاء المحققون الذين ينفقون حياتهم في دور الكتب، ويرعون أنفسهم أسعد الناس يوم يظفرون باستكشاف نص أو تتحققه وفهمه.

ومن واجب المرء الذي يتعرض لمهمة التحقيق أن يحيط علماً بكل شيء: فلسفة، وتاريخ، وعلم أجناس، وجغرافياً، وعلوم طبيعية، ولغة، ونحو، ودلالة الأنفاظ وتطورها.. إلخ، لأنه - لاشك - سوف يصادف أثناء قراءته للنصوص أشياء من هذا القبيل.

ثانياً: من المواد التي تساعد على التحقيق: القدرة على قراءة الخطوط، فلنفرض أن لدينا «خطوطة» في الأدب مثلاً فكيف تستفيد منها إذاً كنا لا نستطيع قراءتها؟ إن الوثائق المصرية القديمة المكتوبة بالمحروف الهيروغليفية، ظلت حروفاً ميتة حتى جاء شمبليون، ولذلك إذا أراد المرء القيام بالتحقيق، فمن المحكمة أن يدرس كيف يقرأ

^(١) روزنال : مناجع العلماء المسلمين في البحث العلمي.

المخطوطات، فالذى يتعرض للتحقيق دون معايشة للمخطوط القديمة وتطورها يمكن تجنبه من حين إلى آخر بارتكابه أخطاء فاحشة في القراءة. أما المترسون بقراءة هذه المخطوط فقليلًا ما يخطئون في القراءة، فالقدرة على قراءة المخطوط (Paleography) من العلوم الأساسية لدراسة المخطوطات، منذ أقدم المصور حتى العصر الحديث، فالمحقق يصادفه أنواع مختلفة من المخطوط، تبقى كالطلاسم حتى يتربّ على قراءتها، ودراسة هذه المخطوط تحفظ له الوقت وتتجنبه الوقوع في كثير من الخطأ.

والمخطوط العربية لها أشكال عدّة منها: الطومار، ومنها النسخى، والرقعة، والكوفى، والفارسى، والتعليق، والتعليق، والمجرى، والأندلسى، والسودانى والبارى، وتوجد أنواع لكل هذه المخطوطات العربية، ويحتاج قراءة بعضها إلى التعليم والتدريب.

ولنفرض مرة ثانية - أن المخطوطة أمكن قرائتها لكن القارى لم يفهمها، فستظل أيضًا بلا فائدة، فكثير من الأشعار الجاهلية وغيرها يمكن قرائتها، ولكن لا يمكن فهمها، فكم من الأخطاء تقع للمحقق لسوء فهمه، معوضًا عن فهمها، وما أكثر الأخطاء التي تقع لسوء الفهم، أو التفسير التقريري للنصوص الصرىحة من جانب محققين لا يحسنون اللغة، والدلائل اللغوية الدقيقة وتطور الألفاظ كاً قلنا. إذن فعلم فقه اللغة كما ذكرنا أو ما يسمى بالقولولوجيا (Philology) من العلوم التي تساعد المحقق، بل هو من العلوم الضرورية له، إذ يتوقف فهم النصوص التاريخية والأدبية على معرفة لغة المscr التي كتبت به، لأن اللغة كما تعرف كانت حتى ينمو ويتطور ويغير تبعًا لظروف الزمان والمكان، ولتغير الإنسان واختلاط الثقافات، فكم من الألفاظ اليونانية والفارسية وغيرها دخلت العربية بل إن لكل شاعر أو كاتب معجمة اللغوى الخاص به تقريبًا، وبه تعرف خصائصه، وقد تدل كلمة واحدة على معانٍ متباينة أو مختلفة أو متضادة^(١). ولذلك يجب على المحقق أن يعرف تطور دلالة الألفاظ، حتى لا يفسر ما يقرأ على غير حقيقته، فبعض التراكيب لم يستعمل إلا في بعض الأماكن وفي بعض العصور.

ثالثاً: لنفرض أن المخطوطة مقرودة ومفهومة، فليس من التحقيق أخذها بعين الاعتبار قبل التتحقق من صحتها في نفسها، وصحة نسبها إلى صاحبها بصورة قاطعة، وهذا هو ما يسمى بنقد المصدر.

ويحتاج المحقق في هذه الحالة إلى الرجوع إلى أسماء الكتب التي ألفها المؤلف المنسوب إليه المخطوطة في الترجم المقدمة له، وفي كتب التعريف بالكتب مثل فهرست ابن النديم

(١) انظر الدكتور إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ .

وكتشf الظنون لخاجي خليفة، وفي كتب المؤلف الأخرى وفي مقدمة الكتاب نفسه. فبعض المؤلفين يذكرون عنوانين كتبهم صراحة في مقدماتها، وبعضهم الآخر يذكرها تلميحاً بين مجموعة من الأسجاع الحامدة له، أو المصلحة على الرسول الكريم، أو الداعية، فإذا وجدنا عنوان الكتاب نصاً أو قريباً من النص، أو معن، معززاً إلى المؤلف تحت أول خطوط التوثيق، أما إذا لم نجده فلا يقطع ذلك بعدم صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف، فما أكثر ما وجدنا للمؤلفين من كتب لا تختلف في صحة نسبتها إليهم على الرغم من عدم عنواننا على من ينسبها إليهم من الكتاب والمورخين.

فلدينا خطوات أخرى للتوثيق، فتحن نستطيع عن طريق دراسة سند رواية الكتاب - إن ذكر في المخطوط - ودراسة ترجم الرواية نستطيع معرفة المصر الذي ألف فيه، فإن لم تذكر روایته كان علينا أن نجمع أسماء الرجال المذكورين فيه، وخاصة من تدل الدلائل على أن المؤلف التقى بهم أو عاصرهم فإذا عرفنا عصرهم كان هو عصر المؤلف.

وعلم الوثائق أو علم الدبلومات (Diplomatics):

من العلوم المهمة لدراسة المخطوطات ونسبتها إلى عصرها، فينبغي أن نعرف نوع المداد في الكتابة، والقلم الذي كتب به المخطوط، وأنواع الورق المستعمل وخصائصه مثل: العلامات المائية، والألياف التي تتضح عند تعريض الورق للضوء. واليوم تستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط، والمبر، والورق، وكذلك يمكن بواسطة المجهر أو التحليل الكيميائي معرفة عمر الورق، وأحياناً يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة المغامرة، والبنفسجية، لإظهار المخطوط غير الواضحة أو المطبوسة أو المغيرة عمداً.

وعلى المحقق أن يستوتو من تاريخ نسخ المخطوط، سواء ذكر في آخر الكتاب، أو أوله، أو لم يذكر البيبة، وتفضل ذلك بدراسة الورق والمداد والخط ومضاهاتها بما نعرف من العصور المختلفة، فإذا وجدنا مخطوطة من القرن الأول أو الثاني للإسلام مكتوبة بخط فارسي، أو نسخى عادي، فيجب المذر من صحة نسبها. وإذا وجدنا مخطوطة في القرن الرابع أو الخامس مكتوبة بخط كوفي قديم قد خلا من التقط والإعجام، فمن المرجح أن تكون منحولة، وعلينا أن ننظر في اللغة التي كتبت بها، فهناك ألوان من الخصائص اللغوية، وأنواع من العبارات والمجازات لا توجد إلا في عصر دون عصر آخر.

وبمثل ذلك نستطيع أن نحدد عصر المخطوطة، فهناك الكثير من التعبيرات حدثت في الإسلام لم يكن لها وجود في المصر الجاهلي، ويمكن أن نستخدمنا المنجع في تحديد أدب المصر الجاهلي لكن بحذر ودقة متناهية وعين فاحصة وقراءة واسعة ومعايشة للنصوص المختلفة في هذا العصر، ذلك لأن المقياس الذي يتخذ في هذه الحالة غالباً هو: الجزالة

وحشية اللفظ باعتبار أن هذا هو الذي يتناسب مع الأدب الجاهلي، ففيظن أن كل أثر شعرى يتسم بالرفقة وسهولة التعبير، لابد أن يكون متحلاً، ولكن هذا المنهج خطر كل الخطورة.

فليس بصحيح مطلقاً أن الشعر الجاهلي كان كله جزلاً، وإنما اختلفت طبيعة الشعر في الجرازة والرقابة باختلاف بيئات الشعراء، فشعر عبيدي بن زيد، وشعر عبيد بن الأبرص، يتسم برقة لا تكاد تظفر بها حتى في العصر العباسي في بعض الأحيان، فلا يدلّ هذا مطلقاً على أنها منحولة، وعلى العكس من ذلك نجد في عصرنا الحديث شمراً يمتاز بالجرازة التامة مثل شعر الشيخ عبدالمطلب، وهذه الجرازة لا تعد مطلقاً على أنها من الشعر الجاهلي، إنها تمتاز بالجرازة التامة ولكنها لا تنسب - كما هو واضح - إلى العصر الجاهلي.

والذى يجب أن نعتبره مقياساً دقيقاً هو طبيعة التراكيب الخاصة بالشاعر ومعجمه اللغوى، وبعض الخصائص المقلقة بحروف المجرى واستعمال المجاز والأمثال، وهذه الخصائص الدقيقة الجゼئية، هي التي تضع أيدينا على حقيقة العصر الذى كتب فيه، خصوصاً إذا لاحظنا من ناحية أخرى أن المتحلين قد تنبهوا إلى هذه المسألة، فكانوا أمكر من أن يكتشف انتحالهم بسهولة، فاضطروا إلى تزييف لغة الأصل، كما نجد مثلاً في الأشعار المتحللة التي اختلقها خلف الأخر وحماد وغيرهما، فلقد افتى هؤلاء الرواة الذين رروا هذه الأشعار في استعارة لغة الأصل، فأغربوا ما شاءوا بالإغراب كى يعموا على كل أثر لاتهامهم بالانتحال! فعلينا إذن أن تكون دقيقين كل الدقة حذرمن كل المحن في استخدام هذا المنهج، فقد سبقنا إليه علماء العربية الأقدمون، فقطعوا إلى ضرورة التربية والممارسة عند الناقد، وقطعوا أيضاً إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها «وللشعر صناعة وتفاقة يعرفها أهل العلم.. وليس يشكل على أهل العلم زيادة الرواة ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولدون»^(١).

يقول ابن سلام وهو يرد الكوفيين إلى التساهل في الرواية والتجرؤ في القبول: «وأسمعني بعض أهل الكوفة شمراً زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم، يرثى به حاجب بن زرارة. قلت له: كيف يروى خالد مثل هذا! وهو من أهل العلم، وهذا شعر متداع خبيث؟! فقال : أخذناه من الثقات»^(٢).

يقول ابن سلام تعقيباً على الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله» وفي موضع آخر يقول عن حسان بن ثابت: «وقد حل عليه ما لا يحمل على أحد، لما تعاشرت قريش

(١) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء . ٤٠ .

(٢) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء . ١٢٣ .

واستبنت، ووضعوا عليه أشعاراً كثيرة لا تليق به»^(١).

ويمثل هذا المقياس شك الدكتور محمود قاسم في نسبة كتاب «مشكاة الأنوار» للإمام الفزالي قائلاً: «مثال ذلك ما يجده المختص عند قراءة كتاب (مشكاة الأنوار) للإمام الفزالي إذ سوف يجد أسلوباً متفقاًً على مخالف لأسلوب الفزالي وأراء تتعارض مع نظرياته! مما دعى إلى الشك في أن يكون الفصل الثالث من هذا الكتاب من تأليفه. ونميل نحن شخصياً إلى الشك في نسبة الكتاب كله إليه وبخاصة أنه نسب إلى ابن المضر السفيسي أستاذ ابن عربى، في أواخر القرن السادس المجرى»^(٢).

وعندما يتعرض الباحث للتحقيق عامة، يجد من الواجب عليه أن يتذكرة دوماً عدداً من الكتب، تهديه إلى ما يطلبه من المعرفة ومراجعتها، وأهم هذه الكتب:

- ١ - الأعلام. للزركلى. فيه لكل علم ذكره الكبير من مصادر ترجمته.
- ٢ - معجم المؤلفين. لعمر رضا حكالة.
- ٣ - مراجع تراجم شعراء العرب. لخدون الوهابي.
- ٤ - مصادر الدراسات الأدبية. لأسعد داغر.
- ٥ - الأدب العربي في آثار الدارسين. أشرفت عليه الجامعة الأمريكية في بيروت.
- ٦ - تاريخ أداب اللغة العربية. بلورجي زيدان.

ثم أهم كتابين يكتبيان عن التراث العربي كله، وهما:

- ٧ - تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان
- ٨ - تاريخ التراث العربي. لفؤاد سرجين.

وقد ترجم إلى العربية بعضاً منها وجاري اليوم استكمال ترجمتها.

ويلي هذه الكتب في الأهمية كتب الرجال، أعني الكتب التي تترجم للأعلام من العرب، ونستطيع أن نصنفها إلى:

(أ) الكتب العامة التي لا تقتصر على رجال علم معين أو فن واحد. وترتب من ترجمت لهم على الألف باه، مثل:

- ١ - وفيات الأعيان. لابن خلkan.
- ٢ - فوات الوفيات. لابن شاكر.
- ٣ - الواق بالوفيات. للصفدي.

(١) ابن سلام المبحنى: طبقات فحول الشعراء.

(٢) الدكتور محمد باسم: النظر المحدث ونتائج البحث . ٤٤١

٤ - معجم الأدباء. لياقوت.

٥ - المنهل الصاف والمستوفى بعد الواقف. لابن تغري بردى.

(ب) كتب الموليات، أى التي تترجم للرجال، تبعاً لسنوات وفاتها، مثل:

١ - شترات الذهب. لابن الصماد.

٢ - مرآة الجنان. للإياغي.

(ج) كتب القرون، مثل:

١ - الدور الكامنة، في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر، وذيله (قرن ٨)

٢ - الضوء اللامع، للسخاوي. (قرن ٩)

٣ - الكواكب السائرة ، للغوى (قرن ١٠)

٤ - خلاصة الأنثر. للممحوي. (قرن ١١)

٥ - سلك الدرر. للمرادي. (قرن ١٢)

٦ - حلية البشر. لعبد الرزاق البيطار. (قرن ١٣)

(د) كتب البلدان، مثل:

١ - تاريخ دمشق. لابن عساكر.

٢ - تاريخ بغداد. للخطيب.

٣ - نفح الطيب. للمقرى.

٤ - زبدة الحلب في تاريخ حلب. لابن العديم.

٥ - المقفي. للسفرزى.

وحتى تسهل على الباحث المحقق سبل تحقيق الكتاب سأسجل له أهم مراجعه مرتبة وفق السنوات المجرية (وفيات أصحابها) مع العلم أن لكل فن من فنون المعرفة مراجعه الخاصة.

إنما سجلت المراجع المذكورة كنماذج للمراجع العامة ليهتدى بها الشادون في فن التحقيق واقع الموفق.

أهم المراجع العامة، للتاريخ، والأدب، والنحو، والتصوف، وغير ذلك، مرتبة وفق السنوات المجرية

| رقم | اسم الكتاب | المؤلف | سنة وفاته |
|-----|------------------------|--------------------|-----------|
| ١ | طبقات فحول الشعراء | ابن سلام | ٢٤٤ هـ |
| ٢ | الطبقات الكبرى | ابن سعد | ٢٣٠ هـ |
| ٣ | البيان والتبيين | الجاحظ | ٢٥٦ هـ |
| ٤ | الحيوان | الجاحظ | ٢٥٦ هـ |
| ٥ | عيون الأخبار | ابن قتيبة | ٢٧٦ هـ |
| ٦ | الشعر والشعراء | ابن قتيبة | ٢٧٦ هـ |
| ٧ | تاريخ العقوبى | العقوبى | ٢٧٨ هـ |
| ٨ | فتح البلدان | البلانرى | ٢٧٩ هـ |
| ٩ | أنساب الأشراف | البلانرى | ٢٧٩ هـ |
| ١٠ | الأخبار الطوال | أبو حنيفة الدينورى | ٢٨٢ هـ |
| ١١ | النبات | أبو حنيفة الدينورى | ٢٨٢ هـ |
| ١٢ | طبقات الشعراء | ابن المعز | ٢٩٦ هـ |
| ١٣ | تاريخ الطبرى | الطبرى | ٣١٠ هـ |
| ١٤ | جهرة اللغة (معجم لغوى) | ابن دريد | ٣٢١ هـ |
| ١٥ | العقد الفريد | ابن عبد ربه | ٣٢٨ هـ |
| ١٦ | الوزراء والكتاب | المهشيارى | ٣٢١ هـ |
| ١٧ | كتاب الأوراق | الصولى | ٣٢٥ هـ |
| ١٨ | مروج الذهب | السعدي | ٣٤٦ هـ |
| ١٩ | القضاة والولاة | الكندى | ٣٥٠ هـ |
| ٢٠ | مراتب النحوين | أبو الطيب اللغوى | ٣٥١ هـ |

| سنة وفاته | المؤلف | اسم الكتاب | رقم |
|--------------|--|-----------------------------------|----------|
| ٣٥٤ | ابن حيان البستي أبو الفرج الأصفهاني | شاعر علماء الأنصار الأغاني | ٢١ ٢٢ |
| ٣٥٨ | السيراقي | أخبار النحوين البصريين | ٢٣ |
| ٣٧٧ | ابن حوقل | المسالك والممالك | ٢٤ |
| ٣٧٠ | الأزهري | مقمة تهذيب اللغة | ٢٥ |
| ٣٧٠ | الآمدي | المختلف والمختلف في أسماء الشعراء | ٢٦ |
| ٣٧٥ | المقدسي | أحسن التقاسيم | ٢٧ |
| ٣٧٩ | الزبيدي | طبقات النحوين واللغويين | ٢٨ |
| ٣٨٤ | التوخى | نشوار المحاضرة | ٢٩ |
| ٣٨٤ | المرزباني | نور القبس | ٣٠ |
| ٣٨٤ | المرزباني | معجم الشعراء | ٣١ |
| ٣٨٤ | المرزباني | الموشح | ٣٢ |
| ٣٨٤ | المرزباني | أشعار النساء | ٣٣ |
| ٣٨٥ | ابن التديم | الفهرست | ٣٤ |
| ٤٠٣ | ابن الفرضي | تاريخ علماء الأندلس | ٣٥ |
| ٤١٢ | أبو عبد الرحمن السُّلْمي | طبقات الصوفية | ٣٦ |
| ٤٢١ | ابن مسكونيه | تجارب الأمم | ٣٧ |
| ٤٢٩ | التعالي | يتيمة الدهر | ٣٨ |
| ٤٢٩ | التعالي | المضاف والمنسوب | ٣٩ |
| ٤٣٠ | أبو نعيم | حلية الأولياء | ٤٠ |
| ٤٤٢ | القاضي التوخي | تاريخ العلماء النحوين | ٤١ |
| ٤٤٨ | هلال الصاب | كتاب الوزارة | ٤٢ |
| ٤٦٢ | صاعد الأندلس | طبقات الأمم | ٤٣ |
| ٤٦٣ | ابن عبد البر | الاستيعاب في معرفة الأصحاب | ٤٤ |
| ٤٦٣ | الخطيب البغدادي | تاريخ بغداد | ٤٥ |
| ٤٦٥ | القشيري | الرسالة | ٤٦ |
| ٤٦٧ | الشيزاري | طبقات الفقهاء | ٤٧ |

| سنة وفاته | المؤلف | اسم الكتاب | رقم |
|-----------|-----------------------------|-------------------------------------|-----|
| ٤٨١ هـ | المروي | طبقات الصوفية | ٤٨ |
| ٤٨٨ هـ | الحُمَيْدِي | جذوة المقتبس | ٤٩ |
| ٥٢٧ هـ | ابن أبي يعلى الفراء | طبقات المتنبأة | ٥٠ |
| ٥٤٢ هـ | ابن سَبَّامُ الْأَنْدَلُسِي | الذخيرة | ٥١ |
| ٥٥٥ هـ | ابن القلاني | ذيل تاريخ دمشق | ٥٢ |
| ٥٦٢ هـ | السعاعي | كتاب الأنساب | ٥٣ |
| ٥٧٠ هـ | البيهقي | تاريخ الحكام | ٥٤ |
| ٥٧١ هـ | ابن عساكر | تاريخ دمشق (مخطوط) | ٥٥ |
| ٥٧٧ هـ | ابن الأباري | نزهة الأنبياء في طبقات الأدباء | ٥٦ |
| ٥٧٨ هـ | ابن بشكوال | كتاب الصلة | ٥٧ |
| ٥٨٦ هـ | ابن سمرة الجعدي | طبقات فقهاء اليمن | ٥٨ |
| ٥٩٧ هـ | ابن العماد الأصفهاني | خریدة القصر | ٥٩ |
| ٥٩٧ هـ | ابن الجوزي | المنتظم في تاريخ الملوك والأمم | ٦٠ |
| ٦١٤ هـ | ابن جبير | رحلة ابن جبير | ٦١ |
| ٦٢٦ هـ | ياقوت | معجم الأدباء | ٦٢ |
| ٦٢٦ هـ | ياقوت | معجم البلدان | ٦٣ |
| ٦٢٧ هـ | الطار | تذكرة الأولياء | ٦٤ |
| ٦٣٠ هـ | ابن الأثير | اللباب في تهذيب الأنساب | ٦٥ |
| ٦٣٠ هـ | ابن الأثير | أسد الغابة في معرفة الصحابة | ٦٦ |
| ٦٣٠ هـ | ابن الأثير | الكامل (في التاريخ) | ٦٧ |
| ٦٤٦ هـ | القطنطى | إحياء الرواية على أنياب النحاة | ٦٨ |
| ٦٤٦ هـ | القطنطى | تاريخ الحكام | ٦٩ |
| ٦٤٦ هـ | القطنطى | الحمدون من الشعراء وأشعارهم | ٧٠ |
| ٦٥٥ هـ | ابن أبي الحميد | شرح نوح البلاغة | ٧١ |
| ٦٥٨ هـ | ابن الأباري | نكلمة الصلة | ٧٢ |
| ٦٥٨ هـ | ابن الأباري | إعتاب الكتاب | ٧٣ |
| ٦٦٥ هـ | أبو شامة المقدسي | تراجم رجال القرنين: السادس، والسابع | ٧٤ |

| سنة وفاته | المؤلف | اسم الكتاب | رقم |
|--------------|--|---|-----|
| ٦٦٨ هـ | ابن أبي أصبيعة andalus ibn abu asbi'ah | طبقات الأطباء and see "Al-Mu'jam al-Atibah", Zayl al-Kتاب al-Saqi, Ahmad ibn 'Uyaynah (1365 H) | ٧٥ |
| ٦٧٢ هـ | ابن العميد Ibn al-Umäd | تاريخ المسلمين Tariikh al-Mulsimin | ٧٦ |
| ٦٧٤ هـ | ابن الساعي الخازن البغدادي Ibn al-Sa'ii al-Khazin al-Baghdadi | نساء الخلقاء Nisaa' al-Halqa' | ٧٧ |
| ٦٧٧ هـ | النوواوى Ibn al-Nuwaybi | تهدىب الآسماء Tadhib al-Ashma' | ٧٨ |
| ٦٨١ هـ | ابن خلkan Ibn Khalqan | وفيات الأعيان Wafiyat al-A'uyan | ٧٩ |
| ٦٩٠ هـ | ابن طباطبا Ibn Tabtaba'i | الفخرى Fikhrī | ٨٠ |
| ٦٩٩ هـ | ابن منظور Ibn Münzür | لسان العرب Lisan al-'Arab | ٨١ |
| ٦٩٩ هـ | ابن منظور Ibn Münzür | مخنطر الأغاني Mukhtasar al-Aqāni | ٨٢ |
| ٧٢٣ هـ | ابن القوطي Ibn al-Qawthi | الموادث الجامدة Muwaddat al-Jāmidah | ٨٣ |
| ٧٣٢ هـ | أبو الفداء Abu al-Fadā' | تاریخ أبی الفداء Tariikh Abi al-Fadā' | ٨٤ |
| ٧٣٣ هـ | النویری al-Nawwāri | نهاية الأرب Nahiyah al-Arb | ٨٥ |
| ٧٤٢ هـ | المزري al-Mazrizi | تهدىب الكمال في أسماء الرجال Tadhib al-Kamal fi Asma' al-Rajul | ٨٦ |
| ٧٤٣ هـ | عبد الباقى اليماني Abd al-Baqi al-Yamani | إشارة التعين في تراجم النحاة واللغويين Isharat al-Tayin fi Tabaqat al-Nahāyah wal-Lugāyah | ٨٧ |
| ٧٤٨ هـ | الأذفوي al-Adfawi | الطالع السعيد في أسماء نجاء الصعيد al-Tal'ū al-Sa'idi fi Asma' Nجاء الصعيد | ٨٨ |
| ٧٤٨ هـ | الذهبى al-Zahabi | تذكرة الحفاظ Tadkira al-Hifaz | ٨٩ |
| ٧٤٨ هـ | الذهبى al-Zahabi | معرفة القراء الكبار Mawdu'at al-Qurā' al-Kubār | ٩٠ |
| ٧٤٨ هـ | الذهبى al-Zahabi | المستحب في أسماء الرجال al-Musthab fi Asma' al-Rajul | ٩١ |
| ٧٤٨ هـ | الذهبى al-Zahabi | العبرى فى خبر من غير al-Ubra fi Khabar min Ghairi | ٩٢ |
| ٧٤٨ هـ | الذهبى al-Zahabi | سير أعلام النبلاء Sīrat A'lam al-Nabla' | ٩٣ |
| ٧٤٨ هـ | ابن شاكر Ibn Shākir | تاریخ الإسلام Tariikh al-Islām | ٩٤ |
| ٧٦٤ هـ | الصفدى al-Safadi | وفاة الوفيات Wafat al-Wafiyat | ٩٥ |
| ٧٦٤ هـ | ابن شاكر الكتبى Ibn Shākir al-Kutubī | الواقى بالوفيات al-Waqi' bi al-Wafiyat | ٩٦ |
| ٧٦٤ هـ | ابن شاكر الكتبى Ibn Shākir al-Kutubī | فواث الوفيات Wafat al-Wafiyat | ٩٧ |
| ٧٦٤ هـ | ابن شاكر الكتبى Ibn Shākir al-Kutubī | عيون التواریخ (مخطوط) Ayuun at-Tawāriix (Manuscript) | ٩٨ |
| ٧٦٥ هـ | الحسيني al-Husaini | ذيل تذكرة الحفاظ Zayl Tadkira al-Hifaz | ٩٩ |
| ٧٦٨ هـ | الياعنى al-Ya'qubi | مرآة الجنان وعبرة البقطان Mir'at al-Jinnan wa-Ubriyyat al-Biqṭān | ١٠٠ |

| سنة وفاته | المؤلف | | اسم الكتاب | رقم |
|-----------|----------------------|--|--|-----|
| ٧٧١ هـ | السبكي | | طبقات الشافية | ١٠١ |
| ٧٧٢ هـ | الأستورى | | طبقات الشافية | ١٠٢ |
| ٧٧٤ هـ | ابن كثير | | البداية والنهاية | ١٠٣ |
| ٧٧٧ هـ | ابن بطرطة | | رحلة ابن بطرطة | ١٠٤ |
| ٧٩٥ هـ | ابن رجب | | الذيل على طبقات الحنابلة | ١٠٥ |
| ٧٩٩ هـ | ابن فرحون | | الديباج المذهب في أعيان المذهب | ١٠٦ |
| ٨٠٨ هـ | ابن خلدون | | مقدمة ابن خلدون | ١٠٧ |
| ٨٠٩ هـ | ابن دمقاق | | الجوهر النبئ في تاريخ الخلفاء والملوك والسلطانين | ١٠٨ |
| ٨٠٩ هـ | ابن دمقاق | | الانتصار | ١٠٩ |
| ٨١٧ هـ | ابن الجزرى | | غاية النهاية في طبقات القراء | ١١٠ |
| ٨١٧ هـ | الفبروز بادى | | القاموس المحيط | ١١١ |
| ٨١٧ هـ | الفبروز بادى | | البلغة في تاريخ أئمة اللغة | ١١٢ |
| ٨٢١ هـ | القلقشندى | | صيح الأعشى في صناعة الإنشا | ١١٣ |
| ٨٤٠ هـ | أحمد بن يحيى المرتضى | | طبقات المعزلة | ١١٤ |
| ٨٤٥ هـ | المقريزى | | كتاب السلوك في معرفة دول الملوك | ١١٥ |
| ٨٤٥ هـ | المقريزى | | كتاب الاعتبار بذكر الخطوط والآثار | ١١٦ |
| ٨٥١ هـ | ابن قاضى شهبة الأسدى | | طبقات التحوين واللغويين | ١١٧ |
| ٨٥٢ هـ | ابن حجر | | الإصابة في معرفة الصحابة | ١١٨ |
| ٨٥٢ هـ | ابن حجر | | تذبيب التهذيب | ١١٩ |
| ٨٥٢ هـ | ابن حجر | | تقريب التهذيب | ١٢٠ |
| ٨٥٢ هـ | ابن حجر | | تبصير المنتبه بتحرير المشتبه | ١٢١ |
| ٨٥٢ هـ | ابن حجر | | لسان الميزان | ١٢٢ |
| ٨٧١ هـ | ابن فهد القرشى | | الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة | ١٢٣ |
| ٨٧٤ هـ | ابن تغري بردى | | ذيل تاريخ الإسلام للذهبي | ١٢٤ |
| ٨٧٤ هـ | ابن تغري بردى | | النجم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة | ١٢٥ |
| ٨٧٤ هـ | ابن تغري بردى | | المهل الصافى والمستوفى بعد الواقى | ١٢٦ |
| ٨٧٤ هـ | ابن تغري بردى | | الدليل الشافع على المهل الصافى | ١٢٦ |

| سنة وفاته | المؤلف | اسم الكتاب | رقم |
|--------------|----------------------------|---|-----|
| ٨٧٩ هـ | ابن قطليبيجا | تاج الترجم في طبقات الحنفية | ١٢٧ |
| ٨٨٥ هـ | ابن الجيعان | التحفة السننية في ترجم الحنفية | ١٢٨ |
| ٨٩٨ هـ | الجامى | نفحات الأنس | ١٢٩ |
| ٩٠٢ هـ | الساخاوي | الضوء اللامع في أعيان القرن النافع | ١٣٠ |
| ٩١١ هـ | السيوطى | بغية الوعاة في طبقا اللغويين والنحاة | ١٣١ |
| ٩١١ هـ | السيوطى | تاريخ الخلفاء | ١٣٢ |
| ٩١١ هـ | السيوطى | طبقات المفسرين | ١٣٣ |
| ٩٢٣ هـ | الهزرجى | خلاصة تذهيب الكمال | ١٣٤ |
| ٩٤٥ هـ | الداودى | طبقات المفسرين | ١٣٥ |
| ٩٦٨ هـ | طاش كبرى زادة | مفتاح السعادة | ١٣٦ |
| ٩٧٣ هـ | الشعرانى | لواقع الأنوار | ١٣٧ |
| ١٠٠٥ هـ | ابن عبد القادر | طبقات الحنابلة | ١٣٨ |
| ١٠٣١ هـ | المناوى | الطبقات الكبرى | ١٣٩ |
| ١٠٣٦ هـ | التمبکي | نيل الابتهاج | ١٤٠ |
| ١٠٣٨ هـ | العبدروسى | النور السافر في أخبار القرن العاشر | ١٤١ |
| ١٠٤١ هـ | المقرى | فتح الطيب من غصن الأندرس الرطيب | ١٤٢ |
| ١٠٦١ هـ | الفزى | الكوكاب السائرة في أعيان المائة العاشرة | ١٤٣ |
| ١٠٦٧ هـ | حاجى خليفة | كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون | ١٤٤ |
| ١٠٨٩ هـ | ابن العماد الحنبلى | شذرات الذهب في أخبار من ذهب | ١٤٥ |
| ١١١٠ هـ | المحبى | خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر | ١٤٦ |
| ١٢٥٥ هـ | الرَّبِيدى | تاج العروس | ١٤٧ |
| ١٣١٣ هـ | الخوانساري | روضات الجنات | ١٤٨ |
| ١٣٣٩ هـ | إسماعيل باشا البغدادى | ذيل كشف الظنون | ١٤٩ |
| ١٣٣٩ هـ | إسماعيل باشا البغدادى | هدية المارفون في أسماء المؤلفين | ١٥٠ |
| ١٣٦٥ هـ | أحمد عيسى | معجم الأطء، (ذيل على طبقات الأطء، لابن أبي أصيمه) | ١٥١ |
| ١٣٧١ هـ | حسن بن عبد الكريم الدمشقى | أعيان الشيعة | ١٥٢ |
| ١٣٨٠ هـ | جمع اللغة العربية بالقاهرة | المujam al-wasit | ١٥٣ |

| سنة وفاته | المؤلف | اسم الكتاب | رقم |
|--------------|----------------------------|--|-----|
| ١٣٩٠ | خير الدين الزركلي | الأعلام | ١٥٤ |
| - | عمر رضا كحالة | معجم المؤلفين (ترجم مؤلفي الكتب العربية) | ١٥٥ |
| - | عمر رضا كحالة | معجم قبائل العرب | ١٥٦ |
| - | عمر رضا كحالة | أعلام النساء | ١٥٧ |
| - | كوركيس عواد | معجم المؤلفين العراقيين من سنة ١٨٠٠-١٩٧٩ م | ١٥٨ |
| - | محمد عبدالله مصطفى المراغي | الفتح المبين في طبقات الأصوليين | ١٥٩ |

* * *

التصحيف والتحريف

يتحتم على من ينصب نفسه لمهمة التحقيق أن يكون ذا دراية كاملة بالتصحيف والتحريف، وأن يكون فطناً لواقع التصحيح، يستطيع أن يرد الأمور إلى نصابها، وأن يصيّب قول المؤلف، ففن التصحيح والتحريف فن عظيم، لا يقتصر إلا على حفاظ المذاقون، وفيه حكم على كثير من العلماء بالخطأ، ولذلك كان من المفتر أن يقيم عليه من ليس له بأهل. يقول النواوى عنه : « هو فن جميل، وإنما يتحقق المذاق، والدارقطنى منهم، وله فيه تصنيف مفيد ».

والتصحيف يكون تصحيف لفظ وتصحيف بصر، في الإسناد والمتن، فمن الإسناد: (العام بن مراح) بالراء والجيم، صحفة ابن معين فقلة بالزاي واللام. ومن الثاني: حديث زيد بن ثابت: « إن النبي ﷺ احتجز في المسجد »، أى اتَّخذ حجرة من حصير ونحوه يصل فيها، صحفة ابن طبيعة فقال: « احتجم » وحديث: « من صام رمضان وأتبَعَ سُنَّةً ». صحفة الصول ف قال: « شيئاً بالمعجمة »^(١).

والتصحيف والتحريف :

لقطنان بينها رباط قوي، فقد جعلها العلماء كثيراً، عنواناً المؤلف واحد، كما فعل أبو أحد المسكري في كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيح والتحريف) وكما فعل الصدفي بعده في كتابه (تصحيف التصحيح وتحريف التحريف).

وقد عنى بعْرَفة التصحيح والتحريف جهابذة العلماء، وخاصة حفاظ الحديث، وجامعو اللغة والدواوين، وأكْبَرُ القومُ من يحذفه واعتبروه حَكِّاماً على غيره، وعدوَّه من جملة نقاد عصره.

وكان المتقدمون من رجال الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرف، فكلامها يقع فيه الخطأ، لأنَّه مأخوذ عن الصحف. وقد شرح التهانوي في كتابه (كتاف اصطلاحات الفنون) المراد بها في مكان واحد.

والصلة التي بين اللفظتين - مع التجاوز عما فيها من جناس لفظي - أن مجال البحث فيها - كما فهمه المتقدمون من العلماء - واحد، وهو يدور في البحث عن الخطأ، ومصدر هذا الخطأ الذي يحدث في نطق أو كتابة الكلمة العربية، نتيجة الخطأ الإملائي في قراءة المروف

(١) الغريب والتبشير: ٢٨٦ - ٢٨٥.

المكتوبة، سواء كان هذا الخطأ في نقط المعرف أو شكلها، أو تبادلاً للأمكنة. فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ في قراءة الخط المكتوب، أو اللفظ المسموع.

فهناك تحريف قراءة، وتحريف سمع، أو تحريف بصر وتحريف سمع، ويترتب على تحريف البصر قراءة الكلمة الجديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى، ولكنها غير الكلمة التي قصدها المؤلف حين كتب مؤلفه أو أملأه.

قال حزرة الأصفهاني : «أجبأ أهل المغان في معنى التصحيف فقالوا : أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه، وعلى غير ما اصطلاح عليه في تسميته»^(١).

وأما لفظ (التصحيف) ثان أصله - فيما زعموا - أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يرونه التغيير، فيقال عندها : «قد صحفوا فيه»، أي روه عن الصحف، ومصدره (التصحيف) ومحوله (مصحف) وأما (الصحف) فما خواز من (أصحاب إصلاحها) وأصله، أن الصحف جمعت فيه، فقيل : قد أصحف، ولو سمي التصحيف تغييرًا أو تبديلاً جاز^(٢).

وقال أبو أحمد العسكري : «فاما معنى قوله (الصحفي والتصحيف) فقد قال الخليل : إن الصحفي الذي يروى الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه المعرف»^(٣).

وتبعاً لهذا الترداد الموجود بين اللفظين (التصحيف والتحريف)، سمي العسكري كتابه في هذه المباحث (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وهذا الكتاب من أجل المؤلفات في بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن، والسنن، ولقد أراد العسكري أن يعبرنا بتساوي التصحيف والتحريف في نظره فقال : «شرحت في كتابي هذه الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف ويدخلها التحرير»^(٤). وقال في موضع آخر : «أصل هذا أن قوماً كانوا أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا العلماء فكان يقع فيها يروونه التغيير»^(٥).

وعلم في الضبط طريقتان :

الأولى: ضبط القلم كأن يكتب على المفتوح فتحة، وعلى المفتوح ضمة؛ وتحت المجرور كسرة، فإذا كان في الحرف ضبطان رسومهما، وكتبوا بحرف صغير كلمة «معاً» وأمعن بعضهم في الدقة فرسموا تحت الحاء المهملة حاء صغيرة، وتحت الدال المهملة نقطة، وتحت

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف : ٢

(١) التبيه على حدوث التصحيف : ٣٦

(٥) شرح ما معن في التصحيف : ٩

(٢) التبيه على حدوث التصحيف : ٣٦

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير : ١٣

السين المهملة ثلاث نقط إلى آخر هذه المصطلحات التي يعرفها من عرس بقراءة المخطوطات وتحدى عنها قبل ذلك.

والثانية: ضبط العبارة، وهو أن يصف الكاتب حروف الكلمة التي هي مظنة التصحيح، بما ينفي عنها الاشتباه بأخواتها التي تتفق معها في الرسم فيقول مثلاً، في «العشت» بالعين المهملة والناء المثلثة المفتوحة الخ. وبذلك لا تتصحّف بكلمة «الفيث». وهذه الطريقة أدقّ ضبطاً، إذ كان الضبط بالقلم عرضه للمحو أو التغيير.

ولكن المتأخرین من العلماء مالوا إلى التفرقة بين المصحف والحرف وإن جامت تفرقة لهم لفظية شكلية.

فما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط، معبقاء صورة الخط، سمي (مصحفاً) مثل: الموشح والمُوسن، وعياس وعياش، ومحزة وجرة، والتورى والتوزى. ف الحديث: «من صام رمضان وأتبّعه ستاً من شوال» صحفه أبو بكر الصوالي فقال: « شيئاً بالشين والمجمة والياء».

والتحریف: هو العدول بالشيء عن جهته. والتحریف قد يكون بالزيادة في الكلام أو النقص منه، وقد يكون بتبدل بعض الكلمات، وقد يكون بحمله على غير المراد منه. فهو بكل هذه التعریفات أعم من التصحيح، ومثال المحرف كحديث جابر: «رمي (أبي) يوم الأحزاب على أكعيله فكواه رسول الله ﷺ» صحفة غذر وقال فيه (أبي) بالإضافة وإنما هو (أبي بن كعب) وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد^(١).

وخبرنا التهانوي أنهم قالوا: مخالفة الرواوى للثقات، إن كانت بتغيير الحرف أو المحرف، مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفاً) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب يسمى (محففاً) وابن الصلاح وغيره سمي القسمين محففاً.

وقال أبو البقاء في كلياته^(٢): التصحيح: تغيير اللفظ والمعنى. والتحریف: تغيير اللفظ دون المعنى.

وعلى أي فالتصحيح والتحریف كلاماً وضع حرف مكان آخر. غير أن التصحيح لا يقع إلا بين المروف المشابهة في الرسم الإملائي كالباء والناء والنون والياء - أو الجيم والخاء - أو الدال والذال.. كما يقول في (مصر): (مصر) فهو إذاً تغيير في النقط فقط.

أما التحریف: فهو استبدال حرف بحرف آخر لا يشبهه في رسمه مقارب له كما تقول في

(١) علوم الحديث ومصطلحه ٢٥٥ والباعث الحديث ١٧٢.

(٢) كليات أبي البقاء ص ١٢١

(الرجل) : (الدجل) أو بعيداً عنه كما تقول في (الرجل) : (الأجل) . وبعض من النسخين ينقلون الفين فاء والفاء غينا، والدال لاما، واللام دالا، وهكذا، ومثل هذه الأمور، لا تخفي على المحقق المترس بالخطوط القديمة.

ولكتنا نلاحظ أن كلمة تصحيف لها شهرة تفوق كلمة تحريف، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على النوع، وارتباطها بسيبه الذي هو القراءة من الصحف، ولكن ما هو السبب أو الأسباب التي جعلت هذه الظاهرة تحدث في الكتابة العربية؟

والإجابة عن ذلك في عبارة مختصرة هي: الخط العربي وقابلته للتصحيف والتحريف، ذلك أن حروفه متشابهة، يميز بينها فقط الإعجماني، ورسم المعرف نفسها يقرب بعضه من بعض، فمثلاً تجد محقق كتاب الأغاني يثبت قول أبي الفرج الأصفهاني: «حدني حزنة بن ربيعة»^(١) ومحقق ثان لنفس الكتاب يقول إنما هي «حدني ضمرة بن ربيعة»^(٢) ولكل وجهة نظره وبرهانه ومراجعه.

ولنضرب مثلاً ثانياً من نفس المرجع، يقول: محقق الجزء السابع عشر ص ٢١٢ : «رحم الله معاوية إن كبا لخدعه فيتخادع لنا ! وما ابن أثني (بأنكر) منه، وإن كانا لمعرفه يتفارقان لنا، وما الليث (المغرب) بأجرأ منه».»

ثم يأتي محقق ثان فيثبتها «... وما ابن أثني (بأنكر) منه... وما الليث (المغرب) بأجرأ منه» ولكل من المحققين وجهة نظره وحده وثقافته التي يبرهن بها على صدق نظره.

والمهم عندي أن أثبت أن الخط العربي في أصل وضعه كان أهم أدسات التصحيف والتحريف، والأمثلة كبيرة جداً يمكن للتأمل أذن تأمل أن يلاحظها، فمثلاً: جابر، حائز، جاء بر.. زواية، دَوَابَة.. وجدا.. وغيرها، تَمَّيز، بَيْر.. وَقَلْب، قُلْب.. وَنَجِيب، نُجَيْب.. تَجِيب، بِحِيْثُ.. بِحِيْثُ، نَحِيْب، تَحْنَ، يَحِيْثُ^(٣) وكل ذلك سبب قرب رسم المعرف بعضها من بعض. عند المقارنة بين الجزء السابع عشر، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، وما يقابلها في نشر دار الشعب، هذا فضلاً عما ملأت به بطون الكتب من الأمثلة التي لا تحتاج إلى مقارنة ولا إلى تأمل^(٤).

(١) الأغاني: ج ١٧: ٣٦٠ ط الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧١

(٢) الأغاني: ج ١٧: ٦٦٩ ط التنب سنه ١٩٧١

(٣) انظر تصحيح التصحيف وتغيير التحريف ٢٧ وما يبعدها للصدقي بتحقيق الدكتور سيد الشرقاوى

(٤) شارك هذه الظاهرة من الماصرين الأستاذ الدكتور محمد نبه حجاب في مجلة كلية دار الطوم العدد الثالث سنة ١٩٧١
يسرع إليها من أراد الاستزادة

والذى يترب على تبادل المعرفة المتغيرة بالنقط في التصحيح، حدوث كلمات جديدة ذات معنى يخالف معنى النص أصلاً وقد تكون الكلمات المحدثة من التصحيح لا معنى لها إطلاقاً، وإنما هي هراء لغوياً لا يفيد شيئاً. قال الملاحظ: «مررت بمعلم وهو يلقن صبياً:

بِأَبَا الْفَيْاشِ جَئْتُ أَخْرَجَ الْفِتْنَانَ غَثَا
لَيْسَ فِي الْأَرْضِ أَيْسَ شَرِّنُوا أَبْلَغَ مَنَا

فقلت (أى الملاحظ) : بالعبرانية هذا ؟ قال : لا. هو بالعربية فلما تأملته إذا هو مكتوب :

بِأَبَا الْعَبَاسِ حُبِّيْ أَخْرَجَ الْفِتْنَانَ عَنَا
لَيْسَ فِي الْأَرْضِ أَنَّاسُ شَرِّيْنُوا أَمْلَأَ مِنَا

فقلت : أيها المعلم، إنك ضائع بهذا البلد ! قال : نعم، قذور ومراريق^(١).

فتغيير نقط حروف الكلمات أنتج كلمات لا معنى لها، حق ظنها الملاحظ كلاماً بالعبرانية، وقدم للمعلم بسيبها النص الساخر قائلاً : أيها المعلم إنك ضائع بهذا البلد.

والأصل في التصحيح: أن يكون من أخطاء النظر في الصحف كما رأينا، ومنه كانت تسمية. ولكن منه نوعاً يسمى تصحيف سمع: وهو أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقب، أو اسم آخر واسم أبيه. والمحروف مختلفه شكلاً ونقطاً، فيتشبه بذلك على السمع ك الحديث (عاصم الأحوال) رواه بعضهم فقال: « العاصم الأحدب» قال ابن الصلاح: «فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، بأنه ذهب - واته أعلم - إلى أن ذلك مملاً يتشبه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه»^(٢).

وكثرة وقوع التصحيح في أسماء الرواية ورجال السندي، جلت النقاد على العناية بالتشابه من هذه الأسماء، بل جاوزه إلى معرفة المتشابه في قبائل الرواية وبلدانهم وكتابهم وصنائعهم، وإلى معرفة من له أسماء متعددة، ومن اشتهر بالاسم دون الكنية، والمختلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب، وصنعوا في ذلك كتبًا كثيرة طبع بعضها ولايزال الكبير منها مخطوطاً، يقول ابن كثير عند حديثه عن ما يجب أن يعرف من أوطان الرواية وبلدانهم:

(١) محاضرات الأندياء: ٦٣/١

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٣٣ وانظر المباحث الحديث: ١٧١

«وهو ما يعتقد به كثير من علماء الحديث، وربما ترتب عليه فوائد مهمة منها: معرفة شيخ الراوى، فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بذلك تعين بلديه غالباً، وهذا مهم جليل، وقد كانت العرب إنما ينسبون إلى القبائل والمعانير والعشائر والبيوت، والعمجم إلى شعيبها وبرساتيقها وببلدانها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس في الأقاليم نسبوا إليها أو إلى مدنها أو قراها»^(١).

والتصحيف في جميع صوره غالباً ما يغير المعنى ويشوه الحقائق. صوب محقق الأغانى طبعة الهيئة نص أبي الفرج على النحو التالي: «إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ من رجل سوماً على فرس، فحمل عليه رجلاً، فخطب الفرس فقال عمر: أجعل بيني وبينك رجلاً فقال الرجل...»^(٢). والنص في طبعة الشعب: «.. فحمل عليه رجلاً خطب الفرس ..»

ومن القصص الطريفة في التصحيف ما حكااه ابن النديم رواية عن أبي الحسن الروانى قال ابن الروانى: «مررت بشيخ جالس وبيه مصحف وهو يقرأ (وقة ميزاب السotas والأرض) فقلت: وما معنى ميزاب السotas والأرض؟ قال: هذا المطر الذى ترى. فقلت: ما يكون التصحيف إلا إذا كان مثلك يقرأ. ما هكذا إنما هو ميراث السotas والأرض»^(٣) فقال: اللهم غفراً أنا منذ أربعين سنة أقرؤها وهى في مصحفى هكذا^(٤).

وقال الأخشن أنشدت أبا عمرو بن العلاء:

قالت قُتيلَةُ مَالِهِ قَدْ جَلَّتْ شَيْئًا شُوَانَهُ!

فقال أبو عمرو: كبرت عليك رأس الراء فظننتها واوا. فقلت: وما سرها؟ قال سرة البيت ظهره، قال الأخشن: ما هو إلا (شوأنه) ولكنه لم يسمعنها^(٥).

وفي كتاب (الشعر والشعراء)، تقصيدة لحميد بن نور الملالى في وصف ذنب وامرأة: **نَرَى رَبَّهُ الْبَهْمَ الْفَرَادَ عَيْشَيْهُ إِذَا مَا عَدَا فِي بَيْهَا وَهُوَ ضَائِعٌ رَأَتِهِ فَشَكَّتْ وَهُوَ أَكْحَلَ مَائِلَ إِلَى الْأَرْضِ مَسْنَى إِلَيْهِ الْأَكْارَبِ** هكذا جاء في الطبعتين (دى غوبه والشيخ شاكر) (أكحل مائل) وهو خطأ وصحة التعريف:

(١) اختصار علوم الحديث: ٢٤٨

(٢) جـ ١٧: ٢١٧

(٣) لحق الفهرس: ٥

(٤) المزفر: ٣٦٥/٢

رأيَهُ فشكَتْ دهْنَ أطْحَلَ مَائِلَ إِلَى الْأَرْضِ مُشْنَى إِلَيْهِ الْأَكْارِعُ
وكذلك جاء في ديوان الشاعر ص ٣٧ وأمالي المرتضى ٤/١٢١، وحاسة ابن الشجري
ص ٢٥٧ وفي لسان العرب (٤٢٤ : ١٣) قال ابن سيدة : « الطحمة لون بين الغيرة
والبياض بسواد قليل كلون الرماد. ذنب أطحل وشاة طحمة ». (١)

وبحكمي لنا شيخ العروبة طرفاً مليحة من أنواع التصحيف منها: أن رجلاً من المحدثين
قال: « عن رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن آفة (عن رجل) فجعل آفة شيخاً ولو قال (عز
وجل) لكان صادقاً، ومن ذلك الذي قال: (مسح وجهه من القبح) ولم يعرف أن يقرأ (زمن
الفتح)، ومنه أن تلميذاً قرأ على معلم: « إِنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْفًا » فقال المعلم:
وبحكمك ! زيفاً » (٢).

* * *

وليس الأدباء أو المحدثون فقط هم الذين اهتموا وحدهم بالتصحيف، فتلعبوا به، بل
نرى رجالاً عظاءً في عصور الإسلام الظاهرة غالباً مشكلته وحاولوا حلها، فهناك
أبوالريحان البيروني يشكو في كتابه (الصيدنة) خطر التصحيف في أسماء النبات والعقاقير في
العربية، وفي سائر اللغات المحررة بحروف عربية إذا يقول: « ولكن للكتاب العربية آفة
عظيمة، هي تشابه صور الحروف المزدوجة واضطرارها في التمايز إلى نطق المعجم، وعلامات
الإعراب التي إذا تركت استبهم المفهوم منها، فإذا اضطر إلى إغفال المعاشرة وإهمال
التصحيف بالمقابلة، وذلك بالفعل عامًّا عند قومنا، تساوى به وجود الكتاب وعدمه، بل علم
ما فيه وجهله ».

وكذلك يروى أن حنين بن إسحاق كان يحتاط فيما يلطفه من أسماء الأدوية، ففزع من
الحرف ذي اللبس إلى آخر يضمه مكانه، فمن ذلك أنه كان يكتب (الصعتر) ويقول أخاف
أن يقرأ (الشعر) فيصير به الدواء داءً (٣).

إذن فطريقة الرسم العربي في تشابه المزدوج يعود إليها المسئولية الأولى عن ظاهرة
التصحيف والتعريف، ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة الوراقون الذين تنحصر
جهودهم في احتراف الوراقة، لنسخ الكتب وبيعها للناس، ولم يكن للنساخ والوراقين غالباً
علم باللغة حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين الكلمة وكلمة، يعتمد التمييز بينها على نقطة
أو حركة أو تغيير أحد الحروف، وحيثند يحدث الخلط بين ذلك في الكتابة، وهذا نفسه معنى

(١) انظر: مقدمة التمر والشمراء ٥١٤

(٢) المضارعة الإسلامية: ٧٧

(٣) انظر المتنق: ١٨٠

(التصحيف والتحريف) ويشترك في ذلك علماء اللغة أنفسهم - على قلة - فأن أحدhem قد يفهم الكلمة فيها خاصاً يسوغه السياق له أو يسوغه هو لنفسه، ثم يقرؤها ويروها كما فهو وإن لم يتطرق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها.

فهذه الأمور الثلاثة السابقة:

- ١ - تشابه رسم المروف العربية.
- ٢ - النسخ.
- ٣ - وهم العلماء.

يعود إليها مجتمعة مسوية التصحيف والتحريف، وإن كان الرسم الكتابي أعظمها مسوية في ذلك.

قال الماجستير عن تحريف النسخ: «لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعنى أيسراً عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردد إلى موضعه من اتصال الكلام... ثم يصير الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر، فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدي الجانبيّة والأعراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً وكذباً مصمتاً»^(١).

وقال أبو أحد العسكري: «الاحتراض من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير ورواية كثيرة، وبمعرفة مقدمات الكلام وما يصلح أن يأتي بعدها، مما يشاكلها وما يستحيل مضاهتها لها، ومقارنتها بها، ويعتنى من وقوعه بعدها، وتقييز هذا مستصعب عسر»^(٢).

هذا وقد تُعرَف النصوص عمداً مع سبق الإصرار، وهذا ما يسمى بالتزيف، ويكون ذلك نصرة لرأي مع معرفة وجه الحق فيه، وهذا من أخطر الأمور على المحقق الذي يتصدى لنشر كتاب، يخبرنا حزرة الأصفهان أن سيبويه صدر كتابه بباب ض منه أشعاراً على روایات توافق ما بني عليه الباب، وبخلافه رواة الشعر في أكثرها، فمنه روایته لقول الشاعر:

أَلْمْ يُسْأِيْكَ وَالْأَنْبَاءَ تُسْمِيْ **بِمَا لَاقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ؟**

ورواه غيره «أَلْمْ يُبَلِّغُكَ» وإذا روى هكذا لم يكن سيبويه فيه حجة^(٣).

وقال أبو أحد العسكري: «ما غلط فيه التحوييون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوه ماروا عن سيبويه عندما احتاج به في عطف الاسم المنصوب على المخوض قول الشاعر:

(١) الميزان: ٧٩/١.

(٢) شرح ما يقع في التصحيف والتحريف: ٢.

(٣) التبيه على حدوث التصحيف: ١٥٠.

مَعَاوِي إِنَّا بَشَرٌ فَأَنْسِجْنَعْ فَلَنْسَا بِالْبَيْالِ وَلَا الْمِدِيدَا

وغلط على الشاعر لأنَّ هذه القصيدة مشهورة، وهي محفوظة كلها:

مَعَاوِي إِنَّا بَشَرٌ فَأَنْسِجْنَعْ فَلَنْسَا بِالْبَيْالِ وَلَا الْمِدِيدِ
أَكْلَمْ أَرْضَنَا فَجَرْذُ تُوهَا فَهَلْ مِنْ قَانِمْ أَوْ مِنْ حَصِيدْ
فَهَبْهَا آتَهَ هَلْكَتْ ضَيَاعَا بَزِيدُ يُسُومُهَا وَأَبُو يَزِيدَ^(١)

في إعادة النهاية موافقة الباب هي السبب في تحريف الرواية على الشعاء، وكان لبعضهم دور في هذا التحريف، فإنهم كانوا يميلون إلى الرواية التي تتفق وغایتهم! راجحة كانت أم مرجوحة، ما دامت تخدم القضية التي تعرضوا لها وتثبت القاعدة التي يرووها ويريدونها.

وليس تحريف النصوص خدمة للرأي مقصور على علماء اللغة فقط، بل وجدت بالصفة نفسها بين علماء الفقه، والفروع ورجال الحديث، وغيرهم.

بتلخيص لنا مما سبق أن الدوافع وراء تحريف النصوص تتلخص في الآتي:

١ - غلط الدارس في سماع الرواية، فانحرفت لديه عن حسن نية، وهو ما يسمى بتصحيف السماع.

٢ - غلط القارئ في رسم المعرف و هو ما يسمى تحريف القراءة.

٣ - تحريف النص نصرة لرأي، مع معرفة وجه الحق فيه.

والحديث عن التصحيف والتحريف لا ينتهي كثرة وطراوة وهو متفرق في كتب الأدب بمجموع في مظنه، والأخبار متضافة على أن التصحيف وقع في القرآن مثلما وقع في الحديث واللهجة والأدب. ومن وأقدم من ألف في التصحيف، حزرة بن الحسن الأصفهاني، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ألف كتاباً سماه: (التنبيه على حدوث التصحيف) وجاء بعده أبو أحمد السكري، المتوفى سنة ٣٨٢ هـ وألف في ذلك كتابين أولهما: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، والثاني: «تصحيفات المحدثين» ولعل كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواية» لعلَّ بن حزرة البصري المتوفى سنة ٣٧٥ هـ مما يصح أن يجعل بين كتب التصحيف والتحريف.

الأخطاء النحوية

وينتقل بالتحريف : الأخطاء النحوية التي ارتكبها النسخ، لأنهم لم يتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ الأصلية، فكثير ما يبدلون الصحيح في الأصل بالدارج في لفتهم، فتراءهم مثلاً يبدلون النصب والجزم بالرفع، والمؤنث بالذكر، والفاء بالواو إلى غير ذلك، وقد يكثر خطأهم في الأعداد الحسابية، لأن العادة جرت أن ينطقوها بالأعداد طبقاً لغة الدارجة ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة.

ويبحث الخطأ النحوي يحتاج إلى ملاحظة دقيقة، فقد يكون هذا الخطأ من النسخ، كما أنه قد يكون من المؤلف، والوصول إلى الحقيقة ليس سهلاً، فيجب أن يتعرف المحقق على شخصية المؤلف، ليرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه أو لا؟ و يجب أن يقدر قيمة النسخة، فإن كانت قدمة مشكولة بعناية تامة تدل على أن كاتبها حسن الفهم، رأينا أن خطأ الكاتب في النحو بعيد الاحتمال.

نسب صاحب القاموس إلى الفراء قوله: «والجر^١: أصل الجيل، أو هو تصحيف للفراء، والصواب: الجراصل، كُلابط: الجبل^(٢)» هذا كلام صاحب القاموس وتعقبه شارحة صاحب الناج فقال: «والعجب من المصنف، حيث لم يذكر «الجراصل» في كتابه هذا ولا تعرض له أحد من أئمة الغرب، فإذاً لا تصحيف كما لا يخفى^(٢)».

ومع المقابلة بين النسخ غير المناسبة، أي التي ليست من فئة واحدة، فإذا اتفقت على الخطأ عزوناه في مثل هذه الحالة إلى المؤلف، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرباً في كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف أيضاً.

وهذه القواعد كلها احتمالية، فإذا وجدنا النسخ غير متقة في الخطأ كان هناك احتمالان: إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف، وإما أن يكون من المؤلف واتبه إليه بعض النسخ فأصلاحه، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا وقينا على النسخة الخطية التي كتبها بيده.

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوحة، أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة إلى، لا تحمل هذا الخطأ، كما أن التي تحمل الخطأ اللغوی أو يستحبيل معها المعنى أو ينعكس

(١) القاموس المحيط (جر).

(٢) ناج المرؤوس ٩٥/٣

أو يستغل فهمه هي رواية مرجوحة، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه المبوب، وهذا كله في النسخ الثانية، أما النسخ العالية فإن المحقق حري أن يثبت ما ورد فيها على علاته، خطأ كان أو صوابا، على أن يتبه في المواتي على صواب ما رأه خطأ، حرصا على أمانة الأداء.

وقد يقال التواوى: «ينبغى ألا يرى بقراءة لحن أو مصحف، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، وطريقه في السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق، وإذا وقع في روايته لحن أو تعریف فقد كان ابن سيرين وأبن سخیرة يرويه كما سمعه، والصواب، هو قول الأكثرین يرويه على الصواب، وأما إصلاحه في الكتاب فهو زهاد بعضهم، والصواب تقريره في الأصل على حالة، مع التضيیب عليه وبيان الصواب في الحاشیة»^(١).

أما برجشتراسر فيروى قاعدة مؤداتها: «أن النص الأصعب هو الصحيح» أى أنت إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بسهولة والأخرى تفهم بصعوبة فضلنا الثانية. ويحتاج بذلك على أنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئاً مفهوماً بشيء غير مفهوم، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة، والمحتمل ضد ذلك. وعلى هذا يجب أن نحتذر مما يسهل فهمه فكثيراً ما يختفي الصحيح فيما مظهره غير مفهوم فعلينا إذن أن نستخرج له^(٢).

* * *

(١) التغريب والتيسير: ٣١٧ - ٣١٨.

(٢) انظر برجشتراسر: ٨٦.

المُسْتَشْرِقُونَ، وَأَثْرُهُمْ فِي تَحْقِيقِ النَّصُوصِ الْعَرَبِيَّةِ

ظهرت كتب كثيرة في البلاد العربية تتحدث عن المستشرقين وتبرز جهودهم في مجالات الدراسات الشرقية عامة والערבية خاصة، ولكن هذه الكتب - أو ما نتمكن من الاطلاع عليه برغم قيمتها العلمية وبرغم تعدد جوانب دراستها - لا تعطينا تعريفاً ثابتاً محدداً للمستشرق! فيظل بذلك الفراغ قائماً، وفي حاجة إلى مزيد من الجهد لصل إلى التعريف بالمستشرق.

عرف المفكر الألماني المعاصر (رودي بارت)^(١) الاستشراق فقال: «كلمة استشراق مشتقة من الكلمة شرق، وكلمة شرق تعني شرق الشمس، وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق، أو علم العالم الشرقي».

ولتكن بيد نفسه في حيرة فيتسامل: ما معنى الكلمة شرق؟ إن مفهوم الشرق مختلف تماماً لاختلاف المكان والزمان، فقد تعرضت لفظة شرق في أعقاب الفتوحات العربية الإسلامية لتغيير كبير في معناها ومدلولها، وفي نهاية الأمر لا يصل بارت إلى تحديد ثابت نهائى لمفهوم الكلمة شرق، وبعترف هو بذلك^(٢) وإذا كان من الصعوبة وضع تحديد ثابت للشرق فإنه من المثير أيضاً تعريف المستشرق تعريفاً جامعاً مانعاً! ولكن يمكننا أن نرتضى أن مفهوم الاستشراك: هو تخصيص علماء غربين في الدراسات الشرقية على اختلاف مجالها.

إذا فالمستشرق في أبسط صورة: عالم غربي يهتم بالدراسات الشرقية.

وكلمة (مستشرق) الفعل منها: استشرق أي طلب الشرق فالسين والناء في هذا الفعل للطلب، وكان هؤلاء الذين يتعلمون لغة الشرق، ويدرسون علومه وحضارته، ليكون لهم علم تام بأحواله الاجتماعية والسياسية والعقلية، يطلبون بذلك أن يندمجوا فيه كل الاندماج، ليكونون فهمنهم له، وحديثهم عنه، وحكمهم عليه، خالياً من التخيّل، بعيداً عن التوهّم، أو بمعنى آخر عن التزيّد، والبالغة.

والمستشرقون: جماعة من علماء الغرب - جمهورهم من الرهبان - تخصصوا في لغات الشرق وعنوا بالبحث فيها، والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: متى كان ذلك؟

(١) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية.

(٢) المرجع السابق ص ١٢.

ترجم بداية الاستشراق إلى القرن الثاني عشر، ففي عام ١١٤٣ م تمت ترجمة القرآن لأول مرة إلى اللغة اللاتينية، وكان ذلك على أرض الأندلس، وفي هذا القرن أيضاً ظهر أول قاموس لاتيني عربي، وفي القرن الثالث عشر، والرابع عشر بذل رايون ندوس لالوس - المولود في مiyorق - جهوداً كبيرة لإنشاء كراسى لتدريس اللغة العربية، وكان قد تعلم العربية، «وكان الهدف من هذه الجهدود في ذلك القرن والقرون التالية هو التبشير: وإقناع المسلمين بلفظهم ببطلان الإسلام، واجتذابهم إلى الدين المسيحي»^(١).

المستشرقون - في غالبيتهم - يهود أو مسيحيون، أو ملحدون، حتى المسيحيون منهم، غير المسيحيين منها، فهم إما بُرُّستِنْتِيُّونَ، أو كاثوليكيَّونَ، وجمهرة المستشرقين في مصر من الأنوزكين، فكيف تتوقع من الأوروبي المسيحي أو اليهودي أن يصدر من القول ما يبأث قولنا. إنه لو فعل ذلك وكان صادقاً لحكمتنا عليه بالإسلام إن كان ما يقوله خاصاً بالدين ولو فعل غير صادق لكان منافقاً، ولو صحت منا العقيدة وسلم لنا النهج العلمي، وجب علينا ألا نقبل أقوال المنافقين وإنذان فالاختلاف بيننا وبين المستشرقين أمر طبيعى، لأن كلاً منا ينهل من مهاد نقافى مغاير، وليس في هذا شيء من التعصب على الإطلاق.

وحركة الاستشراق قامت أول ما قامت في رعاية الكنيسة الكاثولوكية، وخضعت لإشراف مباشر من كبار أصحابها، يذكر المؤرخ اللبناني المسيحي فلبيه دى طرازى أنه: «راح البابوات في القرنين الثاني عشر والرابع عشر يغرون قصادرهم ورسلهم ورباتهم بتعلم العربية ترويجاً لخطفهم الكاثولوكية، وقرر مجتمع فينا المنعقد في سنة ١٣١١ م ببراسة البابا إقليميس الخامس: أن تؤسس دروس عربية وعبرية وسريانية في روما، على نفقة الخبر الأعظم، وفي باريس على نفقة الملك، وفي أكسفورد، ويولون على نفقة الرهيان، وذلك لكي يكون منهم المبشرون والوعاظ الذين يطوفون بالبلاد الشرقية، وكان سفراء الفاتيكان مكلفين من قبل البابا ببراسة دروس العربية»^(٢).

ومن المعروف أن النهضة الأوروبية قامت في أواخر القرن الخامس عشر؛ لخلص الأوربيين من الاعتقادات والتقاليد البالية، والفلسفات الرانة، والرجوع إلى العلوم اليونانية والرومانيَّة، وتلك هي النهضة الفكرية المعروفة بـ Renaissance وفي الأدوار الأخيرة من هذه الحركة ازداد ميل القوم في أوروبا إلى معرفة الشرقيين وطرق تفكيرهم، إذ أن بين اليونان والرومان، وبين الشرق صلات دموية، وعلاقات روحية أديبة، وبصعب فهم فريق دون فهم الفريق الآخر، فجاء الانتقال من العلوم اليونانية اللاتينية إلى العلوم الشرقية

(١) بارت ص ٩ الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية.

(٢) دى طرازى - خزان الكتب العربية ٢/٥٧٧ وانظر: المستشرقون لنجيب العفيفي ١/١٥٢.

سهلًا طبيعياً، ويعدون من مأثر البابا «لاؤن العاشر» أنه احتفل سنة ١٥١٤ م بافتتاح أول مطبعة عربية في فانو على ساحل الإدريسيك^(١).

* * *

وإذا كان الاستشراق هو اهتمام الغربيين بعلوم الشرق كما قلنا، فأعتقد أن بداية الاستشراق على هذا الأساس هي ولا شك، فتوحات العرب في الأندلس، واستيطانهم بها حيث أنشأوا مدينة زاهية زاهرة بالمعارف والفنون، اقتبس منها الأوروبيون قسطاً وافراً، فقد كانت أوروبا قبل الفتوحات الإسلامية تسبح في دياجير الظلام، وقد بدلت الحضارة العربية هذه الدياجير الحالكة، وأصبح العرب أسانذة للأوربيين، إذ كان العرب فيها بين القرن الثامن وأوائل القرن الثالث عشر الميلاديين حلقة مشاعل الثقافة والحضارة في ربوع العالم أجمع، وكانت الحضارة العربية هي أساس النهضة في أوروبا، وقد كتبت إسبانيا العربية الإسلامية صفحة من أروع صفحات تاريخ الحضارة في القارة الأوروبية والمصوّر الوسطي. يشهد بذلك الكاتب الإسباني الكبير بلاسكونابيا في كتابه (في ظل الكاتدرائية) حين يتحدث عن بلاده فيقول: «في إسبانيا لم تأت النهضة من الشمال مع المحاگل البربرية، وإنما أتت من الجنوب مع الفاتحين العرب، لقد كانت حملة حضارية أكثر مما كانت غزواً. ومن هنا أتت إلينا هذه الثقافة الشابة القوية سريعة التقدم بطريقه مذهلة... فقد جاء من الشرق مع هؤلاء الغرباء: الحرير والقطن والبن والليمون والبرتقال والرمان، وكذلك السجاد والمسروقات والنيل والمعادن الدمشقية والمساحيق، وبفضلهم كذلك عُرف العُدُ العُشْرِي، والجبر، والكمياء، والطب، وعلم الكون، والشعر المقوى. إن فلاسفة اليونان بعد أن كانوا على وشك الانطواء في النسيان قد استعادوا مكانهم حين لازموا العربي في فتوحاته، ولقد سيطر أرسطو على جامعة قرطبة الشهيرة»^(٢).

ويذكر جارودى المعاصر : أنه قبل نهاية القرن الناسع الميلادي، ترجمت إلى العربية مؤلفات أرسطو وجالينيوس وأفلاطون وبطليموس وأرشميدس، وكذلك ميكانيكا هيرون وكتاب (الأشكال القمعية) ومن سنة ٨١٣ - ٨٣٣ م وهي فترة لم تكن أوروبا قد تعلمت القراءة ! أنشأ المأمون في بغداد أكاديمية ضخمة (بيت الحكم) وأصبح بفضلها معرفة الثقافة اليونانية ميسوراً لجميع قراء القرآن، وهكذا فإن الثقافة العربية تعبّر عن الوجه الأساسي لعصر النهضة الأوروبية، وهو الوجه الإنساني: أى بعث الماضي.

(١) انظر - دى طراز: خزانة الكتب العربية / ٢٥٧٨.

(٢) روجيه جارودى - أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية، مجلة الطلبة العدد ٢ سنة ١٩٧٠.

ومن الجسور التي اجتازت عليها علوم الشرق إلى الغرب: الحروب الصليبية التي تغيرت من أهم وسائل الاحتكاك الفكري بين العالم الإسلامي والعالم الأوروبي، وبها تعرف أبناء أوروبا بذخائر العرب الرياضية والفلكلورية والطبية والفلسفية.

يقول برنال: «إن الفضل أعظم الفضل للعلماء العرب في الحفاظ على هذا التراث وتدوينه ونقله والتأليف فيه، وإن العلماء العرب قد بلغوا في ذلك شأنًا، وأنهم تفوقوا على الإغريق، إذ جعلوا العلم سهلًا مستساغاً فائقين الناس على النهل منه، وكانت ميزة تفرد بها العلم العربي».

لقد أدرك الغربيون فضل العلماء العرب^(١)، وكانت الجامعات الإسلامية في الشرق معقد آمال الغربيين، وكعبة قصادرهم، وكان علماء المسلمين في تلك الجامعات يرجحون بضموفهم وتلاميذهم، وأخذوا ينقلون هذه الدفاتر العلمية ويترجمون هذه الكتب العربية إلى اللاتينية.

نقول المستشرقة الدكتورة «سيجريد هونتكة» في كتابها (فضل العرب على أوروبا) أو (شمس الله على الغرب): إن أوروبا تدين للعرب وللحضارة العربية، وأن الدين في عشق أوروبا وسائر القارات الأخرى للعرب كبير جدًا، وكان يجب على أوروبا أن تعرف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعمى عيوننا! وترك عليها غشاوة حتى إننا نقرأ ثمانية وتسعين كتاباً من مائة فلا نجد فيها إشارة إلى فضل العرب وما أسدوه إلينا من علم وعمرفة! اللهم إلا هذه الإشارات العابرة إلى أن دور العرب لا يتعدى دور ساعي البريد الذي نقل إليهم التراث اليوناني.

ويذكر المؤلف فيليب دي طرازى في الفصل التاسع من كتابه خزانة الكتب: «أن الاستشراق قام في بداية أمره لغاية دينية محضة، ثم توسع علماء الاستشراق فجعلوه سياسياً ولغوياً معاً».

وقد مضى الكلام عن التوجيه الديني للاستشراق كما ذكرنا عند بارت الألانى وكما رأينا من فعل البابوات، ولتفنف عند قول طرازى «سياسياً» لنرى نصيب السياسة في توجيه حركة الاستشراق.

* * *

رأينا أن حركة الاستشراق بدأت دينية في أول نشأتها، وأخذت الطابع التقافي قبل الفزو الاستعماري، وأول جماعة أنسنت لخدمة الاستشراق والانتفاع بجهود رجاله سياسياً قامت في

(١) للمزيد أن يرجع إلى كتاب حضارة العرب لمستان لوبون، والعرب في أوروبا للدكتور المربوطلي ويحيى الدكتور فيليب حتى «دراسة المشرقيات في أوروبا». مجلة الملال نونفيبر سنة ١٩٦٤ يجد كثيراً من التفاصيل التي توضح أن حضارة العربية على الحضارة الأوروبية.

فرنسا في سنة ١٧٨٧ م تحت إشراف وزارة المستعمرات، ولم يكن حرص ملوك فرنسا بأقل من حرص أخبار الكنيسة، على إيفاد بعثات إلى الأمسار العربية لجلب ذخائر تراها، وكان سفراً لهم يندبون رسمياً لهذا العمل السياسي، فيذكر صاحب (*المستشرقون*) نجيب العقيقي (جـ ١/ ١٥٥) أن مكتبة باريس الوطنية المنشأة سنة ١٦٥٤ م تحوى ستة ملايين من الكتب والمخطوطات، منها سبعة آلاف مخطوط عربي، بينما تفانس علمية وأدبية وتاريخية قلماً توجد في غيرها! وقد تكونت هذه المكتبة على أيدي المستشرقين الذين أوفدتهم الوزير كولبر إلى الشرق، وما أرسله لها نابليون من حلته على مصر، وما ابتعاه قفصل فرنسا بالقاهرة! وهكذا تجمع للمكتبة قطع من القرآن على الرق، من القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة. وفي كتاب (*خزانة الكتب العربية*) ٥٨٧/٢ أن في مكتبة دير الشوير ببلبنان مخطوطة من كتاب *وفيات الأعيان* لابن خلkan على هامشها حاشية أبنتها (*أبو النصر المازن*) الذي كان قنصلاً لفرنسا في بيروت على عهد الملك لويس الرابع عشر، وتنص الحاشية على أنه: «في سنة ١٦٧١ م أُرسِلَ عالى الجناب، الملك لويس الرابع عشر، رسله إلى جميع بلدان الإسلام: لشراء المخطوطات، وزود مبعوثيه بأوامر شريفة إلى جميع القناصل الفرنساوية؛ ليضعوا رجاتهم وأموالهم في خدمة هؤلاء المبعوثين»، وتفيد الحاشية أن مستشاراً للملك توجه إلى قبرص، فالشام، فنصر فاسلامبول، في بغداد، وظفر من كل بلد منها بكثير من المخطوطات^(١).

* * *

وقد أدت الأطماع الأوروبية الاستعمارية إلى حرص دول أوروبا على اقتناه كنوز الشرق العربي والإسلامي، والكشف عن الحضارة العربية والتراجم الإسلامية، فأحسنت كل دولة إلى مستشرقيها فضمُّهم ملوِّنَها إلى حاشيتها أمنان أسرار، وترجمة، وانتدبوا للعمل في سلكي الجيش والدبلوماسية إلى بلدان الشرق، وولوهم كراسى اللغات الشرقية في كبرى الجامعات والمدارس الخاصة والمكتبات العامة والمطبع الوطنية، وأجزلوا عطاهم في الحال والترحال، ومنحوهُم ألقاب الشرف وعضوية المجتمع العلمية^(٢).

ومضى الاستشراق والغزو الاستعماري فترة طويلة في طريق واحد، فأخذ المستشرقون يقلِّبون البحث في الآداب العربية ولغتها وتاريخها، وساعدوا على تحقيق عدد من المخطوطات التي نقلوها إلى مكتبات بلادهم أو استنسخواها على ذمة نشرها محققة، وقامت من أجل ذلك

(١) انظر مجلة الملال فبراير سنة ١٩٢١ م العلوم الشرقية في مدارس أوروبا. وعدد نوفمبر سنة ١٩٢٤ م تاريخ دراسة الترتيبات في أوروبا.

(٢) *المستشرقون* ١١٦٩/٣.

صناعة نشر التراث العربي الإسلامي في عدد من العواصم والمدن الكبرى في أوروبا، والمستشرق (كابنافى) الذي أنفق جهده وماله في تاريخ حركة الفتح الإسلامي سجّل في مقدمة (حوليات الإسلام) اعتراضاً صريحاً بأنه إنما يريد أن يفهم سر المصيبة الإسلامية التي انتزعت من الدين المسيحي ملابين من الأتباع في شقى أنحاء الأرض^(١).

والبحث العلمي متى انحرف عن غايته، سواء كان هذا الانحراف لصلحة دينية أو سياسية، أعزوه النزاهة التي هي جوهر البحث، والحرية التي هي مناط سلامته.

وقد رأينا تفسيرات بعض هؤلاء المتعصبين مشحونة بأباطيل يزعمون أنها مما هدى إليه استقراؤهم لتراثنا، ويفرضون لها حرية علمية، حيث يسوقون أدلة وشواهد من نصوص في التراث انحرف بها الموى والتعصب، فضلوا ضللاً بعيداً.

ورأينا منهم من يجرد نفسه للبحث التزيف ثم يخونه الحق، أثراً لما يسيطر على ذهنه ويسجله عقله الباطن من انعكارات سابقة عن عقيدة المسلمين وتاريخهم، يعزّ عليه أن يتخالص من احتكاكها في توجيه النصوص.

والمستشرقون ثلاثة ضروب:

١ - ضرب لم يملك ناصية اللغة فأخذوا في نشر الكتب، وفي فهم النصوص، لكنه حفل بأمور شكلية لا فائدة لنا منها.

٢ - وضرب أثرب في دراساتهم مآرب السياسة والتعصب للدين، فوجهوا الحقائق وفسروها بما يوافق أغراضهم أو ما يسعون إليه، ولعل هذا الضرب هو الذي دفع الشرقيين من المسلمين العرب أن يرتابوا بالمستشرقين جميعاً، لأن من المؤسف أن يسخر هؤلاء العلم الذي يسمون به الإنسان لإذلال الإنسان أو استعباده، أو الطعن على تراثه وعقيدته بغير الحق.

٣ - لكن فريقاً ثالثاً أوثقَ الكثير من سعة العلم والتسلُّك من العربية والإخلاص للبحث، والتحرر والإنصاف، فكانت دراساتهم مشرمة وأعمالهم مباركة، وكانوا جديرين بكل إجلال.

وفي العصر الحديث: ظهرت دوافع أخرى للاستشراق منها: الدوافع الاستعمارية والدوافع العلمية البحثة المخلصة، وإنكمشت الدوافع الدينية وتضاءلت، ولكنها لم تنتهي، وكثيراً ما رأيناهم يوازنون بين الآداب العربية والأداب الأجنبية، أو بين العلوم العربية والعلوم الغربية، ليخرجوا دائماً بتفضيل الآداب الغربية على الآداب العربية والإسلامية.

(١) تراثنا بين ماضٍ وحاضرٍ .٥٤

وبالتالي إلى إبراز نواحي النشاط الثقافي للغرب، ونفضيلها على أمثلها في تاريخ العرب وأدابهم.

فمنلا عندما تناولوا تصحيح النصوص (وهو ما يعرف الآن بتحقيق النصوص) رأينا من يقول: إن هذا منهج اتبعوه في نشر آباءهم القدية، ثم انتقل إلى العرب بعد ذلك وإننا لا ننكر أن هذا المنهج اتبعوه في نشر تراثهم، لكن الذي ننكره أنتا أخذنا هذا عنهم ! فهذا المنهج عندنا كما سبق أن رأينا بالتفصيل منذ المصور الأولى للإسلام، ولكن لا أغبطهم حقهم أقول: إنهم هم الذين أخذوا هذا المنهج عن العرب، فأحيوا به تراثهم، ثم نقلوه إلينا بعد أن أفادوا به وأضافوا إليه.

أخذ الأوروبيون عن العرب كل ما نفعهم يومئذ من ضروب المعرف البشرية، وهام اليوم يعيدون إلينا شيئاً مما تعلموه من أجدادنا وزادوه بعلمهم، وبارتقاء الزمن وتناول الأ أيام، وهذه سنة المدينيات التي درجت عليها أجناس البشر، والعالم فريسة العامل، ومن كذب ربع، تقلبت على الحضارة أيدٌ كثيرة،منذ دون تارิกها، واليوم وصلت إلى هذا المظهر الباهر، ولا غضاضة على المتأخر إذا أخذ عن المتقدم، وما غایتهم من هذا التفاصل إلا خلق تناقض روحي وشعور بالنقض في نفوس الشرقيين وحليهم من هذا الطريق على الرضا بالخضوع للمدنية الغربية.

وإن الباحث ليرى أن الأطماع الاستعمارية الأوروبية بدأت في العالم العربي والإسلامي منذ مطلع التاريخ الحديث، حينما كان الشرق العربي خاضعاً للحكم العثماني، وسارت حركة الاستشراق مع هذه الحركة الاستعمارية في طريق واحد، ولما أصاب الدولة العثمانية الضعف الشديد كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هي الصورة الإيجابية العسكرية لبداية الأطماع الاستعمارية في الشرق العربي، ونستطيع أن نقول باطمئنان: إنها أيضاً بداية الاستشراق القائم على دوافع استعمارية.

وكانت حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) أولى الحملات الغربية في التاريخ الحديث، كانت هذه الحملة مجهرة ببعثة علمية قوامها علماء أعلام في كل ضرب من ضروب ثقافة ذلك العصر منها: الأنطريون، والمهندسو، والأطباء، والمؤرخون، والمستشرقون والترجمون، اللبنانيون، والمصريون، والسوريون، من أمثال: ميخائيل صباغ (١٧٨٠-١٨١٦) الذي اتصل بالمستشرق دي ساسي والمستشرق كاترمير وعمل في المكتبة الوطنية بباريس، وإلياس بقطر من مصر (١٧٤٨-١٨٢١) أستاذ العربية في مدرسة اللغات الشرقية بباريس، ونقولا الترك، ورفائيل زخور المولود في القاهرة من أصل حلبي، وقد علم

ال العربية في باريس، ثم جعله محمد على مديرًا لطبعه بولاق فمترجاً في مدرسة الطب، وكان العضو الشرقي الوحيد في المجمع العلمي المصري.

قدّم هؤلاء الفرنسيون مزودين بعذائبهم الحديثة، وتقابلاً بهـذه المدنـية الحديثـة مع مدنـية الشـعـانـين، فـكـانـتـ الفـلـبـلـةـ لـلـمـدـنـيـةـ الـحـدـيـثـةـ، وـمـنـذـ ذـلـكـ الـوقـتـ أـدـرـكـ الـعـرـبـ وـالـسـلـمـونـ أـهـمـيـةـ الـحـضـارـةـ، وـأـيـقـنـواـ أـنـهـ لـاـ حـيـاةـ لـشـعـوبـ الـشـرـقـ الـعـرـبـ إـلـاـ باـخـاذـ الـوـسـائـلـ الـحـدـيـثـةـ حتـىـ نـقاـوـمـ الـغـربـ يـاسـالـيـبـ.

نشرت حلـةـ تـابـلـيـوـنـ بـحـوثـ عـلـمـانـهـاـ، وـرـسـومـهـمـ، وـخـرـاطـهـمـ فـيـ كـتـابـ «ـوـصـفـ مـصـرـ» (١٨١٢ـ ١٨١٣ـ ١٨٠٩) ثـمـ حلـ شـامـبـيلـيـوـنـ رـمـوزـ الـكـاتـبـ الـهـيـرـ وـغـلـوـفـيـةـ بـقـرـاءـةـ حـجـرـ رـشـيدـ (١٨٢٢ـ ١٨٢٢ـ ١٨٣٢) فـوـضـعـ أـسـاسـ عـلـمـ الـآـنـاـرـ الـمـصـرـيـةـ، وـمـهـدـ السـبـيلـ للـعـلـمـ، لـلـتـنـقـبـ عـنـ عـالـمـ عـظـيمـ مـفـقـدـ.

* * *

وفي فـتـرـةـ حـكـمـ مـحـمـدـ عـلـىـ فـيـ مـصـرـ تـوـافـدـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الـمـسـتـشـرـقـينـ، فـقـدـ رـأـىـ مـحـمـدـ عـلـىـ تـدـعـيمـ الـجـيـشـ الـمـصـرـيـ منـ أـجـلـ تـحـقـيقـ سـيـاسـةـ تـكـوـينـ دـوـلـةـ وـاسـعـةـ يـعـكـمـها طـوـالـ حـيـاتـهـ وـبـتـوارـثـ أـبـتـاؤـهـ الـحـكـمـ فـيـهـاـ مـنـ بـعـدـهـ، كـمـ رـأـىـ أـنـ يـنشـئـ الـمـعـاهـدـ وـالـمـدـارـسـ الـعـلـيـاـ، مـنـ أـجـلـ مـدـ الـجـيـشـ بـحـاجـاتـهـ مـنـ الـأـطـبـاءـ وـالـمـهـنـسـينـ وـالـمـهـنـيـنـ وـغـيـرـ ذـلـكـ، وـاعـتـدـ عـلـىـ خـبـرـاءـ أـجـانـبـ فـيـ تـدـرـبـ الـجـيـشـ، وـفـيـ الـمـعـاهـدـ وـالـمـصـانـعـ، وـلـذـاـ قـدـمـ إـلـىـ مـصـرـ كـبـيرـ مـنـ هـؤـلـاءـ الـفـيـرـاءـ وـاستـشـرـقـ بـعـضـهـمـ وـعـاـشـ طـوـالـ حـيـاتـهـ فـيـ مـصـرـ وـتـأـثـرـ بـلـيـاهـ الـشـرـقـيـةـ.

دخلـ الـمـسـتـشـرـقـونـ بـلـدـانـ الـعـرـبـ وـإـلـاسـلامـ لـأـغـرـاضـ غـيـرـ عـلـمـيـةـ أـوـلـ الـأـمـرـ كـمـ ذـكـرـناـ، ثـمـ استـحـالـتـ حـرـكـةـ الـاسـتـشـرـاقـ إـلـىـ أـغـرـاضـ عـامـةـ بـعـدـ ذـلـكـ.

ويـحدـدـ الـمـسـتـشـرـقـ (ـبارـتـ) (١) مـنـ تـنـصـفـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ موـعـدـاـ أـصـبـحـ فـيـ الـاسـتـشـرـاقـ عـلـيـاـ بـعـدـ أـنـ تـخلـصـ الـمـسـتـشـرـقـونـ مـنـ الـأـرـاءـ الـقـدـيمـةـ وـمـنـ كـلـ أـلـوانـ الـانـعـكـاسـ الذـاقـ، وـبـعـدـ أـنـ اـعـتـرـفـواـ لـلـشـرـقـ بـكـيـانـهـ الـخـاصـ وـحـيـاتـهـ الـخـاصـةـ، وـعـنـ ذـلـكـ اـجـتـهـدـ الـمـسـتـشـرـقـونـ فـيـ نـقـلـ صـورـةـ مـوـضـوعـيـةـ لـلـشـرـقـ، وـفـهـمـ الـمـوـضـوعـاتـ الـشـرـقـيـةـ فـهـاـ مـوـضـوعـيـاـ، وـاستـمـرـتـ جـهـودـ الـمـسـتـشـرـقـونـ نـعـوـتـقـيـةـ الـاسـتـشـرـاقـ مـنـ شـوـانـيـهـ الـدـينـيـةـ وـالـاسـتـعـمـارـيـةـ حـتـىـ تـارـيخـنـاـ الـمـعاـصـرـ، حـيـثـ وـصـلـ الـاسـتـشـرـاقـ إـلـىـ مـرـحـلـةـ التـحـولـ الـنـهـائـيـ، فـأـصـبـحـ عـلـىـ قـائـمـاـ عـلـىـ التـقـدـ (ـفـإـذـاـ وـضـعـنـاـ - بـقـصـدـ الـتبـسيـطـ) - مـنـ تـنـصـفـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ فـإـنـاـ نـعـنـيـ بـهـذـاـ فـقـطـ أـنـ الصـفـةـ الـلـعـمـيـةـ بـالـمـعـنـىـ الـحـدـيـثـ ظـهـرـتـ فـيـ هـذـاـ الـوقـتـ عـلـىـ الـاسـتـشـرـاقـ بـوـضـحـ أـكـثـرـ مـنـ ذـيـ قـبـلـ».

(١) الـمـرـاـنـاتـ الـعـرـبـيـةـ وـإـلـاسـلامـ فـيـ الـجـامـعـاتـ الـأـلـلـامـيـةـ صـ١٢.

وقد نقل المستشرقون الاهتمام بالتراث العربي إلى داخل جامعاتهم، فأنشأوا بها كراسي للغات الشرقية والأدب العربي، كما في جامعات السربون بفرنسا، واسفورد، وكمبردج بإنجلترا، وليدن بهولندا.

والاختلاف بيننا وبين المستشرقين أمر طبيعي كما قلنا؛ لأن كل منا ينهل من مهله ثقافي مغاير وليس في هذا شيء من التعصب على الإطلاق.

ولكن ليس هذا الذي أقوله أبداً أبشع جميع المستشرقين من آثار التعصب على الإطلاق، بل من التعصب الذي يعمي ويصم، وأقول إنهم مثلنا بشر، يحاولون كثيراً منهن أن يخلصن للمنهج العلمي. فيفلح كثيراً وخفق أحياناً، كما يضل المهوى جماعات منهم ومنها أيضاً.

إذن هل يجب علينا أن نتجاهل ما يقولون ويكتبون، مادام هذا اختلاف طبيعياً ولابد منه؟

لا.. وألف.. لا.

فنـ واجـبـ الـقـادـرـينـ مـنـ أـنـ يـطـلـعـواـ عـلـىـ هـذـهـ الأـقـوـالـ؛ـ لـيـعـرـفـ مـاـيـنـشـرـ فـيـ الـقـرـبـ عـنـاـ،ـ فـإـذـاـ قـدـرـ لـهـ أـنـ يـكـتـبـ بـالـلـغـاتـ الـأـجـنبـيـةـ،ـ سـعـىـ إـلـىـ أـنـ يـعـطـيـ الصـورـةـ الـتـيـ يـؤـمـنـ بـصـحـتهاـ،ـ عـارـفـ بـاـ يـنـاقـضـهـ لـيـفـنـدـهـ،ـ وـعـاـ يـؤـازـرـهـ لـيـزـكـدـهـ.

ومن واجب العلماء التمييزين منا، أن يطلعوا على هذه الأقوال؛ ليعرفوا الآراء المغایرة، فتنزى رؤاهـمـ.

ومن واجب الباحثين والدارسين الاطلاع عليها والإفادـةـ منهاـ،ـ معـ النـصـحـ لهمـ بـفـهـمـهاـ،ـ وـفـهـمـ مـهـاـدـهـاـ،ـ وـظـرـوفـهـاـ،ـ وـمـعـرـفـةـ أـيـنـ،ـ وـمـتـىـ،ـ يـكـنـ الرـجـوعـ إـلـيـهـاـ،ـ وـإـنـرـاءـ الـبـحـثـ بـهـاـ.

ولـبـسـ مـنـ صـالـحـنـاـ فـيـ شـيـءـ أـنـ نـهـاجـمـ دـوـنـ أـنـ تـرـسـ،ـ بـلـ أـنـ نـحـسـنـ الـدـرـسـ لـنـحـسـنـ الـفـهـمـ،ـ فـتـحـسـنـ الـتـصـورـ،ـ فـحـسـنـ الـاستـفـادـةـ عـنـدـمـاـ نـرـيدـ الـاسـتـفـادـةـ،ـ وـيـجـبـ عـلـيـنـاـ ذـاكـ،ـ وـنـحـسـنـ الـتـقـدـ عـنـدـمـاـ نـضـطـرـ إـلـيـهـ،ـ فـيـقـومـ نـقـدـنـاـ عـلـىـ قـوـاعـدـ وـطـيـدـةـ تـكـسـبـ الـصـحـةـ وـالـبـقـاءـ.

وقد ظهر نشاط الاستشراق والمستشرقين خلال القرن التاسع عشر في صور متعددة منها:

١ - استعانة المستشرقين بالعلماء العرب:

استعـانـ المستـشـرـقـونـ كـبـيرـاـ بـأـهـلـ الـلـسـانـ الـعـرـبـيـ،ـ فـتـحـرـيرـ نـصـوصـ التـرـاثـ الـعـرـبـيـ وـنـشـرـهـاـ عـنـدـمـاـ أـنـشـأـواـ بـجـامـعـاتـهـمـ كـرـاسـيـ للـغـاتـ الـشـرـقـيـةـ وـالـأـدـبـ الـعـرـبـيـ،ـ وـمـنـ عـجـيبـ ماـ يـذـكـرـ أـنـهـ قدـ أـنـشـأـواـ فـيـ هـذـهـ الأـقـسـامـ الـتـيـ تـعـنـيـ بـالـتـرـاثـ الـعـرـبـيـ،ـ وـظـيـفـةـ:ـ «ـفـارـئـ نـصـوصـ»ـ بـجـانـبـ الـأـسـانـدـةـ وـالـمـحـاضـرـيـنـ،ـ وـقـدـ عـمـلـ فـيـ هـذـهـ الـجـامـعـاتـ بـعـضـ الـأـسـانـدـةـ الـعـرـبـ،ـ مـثـلـ

الشيخ حسن توفيق العدل، الذي تعلم في الأزهر وتخرج في مدرسة دار العلوم سنة ١٨٨٧م، وكان معلماً للغة العربية في المدرسة الشرقية ببرلين، مدة خمس سنوات، واختير أستاذاً للغة العربية في كمبردج بإنجلترا، سنة ١٩٠٣م وخلال السنوات التي لم تطل قبل موته المفاجئ ترك مؤلفات كثيرة، طبع بعضها.. ومن أهم ما تركه: «البيدادوجيا» الذي رأينا طبعته سنة ١٨٩١م وقد رأيناه في معرض خريجي دار العلوم الذي أقيم سنة ١٩٩١م ببني الدار في جامعة القاهرة وكان له فيه أيضاً «تاريخ آداب اللغة العربية» الذي طبع بعد وفاته بعامين سنة ١٩٠٦م وكذلك «أصول الكلمات العامية» الذي طبع سنة ١٨٩١م، وكان حسن توفيق العدل من أعضاء الجمعية الأسيوية الملكية بلندن، ولم يكن فيها أجنبي عن الإنجليز غيره، وتوفى هناك سنة ١٩٠٤م ثم نقل إلى مصر.

وقد بدأت الاستعارة بالخبرات العربية مبكرة، فمن أوائل من استفاد منهم المستشرقون: رزق الله حسون: صحافي متّدّب، ولد في حلب سنة ١٨٢٥م وتنقلت به الأيام بين تركيا وروسيا وإنجلترا، فأجاد لغاتها، وتنقل أيضاً في باريس، ولندن، ومصر؛ لجمع المخطوطات العربية واستنساخها، فكانت أساساً لمكتبه المعروفة بلندن.

الشيخ محمد عياد الطنطاوي الجوهري : نسبة إلى المحلة الجوهري أحد قسمى محلة مرحوم، وقد يقال له : «الطنطاوى المرحوم» نسبة إلى «محله مرحوم» وهي إحدى البلاد الكبيرة المجاورة لمدينة طنطا، وتعتبر الآن ضاحية من ضواحي طنطا ، عاصمة محافظة الغربية .

وتعلم في معهد طنطا الديني، وتخرج في مدرسة دار العلوم سنة ١٨٩٣م، ودرس في معهد طنطا الديني وفي مدرسة دارالعلوم، وانصل به بعض المستشرقين، فدعى لتدريس اللغة العربية في معهد اللغات الشرقية بطرس بورج (لينجراد) من أعمال روسيا، فسافر إليها سنة ١٢٥٦هـ واستمر يعمل بها إلى أن توفي هناك، وقد تخرج عليه بعض المستشرقين من الروس وغيرهم. وله حوالي ثلاثين مؤلفاً في النحو والفلسفة والإسلاميات.

إبراهيم عبد الفتاح طوقان: من الذين استعان بهم المستشرقون، وهو شاعر فلسطيني ولد سنة ١٩٠٥م وتوفي سنة ١٩٤١ وقد تعلم في الجامعة الأمريكية بيروت وبرع في الأدبين: العربي والإنجليزي.

وقد ساعد المستشرق الأمريكي لويس نيكيل في نشر النصف الأول من كتاب (الزهرة) الذي طبع بطبعة الآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٣٢م على نفقة المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو.

وتلا هذا الجليل نفر من أذناد العلماء العرب، أفاد منهم المستشرقون إفادات طيبة، أذكر

منهم: أحمد زكي باشا، (شيخ العروبة) وأحمد تيمور باشا، ومحمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي بصر، والشيخ طاهر الجزائري، في دمشق، وحسن حسني عبد الوهاب، في تونس، وأبن أبي شنب، في الجزائر، عبد الحق الكافاني، في المغرب الأقصى.

٢ - الجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية:

وهي جمعيات أنشأها المستعمرون أول الأمر للدراسة شئون المستعمرات التي يحكمونها ومعرفة لغاتها، وتاريخها، ومن أشهرها: الجمعية الآسيوية بلندن التي أُسست سنة ١٧٢٣ م، والجمعية الآسيوية بفرنسا سنة ١٨٢٠ ولكل منها مجلة مشهورة تعنى بالبحوث الإسلامية والشرقية والערבية، كما تقوم بنشر الكتب العربية المخطوطية نشرًا علميًّا، تعنى فيه بالتعليقات والفالهارس المنظمة وترجمة مختارات من النصوص.

وقد صار لكل من ألمانيا وإيطاليا وأمريكا جمعيات آسيوية ذات نشاط ملحوظ، وتعددت معاهد الدراسات الشرقية، ومن أشهرها: معاهد روما، وموسكو، وطشقند، و مدريد، ولندن، وباريس.

٣ - المؤتمرات:

ومن نشاط المستشرقين المؤتمرات التي تعقد في المدن الكبرى، ويدعى إليها المستشرقون من مختلف الدول، كما يدعى إليها الأفذاذ من علماء الشرق، وتلقى فيها البحوث وتدور المناقشات، وقد كان لهذه المؤتمرات أثر واضح في نهضة التحقيق عند العرب، إذ كان من علماء الشرق الذين حضروا هذه المؤتمرات عبد الله فكري، وأحمد زكي، وأمين الغول، وعائشة عبد الرحمن، وغيرهم من الأوائل الذين لهم باع في هذا الحقل.

وقد عقد أول مؤتمر في باريس سنة ١٨٧٣ ثم توالت المؤتمرات وصارت تعقد دورياً كل ثلاث سنوات. وبلغ عدد الدورات ستًا وعشرين دورة عقدت كلها في مدن أوروبية ماعدا الدورة الثالثة والعشرين التي عقدت في تركيا سنة ١٩٥٤ والدورات السادسة والعشرين التي عقدت في نيودلهي سنة ١٩٦٤ وتقرر فيها عقد الدورة التالية في أمريكا^(١).

٤ - جمع نفائس المخطوطات:

وقد عنوا بجمع المخطوطات أيام محنة المسلمين في الأندلس وصقلية، وفي أيام المروء الصليبية، وعندما دخلوا بلادنا فاغتصن، حتى تجمع في مكتبات الغرب ما يزيد على ربع مليون

(١) للمسزد أن يرجع إلى كتاب السفر إلى المؤتمر لأحمد زكي ومؤتمر المستشرقين الدول في نيودلهي (عائشة عبد الرحمن ضمن كتاب نراحتنا بين ماض وحاضر).

كتاب ! ومن أشهر هذه المكتبات : مكتبات برلين، وباريس : المكتبة الأهلية بباريس المنسترة سنة ١٦٥٤م، ومكتبة برلين التي تأسست عام ١٧٥٢م وهاتان المكتبتان أغنی مكتبات أوروبا بالخطوطات العربية، ولinden في هولندا، والاسكوريال بإسبانيا، وروما وصقلية بإيطاليا، ولينينغراد وموسكو بالاتحاد السوفيتي وبرنسون بأمريكا^(١).

ولا تنتظرون من أن أحصي اليوم ما جعوا من تراثنا، لأن المجال يضيق عنه فحسب، ولكن لأن الأمر فيه يفوت العد والاحصاء، يمكن أن أذكر لكم مثلاً أن فهارس المخطوطات العربية في مكتبة برلين وحدها، كانت تملأ حتى عام ١٩٣٠ عشر مجلدات ضخمة، وأن أحد طلاب جامعة برستون القدامى أهدى إلى جامعته مكتبة، من بينها ٦٠٠٠ مخطوط عربي، كانت في حوزة واحد فحسب من مستشرق الإنجليز، ستة آلاف مخطوط عربي.

ولا يتسع المجال لذكر أشهر المستشرقين في كل بلد فهم كثرة، ولذا سأكتفي بذكر عدد قليل من ذاعت شهرتهم، وكان لهم أثر واضح في نهضة التحقيق، وأدوا خدمات عظيمة للفة العربية وأدابها وعلومها. ومن أشهر المستشرقين الفرنسيين:

•

البارون دي ساسي (١٧٥٨ - ١٨٣٨) م قد يسأل طالب: لماذا قدمت هذا المستشرق على سائر المستشرقين ؟ فأقول: قدمته لما هذا المستشرق بالذات من أثر واضح في سائر المستشرقين في أنحاء أوروبا، إذ يسميه بعضهم (أبا المستشرقين)، فالكثير منهم تلمذ على يديه في فن التحقيق والنشر، وبعد من أسانتنة العربية الأول في أوروبا كلها. فقد كان واسع الاطلاع على اللغات الشرقية. تعلم اللاتينية واليونانية، ثم انقطع إلى العربية والفارسية مع علمه بالتركية والعبرية.

كان سلفستر دي ساس، بالإضافة إلى ما قام به من نشريات، يعمل مدرساً أولاً وقبل كل شيء ويرجع إليه فضل تحول باريس إلى مركز للدراسات العربية، وكعبه يؤمّها التلاميذ والعلماء من مختلف البلاد، ليتعلّموا على يديه.

ذهب إليه من ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر جيوج فيلهلم فراياتاج (١٧٨٨-) (١٨٦١) مؤلف المعجم العربي اللاتيني الذي لا يزال يستعمل إلى اليوم، وجوسناف فلوجل (١٨٧٠-١٨٧٢) الذي نشر القرآن ونشر فهرساً لأيات القرآن، وكتاب الفهرست لابن النديم، وكتاب كشف الظنون لخالجي خليفة وهابرش لبيرشت فلايشر (١٨٠١-١٨٨٨). الذي أخرج طبعة دقيقة من تفسير البيضاوي ما زالت تستعمل إلى يومنا هذا^(٢).

تنقّف دي ساسي بالأديرين، اللاتيني واليوناني، وحبّيت إلى العربية، فأخذ يدرسها مع

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتاب المستشرقون لعبد العزيز العيفي: ١، ٣٤٧، ٣٥٣، ٤٤٠.

(٢) انظر الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ص ١٨

العربية، والفارسية، والتركية؛ وقد أحسن من اللغات الأوروبية: اللاتينية، والألمانية، والإسبانية، والإيطالية، والإنجليزية، ثم تعرف إلى يهودي يقيم في باريس، فزاده تضلعًا في العبرية والعربية، فأكب عليها إكياً هزله وأرغمه على الاكتفاء بها.

وفي سنة ١٧٧٨ م عينه الملك واحدًا من ثمانية أعضاء في جمعية نشر كنوز المخطوطات الشرقية في مكتبة باريس الوطنية، فلما بلغ الثانية والثلاثين من عمره كان في طبعة المستشرقين العالميين، ومن أعضاء مجمع الكتاب والأداب سنة ١٨٧٥ م.

وفي سنة ١٨٢٢ م ألف بمساعدة بعض مریديه الجمعية الآسيوية، وأنشأ مجلتها الشهيره، فانتخب رئيساً لها، وقام على رئاستها ست عشر سنة، ومات سنة ١٨٣٨ م بعد أن قضى حياته في خدمة الاستشراق بالتعليم والتصنيف والتحقيق والترجمة، وتأسيس الجمعية الآسيوية وإصدار مجلتها، فعد إمام المستشرقين في عصره، واختلف العلماء من أوروبا قاطنة عليه، وأخذوا عنه، ونظموا الاستشراق في بلدانهم على نمطه^(١).

ونعرف من تلمذ عليه من العرب: رفاعة الطهطاوى ومخائيل صباح، وغيرهما، ونعرف من آثاره التي نشرها: جزءاً من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ونبذة من الموعظ والاعتبار - وكلاهما للمقريزى - ومقامات المريزى. ونشر أيضاً الإفادة والاعتبار بما في مصر من الآثار لعبد اللطيف البغدادى، وكليلة ودمنة، وألفية ابن مالك بشرح وتعليق سنة ١٨٣٣ م.

ونعود إلى المستشرقين على وجه العموم فنذكر مع غيرنا أن الجهد الذى بذله المستشرقون في إحياء التراث العربى جهد لا يستطيع إنكاره، فهم كانوا أساتذة الجيل الحاضر في الطريقة العلمية التي جروا عليها.

ومع هذا فإن أكرر القول: أن تحقيق النصوص وتوثيقها من عربى أصبح يتجلل في معالجة أسلاناً الأقدمين لرواية كتب الحديث واللغة والشعر والأدب والتاريخ، في دقة وأمانة ونظام يارع، ولكن المستشرقين ثبنوا إحياء هذا الفن في هذه المصور القريبة، ونبغ من بينهم علماء أمناء قاماً بنشر عيون ثمينة من التراث العربى على الوجه الأمثل ذكر منهم: وستنتفليد الألماني (١٨٠٨ - ١٨٩٩) الذى ألف وحقق نحو متنى كتاب بين صغير وكبير^(٢) وقضى عمره كله مكتباً على العربية بين مؤلف ومحقق في لغتها وأدبها وتاريخها وجغرافيتها، وما نشره كتاب (مختلف القبائل ومؤلفها) سنة ١٨٥٠ م عن نسخة بخط

(١) انظر المستشرقون ١ / ١٧٩

(٢) معجم مطبوعات سركيس التبر ١٩١٧ - ١٩١٨

المقريزي المؤرخ، وقد أثني على عمل وستنفيلد هذا شيخنا حمد الجاسر في نشرته الثانية للكتاب، ونشر أيضاً المعارف لابن قبيطة سنة ١٨٥٠م.

وبيفان البولندي (١٨٥٩ - ١٩٣٤) ناشر نقانص جرير والفرزدق في ليدن سنة ١٩٠٥-١٩٠٧م، وتحقيقه لها وتفسيره للألفاظ التي لم ترد في المعاجم مما يذكر له بالتقدير. تم صنع للنقانص فهرساً جاماً في ٦٢٧ صفحة وطبع في ليدن سنة ١٩١٢-١٩١٠م. تشارلس ليال الإنجليزي (١٨٤٥ - ١٩٢٠) محقق شرح المفضليات لابن الأباري سنة ١٩٠٨ وشرح العلاقات السبع، للتبريزى. ودواعين: عبد بن الأبرص، وعامر بن الطفيلي، وعمرو بن قبيطة.

جاير الألماني (١٨٦١ - ١٩٢٩) محقق ديوان الأعشى في عنابة فائقة وتحريج مستفيض.

ونعرف من المستشرقين الإنجليز أيضاً: مرجليوث ونيكلسون وجبل.

ومن الألمان غير من ذكرنا: نولدكه وبروكلمان.

ومن الهولنديين: دوزي ١٨٨٣ ودى غويه ١٩٠٩ وجولد تسيلر ١٩٢٩.

وجويني الكبير وابنه جويني الصغير: من إيطاليا.

وقد استعانت بالكثير منهم الجامعة المصرية القدية في التدريس، وتتلذذ عليهم كثير من كبار أدبائها في مقدمتهم: الدكتور طه حسين، وقام المستشرق الألماني (١) برجنتراسر بتدرис (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) في كلية الآداب سنة ١٩٣١ وقد طبعت هذه المحاضرات في دار الكتب المصرية سنة ١٩٦١ بعنوان أحد تلاميذه (٢).

كراتشковسكي الروسي (١٨٨٣ - ١٩٥١) ولد في فيلنا، وانتقل أبوه - وكان مديرًا لمهد المعلمين بها - إلى طشقند وعمره سنتان، فكان أول ما نفتح عليه بصره، المساجد، والأسواق الشرقية، ثم عاد إلى مسقط رأسه فيلنا، حيث عين أبوه مديرًا للمكتبة العامة ورئيساً للجنة الآثار، فدرس في كلية اللغات الشرقية بجامعة بطرس بورج (ليننجراد) وفي تلك الكلية تعرف على كثير من علماء الشرق، ومنهم الشيخ محمد عياد الططاوى المصرى

(١) كتاب المستشرقون لجليب المقفي كتيب بأن بين ضخامة المجهود الذى قام بها هؤلاء المستشرقون وهذا الكتاب فى طبعه الأخيرة بدار المعارف يقع فى أربعة أجزاء أى فى ١٤٤٤ صفحة.

(٢) جمعها الدكتور محمد حمدى البكري وأشرف على طبعها تحت عنوان (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) فى مركز تحقيقتراث النايل لدار الكتب، وأضاف إلى المطبوع من عنده كما حذف منه - وبذلك فهذه النشرة لا تتخل وجهة نظر برجنتراسر قاماً بل هي خليط من برجنتراسر والبكري، وأعيد نشرها مرة ثانية فى مكتبة المريح بالرياض، بعنابة الدكتور عبد العال المثلوجى.

وبعض الأساتذة اللبنانيين. تم أرسل في بعثة علمية للتوسيع في دراسته العربية والتزود من المخطوطات، فقام عامين (١٩٠٨-١٩٠٩) في سوريا ولبنان نذكر من أصدقائه في لبنان الأب لويس شيخو، وفلسطين، ومصر، فزار المعاهد والمكتبات ووطد علاقات وثيقة مع كثير من العلماء العرب، نذكر من أصدقائه المصريين: أحد باشا تيمور، وشيخعروبة أحد زكي باشا، وعاد من كل ذلك بزاد وفير ذكر بعضه في كتابه: «مع المخطوطات العربية، صفحات الذكريات عن الكتب والناس» ونشر مترجمًا إلى العربية عن دار التقدم بموسكو، عام ١٩٦٣م.

وقد انتخبه المجتمع العلمي العربي بدمشق عضواً مراسلاً سنة ١٩٢٣م وعنى بالأدب العربي قديمه وحديثه عناته باللغة، وكتب في ذلك دراسات غزيرة جدًا. ومن النصوص العربية التي نشرها: الأخبار الطوال، لأبي حنيفة الدينوري، سنة ١٩١٢، وديوان الأوأء الدمشقي ومن أنفس دراساته كتابه «تاريخ الأدب المغرافي العربي» وقد ترجمه إلى العربية ونشر في مصر سنة ١٩٦٣ نشرته الإدارية الثقافية بجامعة الدول العربية، وطبع في مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. وله ما يربو على أربع مئة وخمسين أثراً بين مؤلف ومترجم ومحقق.

ولا أستطيع أن أجلو صفحة هؤلاء المستشرقين ولكن أفت نظر الباحث إلى كتاب (المستشرقون) لنجيب العظيم، وهو كتاب ضخم في ١٤١٤ صفحة. هذا الكتاب كفيل بأن يبين ضخامة المجهود التي قام بها هؤلاء المستشرقون وقد طبع هذا الكتاب في دار المعارف بالقاهرة أكثر من مرة.

كارل بروكلمان (١٨٦٨-١٩٥٦م) هو أشهر المستشرقين عند الباحث العربي عامه، وعند الباحث في التراث العربي خاص، إذ مكن له عندهم كتابه العظيم: «تاريخ الأدب العربي» الذي يعد أولى مرجع في ذكر مكان المخطوط العربي سواء كان في البلدان العربية أو الأوروبية^(١). وقد ترجم كله إلى العربية بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي وبخبرى الآن طبع هذه الترجمة في الهيئة المصرية للكتاب، وقد جاء بهذه العالم التركي فؤاد سرجين وألف كتابه العظيم «تاريخ التراث العربي» بالألمانية أيضًا، وترجم في جامعة الإمام محمد بن سعود، وقد اعتمد سرجين في كتابه المذكور على بروكلمان وزاد عليه^(٢).

نعود إلى بروكلمان فنقول: نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة وال اللاهوت، وأخذ العربية واللغات السامية عن نولده وآخرين، وكان من أعضاء المجتمع العلمي العربي بدمشق، وجماع علمية أخرى كثيرة، وقد حرر مواد كثيرة في دائرة المعارف الإسلامية، ونشر عيون الأخبار لابن قتيبة سنة ١٩٠٨ وغيره الكثير من الكتب.

(١) انظر مقدمة الجزء الأول .. ترجمة دكتور عبدالمطلب التجار ط دار المعارف سنة ١٩٧٨

(٢) انظر المقارنة بين هذين الكتابين من ٣٠١-٣٠٠ من هذا الكتاب

برجشتراسر الألماني (١٨٨٦-١٩٣٣) ولد وتعلم في مدينة (لبيزج) وأخذ العربية عن فيشر، ثم قام برحالة إلى الشرق، فزار: الأناضول بتركيا، وسوريا، وفلسطين، ومصر وتونس متربّياً من قمة جبل من جبال الألب، في أثناء رحلة رياضية.

قدم مصر أستاذًا زائراً عام ١٩٢١-١٩٣٢ وألقى في جامعتها محاضرات في تطور النحو العربي، ومحاضرات في قواعد نشر النصوص العربية^(١)، وما نشره: طبقات القراء لابن الجوزي، ويسمى غاية النهاية، وقد عني عنابة خاصة بالقرآن الكريم فكانت رسالته للدكتوراه عن حروف النهى في القرآن الكريم، ونشر في ليبزج سنة ١٩١١ م تم كانت رسالته للأستاذية بعنوان «معجم قراء القرآن وتراثهم».

إلى جانب من ذكرنا لارتفاع نلموس صنيع المستشرقين المعاصرين في خدمة التراث، ولعل أقرب مثال: مارأيناه بأعيننا في الجامعة العربية حيث كان استقبال الدكتور سلفادور جوميز نوجاليس، أستاذ تاريخ الفلسفة الإسلامية في جامعة مدريد بإسبانيا ورئيس جمعية الصدقة العربية الإسبانية ونائب رئيس الجمعية الدولية لفلسفة العصور الوسطى.

ويمتنا في الموضوع أنه مدير مشروع إحياء الفلسفة الإسلامية الأندلسية الذي يشرف عليه المجلس الأعلى للبحوث بوزارة الثقافة الإسبانية التي خصصت لهذا المشروع ستة ملايين بيزيتاً.

وقد استعان في هذا المشروع بالعلماء العرب ذكر منهم: الدكتور محمود قاسم والدكتور صلاح فضل في أثناء دراسته في إسبانيا.

والدكتور نوجاليس المذكور يعمل منذ سنة ١٩٧٣، في تحقيق كتاب النفس لابن رشد، وقد قام بهذه الجولة في البلاد العربية بحثاً عما يكون هناك من خطوطات للفيلسوف العربي ابن رشد^(٢).

وجمعية المستشرقين الألمان المشاة سنة ١٨٤٥ م في هاله.. أخذت على نفسها دراسة تراث العرب، وتحقيق ونشر ذخائره، ومواصلة بحثه في المعاهد والجامعات، وأنشأت عدة فروع في الشرق من أهمها: فرع الأستانة سنة ١٩١٨ م الذي تولى الإشراف عليه وتأسيس مكتبه المستشرق ريت، فقام مع غيره بنشر طائفة من كتب التراث المأمة منها: مقالات إسلاميين للأشعرى، والواقي بالوفيات للصفدي بتحقيق ريت، والمحتسب لابن جنى بتحقيق برجشتراسر.

(١) وهي التي أشرنا إليها في الماشن رقم ٢ سابقاً ص ١٨٩ وقلنا إنها طبعت في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بم أعاد الدكتور عبد المنار الملوجي طباعتها في دار المطبع بالرياض .

(٢) انظر نشرة أخبار التراث العربي (مهد الخطوطات بالجامعة العربية) للعدد ٣٣ .

ثم فرع القاهرة الذى سمى بمهد الآثار، وكان يديره رویر الذى حقق الجزء الناتس من كنز الدرر وجامع العصر، للداودى، ثم معهد الدراسات الشرقية في بيروت سنة ١٩٦٠ ومن جهوده إقام نشر كتاب الوافى بالوفيات للفسفى، وطبقات المعزنة بتحقيق السيدة فلينسر دى فالد من معهد استانبول، وكتاب نور النبس، المختصر من المقتبس للمرزبانى، اختصار الحافظ اليونى بتحقيق زهابيم من جامعة فرانكفورت.

* * *

وفي القرن الماضى، عندما نسحت حركة الاستشراق رأى المستشرقون أنفسهم، أمام خضم زاخر من مخطوطات التراث العربى ملأت مكتباتهم، والتى جمعت قبل ذلك على أيدي غيرهم، من الباحثين عن كنوز السرق، الدارسين لمقلتيه ونارجه وحضارته، هذا التراث الذى لفت أنظارهم ووجه اهتمامهم إلى ما فيه من علوم وفنون ومن أدب وحكمة، هذا التراث الذى كان يوماً من الأيام درر مكتبات المشرق والمغرب العربين مثل: بيت الحكمة ببغداد، والعزيز باشه الفاطمى بالقاهرة، وأندرسة الناظمية، وخزانة كتب التحف الأشرف، وخزانة سيف الدولة بحلب، والمدرسة التورىة، ومكتبة أبي الفداء بمحماة، والظاهرية بدمشق، وبنى عمار بطرابلس.

وكذلك في المغرب: مكتبة الزهراء بقرطبة، والجامع الأعظم بالقبروان، وجامع الزيتونة بتونس، وجامع الفروين بفاس، والحكمة بمراشك، والجامع الأعظم بكتانس.

هذا التراث الذى ملأ كل هذه المكتبات وغيرها لم يبق محفوظاً بل تشتت شمله، وتفرق جمعه! وتلف بعضه على أيدي الحملات الأوروبية التي أغارت على الشرق فأضاعت منه الكثير، وحلت معها ما استطاعت حله، كما تلف بعضه على أيدي العرب أنفسهم نتيجة اختلافهم في المذهب والآراء، وقضى على معظمها في الشرق (هولاكو) التترى في حملة المشهورة على بغداد سنة ٦٥٦ هـ.

وانتقل الكثير من هذا التراث الضخم إلى أوروبا الظافرة التي كانت تحاول جهدها جمعه من كل أنحاء العالم العربي، الذي كان في سبات عميق لم يفق منه إلا وقد رأى أنه باعه بثمن خس دراهم معدودة، وهكذا استطاع الغرب أن يمتلك من تراثنا أكثر مما نملك! ولعل هذا يفسر لنا السر في ذلك الخضم الراهن من مخطوطاتنا العربية التي نجدها ونسمع عنها في مكتبات العالم الأوروبي وغيره.

ولست أتردد أن أعلن هنا الإقرار بما لهم من فضل على تراثنا لا يجده إلا جاهل أو مكابر، فإننا ندين لهم بجمع ذلك التراث الغالى وصونه من الضياع، ولست أدرى: ماذا كان بصيغنا من خسارة فادحة، لو لم تتجزء هذه الحملة من رجال الاستشراق، فتوجب أقطار

الشرق العربي والإسلامي باحثة عن كنوزه الثقافية المضيعة.

وتساؤلون : ماذا لو تركوه لنا، أما كان أهلاً لجمعه وصونه؟ فأجيبكم بملء يقيني : كلا.. فقد شاء الله أن يلتفت أولئك الأجانب الغرباء إليه تراثنا الفكري أيام كانت في غفلة عنه، لأنكاد نحس وجوده، أو نعرف قيمته، بوقدر حاجتنا إلى فمضوا يجمعونه في غفلتنا، وكان إذ ذلك أسيبه يلقي في هن، وبضاعة رخيصة، لا تساوي وزتها ورق عند خدام المساجد، الذين كانوا حتى مطلع القرن العشرين، هم حراس تلك الكنوز، ورحم الله أجدادنا، وضعوا ثروتنا الفكرية والروحية في بيوت الله دور العبادة، وهم يحسبون أنها هناك بأمان من الضياع، ولم يدرروا أنه سوف يأتي حين من الدهر، يوحن فيها خدام دور العبادة على تلك الكنوز دون رقيب، فيبيعونها بالكم لتجار الترسان والغول والنلب، كي يغلقوا فيها بضمائهم، قبل أن تذكر الصحف والمجلات وتزودي هذه المهمة.

ذكر الكوتيلبي دى طرازي أن خادماً بدعى : « ابن السليماني » في منتصف القرن الناسع عشر عُيِّن خازناً لLAB مكتبات كبيرة في مساجد مصر، وجعل له ديوان الأوقاف راتياً سهرياً قدره ٢٥ خمسة وعشرون فرساً، وكان الرجل يستعين على العبس بيع قصب السكر، فجعل يقف في زاوية تحت سلم مدرسة السلطان حسن، ويضع بجانب بضاعته من قصب، أكداساً من مخطوطات المكاتب الملاط، يبذلها من يدفع له العرش والقرسين^(١).

وما لا شك فيه أن العلوم العظيمة والحكم الفائلة والخبرات الجمة التي احتوتها هذه المخطوطات، كانت أول بصيص من النور أضاء للغرب طريقه كما أسلفنا، حيث ترجمت أكثر المخطوطات العلمية، وقتلها كبير من الباحثين، وأخذوا ما فيها من نظريات غيرت مجرى حياتهم من بداية إلى حضارة، ومن عصور وسطى سيطرت عليهم فيها خرافات الجهل وأساطير الأوهام، إلى عصور حديثة راقية ملؤها بالعلم والعرفان^(٢)!

وإذا كان تراثنا بهذه القيمة فلا عجب أن يهتم المستشرقون بجمعه وفهرسته وتقديمه إلينا محققاً مدروساً، وقد يقضى المحقق عمره في نشر كتاب واحد من هذا التراث^(٣).

لكن يمكن القول بصفة عامة : أن تحقيق المستشرقين للمخطوطات العربية فيما قبل

(١) خزان الكتب العربية ١٩٠٠.

(٢) استمر كراتشكوني بعمل عشرين عاماً في تحقيق رسالة الملائكة لأبي العلاء المربي، مع المخطوطات العربية ١٦٢٦، وحل استمر ٢٥ عاماً في جمع المخطوطات لكتاب الفهرست لابن النديم من مكتبات فينا وباريس ولبرن ولكنه ترقى ولم يتم تحقيقه فنلاه رويداً وأوجست هوبلس فنشراه في ٢٦٠ صفة لميرز سنة ١٨٧١ ثم المقا ذيلاً في ٢٧٩ صفة تتضمن المفاسير والتعليق والاستدراكات بالعربية والألمانية وختنه بهرس الأعلام (ميرز ١٨٧٢) ثم عثر المستشرقون على جزء ساقط منه في لندن، نشره في المجلة الشرقية الألمانية سنة ١٨٨٩ وعن طبعه فلورجل نشر في القاهرة سنة ١٩٣٠ انظر (جعجع العقبي)، ٢٠١/٢.

القرن التاسع عشر كان متواضعاً ساذجاً، وأن ما تم خلاله وبعده كان جيداً، فقد توافرت للقائمين عليه وسائل المعارضة بين النسخ المختلفة للكتاب الواحد، والتقاوفة الواسعة، والتمكن من العربية، فكتّموا النص وصححوا أخطاءه ووضّعوا إشاراته، وضبطوا أعلامه، وألحقو بكل كتاب فهارس فنية منوعة.

لم يقف جهدهم في جمع المخطوطات على مجرد الاقتناء، بل فهرسوا ما جمعوه من تراثنا فهرسة علمية دقيقة تصنف معلم المخطوط وتبيّن حظه من الأصالة، وتحقق نسبة المخطوط، وتعرف بمؤلفه وتتبع تنقله بين أيدي المالكين جيلاً بعد جيل. ومن ثم انتقلوا إلى المرحلة الثانية ففكروا على ذلکم التراث في رُبْيَة علمية ينشرون نفائسه تباعاً، نشراً يعتمد على أدق منهج التوثيق والتحقيق، وكانوا - والحق يقال - أنتما على النصوص، لا يبيح أحدهم لقلمه أن يغير كلمة، أو حرفاً منه، فإذا بدا له أن يستبدل فاءً بواو أثبت في المتن رواية الأصل وجاء باللفظ المعدول إليه حاشية على المامش مع بيان وجه العدول عن رواية المخطوط.

* * *

وصحّحونا من سياتنا فإذا ألوف الذخائر العربية بين أيدينا محررة موثقة تلوذ بها في دراساتنا العالية، ونعدُ الرجوع إليها في أبحاثنا المتخصصة مداعنة للغخر والماهاة.

وحالنا في النشر أتعجب ! تقابل صنيع من اشتغلوا من العرب بنشر المخطوطات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين بصنع المستشرقين فتروعننا المقابلة ! فأماتهم في نقل النصوص يقابلها عندنا عبث بالنصوص، فيتناولها بالإضافة والمذنب والتغيير ! إلى حد يهدى كل حرمة للنص أكثر تارخي. ودقّتهم في مقابلة النسخ الخطبية للنص، والتماس الأصالة فيها، أو التثبت من صحة نسبها، يقابلها عندنا، إغفالاً لذكر السخة المنقول عنها أو إخراج طبعات ملقة مرقعة تنسب إلى المؤلف القديم دون أن يتصل به نسبها.

وبداً واضحاً أن أكثر القوم هنا لم يقصدوا إلى شيء من النشر العلمي ! ولا عندهم أن يتكلوا على أنفسهم ببعض أعبانه وتبعاته، ولا أن يضيّعوا أقلامهم بشيء من نظره ومناهجه، وإنما اتخذوا النشر وسيلة ارتزاق فحسب، وجعلوا طبع المخطوطات تجارة لا مجال فيها لتقدير حرمة النصوص، أو احترام أمانة العلم.

إليكم ما يقوله أحد المؤرخين : «عارض ما نشره العلماء الغربيون من المخطوطات العربية بما نشرناه نحن ! قابل مثلاً تاريخ الطبرى طبعة مصر بتاريخ الطبرى طبعة لندن.

أو تاريخ المسعودي طبعة مصر وطبعة باريس، أو الشهر ستافي طبعة مصر بطبعة لندن فماذا تجده؟ تجده أن مطبوعاتنا لا تكاد تكون صالحة للاستعمال بالنسبة لردماء ورقها وكترة أغلاطها، وخلوها من الفهارس، والمواسى، والتعليق، واللاحظات الانتقادية! فكانوا في النهاية من طبعها تجارية، فقط، بخلاف الطبعات الأوروبية المجلمة في الغالب بالمقدمات، والفالرس، والمواسى، والتدقيقات، فلا يكاد يستغنى عنها طالب^(١).

ولستنا نريد أن نجحف أحداً من علمائنا في ذلك الوقت حقه ولكننا نحب الحقيقة أكثر مما نحب علماءنا، أو سواهم، فقد سمعنا صرخات تعالي بوجوب النشر العلمي خلال هذه الفترة.

وإذا عدنا إلى المقابلة بين صنيع المستشرقين وصنيع تجارنا كادت تنسينا أنها أصحاب عهد قديم مثل تلك الدقة المنهجية في الرواية والأداء، في الشعر والأخبار، قبل أن تسمع الدنيا بكلمة الاستشراق.

ونعود إلى تتبع سيرة تراثنا بين أيدي المستشرقين فنراهم بعد أن جدوا في جمهه وفهرسته وتحقيقه ونشره، انتقلوا به إلى المرحلة الهامة التي من أجلها كان المجهد المبذول فعكروا على دراسة ذلكم التراث وقد توزعوا فيها بينهم، بعد أن استعنوا على تحقيقهم بإجادته عدة لغات! شرقية وغربية فاتسمت آثارهم بالتحقيق، وللدلائل المتباينة والاطلاع، بعد أن منعهم دولهم المال والرعاية والتشجيع، ووضعت تحت أيديهم المكتبات العامرة بالبحوث والمخطرات النادرة، يقول بارت المستشرق الألماني: «ونحن جميعاً نلتعمين بهذه النظم ونعرف شاكرين بأن المجتمع متمنلاً في الحكومات والمجالس النيابية يضع تحت تصرفاً إمكانيات الازمة لإجراء بحوث الاستشراق وللحفاظ على نشاطنا العلمي في هذا المضمار»^(٢).

يدرك فيليب حتى: أن أبناء العربية اعتادوا أن ينظروا إلى لغتهم كأنها موضوع للدرس قائم بذاته، لا علاقة له بغيره، أما علماء أوروبا فينظرون إلى العربية باعتبار أنها فرع من اللغات السامية وشقيقة للعبرية، والسريانية، ولا يجوزون لأحد أن يدرسها ما لم يكن قد ضم في دائرة اختصاصه الفيلولوجيا السامية، واللغات المجاورة للعربية المشتقة من نفس الأم التي اشتقت منها العربية^(٣).

(١) فيليب حتى. (تاريخ دراسة المشرقيات في أوروبا) مجلة الملال توفيقير سنة ١٩٢٤ ويقصد بذلك أوائل المطبوعات في مصر.

(٢) الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية ص ١٢.

(٣) انظر (تاريخ دراسة المشرقيات في أوروبا). مجلة الملال بيابر سنة ١٩٥٢.

ولعله بسبب من هذا ما يلقانا في تمهيذات المستشرقين من إعادة الكلمة العربية إلى ما اشتقت منه أصلاً في القديم.

* * *

قدر المستشرقون المخطوطات العربية، فجمعوها أو ساعدوا على جمعها بهمة لا تعرف الكلل، ولنن اقتربوا بعضها بالأنماط البخسة. ومنها ما حمل حلاً إليهم في عقر دارهم، فقد طبواها بالأسفار الطويلة والنفقات الباهظة في مختلف الأصقاع، حتى توفر لديهم من المخطوطات العربية وحدها أعلق نفسيّة تعد أكثرها من النوارد والأمهات التي خلت منها مكتباتنا.

والمنبه العلمي الذي انتهجه في نشر مخطوطاتنا عصم معظم أفلامهم من الزلل، إلى حد بعيد، فأقطنوني ببيان حقائق جرير والفرزدق في ١١٠٢ من الصفحات، وحين عثر على خلل في وزن أحد أبياتها بعد نشرها أغمم له غباً شديداً^(١).

وعندما أخذت مطابعنا تعيد نشر الكتب التي سبق أن نشرها هؤلاء المستشرقون أغفل بعضهم أسماء المستشرقين ومقدماتهم ومعاجمهم! وشوّهت شروحهم واستدرأ كاتبهم ، كتشويه مطبعة السعادة لطبقات فحول الشعراء الجاهلين والإسلاميين للجمجمي بتحقيق جوزيف هل، فقد تصرفت في نصوص المخطوطات ونسبت بعضها إلى غير صاحبه، ولن أدع قلمي ينقل عليكم بكلة المطبوعات التي رأيتها يتجلّى فيها العيب، ولكن سأعطي القلم لأحد أساتذة التحقيق الذين عانوا من هذه الطبعات وهو الدكتور طه الحاجري محقق كتاب البخلاء للجاحظ - يرحمه الله - يقول في مقدمة:

«لم تك هذه النشرة التي نشرها فان فلوتن (لبلغاء) تصل إلى مصر حتى تلقفها أحد أولئك الذين يتجررون بنشر الكتب، وهو الحاج محمد الساسي المغربي، فنفذ بها إلى المطبعة (١٣٢٣ هـ ١٩٠٥ م). دون أن يتكلّف شيئاً من أوليات ما ينبغي في نشر الكتب! فلم يحاول مراجعة المخطوط، وهو قريب منه في دار الكتب المصرية في مجموعة كتب الشنقيطي نسخة مخطوطة عن مخطوطة كبريل، التي صدر عنها فان فلوتن - بل لا ملاحظة للقراءات التي أتبّتها فان فلوتن في هوامش الصفحات، أو الملاحظات والإضافات التي ذيل بها نشرته - وهي ملاحظات لها قيمة - بل لم يكلف نفسه الإشارة إلى النشرة التي طبع عنها، وبذلك جاءت هذه الطبعة المصرية الأولى صورة مشوهة من النشرة الأوروبية، وظاهر أنه ما كان لنا - والأسف تتفطر منه قلوبنا - أن ننتظر غير هذا في ذلك المعهد، ما دامت آثارنا العقلية ومظاهر مجدها الأدبي قد بلغت من الهوان علينا حتى ندعها لعبت الاتجاه الغفل

وأهواهه، فنرى القائين على نشر الكثير منها، قوما هم بطبيعة تكوينهم والغاية التي تحدوهم أبعد الناس عن الروح العلمية التي يجب أن تكون صاحبة المكان الأول في هذا العمل الخطير^(١) هذا فضلاً عما رأينا في صرخات أبي العلاء عفيفي^(٢) وغيره.

ولما كانت طبعات المستشرقين قد تفضل طبعات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟ فقد باشرت الآن - مكتبة المشي بيغداد وغيرها إعادة طبع أهم منشورات المستشرقين بطرق الأفتست فينيت مكتبة المتنبي على مئة كتاب.

ويكتب بعض الناشرين من العرب - على قلة ما ينشرونه - : قورنت هذه النسخة بالنسخة المطبوعة في ليدن أو غيرها من بلدان أوروبا. حتى أولئك الذين لا يذكرون الاستشراق إلا بالنسمة عليه، كان لابد لهم من الرجوع إلى تحقیقات المستشرقين.

فلو لم يقدر لتراثنا أن تجمع الكثير منه أيدي المستشرقين، وتكشف عنه ثم تربته وتصونه وتنهجه وتبصر سبل الاتنفاع به لما قدر للكثير من مخطوطاته أن ترى ضوء الشمس، ولقد قدر عظيم منها، وظل آخر طي الكتمان إلا من أسمائه في الفهرست لابن النديم وكتب الأعلام والسير، ولعفى النسيان على غيره مما ضاعت أصوله، ولما استطعنا تصويره - كما فعل معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية والمكتبات العامة والعلاء - وحقيقة والصنف فيه، ولا عرفنا قدره وأنثره في الأمم الأخرى. ولو أنهما أرادوا به شرّاً لما استندوا أوراقه من الضياع، بل عمدوا إلى طيه إن لم يكن عن العالم فتنا.

وقد أفادني أحد الزملاء الذين ذهبوا إلى تركيا وإسبانيا وغيرها من بلدان العالم، لتصوير بعض مخطوطات مكتباتها، بالحفاوة التي كانوا يقابلون بها، في الوقت الذي لا يعبأ الكثيرون من أبناء العربية بالرد على استفساراتهم. وكانت لي شخصياً تجربة معهم عندما رغبت في نشر كتاب «رسالة في علم الموسيقا» فكتبت إلى مكتبة برلين لترسل إلى النسخة الوحيدة في العالم وكانت مقتضي، ولتلطّل ما تشاء من القيمة النقدية.. فأرسلتها بصورة على ورق، وكانت قد طلبتها بصورة على ميكروفيلم.. أما القيمة النقدية فقد أجبت عنها بقولها: عندما تطبع كتابك، فارسل لنا نسخين!

والمستشرقون لم يكتفوا بجمع مخطوطاتنا، وصونها وفهمها، بل عمدوا كما ذكرت إلى إحيانها بشرها عن كفاية وجلد وافتتان على أحدٍ مني من قراءة نصوصها الصعبة في أوراق طمس الزمن الكبير من ملائحتها، ثم مقابلتها بنظريراتها، والتلامس الأصالة فيها، والتشتت من صحة نسبها إلى أصحابها بمتعدد الأقلام وفي مختلف الأزمان منها كلّفهم ذلك من

(١) البخلاء من ٦٠ المقدمة.

(٢) انظر تصرير سكان الأنوار بعنوان أبو العلاء عفيفي ص ١.

عناء ووقت ومال. والمستشارون يفرضون على تأدية النص أداءً صحيحاً، كما تركه مؤلفه، وذكر فروق النسخ المخطوطة. فيما دفَّ وجَّلَ، ويبالغ بعضهم في ذلك، حتى إنه يترك الخطأ البين دون إصلاح، بحجة أن ذلك يمثل لفة المؤلف وعصره.

وقد وفر لنا المستشارون ألفاً الذخائر العربية مرتبة عصرَةً موثقة، تجلبها مكتباتنا وتعتمد عليها جامعاتنا، ويستند إليها علماؤنا، إذ سبقنا المستشارون إلى نشرها. ولقد أحصى المستشارون تراثنا الأدبي واللغوي والديني والعلمي من منابعه، وتأثره بغيره إلى تطوره وأثره في غيره؛ لتحديد الدور العلمي الذي اضطلع به، لا حصره في النطاق العربي الذي درجنا عليه، وعكفوا عليه في جلد وأنة وشفق، وبلغ من دقتهم أن أحصوا الكثير مما فات معاجنا القديمة من مفردات جمعوها من أمهات الكتب وأرجعوا المفردات إلى معانيها لأولى وذكروا المولد منها: فأبُو حيَان والسعودي وابن خلدون والبيروف ونظراؤهم من الكتاب الذين نشأوا في الأندلس أو شمال أفريقيا أو آسيا الوسطى استعملوا الفاظاً في غير معانيها التي وضعت لها أصلاً، أو محدثة أو مبتدةءة من اللغات المجاورة، وكتب «كارلو ألفونسو نيلينو» عن التصحيفات العربية في معجمات اللغة، ووضع «ليفي دلا فيد» إضافات إلى المعاجم العربية... ثم اعتمادهم على مخارج الأصوات في اللهجات كمعجم فيشر للغة العربية، وقد قضى أربعين سنة في ترتيبه على المصادر، وأقر المجمع اللغوي في مصر طبعه وبوفاة مؤلفه استعادته ألمانيا وبasher مستشاروها نشره سنة ١٩٥٤.^(١)

والمنهج العلمي في النشر: لم يتبعه المستشارون ابتداعاً، بل لا أكون مغالياً إذا قلت: إن النشر العلمي لم يعرف في أوروبا إلا في القرن التاسع عشر، فيذكر لنا لأنجلو الفرنسي: «أن العلماء المحصلين أنفسهم - ومهتمهم أن ينشروا الوثائق - (وهم من يعرفون عندنا اليوم بالمحققين) لم يكتشفوا فن تصحيح النصوص من أول وهلة، فمنذ عهد غير بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقاً لآلية مخطوطات اتفقت للناشر صحيحة كانت أو سقيمة، مختلطة ومصححة كـما اتفق. إن نشرات النصوص القديمة صارت غالبيتها اليوم (١٨٦٧-١٨٩٦)^(٢) نقدية، ولكن النشرات النقدية الأولى لممؤلفات المصور الوسطي الرئيسية لم تتم إلا منذ أقل من ثلاثة عاماً، ولا يزال النص التقدى لبعض مؤلفات المصور القديمة الكلاسيكية (مثل نص كتاب يواسيناس) بحاجة إلى من يقوم بنشره»^(٣).

ويذكر في موضع آخر: «لقد كان على العلماء المحصلين في الماضي ومثلهم الناشئون في هذه الأيام، كان عليهم في مثل هذه الحالة أن يكتحوا حرفة أولية بغية تصدر عفواً، ألا

(١) المستشارون ١١٣٢/٣.

(٢) في هذه الفترة المذكورة كان يلفي لأنجلو وستيروس مخاضتها في السوربون عن المنهج التاريخي.

(٣) لأنجلو: التهدى التاريخي ص ٧٥.

وهي: الاستعانة بأية نسخة تقع في متناول اليد، والحركة الثانية ليست خيراً من الأولى، إذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد فيستعمل بأقدمها، والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظرياً وواقعاً في كثير من الأحيان أهمية^(١) فحقى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن العلوم المساعدة، والوسائل الفنية للتحقيق والنشر منظمة آنذاك، وفي منتصف القرن التاسع عشر أنشئت في فرنسا (مدرسة الوثائق) ولا يزال حتى اليوم خير إعداد للمحقق أو للناشر هو ما يتم في مدرسة الوثائق، وعلى أوفى ما يكون، وذلك بفضل دروس متدرجة طوال ثلاث سنوات تتألف من الفيلولوجيا القديمة، وعلم المخطوطات القديمة^(٢). فالأوربيون لم ينشروا تراهم نشرا علميا إلا في القرن التاسع عشر، والنشر الذي سبق هذا العصر كان نشرا ساذجاً بسيطاً.

ويقول برجشتراسر في مقدمة كتابه أصول نقد النصوص ونشر الكتب: «وقد نشأ هذا العلم (أى توثيق المخطوطات وتصحيحها) وترعرعت هذه الصناعة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاب من كتب القدماء قاموا بطبعه، لا يبعثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا خطأه البسيطة، فلما ارتفع علم الآداب القديمة، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء، وإلى إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها في نص الكتاب، وقيدوا ما بقي من الروايات في الموارش، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها واستجروا اصطلاحات حدسية يخالفون بها ما هو مرسوٍ في النسخ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب، وأى الطرق تؤدي إليه، وأنها لا تؤدي، بل قد تؤدي إلى غرض باطل فاسد. وما زال الأمر كذلك حتى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة، وكان أول ما وصلوا إليه من هذه القواعد مستبطنها من الآداب اليونانية واللاتينية، ثم من آداب القرون الوسطى، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص^(٣).

ويعد من أدق المناهج التي عرفت في نشر النصوص ما يمثله «كتاب نقد النص» «لبول ماس» الذي نشر أول ما نشر سنة ١٩٢٧^(٤).

(١) النقد التاريخي - ٨٠ - ٨١.

(٢) انظر النقد التاريخي ٦٢ ، وانظر ماذكرناه من ٣١٤-٣١٢ من هذا الكتاب عن اقتراح إنشاء هيئة عليا للتراث.

(٣) فقمة أصول نقد النصوص ونشر الكتب وانظر المراجع الميبة به.

(٤) يوصله القسم السادس من موسوعة جورك ونوردين بعنوان (المدخل إلى علوم الأوائل) تم نشر على حدة في ليسبس سنة ١٩٤٩ عند الناشر توبيفر ثم نشرة ثالثة سنة ١٩٥٧ ولقد قسم ماس كتابه إلى قسمين: الأول نظري والثانٰي أصلٰه نظيفٰة على الأسس التي وضعها في القسم الأول ولما كانت هذه الأنظمة مستمدّة كلها من الأدبين: اليوناني واللاتيني ولا تزيد إلا من =

وبائلنل فانا نجد النشرات الأولى للكتب العربية فيما قبل القرن التاسع عشر نشرات هزيلة بسيطة ساذجة حتى فيها نشره «دى ساسي» نفسه، أما نشراتهم في القرن التاسع عشر حتى الآن فهي نشرات لها وزنها العلمي ومنهجها المتقن، ولم أصدر هذا الحكم اعتباطاً فقد رجعت إلى ما أمكنني الرجوع إليه من طبعات أوروبا قبل القرن التاسع عشر، أذكر منها: سرح أشعار المذليين، وطبقات فحول الشعراء إلى غير ذلك من الكتب التي طبعت في القرن الثامن عشر^(١).

و بما أنهم دخلاء على التراث الشرقي فقد اصطنعوا التمحص والدقة فيه؛ لعلهم بأن الأخطاء الفاحشة والتحريف والتضليل تناول من أقدارهم في أعين الشرقيين، وتصرف الأنظار عنهم، وكان المستشرقون عديدين من دول متعددة يقررون ما يكتب في موضوعهم بسائر اللغات، ويصحح بعضهم للبعض الآخر، وينزلون على الصواب مقاييسوا الخطأ ويقولون: «إنا نحن المستشرقين لا نعرف العربية، فهذا أمر مشهور جمع عليه لا ينكره عالم، ولا يدحضه عارف؛ فلذلك تحتاج إلى تقويم العلماء وإرشاد الفضلاء أمثال مرشدى الفاضل الذى نبهنى إلى ١١٦ خطأ لا غير (مائة وستة عشر^(٢))».

وقد التنص بعض علمائنا العذر لأخطاء المستشرقين في التشر ف قال: «إن الأسفار الأدبية الأولى كانت تنسخ نسخاً، وكانت سوق الساخ رائحة دفع بعضهم إلى الصنعة التجارية فيها؛ فوق تحريف كثير، ووصلت الكتابات! فما يستطيع المحقق اليوم بعد طول عهد الكتابة أن يتميزها، فاعناصرت على بعض المستشرقين كلمات، كما وقع في «ذيل الماجم العربية» لدوزى. منها: أنان وصحيحها آثار. - مودى - مودة، الإبريم الإبرسيم، ألف مائة دينار - مائة ألف دينار، وقد صححها الشيخ إبراهيم البازجي^(٣)».

وكذلك قابلتهم صعوبة الشرح في بعض فنون الأدب، وفي قواعد اللغة العربية وأصولها، وترجمة بعض النصوص^(٤): كجمع بعضهم لورد على لوردين! بدلاً من لوررات؛ لأنها جمع مذكر عاقل، وقد أحيى من بعد، وتفسير كازانوفا: أمي بشعبي، وترجمة كازمير سكي. قوله تعالى: ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْرِيزُ أَبِي﴾ باعبدوا آدم.

- من هاتين الماقنن فقد ترجم الدكتور عبد الرحمن بدوى القسم الأول فقط، وهو يشمل ثلاثة أجزاء الكتاب لأنه وهذه الذي يهدى في كل لغة وبالسبة إلى كل تاريخ وأدب. انظر الدكتور عبد الرحمن بدوى في مقدمة النقد التاريخي ١٤ - ١٥ والكتاب المذكور مسورة ضمن هذا الكتاب.

(١) انظر طبقات فحول الشعراء المطبوع في لينن سنة ١٧٨٥.

(٢) شارل بيلل المسرق حول كتاب البفال، مجلة مهد المخطوطات ٣ ج ١ ص ١٦٢ وكان قد اتفق الأستاذ عبد السلام هارون.

(٣) انظر المستشرقون ج ٣ ص ١١٥٢ والمراجع المتبعة.

(٤) انظر مقدمة رسالة المفران للدكتورة عائشة عبد الرحمن.

وفي رسالة الفران للمرى في الحديث عن شعراء الجنة قال أبو العلاء: «فيبتدىء بزهير
يجد كالزهرة الجنية» فسر المستشرق نيكلسون المجنى بالشعر حتى ل ساعته! واضح أن
أبا العلاء يصف زهير بن أبي سلمى بالشباب في الجنة بطول ما شكا الشيخوخة في الدنيا،
وشن نكاليف الحياة الأولى، لكن نيكلسون ظن أن الزهرة الجنية علم لشخص.

وفيها أيضاً «كم تظاهر باعتزال، يقتضي على رهط الأخبار، ويسند إلى عبد الجبار»
واظهر أن عبد الجبار هنا هو القاضي المتزول المشهور صاحب المغني أبو الحسن عبد الجبار
بن أحد - القرن الخامس الهجرى - لكن نيكلسون ترجمه بمحمد.

تخبرنا محققة الفران أنه «طالما عرفنا للمستشرقين أثراً لهم في نشر ثراثنا القديم واعتراضنا
لهم بالفضل في وضع منهج للنشر العلمي الحديث، وأن أكثرنا قد بهره منهم هذا المهد الشاق
في درس الأدب العربي، وتلك العناية الفائقة الكبيرة بنشر مخطوطاته، فلم يعنه وراء ذلك أن
يقف طويلاً أمام النصوص التي ينشر ونها، ليسأل عن مدى فهمهم للنص العربي ومقدار
حظرهم من التوفيق في قراءته وأمانتهم في توجيهها.. أول ما نذكره لنيكلسون هنا تلك الدقة
المهنية التي اتبعها في قراءة مخطوطته وعرضها، وتبعد هذه الدقة في مظهريين:

أولاً: الأمانة: فلم يغير شيئاً من النص دون أن يتبه على ذلك وثبت الرواية الأصلية
بها، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته، كذلك لم يبع لنفسه حق زيادة شيء على الأصل، فإن
احتاج السياق عنده إلى كلمة أو كلمات وضعها بين أقواس، ونص بصراحة على أنه مستول
عنها وأنها ليست من الأصل.

والثاني: لدقته المهنية: أنه وصف المخطوطة التي نقل عنها، وذكر نسبها وتعري عنها.
أما فهمه للنص ففيه أخطاء كثيرة! بعضها هيّ يمكن التجاوز عنه، أما الكثرة الباقية
فتعرض صوراً غريبة لفهم هذا المستشرق الكبير للنصوص العربية^(١).

والحق يقال: إن بعض المستشرقين كانوا يرفضون بعض تصحيحات أبناء العربية لهم،
كما فعل بروكلمان في نقاده لشارة دار الكتب لعيون الأخبار^(٢) «وعلّمهم بعض الأدب
والبلاغة علمٌ معجمٌ، يضع الكلمة أمام لكلمة، ولا ينفذ منها إلى اللباب^(٣).

يذكر الأب أنسناس ماري الكرمل أن «علم المستشرقين عرضه للنقد والتحقيق، كسائر
الناس، ولابد أن ينتقدوا الانتقاد الصحيح ليظهر الفثناء وينبذ، ويبلغ إلى صيم الحق

(١) أحيل القاريء على مقدمة رسالة الفران ط : دار المعارف سنة ١٩٦٩ ففيها مقارنات عجيبة توضح الفرق بين فهم أبناء اللغة العربية للنصوصها وفهم المستشرقين للنصوص العربية.

(٢) انظر مجلة الجمع العلمي بيستق ١٤ سنة ١٩٣٦ - ١١١ - ١٢٦ وانظر كذلك مجلة مهد المخطوطات م ١٦٢ / ١٣.

(٣) المستشرقون ١١٥٤ / ٣.

فيتبع، ولقد وجدنا هفوات لا تغتفر هؤلاء المستشرقين من جميع الأمم وفي جميع التصانيف وما نشروه من الكتب، ولا يمكننا أن ن تعرض لمجموع هفواتهم، فهذا يدعونا إلى وضع سفر ضخم^(١).

يقول المستشرق ستوري: «إنكم في البلاد العربية تعتقدون أن المستشرقين مت指控ون على الإسلام، وما أرى هذا الاعتقاد صحيحاً دون قيد، نعم إن هناك فريقاً تحصل به حكم صنعته التي يرثى لها، ولكن هذا الفريق معروف عندنا كما هو معروف عندكم، وليس من الإنساف أن يشمل الحكم جميع الباقين. إن الذين خدموا العرب كثيرون، وقد حاولوا أن يكونوا منصفين في أبحاثهم بقدر ما يمكن للإنسان أن يكون منصفاً، وإن أخطأوا باحث من غير قصد فليس السبيل إلى تقويه أن يخرج ويقذف، ثم إننا نبحث لغات بعيدة عنا ونخوض في موضوعات في غاية الدقة، مستعينين بالأساليب الحديثة، وكما أنه يشفع للطبيب الجراح - إن أخفق في عملية جراحية - حسن نيته، كذلك يجب أن يشفع للباحث طيب طوبته وحرصه على الوصول إلى النتائج دون تعصب^(٢).

ولقد عقدت مقارنة بين أكثر من كتاب منتشر بمعرفة المستشرقين ثم أعيد نشره بمعرفة العلماء العرب، وذلك بعد نهضة التحقيق عندنا في العربية فرأيت العجب: فمثلًا في قصيدة كعب بن زهير المنشورة في مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ ج ١ بتحقيق المستشرق البولوني تداوشن كوفالسكي. البيت المشهور ذكر في تحقيق المستشرق:

ترِزَنْ الْجِيَالَ رَزَانَةُ أَخْلَامِهِمْ وَأَكْفَهُمْ خَلْفُ مِنَ الْأَسْطَارِ

وإن أحيل القارئ إلى تحقيق الشعر والشعراء «لدى غويه» ولি�قارنه بتحقيق الشيخ أحد شاكر، فقد نبه على أخطاء «دوى غويه» في مواطن كثيرة لا داعي لتجدادها. وقد وضع دوى غويه للكتاب فهرين للأعلام والأماكن فقط، فيسر للباحث سهل البحث والاستدلال، وعندما أعاد تحقيقه الأستاذ أحد شاكر وضع له فهارس جمة متنفسة للكتاب على أبوابه، وللأعلام عامة والأماكن والقوافل والأيام العرب، ووقائعها، والفهرس المهم فهرس الألفاظ المفسرة في الكتاب.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات: طبع لأول مرة في ليدن سنة ١٧٨٥م وهذه الطبعة ساذجة بسيطة وتوجد نسخة منها في أدب تيمور بدار الكتب المصرية، ولعل قارئها يجد فيها دليلاً على ما ذكرته سابقاً من أن تحقيق المستشرقين فيما قبل القرن التاسع عشر كان ساذجاً

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ١٤/٧/٢٣٥ وما بعدها فقد سجل الكثير من أغلال المستشرقين ونابع أخطائهم ونشرها في هذه المجلة.

(٢) المستشرقون ٣/١٦٦ ناقلاً هذا النص من علماء المشرق في إنجلترا من ١٦ للدكتور إحسان المسني ج ١ القدس سنة ١٩٤٠.

بسيلطا، ثم أعيد طبعه في ليدن أيضاً سنة ١٩٠٢م بعنابة المستشرق دى غويه. ثم طبع بعد ذلك في مصر عدة طبعات سقية مبتورة كثيرة التصحيف والتعريف على ما هي العادة في طبع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مصر، فهذه الطبعات لا تُعد شيئاً مذكورة بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية، ولكنها أقرب إلى طبعة ليدن الأولى سنة ١٧٨٥م حيث إن الطبعة الثانية في ليدن قد عني بها دى غويه فراجعها على حسن مخطوطات استحضرها من فينا وبرلين وباريس ودمشق والقاهرة وأثبتت ما بين النسخ من اختلاف في هامش الكتاب، وبذل مجاهداً كبيراً في مراجعة كل موضع من الموضع التي اقتبسها المؤلفون من الكتاب.

وقارن - إذا أردت - بالخلاء الذي حققه الدكتور طه الحاجى بالخلاء التي حققه المستشرق فان فلوتن.

* * *

وبعد: لقد تغيرت صورة الاستشراق اليوم عما كانت عليه في مطلع القرن العشرين، أو في القرن التاسع عشر، أو في المصور الوسطي، وذلك نتيجة تغير الأوضاع السياسية في الشرق العربي، ونتيجة النهضة القومية، والقطة الفكرية التي شهدتها اليوم، ونتيجة تطور العلاقات السياسية بين الدول العربية والدول الأوروبية، فأصبح الاستشراق في السنوات الأخيرة يعيش في دائرة محدودة ضيقة بعد السيول الجارفة من أبحاث المستشرقين ونشراتهم لكتب التراث، التي شهدناها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبح الاستشراق الآن يعيش في البيئات الأوروبية، بعد أن أغلق الشرق العربي أبوابه في وجه المستشرقين، حينما كانت الدول العربية في مطلع القرن العشرين تحت انتداب الدول الأوروبية كانت الأبواب مفتوحة على مصاريعها أمام المستشرقين، وفتح المستشرقون بحرية تامة في التجول بين مكتبات الشرق العربي، يسطرون أحياناً على مخطوطاتها، أو يصوروها أو ينسخونها، أو يشترونها على حسب رغباتهم، وينبشون الآثار القديمة في البلاد العربية، ويسلبون معظمها ليملأوا بها المناحف الأوروبية، وكان العرب لا يزالون في مطلع القرن العشرين في أول طريق النهضة والثقافة، مما جعلهم في حاجة إلى تلك البضاعة الأجنبية المستوردة التي يقدمها لهم المستشرقون، وكان كثير من المستشرقين يظهرون في ثوب البراءة ويؤكدون حسن نيتهم، وأنهم إنما يريدون الكشف عن التراث العربي والإسلامي ودراسته، تبعاً للمنهج العلمي الحديث، خدمة للعلم والحضارة فحسب، وكان العرب إذا أرادوا الاطلاع على التراث العربي لا يجدون أمامهم إلا ما حققه المستشرقون ونشروه، حتى أصبح المidan مقصوراً عليهم.

* * *

مقارنة بين عمل المستشرقين وعمل أبناء العربية

وكما سبق أن ذكرت فإني عقدت أكثر من مقارنة بين تحقيق العرب خلال القرن العشرين وتحقيق المستشرقين، فرأيت: أنه بدأت نهضة فكرية وعلمية في أرجاء الشرق العربي، وظهر من بين علماء العرب أخذاد في فن التحقيق بل في سائر فروع المعرفة، وقاموا بنشر وتحقيق أهمات الكتب العربية القديمة على أحدث الطرق التي وصل إليها الأوروبيون بل زادوا على هؤلاء المستشرقين لفهمهم بلغة قومهم ولغة أسلافهم.

فالشيخ رفاعة الطهطاوى إمام البعثة العلمية الأولى إلى باريس والذى تلمذ على إمام المستشرقين دى ساسي^(١) نقل إلينا ما نقل من حضارة الغرب، وحرص في الوقت نفسه على أن يجمع ما استطاع من مخطوطاتتراثنا، عمرت بها خزانة كتبه في سوهاج.

والإمام الشيخ محمد عبد الذى ألقى به الصراع السياسى إلى أوروبا حيث عاش زمناً يتبع جهاده من هناك، هو الذى جعل مطبعة بولاق الأميرية تدور لطبع ذخائر العرب. وشيخ العروبة أحمد زكي كم نادى بوجوب تحقيق تراثنا على الطريقة العلمية، طريقة الأسلاف كما سبق أن ذكرنا في موضعه، وقام برحلات متعددة لجمع كنوز تراثنا، ونقل إلينا ما استطاع نقله منها.

والعلامة أحد تيمور، المصرى الشفافة والنشأة في جبله، هو الذى أنفق ماله بسخاء على جمع ذخائر المخطوطات العربية، ووهب لها حياته جامعاً ودارساً ومفهراً.

حال المخطوطات العربية في فجر اليقظة:

وهؤلاء الرواد حين أرادوا تدعيم حركة اليقظة القومية بأصول من تراثنا ألغوه معتبراً في شق أناء الدنيا، فعجزوا عن استيعاب ما في خزانة الغرب منه! بل عجزوا كذلك عن أن يحيطوا علينا بما يقى لنا من ذخائره، ومنها ما كان مدفوناً في خزانة خاصة لا يدركون عنها شيئاً! أو مخزوناً في سراديب الجماعون وأقبية القصور! أو مكدساً في كهوف اليمن، ملكاً خاصاً للحكام من الأئمة لا ينتفعون به ولا يريدون له أن ينفع الناس! فلا غرابة ولا ملام أن قصر جهد الحركة في فجر اليقظة على جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات التراث وصباتته في مكتباتهم الخاصة ككتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج، ومكتبة محمد عبد، والمكتبة الزكية، والمكتبة التمبورية، وهى الآن من المكتبات الخاصة بدار الكتب المصرية، وقد حفظ بعضه

(١) انظر على بعض الابرز في تلخيص باريز

الآخر في مكتبات عامة أتاحت الانتفاع به، ونشر عدد غير قليل من ذخائيره، أدت دورها في حركة البقعة القومية بقدر ما واتت ظروف المرحلة وأعانت طاقتها. ومضى جيل الرواد وترك الأمانة في أعناق التابعين فوجدوا الطريق معبداً، فوفوا برسالتهم على المستوى العلمي الذي بلغه نضجهم وإدراكهم، وتقدم الزمان بهم.

ونرى هؤلاء التابعين فاقوا الرواد من المستشرقين، وكثيراً ما كانوا يصرحون بذلك فيقول الأستاذ أحد شاكر في مقدمة شرح الترمذى ص ٦٤: «إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف، ومثالاً يحتذى في التصحيح والتنتقيق، وأصلاً متوفقاً به حجة، ولعلم الناس أتنا نتفن هذه الصناعة - من تصحيح وفهارس ونحوها - أكثر مما يتقنه كل المستشرقين ولا أستثنى».

وإن المتخصص لطبقات فحول الشعراء طبعة ليدن سنة ١٨٧٥ م يجد فيها بعض المقابلات القليلة جداً، ولم توصف النسخ أو النسخة التي أخذت عنها وهي أقرب ما تكون في إخراجها إلى طبعة بولاق في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أما طبعة ليدن سنة ١٩٠٢، نشر دى غويه ففيها دقة المستشرقين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ وصف كل النسخ التي أخذت عنها وعمل لها فهرسين للأعلام والبلدان ومقدمة باللاتينية، وحرص على إثبات فروق النسخ بكل دقة وأمانة مع الرمز لها، أما طبعة باريس سنة ١٩٤٧ فقد اعتمدت على نشرة دى غويه، وكذلك طبعة القاهرة بتحقيق أحد شاكر فقد اعتمد عليها إلا أنه شرح بعض الألفاظ الفريدة، ولم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلاً، ولم يرأى أن اختلاف الروايات ما هي إلا أخطاء نسخ ظنها غير أبناء العربية أخطاء جوهرية، ولكن كانت طبعة القاهرة تقلياز، فإن نشرة دى غويه تمتاز بميزة عظيمة أيضاً فقد حرص الناشر كل الحرص على إثبات كل خلاف بين النسخ - على عادة المستشرقين - منها كان شأنه ليكون القارئ على بينة منه، فيختار ما يختار ويرد ما يرد بذوقه الخاص ورأيه المستقل، ولا يكون مقيداً بذوق الناشر ورأيه، فقد يكون الناشر مصوبأً للخطأ أو مخططاً للصواب وهو لا يدرى ! والأنظر متباعدة والأفكار متفاوتة، وقد لاحظت أن المستشرقين لسمة درايتم باللغات السامية فإنهم يرجعون اللفظ المغرب إلى أصله الأعمى أو اليوناني أو غير ذلك من أصوله.

ومستشرقون على وجه العموم يهتمون بفارق القراءات أكثر مما يهتمون بالشروع والتنتقيات، وما من شك في أن الأمررين مطلوبان، فتعذر بإثبات المقابلات ملزمن، ثم نحن - أصحاب هذا التراث - نحس بعد هذا حاجة القارئ إلى تيسير وتوجيه وتبين، ويمثل الأستاذ أحد شاكر المجهد العربي قائلاً: «واجهتني في تحرير ما في الكتاب من شعر

وغيره على ما وسعه جهدى، أى بيان أماكن وجوده في الكتب الأخرى على نحو اصطلاح «المحدثين في تحرير الأحاديث»^(١).

وبالمثل فإن مقارنة البخلاء للجاحظ ط. دار المعارف سنة ١٩٥٨ بتحقيق الدكتور طه الحاجري، ونشره فإن فلوتن تدل على أن فان فلوتن بذل غاية جهده، في مراجعة المخطوطة الوحيدة التي أتيحت له، ومقارنة ما عسى أن يوجد من نصوص البخلاء في بعض المصادر الأخرى، واستشارة بعض العلماء المستشرقين، مثل دى غويه في تحقيق نصه، واستجلاء بعض مشكلاته، وتغيير بعض عباراته، حتى يجيء الكتاب أقرب ما يمكن إلى ما كتبه الجاحظ على ما هو الأصل في النشر العلمي، ومع ذلك كله فإنه لم يمنع أن يجيء الكتاب مليئاً بالأخطاء التي تحيل النص في بعض الموضعين غامضاً مستغلقاً كما تحمله في موضع آخر ريكيا سقim العبارة متناهراً مع الصياغة العربية.

ويذكر الدكتور طه الحاجري في مقدمته لنشرته أن جزءاً كبيراً من تبعه هذا يقع بطبيعة الحال - على اضطراب النص في المخطوطة، واحتياط المروف العربية بعضها بعض في كثير من الكلمات، مما يحتاج في تبيين الوجوه فيه إلى بصرة قوية تمنها الروح العربية، وإلى مرانة تامة في قراءة المخطوطات، وتبيين ما عسى أن يعرض للناسخين الذين يتعاونون الكتاب من حالات.

على أن هناك كثيراً من موضع الخطأ في نشرة فان فلوتن لا يرجع إلى المخطوطة قدر ما يرجع إلى فان فلوتن نفسه! فقد يكون النص في المخطوطة صحيحاً مستقيماً لا تكاد تداخله شبهة فيضطرب في عين فان فلوتن فيسي، قراءته فيحرره عن أصله، أو يضطرب في إدراكه إذا لا يتبيّن وجهه ولذلك فيعدل به عن موضعه بقصد تصحيحه، وهو لا يدرى أنه بذلك يزيد النسخة فساداً إلى فساد.

يقول شيخنا محمود شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب «أسرار البلاغة» ص ٩ المنشرة سنة ١٩٩١ يقول: «ضعاف المحققين منا (أى من العرب) الذين يتکثرون بما لا ينفع الكتاب، ولا يهدى القارئ إلى شيء ينفع به في قراءة ما بين يديه من الكتاب».

ويكفى ما قدمته دليلاً على فقه المحققين المعاصرين من أبناء العربية عن المستشرقين وليس هناك من داع لتعدد الكتب التي قارنت بينها فما أكثرها.

* * *

(١) مقدمة أحمد شاكر للشعر والشعراء.

الفصل الثالث

منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون

المنهج: يدل معناه اللغوي على الطريق الواضح، والمنهاج كالمنهج في المعنى^(١)، وفي التزيل «لِكُلِّ جَعْلٍ مِنْكُمْ شِرْعَةٌ وَمِنْهَاجٌ»^(٢).

والمنهج في اصطلاح الباحثين من المناطقة: يدل على طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم. أو هو طريق كسب المعرفة، أو هو علم التفكير. وقد تطورت وسائل كسب المعرفة بتطور البشرية، وكل طور منها ينتفع بالجهود السابقة ويخطو بها خطوة جديدة على درب المعرفة. وتكتسب المعرفة بأكثر من منهج، والذي يعنيانا هنا هو :

المنهج النقل: الذي يعني رواية الأخبار والنصوص ، ليوفر الثقة بها، والاطمئنان إليها وهذا المنهج هو أساس الدراسات اللغوية، والأدبية، والتاريخية، التي تعتمد اعتماداً جوهرياً على ما نقل إليها من نصوص وأخبار مروية.

والنصوص.. قد تكون مسموعة بالنقل شفاهها، أو مقروءة بالخط، أو مطبوعة، أو مصورة، أو منطلقة بالتسجيل، وقد كانت الرواية الشفوية أسبق الروايات في التاريخ، ثم كان المخطوط أسبق من المطبوع، والمطبوع أسبق من المصور، وهو أسبق من المسجل الصوقي، وفي كل هذه الأحوال ينبغي الاطمئنان إلى سلامة المروي عن أي طريق جاء.

فالرواية الشفوية - مثلاً - عرضة لآفات مقصودة وغير مقصودة، من تحريف واحتلال، أو من سهو، ونسيان، وغفلة نظر.

والمخطوطات.. عرضة كذلك للأخطاء النسخ، والمفهسين، ومحولات المزيفين.

والنص المطبوع.. قد تلحق به آفة التزوير.

والنسخ المصوّرة.. يلحقها ما يمكن لحق بأصلها الذي أخذت منه من تشويه وتزوير وتديليس، وقد يكون فيها شوابئ في ورق التصوير فيكون هناك نقط حيث لا نقط مثلاً، ويريق يضلّل حيث الوضوح في الأصل.

(١) الأزهري، ثبيب اللغة ٦٢/٩ ولسان العرب ٣٠٦/٣ والمجمع الوسيط.

(٢) سورة المائدۃ الآیة ٤٨.

والاعتماد على المصوّرات.. يؤدّي في بعض الأحيان إلى خفاء كثير من المعالم التي يستعين بها الحقّ على تقدير عمر المخطوطة وحالة الورق، ونوع المداد، والإصلاحات التي تمت فيها، وغير ذلك.

والتسجيل الصوّق.. يقتضي التحقق من صوت المتحدث.

وبختنا هنا يتجه إلى تحقيق مخطوطاتتراثنا، فيجب علينا أن نلم بقواعد النهج النقل للرواية الذي اهتم به علماء العرب، منذ عهد مبكر كما بينا، نظرًا ل حاجتهم إلى ضبط المرويات من نصوص الحديث والسنّة، وكذلك المرويات من ثراث العرب، اللغوي والأدبي، في عصر الفصحى، لل الحاجة إلى هذه المواد في فهم كتاب الله وخدمته.

* * *

توثيق النص أو المخطوط

معنى توثيق النص أن نطمئن إلى أنه وثيق، صحت نسبتها إلى مؤلفها وعصرها، فتعطينا أثراً مادياً: لمعجم الفاظه، وأساليب أدائه، وفط شخصيته، كما تعطينا في نفس الوقت وثيقة من الوثائق المؤرخة لعصرها.

ويقتضي هذا ألا يكتفى في التوثيق بصحة نسبة النص إلى صاحبه، بل ينبغي أن نطمئن كذلك إلى أن النص وصل إلينا كما تركه مؤلفه، فلم يتحقق به تزوير، أو تحريف، أو حشو، أو إكمال.

والمرحلة الأولى: التي يجب أن تتبعها في توثيق المخطوط هي أن نجري عليه عملية التوثيق جملة: بالتبني أولاً من أن للمؤلف كتاباً يحمل عنوان المخطوط المنسب إليه، ويكون ذلك بالرجوع إلى ما جاء في ثبت مؤلفاته في كتب التراجم والطبقات، مع استقراء ما في فهارس الكتب العربية التي تصل إلى عصر النص، من رصيد الكتب المؤلفة في مادته موضوعه، ومن تلك الفهارس: الفهرست لابن النديم إلى حوالي منتصف القرن الرابع، ثم كشف الظنون لحاجي خليفة إلى آخر القرن العاشر، ثم الفهارس الحديثة نسبياً مثل: فهارس بروكلمان، وفؤاد سرجين، ومعجم المطبوعات لسركيس، وفهارس دور الكتب، وخزانة المخطوطات. وقد يزيد على ذلك سؤال أهل العلم في هذا الحقل عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره.

فإذا لم نتهد إلى المخطوط فيها ذكرناه، فإن هذا لا يقطع بكونه منحولاً للمؤلف، وإنما يحتاج الأمر في مثل هذا الموقف إلى فحص من المخطوط التامساً لما يرجح نسبته إلى المؤلف، أو حمله عليه، وهذا هو ما يعرف بالتقد الداخلي^(١)، وهذه مهمة بالغة الدقة تتضمن الخبرة بشخصية المؤلف، وأسلوبه، ومجم الفاظه، وطريقة استعمال المجاز، وأدوات الجر متلا، والدرابة بعصره وبيئته، بحيث لا يغوت الموقن التنبية إلى عبارات أو آراء ليست مما يطمأن إلى نسبتها إلى المؤلف، والالتفات إلى أعلام مواضع دلالات، والألفاظ المتأخرة عن زمن المؤلف، أو غير معروفة في بيئته.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة المقابلة. وبعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب يجب أن

(١) راجع مقدمة تحقيقنا لكتاب (رسالة في علم الموسيقا) للصفدي.. ومقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب في الدين) المنسب إلى أبي حامد الغزالى. كتاب اليوم ١١ إيل ١٩٩٠ - العدد ٣٠٧.

نماذل هذه النسخ، وتبين الفروق عند الاختلاف، فإذا كانت هذه النسخ كثيرة جداً بحيث لا يمكننا مراجعتها كلها، فنختار أهملها وأنفسها، كما سنفصل ذلك فيما بعد. وبذلك تكون قد وثقنا النص، والعرب عرّفوا مقاولة التوثيق منذ فجر الحضارة الإسلامية واعتبروا هذه المقابلة شيئاً أساسياً كما بینا.

قلنا: يجب أن يكون الكتاب صحيح النسبة، ولا يمكن أن يكون هناك تاريخ أدب لا يعتمد على النصوص، هذه النصوص قد تكون خطية كما عرفنا، وهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى هي البحث عن المخطوط، وهي ما يسميه المؤرخون الألمان باسم (Heuristik) وهي مأخوذة من الكلمة يونانية تدل عن البحث عن المخطوطات أو الوثائق، فعلينا أن نجمع كل ما يمكن جمعه من النسخ موضع التحقيق أيّاً كان نوع هذه النسخ، ونضعها جميعها في مكان واحد ولتكن هي النسخ بعينها، أو على الأقل صوراً لما لا يمكن وضعه في هذا المكان. ولعل من البداهى أنه لا يمكن أن نعثر بوجه قاطع على جميع النسخ التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريري، وبالتجربة فإننا رأينا أنه منها أجده الحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من النسخ، فإنه قد يجد وراءه معيّناً يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه، وذلك لأنّ الذي يستطيع الحقق أن يصنّعه هو البحث في الفهارس التي ذكرناها على ما بها من قصور وتقديرات ومع ذلك فهو ليس بمستطاع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقّق، ويبقى بعد ذلك المكتبات الخاصة، وليس يمكن للحقّق أن يدعى إلّاماً تماماً بما فيها، أو يفكّر في استيعاب ما تضمّنته من نفائس المخطوطات، فما زلتنا حتى الساعة ثائبة على الآخيار بوجود نسخ مختلفة لصحيح البخاري وغيره من الكتب، ففي البلاد العربية الإسلامية الكبير جداً من المكتبات الخاصة حوت نسخاً فريدة لنفائس المخطوطات العربية. هذه المكتبات يتوارثها أصحابها جيلاً بعد جيل.

فليس وراء الحقّق بعد ما ذكرنا إلا أن يقارب البحث بمقارنة مجتهدة، ويسأل من يظن أنه يعرف عن هذا الكتاب المخطوط شيئاً. لعله يحصل على نسخة تكون قد ندت عنه، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

وإذا عرّفنا أن المخطوطات اليوم لا تعار، وثبت لنا وجود نسخة خطية في مكان ما، فالافتراض أن نسعى في سبيل تصويرها على ميكروفيلم، نقرؤه أو لا على قارئ الأفلام Reader فإذا احتجنا إلى تكبيرها طلبنا تكبيرها.

ونضيف إلى هذه النسخ - إن أمكن - كل المصادر غير المباشرة التي تعينا على التحقيق، المصادر التي استقى منها المؤلف، أو التي أخذت عن المؤلف.

ويستحسن توضيف النسخ التي أسلفتها الحقّق، ولم يعتمد عليها في التحقيق من واقع

النسخ إن أمكن ذلك، فإن لم يكُن توصيفها من الواقع، فليوصفها من الفهارس التي وصفتها وذكرت أماكن وجودها.

* * *

وقيمة النسخ المخطية لكتاب ما متفاوتة جدًا، فمنها ما لا قيمة له أصلًا في تصحیح نص الكتاب، ومنها ما يعود عليه ويتوثق به، ووظيفة المحقق أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ التي تقع له وبفاضل بين هذه النسخ، متبعاً في ذلك قواعده، لعل منها:

١ - النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

٢ - والقديمة أفضل من الحديثة.

٣ - واضحة الخط أحسن من غير الواضحة.

٤ - والنسخ التي قوبلت بغيرها، وثبتت عليها هذه المقابلات، أحسن من التي لم تقابل.

وأحسن نسخة تُعتمد للتحقيق: نسخة كتبها المؤلف بنفسه، فإنها تحمل شهادة الزمن على صحتها، وتکاد تلحظها في الثقة: النسخة التي يكون المؤلف قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجزاءها، على أن يكون في هذه النسخ ما يفيد اطلاع المؤلف عليها، أو إقراره لها، فإذا كتب له عليها سمعاً أو عرضاً، أو إجازة، أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية، وأمثال هذه النسخ يطلق عليها (الأمهات) وهي التتحقق من ذلك بلاحظة نوع الورق، والببر، ودراسة خط المؤلف، وذلك من كتاباته الأخرى إن وجدت.

وين ذلك: النسخة التي قرئت على عالم نحير، وخاصة إذا كان الذي قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علمًا وفضلاً، ويصور ذلك من بعض الوجوه ما سبق أن ذكرته عن الجاحظ، أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قدماته أهدي إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم باحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: ألم ظنت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب؟ فقال الجاحظ: ما ظنت ذلك.. ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسانى، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجمل نسخة وجدت وأغرّ بها. فأحضرها إليه فسرّها ووقت منه أجمل موقع.

وقد تُعرض حالات: فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة تُفضل نسخة أقدم منها فيها تصحيف أو تحرير، أو نسخة متأخرة جدًا نسخت سخاً جيداً عن نسخة المؤلف رأساً، أو نسخة من عصر المؤلف، أو غير ذلك من الحالات الخاصة، فليكن هدف المحقق دانيا - إذا لم يحصل على نسخة المؤلف - الحصول على أقرب شكل بعيد عن التصحيف والتحرير لما تركه المؤلف.

لأننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ، فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ معمور أو ضعيف، ويتضمن ذلك في عدم إقامته للنص، أو عدم دقتها، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغاً لتقديم النسخة، فقد نجد نسخة أحدث تاريجاً منها، وكتابتها عالم دقيق، ويظهر ذلك في حرصه وإشاراته إلى الأصل، فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريجاً.

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متنًا وأكمل مادة، ويظهر ذلك لدارسها وفاحصها.

ومثال ذلك كتاب (معجز أحد) شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المرى فإنه يوجد منه في دار الكتب المصرية ثلاثة نسخ إحداها في مكتبة قوله ٢٥ أدب، والثانية مصورة عن المتحف البريطاني وعليها خطوط بعض العلماء^(١).

غير أنها فضلنا اعتبار النسخة (رقم ٢٥ أدب قوله) أصلاً للنسخة ويقابل بها لعدة اعتبارات لعل أهمها: أنها أكمل هذه النسخ وأدقها وأحسنها خطأً ب رغم حداثتها.

وعلى ذلك يستحسن مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المعد للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والأطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط، فإذا ما توصل المحقق إلى أجود النسخ اتخذها عماداً للتحقيق يهتدى به دون أن يلتزمها التزاماً تاماً.

ويمكن أن تقسم الأصول من ناحية تحرى اللفظ وتحقيق النص إلى الحالات الآتية :

* * *

(١) النسخة رقم ٢٤٦ أداب دار الكتب المصرية في صفحة الغلاف ما يشير إلى أنها كانت في حوزة أحد فضلة سرق الأردن والثانى رقم ٢٤٠ أداب دار الكتب المصرية في هاسها ما يشير إلى أن أحد علماء دمشق (محمد المسان) قد فرقها وعارضها بشرح الواحدى.

الحالة الأولى النسخة بخط المؤلف

قد يُظنُ أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مؤنة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات وتحريفات، وهو ظن لا يستقيم، إلا إذا أثبت مؤلفها على هواشمها ما يدل على أنه راجحها وصححها، وقوم ما بها من بعض الموج، والاضطراب، إذ كثيراً ما يسمى المؤلف في أنتهاء كتابه، وخاصة إذا كان عجلاً، فيسقط منه غلط، في النقط أو في التشكيل، أو تسقط منه كلمة أو كلمات، ويتبين الساقط في الشر بأكثر مما يتضمن في الشر، لإرتباطه بموازين العروض، وقد يختفي في بعض أسماء الأعلام والأماكن، ومن أجل ذلك ينبغي مرaqueة المحقق لنسخ الكتاب الذي ينشره حتى نسخة المؤلف، وفي مثل هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقاً بين مسودة المؤلف وبيضة فالمسودة قربة إلى الأصل، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في بيضة، ومن السير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة واحتلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو، والتغيير، إلى أمثل ذلك.

ومسودة المؤلف إن ورد نص تارخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول^(١) ما لم تعارضها البيضة، فإنها تجيئها بلا ريب، وفي مثل هذه الحالة تعتبر المسودة أصلاً ثانوياً يستأنس به لتصحيح القراءة فحسب.

على أن وجود نسخة المؤلف لاتدل دلالة قاطمة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتدتها المؤلف، فإننا رأينا بعض المؤلفين ألف كتابه أكثر من مرة «وعندنا من خبر الياقونة في اللغة لأبي عمرو الزاهد، غلام ثعلب، المتوفى عام ٤٤٥هـ = ٦٥٩ م» بريينا كيف كان ينشأ الكتاب من الإملاء: ابتدأ المؤلف بإتماله هذا الكتاب يوم الخميس لليلية يقيس من المحرم سنة ٣٢٦هـ في جامع المنصور ببغداد، ارتغلاه من غير كتاب ولا دستور، ومضى في الإملاء مجلساً مجلساً، إلى أن انتهى إلى آخره، ثم رأى الزيادة فيه فزاد فيه أضعاف ما أمل، وكتب هذه الزيادة أحد تلاميذه، ثم قرأ عليه أبو إسحاق الطبرى وسمعه الناس، ثم زاد فيه

(١) ورد في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقطلانى: أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني وهو ابن الكرماني سارح البخارى صنع هو أيضاً شرحاً للبخارى وساه معه البهرى وجواهر الحمرى بن فال وقد رأته، وهو في ثمانية أجزاء كبار خط مسوذته، (القطلانى ٤٢٢/١ بولاق). وقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء أن الجاحظ ألف كتاب البيان والثين مرتين والثانى أنسح وأحمد، (معجم الأدباء ١٦/١٠).

بعد ذلك، وقرئ عليه بالزيارة يوم الثلاثاء ثلاثة بقى من ذى القعدة سنة ٣٢٩هـ وفرغ منه في ربيع الثاني سنة ٣٢١هـ.

وأحضرت نسخ جميع من كتب ففورت، ثم زاد المؤلف بعد ذلك أنسياه أخرى! كتبها محمد بن وهب، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبي إسحاق عليه هذا الكتاب، وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب ولا يكون بعدها زيادة^(١)، فانظركم مرة زاد المؤلف في إملائه بين سنتي ٣٢٦ و٣٢١هـ تجد أنها ست مرات فإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية.

وأحياناً تسهل مراقبة المؤلف، وأحياناً تصعب، فتسهل حين ينص على من نقل عنهم، كما فعل الذهبي في مقدمة كتابه (تاريخ الإسلام)، فقد نص في مقدمته على الكتب التي نقل عنها وسردها. أما حين يحجم المؤلف عن ذكر مصادر كتابه فإن مراقبته تصبح صعبة، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخل وسعاً في مراقبته عن طريق الكتب التي تشارك معه في مادته، والكتب التي تنقل عنه وتضيف بعض التحقيقات إلى ما تنقله.

فإذا وثقنا من أن النسخة بخط المؤلف نفسه فيرى بعض الباحثين أنه «ما علينا حينئذ إلا أن ننشر النص بدقة كاملة»^(٢).

ولكن لا أميل إلى هذا الرأي لأنه لا يتفق مع المنبع المستقيم؛ وذلك أن المؤلف قد يسهو نتيجة لاعتبارات كثيرة ذكرنا بعضها فيما سبق فيبني للحقيقة أن يصلح سهوه وبنه على ذلك، ولعل خير مثال على ذلك كتاب حقيقة^(٣) الدكتور حسين نصار لابن سعيد المغربي فأصلح نسخة المؤلف وأشار إلى ذلك.

والمؤلف بشرٌ يخطئ، ويصيب. وأنت إذا كتبت كتاباً إلى صديق لك، وأعدت قراءاته، قد تجد نفسك قد تركت نقطة، أو حرفاً، أو كلمة، أو حتى فكراً وقد تعيّد الكتاب من أجل ذلك مرة إن لم يكن مرات.. فيجب على المحقق أن يصلح سهو المؤلف، وذلك إذا تيقن من الصواب، بشرط أن يشير في المامش إلى ما قام به من إصلاح.. وإلى ما كان من سهو المؤلف.

والمخطوطة التي نقدمها لك هي مخطوطة كتاب «المنازل والديار» لأسماء بن منقذ.. قد قبل إلينا بخط مؤلفها ورجع ذلك أكثر من واحد من المستشرقين^(٤)، كما كتب على غلافها.

(١) ألم من: المضارة الإسلامية.

(٢) انظر الفهد الظاهري ٧٦ ومنهج البحث التاريخي ١٠٣ ونتائج البحث العلمي ١٨٨ - ١٨٩هـ.

(٣) هو كتاب التحوم الزاهرة في حل حضرة القاهرة، النسخ الماخض بالقاهرة من كتاب المغرب في حل المغرب ط دار الكتب سنة ١٩٧٠.

(٤) انظر مقدمة كتاب (المنازل والديار) لأسماء بن منقذ - تحقيق الأستاذ مصطفى حماري.

وإن كان بخط مغایر للأصل، ولكن المحقق يشك في ذلك، ويرى أنها بخط (غنايم المعرى) الذي كان يبيّض مسودات الأمير أسامة بن منقذ، ثم يقرأها عليه ليصلح أسامة ما عسى أن يكون قد أخطأ فيه.. وقد كان خط (غنايم) هذا، أشبه المخطوط بخط (أسامة) ومثل هذا الشيء محتمل إذا اتّحد الزمن.. ويرى المحقق أن المؤلف قد قرأ الكتاب وأعاد النظر فيه مرةً بعد أخرى، وذلك بعد أتم (غنايم) نسخة، وذلك عندما لاحظ المحقق القراءات العديدة المدونة في حواشى بعض الصفحات، وغير ذلك من الأمور التي ذكرها.. فيا ترى ما هو منهج المحقق لهذا الكتاب الذي يقال: إنه بخط مؤلفه.. أو على أقل تقدير: إن هذه المخطوطة التي اعتمدها واعتمد عليها المحقق هي النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وليس له غيرها في العالم أجمع، لكنها نسخة مونقة.. فكان منهج المحقق في إخراجها منهجاً طيباً أنه ذجا سأعرضه لك بالتفصيل.

يقول المحقق في مقدمة الكتاب: « حين قمت بعمل في تحقيق هذا الكتاب، جعلت هُنَى - بعد سلام النص، والمعناية بالضبط، ووضع علامات الترقيم - توثيق النصوص الواردة في الكتاب بالرجوع إليها في مظانها، على حسب طبيعة النص.. فعینا يكون تفسير آية كريمة، فإننا نطلب في مصادره من كتب التفسير.. وإذا كان حديثاً شريفاً، رجعنا إليه في مصادره من الكتب الصحيحة.. وحين يكون النص خبراً اقتضته مناسبة، فإننا كنا نرجع إليه في كتاب الأدب الجامعية، من أمثل: الأغانى، والكامل، والأمالى، وأشباهها، فيما يظن وجوده فيها.. أما إذا كان النص شمراً منسوباً لقائله، رجعنا إليه في ديوانه، ولاسيما إذا كان مطبوعاً، وإن لم يكن منسوباً، أو كان لا يعرف لصاحبه ديوانه، التسنـاه في مكانه من كتب الأدب، كالأشغال والأمالى، ودواوين الحماسة، والشعر والشعراء، والمعانى الكبير، وبيبة الدهر، وتبنـتها، ومعجم الأدباء، وخريدة القصر بأقسامها، وكتب الطبقات، ونحوها..

وكنا نعم بالإشارة إلى ما قد يكون من اختلاف بين رواية المصنف لهذه النصوص الشعرية، والنشرية.. وروايتها في مصادرها الأخرى: لتنـ بذلك الفائدة.. وشرح ما يصعب فهمه من المفردات والأبيات شرعاً موجزاً، معتمدين في ذلك على شرح القدامى البعض الدواوين، أو في كتب الأدب الجامعية، وكذلك عینا بتحديد الموضع والبلدان الواردة في ثنايا النصوص، فرجعنا فيها إلى ياقوت والبكرى في معجميهما.. وراعينا الإيجاز في ذلك ما أمكن » وهكذا يكون التحقيق على نسخة وحيدة بخط المؤلف.. أو قرأت عليه.. أو قرأتها هو بعد نسخها.. ويمثل هذا تطمئن النفس ويرتاح القلب.

وعلى المحقق أن يتم الرسم الإمامى الحديث عندما ينشر كتاباً بخط المؤلف بالرسم القديم، ويشير إلى وصف خط المخطوطة في مقدمة التحقيق.

وقد تصبح مراقبة كتاب المؤلف في بعض الأحيان ضرورة من المفت ويخاصة في الكتب الأدبية التي تشبه دواوين المعرف مثل كتاب (ربع الأربع) للزمخشري، إذ يعزى كل قول إلى صاحبه، فلا بد لتحقق مثل هذا الكتاب من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف: المعاجم، والكتب اللغوية، والتاريخية، والجغرافية ودواوين الشعراء، وكتب الشعر والأدب، حتى لا يفوته غلط - بقدر الإمكان والاستقصاء - في كلمة ولا في علم، ولا في اسم مكان، ولا بيت شعر.

وبيني أن يفرق المحقق بين الغلط الناجم عن السهو عند المؤلف، والغلط الذي جاء من استخدام الكلمات، والعبارات العامة، وهو غلط شاع منذ القرن السادس الهجري على ألسنة المؤلفين ومن عاصرهم من الشعراء! وهذا الغلط ينبغي ألا يصلح لأنه غلط مقصود يستدل منه على الأدب في مثل هذه العصور خاصة إذا كان المؤلف كتبه بنفسه، فإننا إذا صححناه أزلنا النص عن صورته الحقيقة، ونضرب مثلاً لذلك بمؤلفات ابن تغري بردي ولعل أقربها إلينا التنجوم الزاهرة، والمنهل الصاف ففيها ألفاظ لغوية وتعبيرات عامية لاحظها المحققون في أنتهاء النشر، والمعروف أن المؤلف أحد المؤرخين المشهورين في القرن السابع الهجري وانظر كذلك ابن إياس في «بدائع الزهور» والعبي في «عقد الجمان».

* * *

الحالة الثانية

نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف

ولكن.. ما يصنع المحقق إذا ضاعت نسخة المؤلف، ولم يبق أمامه إلا نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف. ما العمل؟

إن دراسة مثل هذه النسخة تستلزم الدقة، والحذر، للتبuilt من صحة ألفاظها، ونحوها، فمهما كانت دقة الناشر وأمانته، فإنه قد يتعرض للخطأ في النقل من الأصل: إما بجهلٍ من جانبه برسم خط المؤلف، أو رسم خط عصره، أو ادعاء معرفة！ فيحاول إصلاح النص على حسب فهمه الضيق^(١) فيسيء إلى النص من حيث أراد أن يصلحه！ وربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان، أو انتقال النظر بين المترادفين في الرسم وما أكثر ذلك، فقد جاء في بخلاء المحاط نشرة فان فلوتن عند قوله: «فِلَامَا انْقَضَى كَلَامَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ قَوْلًا: يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا أَدْمَكَ؟ قَالَ: يَوْمًا لَبِنَ، وَيَوْمًا زَيْتَ، وَيَوْمًا سَمَنَ، وَيَوْمًا تَرَ، وَيَوْمًا جَينَ، وَيَوْمًا قَفَارَ، وَيَوْمًا لَحَمَ، عَبَشَ آلَ الْخَطَابَ»^(٢).

فإن نظر الناشر انتقل من «يوما» الأولى إلى «يوما» الثالثة لأنها قد تماثلا في الرسم، وقد ضربت هذا المثال لأوضح مصطلح (انتقال النظر) وطبعاً لم يفت هذا الدكتور الحاجري عندما حقق هذا الكتاب، فقد نبه إلى هذا السقط ومثله كثير.

والتغيرات التي قد تنصيب المخطوط عند نسخه، والصادرة عن عدم أو عن خطأ في نسخة النصوص، قد يصعب كشفها، وبالتالي يصعب تحقيقتها في النسخة الوحيدة، وربما تسقط بعض الفقرات التي لا يمكن التعويض عنها.

وعلى المحقق في حالة ضياع نسخة المؤلف المؤلف (الأم) - وما أكثر هذا في مخطوطاتنا العربية - معبقاء نسخة واحدة منقولة عنها، أن يدرس هذه النسخة ويقف على كل

(١) كثيراً ما كان يصادفنا مثل هذا العمل في المخطوطات التي نسخت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مخطوطات دار الكتب المصرية.

(٢) انظر ص ٢٠٣ من الكتاب المذكور.

خصائصها من ناحية الشكل، والنقط، والرسم، والمصطلحات، والمعلومات التاريخية، ثم يدرس حياة المؤلف، ومؤلفاته الأخرى إن وجدت، ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب فيه، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود، والجهول مكانه، وهذا يساعد كثيراً على تحري نصها والتثبت من صحة ألفاظها.

* * *

الحالة الثالثة

ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ

هذه الحالة هي التي يضيع فيها الأصل وتبقى عدة نسخ منقولة تشابه، وختلط فيها بينها، ولكن لا نعرف الصلة بين بعضها البعض، ولا الصلة بينها وبين الأصل الصانع. هنا يجب ألا نعد قدم المخطوطة هو العامل الفاصل في صحتها، ففي مثل هذه الحالة قد تكون هناك مخطوطة ذات تاريخ حديث، وليكن مثلاً سنة ١٣٠٠ هـ نسخة مباشرة من مخطوطة طيبة، تعتبر من الدرجة الأولى في القدم، فمثل هذه النسخة تفضل بكثير جداً نسخة كتبت سنة ٧٠٠ هـ مثلاً.. لو أن الثانية أخذت - لا عن مخطوطة من الدرجة الأولى في القدم، بل عن مخطوطة فرعية من مخطوطة الدرجة الأولى، وبالأخرى أخذت عن آية مخطوطة تزداد بعدها عن مخطوطة الدرجة الأولى فالعبرة، إذن لا تكون بتاريخ المخطوطة «والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها - نظرياً وواقعاً - في كثير من الأحيان أهمية، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر الميلادي منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادى عشر، لها قيمة أكثر بكثير من نسخة مقلادة معدلة من القرن الثاني عشر أو الثالث عشر»^(١).

والمحققون المحدثون يتأذون عن سابقهم في هذه الناحية، فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول، فضلاً عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ، وعن العصر الذي وجدت فيه، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع، بواسطة مقارنة الروايات على أساس الشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه، ومعجم ألفاظه والدراية بأحوال عصره^(٢).

وال موقف المقبول في هذه الحالة - أي تعدد النسخ - هو أن نحدد أولاً: العلاقات بين النسخ بعضها وبعض، فمثلاً كل النسخ التي تحتوى في نفس الموضع على نفس الأغلاط تعد نسخاً منقولاً بعضها عن بعض، أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط.

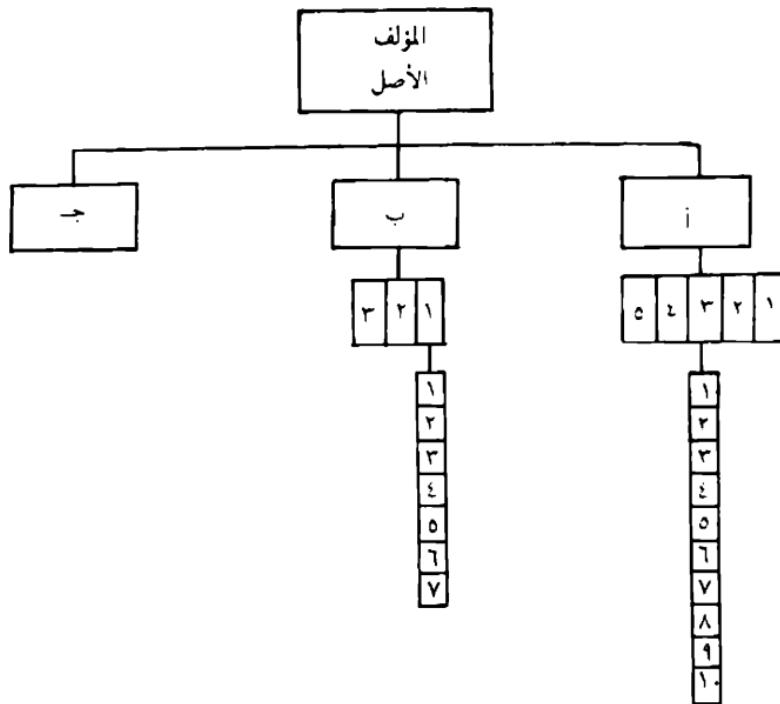
(١) لعلوا، النقد التاريخي، ٨٢.

(٢) إذا رجعنا مثلاً إلى مقدمة المحقق لكتاب المارف لابن قتيبة لأدركنا هذا الصنيع بوضوح وكذلك فيما يجمعه الدكتور حسين نصار والدكتور طه الحاجري وغيرهما.

وليس من المقبول أن يرتكب نسخ مختلفون وهم ينقلون - وكل منهم في ناحية - عن الأصل الحال من الأغلاط نفس الأغلاط التي وقعت بينهم تماماً.

إذاً فالاتفاق في الأغلاط شاهد على الاتفاق في المصدر، فعلينا - دون ملامة - أن نطرح كل النسخ المنشورة عن نسخة محفوظة لدينا، إذ من الواضح أنه لا قيمة لها مع وجود أصلها الذي نقلوا عنه، ومن إضاعة الوقت أن يبين المحقق اختلاف القراءات الواردة في هذه النسخ. ما دام الأصل موجوداً.

فإذا سرنا بهذه الطريقة فلا يكون أمام المحقق غير نسخ مستقل بعضها عن بعض منشورة مباشرة عن النسخة الأصلية، أو نسخ قرعية مصدرها - نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل - مفقود، ويستمر في تصنيف النسخ الموجودة على هذا التوالي حتى يستطيع أن يحدد وجود مجاميع مستقلة، ليست مأخوذة عن بعضها البعض، وإنما أخذت من أصول مختلفة، وبعد ذلك يضع ما اصطلح عليه بشجرة النسب مبتدئاً من الأصل كهذا مثلاً:



فاللهم عندنا أن يكون لدينا نسخة (أ) أو أحد فروعها إن لم توجد، ونسخة (ب) أو أحد فروعها إن لم توجد، وكذلك نسخة (ج) أو أحد فروعها.
وكلاً بعدنا عن المؤلف أو نسخته كثُرت أحياناً المخطوطات الفرعية وتتعدد وبالتالي السخن المتوسطة.

فنقول: نسخة المؤلف هي الأصل والأصول المستقلة المكونة للأسر المختلفة، تعد نسخاً من الدرجة الأولى أ، ب، ج

تم يتفرع عن كل مخطوطة من الدرجة الأولى مخطوطات فرعية حددناها- كما يasic أن ذكرنا - عن طريق الاتفاق في الأخطاء فيما بينها، وقد تتعدد هذه المخطوطات المأخوذة عن مخطوطات الدرجة الأولى إلى غير نهاية^(١).

و عند طبع الأصل ينبغي أن ترقى به في الامثل الاختلافات التي توجد في النسخ الرئيسية الأخرى، لكي يكون النص مع احتمالات تفاوته مائلاً بقدر المستطاع بين يدي الباحثين من بعد.

فتحصل ما تقدم: أتنا إذا وجدنا لكتاب نريد أن نحققه نسخاً مختلفة رتبناها على حسب القدم، و داناً نتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذي ننشر على أساسه الكتاب، ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه أو كثُرت فيها الحروق، أو كثر المحو والتأكل، و حينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة، فإن لم توجد نظرنا في النسخ وحاولنا أن نقسمها إلى أسر متقابلة.

* * *

بقى لي في هذا الموضوع أن أطرح سؤالاً طال الجدل فيه وتضاربت فيه الآراء وهو: هل يجوز للمحقق أن يقوم خطأ بخط المؤلف؟

يرى بعض الباحثين أنها كبيرة، لأن نسخة المؤلف مقدسة لها من الحرمة ما يجعل المحقق محجوم على إصلاحها! بل يجب عليه أن يشير إلى ما يظنه خطأ في الامثل ويترك نسخة المؤلف كما هي، حتى يأخذانها الإملائية والنحوية، ولعل هذا هو فريق المستشرقين ومن يدور

(١) انظر فيها ذكرنا:

- ١ - لجلولا، التقد التاریخی ص ٨٢ وما بعدها.
- ٢ - مناجح البحث العلمي ص ١٩٠ وما بعدها.
- ٣ - منهج البحث التاریخی ص ١٠٧ وما بعدها.
- ٤ - أصول نقد النصوص ص ٢٠.
- ٥ - تواعد تحقيق النصوص ترجمة صلاح صلاح العبد ١٢ سنة ١٩٥٥ مجله معهد المخطوطات.
- ٦ - تخفيض النصوص وترشها للأنسان عبد السلام هارون ص ٣٥ وما بعدها.

في فلكهم^(١). ولكن المؤلف بشر بخطئه وبصيغته، وقد يسبقه القلم وقد يسهو فلا يجوز نشر نسخة المؤلف بما فيها إلا بالشروط التي ذكرناها في موضعها.

فإذا عدنا إلى قومنا في القرون الخالية في مثل هذا الموقف وجدنا أنه «قرئ على تعلب من كتاب بخط ابن الأعرابي خطأ فرده». فقيل: أفتغيره؟! فقال: دعوه ليكون عذرًا لمن أخطأ^(٢).

وكأنه يتعلب لما استتر عليه أن يصلح خطأ ابن الأعرابي أنه لم يدعه إلا ليكون عذرًا لمن أخطأ.

وقد سئل الأوزاعي عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أبقيمه؟! قال: نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن.

وقد سئل أبو عبد الرحمن الساتي عن اللحن في الحديث فقال: «إن كان شيئاً تقوله العرب - وإن كان في غير لغة قريش - فلا يغيره، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان مما لا يوجد في كلام العرب فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن».

وبحكي أبوالحسن الدارقطني أنه حضر مجلس إملاء أبي بكر بن الأنباري (٢٧١-٣٢٧هـ) فسمعه يصحف أسماء أورده في استناد حديث فقال: «حيان» بدل: «جيان». يقول أبوالحسن: «فليفرغ من إملائه، تقدمت إليه فذكرت له وهمه، وعرفته صواب التلول فيه وانصرفت.. ثم حضرت الجمعة الثانية مجلسه فقال أبو بكر للمستتمل: عرف جماعة الحاضرين أنا صحيحة الاسم الفلان، لما أملينا حديثكذا في الجمعة الماضية، ونبهنا ذلك الشاب على الصواب، وهو كذا، وعرف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال»^(٣).

وقد ذكر القاضي عياض أن الذي استمر عليه عمل الأشياخ: نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعواها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى اطربوا بذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها! بخلاف التلاوة المجمع عليها، لكن أهل المعرفة من هؤلاء الأشياخ ينهون على الخطأ عند السماع، أو القراءة، وفي حواشى الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما يلغون، ومنهم من يجسر على الإصلاح كالقاضي أبو الوليد هشام، فإنه لكترة مطالعته ونفثته في الأدب واللغة، وأخبار الناس، وأسماء الرجال وأنسابهم، وتقويب فهمه وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيراً، وربما نبه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من

(١) انظر برحمة الله في أصول نجد النصوص ٤ - ٤٣، وصلاح الدين المتخد في نوادر تحقيق النصوص ص ١٠.

(٢) المختصر في الأبيات ص ٧٧ ب.

(٣) معجم الأدباء ١٨/٣٠٨-٣٠٩، وبطبة الوعادة ١/٢١٢.

ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له! أو بما رأه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صواباً، وربما غلط فيه وخطأ الصواب !!

ويرى القاضي عياض أن حماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لثلا يجسر على ذلك من لا يحسن! ويسلط عليه من لا يعلم وطريق الأشياء أسلم مع التبيين، فيذكر اللفظ عند الساع كذا وقع، وبنبه عليه، ويدرك وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل، أو وروده كذلك في حديث آخر، أو يقوه على الصواب ثم يقول: وقع عند شيخنا، أو في روایتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى، لثلا يقول على النبي ﷺ ما لم يقل.

وأحسن ما يعتمد عليه في الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صواباً في أحاديث أخرى، بخلاف ما إذا كان أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب^(١).

* * *

وقد أوجب القدماء عدم التوفيق بين روایتين في الشعر، فلا يجوز للمحقق أن يروى شطر بيت برؤایة ثم يروى الشطر الثاني من روایة أخرى، ذكر السكري في شرح أشعار المحدثين أنه «يتنعم التلتفيق في روایة الأشعار كقول أبي ذؤيب:

دُعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنْ لَأْمَرْهُ سَمِيعٌ فَآتَرِي أَرْشَدَ طِلَائِهَا
 فإن أبو عمرو رواه بهذا اللفظ «دعانِي... سمييع» ورواوه الأصمعي بلفظ «عصاف» بدل «دعانِي» وبلفظ «مطبع» بدل «سميع» قال: فيمتنع في الإنشاء ذكر «دعانِي» مع «مطبع» أو «عصاف» مع «سميع» لأنه من باب التلتفيق^(٢).

هذا هو ما يجب على المحقق أن يتبعه ويرسم خطاه، ولعل هذا هو الأصل الذي نادى به بعض العلماء المحدثين من أهل الفن، فإنهم رأوا أن من محققى الدواوين من لم يكتف بإدخال الروایات الخارجية عن الديوان، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين فقال أهل الفن: «هذا لا يجوز أبداً»^(٣).

كما أن المستشرقين يرون أن الآيات القرآنية التي يوثق بها لا يجوز أن يصحح المحقق حروفها ونقطتها بناء على ما يقرأ في المصاحف اليوم !! محتاجين: أنه ربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشافعيان عندنااليوم، فيكون التصويب تغييرًا لكلام المؤلف وتبعاً عنه، وضرب برجستارس مثالاً لصحة ما ذكره: أن كتاب المفصل للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ

(١) انظر الإنذاع باب إصلاح الخطأ وتفوييم النحو - ١٨٦ - ١٨٧ واظر كذلك التغريب والنيسر .٣٦٨-٣٦٧

(٢) انظر المزهر ٢٢٣/٢ وديوان المحدثين من ٧١ وهاشمها ط دار الكتب.

(٣) انظر أصول نقد النصوص : ٣٩

ونسره هو، وجد في نسخه غلطات في بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر فقال: «لا شك أن الزمخشري نفسه قد أخطأ فيه، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور بالكتاف» وقال: ومن الناس والشراح من ينبهون على ذلك فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف^(١) وستعود إلى هذه النقطة فزيدها وضوحاً ونبينا موقفنا منها بعد ذلك^(٢).

وقد ذهب برجمتارسر وتابعه صلاح الدين المنجد إلى «أنه قد يسيق المؤلف قلمه، أو تخونه ذاكرته فيخطئ في لفظ أو اسم فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ في الحاسبة وبشت النص كما ورد، لأن النص الذي يكتبه المصنف بخطه دليل على تفاته وإطلاقه وشخصيته العلمية»^(٣).

واليوم قد خالفتنا هذا النهج واتبعنا منهياً أساندتنا المعاصرین فإننا نصلح النص، حتى لو كانت نسخة المؤلف إن قام الدليل القاطع على خطئها لأنه بشر يخطئ ويصيب وقد يسيقه قلمه، لكن بشرط أن نشير في الهاشم إلى هذا الإصلاح وسيبه، وإلى رواية المؤلف التي بها فيها.

* * *

(١) هذا ما قاله برجمتارسر في أول نقد النسخ ونشر الكتب من ٤٣ وناتمه على ذلك الدكتور محمد حمدي البكري في محاضرات «كتابه عربيم» في كلية الأداب سنة ١٩٦١، وعليه كان عمل المستشرقين.

(٢) انظر الصفحة رقم (٢٢٣).

(٣) انظر أصول نقد النصوص ٤٢ - ٤٣ وقواعد تحقيق النصوص ص ١٠ واللقطة الأخيرة.

الحالة الرابعة

النسخة المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها

مثل هذه النسخة يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولاً ثانوية في التحقيق. وحجتهم في ذلك أن ما يُؤدي بالطبع هو عين ما يُؤدي بالقلم، ولا يهدى الطبع أن يكون انتساخاً بصورة حديثة، ويذهب كثيرون من الباحثين إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة، والثقة به فيما نشره أمثال المصححين القدماء، كالعلامة نصر الموريني، والشيخ قطة العدوى، وكذلك أعلام المستشرقين الثقات أمثل: فستيفيلد الألماني (١٨٠٨-١٨٩٩)، وجابر الألماقي (١٨٦١-١٩٢٩) وبيفان الهولندي (١٨٥٩-١٩٣٤) ولابيل الإنجليزي (١٨٤٥-١٩٢٠) جدير بأن يكون أصولاً ثانوية، كما تقد رواياتهم لأصولهم - إن لم تتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية يتنفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم متزلون بنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة^(١)! وأما الطبعات التي تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

* * *

الحالة الخامسة

النص المختار وهو ما عليه العمل الآن

قد يلجم أحياناً إلى مخطوط بعينه فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما، ثم يضاف إليه في المامش الروايات المعايرة.

وقد اعتاد الباحثون الذين يتصدرون نشر تراثنا القديم أن يجمعوا كل ماتصل إليه أيديهم من نسخ لم يمسروها، ثم يختاروا إحدى هذه النسخ ويعملوها الأصل، ثم ينجزوها كما هي طبقاً لما رواه الرواوى، أو شرحه الشارح، وفي أثناء ذلك يشارون إلى ما قد يكون هناك من اختلاف بين هذا الأصل وغيره من النسخ الأخرى، وهذه هي الطريقة العلمية المتعارف عليها في نشر الكتب، وفيها تتعجل الأمانة العلمية الدقة ما دام المقصود منها إخراج نسخة معينة بالذات، كما يتجلب فيها الرغبة في استيعاب كل الفوائد الممكنة بجمع الروايات المختلفة في كتاب واحد، ولا شك أن في ذلك العمل من المجهود العظيم ما لا يخفى، ومن الشقة الشديدة ما نرجو أن ينال به هؤلاء الباحثون ما يستحقون من ثناء وتقدير.

وفي رأى - كما في رأى الكثير من المحققين المعاصرين^(١) - أنه إذا لم توجد نسخة المؤلف (الأم) يستحسن أن تعتبر النسخ التي بعد ذلك كلها أصولاً يكمل بعضها بعضاً، والمقابلة بين النسخ المختلفة من الكتاب يؤدي إلى اختيار الصيحة الصحيحة وإثباتها في صلب النص عند نشره، ثم توضع فروق النسخ الأخرى في هامش الصفحة، مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة، يختارها المحقق ويسير إليها في مقدمة تحقيقه للكتاب.. وإذا ثبتت بالمقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها، فلا يجوز تغييرها إلا بدليل قاطع على فسادها.. وتكشف المقابلة أحياناً عن الخلل في ترتيب أوراق هذا المخطوط أو ذاك.. فلا بد عندئذ من إعادة ترتيب الأوراق في هذه النسخ.

وعند المقابلة لا يوضع في هذا النص المختار معекفات [...] إلا إذا كانت زيادة خارجة عن النسخ، أى من عند المحقق، أو من مرجع آخر غير النسخ، وهذا هو ما عليه العمل الأن، فقد جاء في منهج مقابلة كتاب الأغانى الموضوع سنة ١٩٧١ منه لم يطبع ولكنه بين أندینا: «تعتبر كل النسخ أصولاً يكمل بعضها بعضاً، ولذلك فلا ينص على التنص في

(١) تعلق نسخ كتاب الأغانى ط دار الكتب، وناريخ دمشق لابن عساكر، والشفاء لابن سينا، وتحقيقنا لكتاب (دبيع لأبرار) غادر طيبة لا سمع بالمعنى المعاير

إحدى النسخ ولا على الزيادة في بعضها، وبمجرد المتن من علامات [...] ومن التعليقات الخاصة بها، إلا إذا كان مصدر الزيادة غير نسخ الأغان، أو كانت الزيادة تكملة لابد منها، دون أن يكون لها مصدر».

وكم هو جميل هذا الرأي لكن قوله : «بمجرد المتن من علامات الزيادة» فهذا قول حسن، ولكن قوله «ومن التعليقات الخاصة بها» أى بالزيادة فإلى لأرى ذلك، بل الرأى عندي أن هذا مخالف لما جرت به العادة، وما أوصينا به، فيجب التنبية على النقص أو الزيادة في الاماش دون أن توضع معطفات في المتن.

ويستحسن أن لا يوضع في المتن من هذه النسخ إلا ما يتناسب وروح المؤلف، وهو الصحيح والأنسب، مختاراً من النسخ جميعها، وما عداه فيوضع في الاماش مما أمكن العنور عليه من نسخ، وهذا هو ما نسميه بالنص المختار.

* * *

كثيراً ما تتعرض كتب المجالس والأمال للتحبير والتبديل، والزيادة من التلميذ والرواة، وبعض المؤلفين أمل كتابه أكثر من مرة كما مر بتنا، وبين كل هذه الأمال للمؤلف الواحد فروق بينة كبيرة، تزيد باباً أو أبواباً ففي مثل هذه الحالة يرى برجشتراسر أنه «يجب على الناشر أن يختار إبرازه (أى رواية) واحدة للكتاب ولا يزجها بغيرها»^(١).

وليس برجشتراسر أول مبتدع لهذا، فقد قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) : «لأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل أحاديث كثيرة، يذكر الرواوى إسناد النسخة في المتن الأول منها، ثم يقول فيها بعد: ويإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حزنة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

ونسخة أخرى عن أبي اليمان عن شعيب أيضاً عن نافع عن ابن عمر، ونسخة عن يزيد ابن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

وسوى هذا نسخ يطول ذكرها. فيجوز لسامعها أن يفرد ماشاء منها بالإسناد المذكور في أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد المتضمن لحكمين، لا تعلق لأحدهما بالآخر، فالإسناد هو لكل واحد من الحكمين، وهذا جاز تقطيع المتن في بابين، والأكثر على ما تقدم ذكرنا له»^(٢).

(١) أصول نقد النصوص : ٢٧.

(٢) الكلمة في علم الرواية : ٢١٤.

فإذا سأله سائل: أى الروايات تستحق أن تنشر؟ نقول:

للمحقق أن يؤثر النسخة التي بخط المؤلف على التي كتبت بخط غيره، سواء في عصره أو بعد وفاته، ويؤثر المصححة على المختصرة، والمصححة على التي فيها خلل، والتي لها نسخ كثيرة على التي نسخها قليلة، فإن خالق المحقق هذه القواعد، فعليه أن يعرف القارئ بالنسخ التي يتركها وبين له خصائصها، ويوصفها من خلال الفهارس التي ذكرتها.

ويرى (دى غويه) محقق كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت ٢٧٣ هـ) أن ابن قتيبة قد أمل كتابه من كراسته في فترات مختلفة، فكان يستعمل في كل مرة عبارات متغيرة، ويضيف أحياناً عبارات من عنده، ويهمل عبارات كان قد أملها في مرحلة سابقة، ونص بعض العناوين وخصوصاً في الجزء الأول من الكتاب يختلف في بعضها عن بعض في مختلف المخطوطات. إلى حد أنه ينبغي أن تنشر مستقلة، وذلك هو السبب - فيما يرى دى غويه - في أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين، في حين أن شعراء أقل شأنًا قد ظفروا من الكتاب بمكان يذكرون فيه^(١).

ويرى هذا الرأي برجشتاسر فيقول: «إذا كانت هناك إبرازتان (رواياتان) كل واحدة منها مهمة، والفرق بينها كبير لا يمكن إيضاحه بإيجاز، فالأولى نشرها جيئا»^(٢) أى كل واحدة تنشر على حدة.

* * *

وإذا كان الكتاب شائعاً بين العامّ أو ما يعبر عنه بالأدب الشعبي مثل كتاب (ألف ليلة وليلة) وكتب الأمثال والسير الشعبية مثل سيف بن ذي بنز والأميرة ذات الهمة، وأبو زيد الهملاي، فإننا نجد القصاص أنفسهم يغيرون، ويسقطون، ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود في الكتاب، وهذا السبب يختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً، وكل نسخة تقاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب !! فمن الصعب أو يكاد أن يكون من المستحيل تقسيم النسخ إلى فئات وروايات معينة، بل إنها في مثل هذه الحالة تفترق إلى أجناس مهمّة، لكترة الفروق في كل، فيلزم محقق أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنساً منها: وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس، وينشرها مع التصحيح ما أمكن، ثم يضيف باقي نسخ هذا الجنس وبين المهم منها، وبصف كذلك الأجنس الأخرى، لأنه ليس الفرض هنا الحصول على الهيئة العامة للكتاب، لأن ذلك محال، وبخاصة

(١) انظر المقدم للأنس التي كتبها دى غويه عند تحقيقه كتاب الشعر والشعراء: وترجمتها الأستاذ وهب كامل (مقدمة الشعر والشعراء: ٤٣).

(٢) نقد النصوص: ٢٧.

في أمثال كتاب (ألف ليلة وليلة) الذي لا نعرف له مؤلفاً، ولا تاريخاً، بل الفرض معروفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه.

فإذا رجعنا إلى أوائل المهد بتاريخ الآداب العربية وجدنا أن الناس لم يكونوا يدركون تماماً معنى الكتاب ولا التأليف، بل كانوا يعذّبون بالأحاديث ويررون الأشعار، ثم شرعوا يكتبون، لا يربدون التأليف، بل تذكيراً لأنفسهم، وأحياناً كانوا ياذّون بعض أصحابهم في نسخ هذه الأحاديث، وكان الناس ينسخها أحياناً لنفسه، فيسقط منها ما لا يخصه، ويضيف إليها من منبع آخر !! ولا يذكر أن الذي ينسخه متقول من كتاب المؤلف.

وكثيراً من الكتب المنسوبة للقدماء لم يُؤلفها المؤلف في هيئة كتاب، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه، أو ما يجده مقيداً بخطه، وكان بعض التلاميذ يخرج ما استملأه من الأستاذ في هيئة كتاب وينسبه إليه، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره، أو أخذه من مصادر أخرى، وينسبه لنفسه ! ويدرك أستاذه في بعض الأماكن ذراً للرماد ! ويفقهه في البعض الآخر ! وفي أحياناً أخرى كان بعض التلاميذ ينحرجون في آن واحد كتاباً واحداً لأستاذ واحد، فتجد كتبًا عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد، ولكنها تختلف في عبارتها وترتيبها ! والدليل على ذلك ما جاء في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري عند الكلام على الأصمعي قال: «وكان أملى ببغداد كتاباً في التوارد فزيد عليه ما ليس من كلامه !! فأخبرني أبو الفضل المنذري عن أبي جعفر الفساني عن سلمة قال: جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبي السمراء بكتاب التوارد المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعي ينظر فيه، فقال: ليس هذا كلامي كله، وقد زيد فيه على !! !! فإن أحبيبتم أن أعلم علي ما أحظه منه وأضرب علىباقي فعلت وإلا فلا تقرءوه». قال سلمة ابن عاصم : فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب وهو أرجع من الثالث ثم أمرنا فنسخنا له»^(١).

ويرى برجمشتراس أن كتاب «فتحة الشعاء» للأصمعي لم يُؤلفه الأصمعي ! بل صنعه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠هـ أحد رواة الأصمعي، فجمع فيه ما كان سمعه من الأصمعي في هذا الموضوع، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١هـ ويشهد برجمشتراس على أن أبو حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يجزه إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة^(٢).

وكذلك كتاب (نهج البلاغة) الذي ألقه الشريف الرضي، ذكر ابن أبي الحديد في شرحه

(١) مقدمة المؤلف: تهذيب اللغة: ١٥/١

(٢) نقد النصوص: ٣٥

أنه «ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل، وكتبته به نسخ متعددة، ثم زاد عليه أن وفي
الزيادات التي تذكرها فيها بعد»^(١) ثم ذكر ابن أبي الحديد بعد ذلك فصولاً من هذه الزيادة
وعقب عليها بقوله: «واعلم أن الرضي - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا
الفصل، وهكذا وجدت النسخ بخطه وقال: وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المتنز عن
كلام أمير المؤمنين حامدين الله سبحانه على ما من به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه،
وتغريب ما بعد من أقطاره، ومقررين العزم، كما شرطنا أولاً على تنضيل أوراق من البياض
في آخر كل باب من الأبواب، لتكون لاقتاص الشارد، واستلحاق الوارد، وما عساه أن
يظهر لنا بعد الفموض، ويقع إلينا بعد الشذوذ...»^(٢).

ثم قال ابن أبي الحديد نفسه: «ثم وجدنا نسخاً كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام.
قيل: إنها وجدت في نسخة كتب في حياة الرضي - رحمه الله - وقررت عليه فأمضها وأذن في
إحراقةها بالكتاب ونحن نذكرها»^(٣).

وهذا في رأينا من أنواع الحشو أو الإكمال، الذي سنوضحه بعد.
وعلى المحقق أن يشير في الهاشم إلى اختلاف النسخ، أي اختلاف الروايات، فيثبت في
المن مراجعاً أنه صحيح، بعد دراسة يقوم بها لكل رواية وهو ما سمعناه بالنص المختار،
وبعض في الهاشم الروايات المغايرة والمصحف والمحرف.

وقد أخبرنا القاضي عياض عندما تناول ضبط الروايات في الحديث قائلاً: «هذا مما
يُضطرّ إلى إتقانه ومعرفته وتبيّنه؛ وإلا تسودت الصحف، واختلطت الروايات، ولم يحل
صاحبها بطلاق، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى
الحققت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في المواتي، وأعلم على ذلك كله
بعلامة صاحبه من: اسمه أو حرف منه للأختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات..
ولا يغفل المهتم، بهذا عند كثرة العلامات، واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره،
أو على ظهر جزنه، أو آخره والتعرّيف بكل علامة من هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات
مع طول الزمن، وكبر السن، واحتلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه»^(٤).

ثم يقول التوافي: «ولا ينبغي أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس وإن فعل فليبين
في أول كتابه أو آخر مواده»^(٥).

(١) سرح نهج البلاغة: ٣٧٨/٤ ط البستنة سنة ١٣٢٩.

(٢) سرح نهج البلاغة: ٥٦/٢.

(٣) سرح نهج البلاغة: ٥٦/٢.

(٤) الإلاغ: ١٨٩ وما بعدها (باب ضبط اختلاف الروايات) وانظر التغريب والتيسير ٢٩٠ وما بعدها.

(٥) التغريب والتيسير: ٢٩٠.

ويعد هذا المنهج أدق منهج عرفه المستشرقون والمعاصرون من أبناء العربية، إذ يوجبون أن توصف النسخ في المقدمة، ويرمز لكل منها عند الاختلاف برمز، والمعتاد استخدام حروف المعجم رمزاً إلى النسخ، وإذا كانت النسخ قليلة اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم فتسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتتبها على قدمها لكان ذلك أحسن فترمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) والتي تليها في القدم بالرمز (ب) إلخ.. وإن كان عدد النسخ كبيراً احتجنا إلى نظام في تقسيم الرموز، فتشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التي تحفظ فيها النسخة.

وعند وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المتممة فتضاف الزيادة إلى النسخة المتممة ويشار إلى ذلك في الهاشم، وذلك إذا تحقق أن الزيادة من أصل الكتاب، ولم يستحشوا ولا إكمالاً - كما بيانا - من الناسخ أو من غيره، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإباتتها في الهاشم، كما فعل محقق كتاب المعرف فريا بيانا.

ويرى المعاصرون أنه يسمح للمحقق بإضافة حرف أو كلمة أو جملة يعتقد أنها سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين معرفتين [...]^(١).

السماح بزيادة سقط :

وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو منه، وبتجدد ما اندرس من كتاب في الحديث، فقد ذكر ابن كثير أنه «إذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض كتاب فلا بأس بتتجديده على الصواب»^(٢) ويفسر، وإذا كان في الكتاب سقط لا يتغير المعنى به كلفظ (ابن) أو حرف من الحروف فلا بأس من إقامه من غير بيان أصله، وكذلك إذا كان يغير المعنى، ولكن تيقن أن السقط سهو من شيخه، وأن من فوقه من الرواة أتى به. وإنما يجب أن يزيد كلمة (يعني) كما فعل الحافظ الخطيب، إذ روى عن أبي عمرو بن مهدى عن القاضى المحاملى بإسناده عن عروة عن عمرة (تعنى عن عائشة) أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجَلَهُ . قال الخطيب: كان في أصل ابن مهدى: عن عمرة أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجَلَهُ . فالمفتئنة فيه ذكر عائشة إذا لم يكن منه بد، وعلمنا أن المحاملى كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبو عمر وقلنا فيه: «تعنى عن عائشة» رضى الله عنها، لأجل أن ابن مهدى لم يقل لنا ذلك. وإذا درس من كتابه -أى ذهب بتعليق أبولل وأنحوه- بعض الكلمات، أو شك في شيء مما فيه، أى مما حفظ وثبت فيه غيره من النقوص، واطمأن طلبه إلى الصواب جاز له إلحاقه

(١) فواعد غريق التصور : ١١ - والباعث الحديث للشيخ أحد شاكر : ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) اختصار علوم الحديث : ٦٣ .

بالأصل، ويستحسن أن يبين ذلك ليبراً من عهده ويعقب على ذلك فيقول: هذا رأي علماء الفن.

والذى أراه في كل هذه الصور وأعمل به فيها أحقيه: المحافظة على الأصل مع بيان الصحيح بحاشية الكتاب، إلا إذا كان الخطأ واضحاً ليس هناك شبهة في أنه خطأ فيذكر الصواب وبين في الحاشية نص ما كان في الأصل، أداء للأمانة الواجبة في النقل.

وقد يكون في النص نحو «عبد الله مسعود» فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف فإنما (ابن) لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة، وقد يكون في نص المتن نحو: «بني الإسلام حسن» فلا جرم أن صوابه: «على حسن» فالحاق (عل) ليس فيه عدوان على الكتاب، ولا على صاحبه، وكذلك إذا كان المتن «بني الإسلام على على حسن» كان المحقق في حل أن يعذف الحرف الزائد، على أن يتبه على المعنوف.

وترى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنه «إذا لم يكن استكمال سقط من أصول ومصادر أصلية، فمحظور أن يكمله المحقق من عنده، بل يترك الأصل كما هو، ويشتت في المامش، إشارة إلى موضع السقط ومقداره» ثم تقول: «وقد تورط بعض المحدثين فأكملوا مواضع السقط في المخطوط بكلمات من عندهم، حسبوها تلاميذ السياق! فكانوا كمن يضم ذراعاً لتشال فينس»^(١) ولعلها تزيد بذلك السقط الكبير.

والرأى عندى ما ذهب إليه الأقدمون وتابعهم المحدثون من أمثال الدكتور صلاح الدين المتجد، والأستاذ عبدالسلام هارون، والشيخ أحد شاكر، وغيرهم من المعاصرين، فقد قال صاحب التقرير والتيسير: «وأحسن الإصلاح بما جاء في رواية أو حديث آخر، وإن كان الإصلاح بزيادة ساقط: فإن لم يغاير معنى الأصل فهو على ما سبق، وإن غير تأكيد الحكم بذلك الأصل مقوًّناً بالبيان، فإن علم أن بعض الرواية أسقطه وحده فله أيضاً أن يلحقه في نفس الكتاب.. كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز استدراكه من كتاب غيره، وإذا عرف صحته وسكنت إليه نفسه إلى أن ذلك هو الساقط، كما قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم.. فإن وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أو أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء ويروها على ما يخبرونه»^(٢) وهذا هو ماعليه العمل الآن.

نقل المؤلف نصوصاً من مصادر ذكرها :

وإذا كان المؤلف نقل نصوصاً من مصادر ذكرها، فتعارض هذه النصوص على أصولها، ويشار في المامش إلى ما فيها من زيادة وتقصى كأن يقال: هذا النص في كتاب كذا باختلاف

(١) محاضرات تحقيق التراث في دار الكتب سنة ١٩٦٧ : ص ٨٣.

(٢) التقرير والتيسير ٣١٩ .٣٢٠

في اللفظ أو بزيادة أو غير ذلك، ولا يجب أن نهمل الروايات الفرعية التي توجد في بطون الكتب، ويستحسن أن نقدم رواية الأصل عليها، إلا إذا كانت مصححة فهنا يجب أن نجعل في المتن الرواية الثانية وتنزل في الماشي رواية الأصل.

إذا كان المؤلف قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر، وهذا الكتاب الأصل موجود عندنا، فينبغي أن يحضر المحقق كل المذر من إدخال أي زيادة يجدتها في الكتاب الأصل فربما كان المؤلف قد أدى بالقطمة التي يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذي أخذها منه، وربما كان قد غير اللفظ الأصل عن عمد، فلو صحيحتنا ذلك الجنس من الخطأ لغيرنا الكتاب وأدخلنا فيه ما ليس منه، ووظيفة المحقق هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه، وفي كثير من الأحيان قد لا يذكر المؤلف مصادره فإذا عرفها المحقق ورد كل نص إلى مصدره كان أحسن وأدعن إلى الاطمئنان إلى صحة النص، ومثل هذه الأمور يلجم إليها للتأكد من صحة النص وتوثيقه.

وقد يقرأ عالم كتاباً ويصحح بعض ألفاظه^(١) والألفاظ المصححة تزيد في قيمة النسخة، فإذا وافق المحقق على التصحح أثبتته في المتن وأشار إلى الأصل في الماشي، ولابد بصورة عامة من الإشارة في الماشي إلى كل ما يوجد من تعليق في هامش نسخة ما^(٢).

* * *

ونعود إلى الحديث الذي وعدنا به^(٣) عن الشواهد من القرآن الكريم، فإننا ذكرنا أن بر جشتراسر يرى أن «الآيات القرآنية التي يُوقَّع بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها، ونقطتها، بناءً على ما يقرأ في نسخ مصاحتنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشافعيين عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييرًا لكلام المؤلف وتباعداً عنه»^(٤).

ويضرب مثلاً على ذلك بالكتاب الذي نشره للزغبوري «المفصل» فقد رأى أن فيه بعض آى القرآن حمرقة فتركها كما هي ويقول: «فوجوب على الناشر ألا يصحح الخطأ، لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف»^(٥) وقد رأى هذا الرأى أيضاً الدكتور محمد حدى البكري في محاضراته بكلية الآداب سنة ١٩٦١.

(١) وذلك كما كان يفعل الشنتيط في نسخة الماشي من الأغانى والتي اعتمد عليها محفتو دار الكتب.

(٢) انظر قواعد عضق التصويب ١١ والدكتور صلاح الدين المنجد.

(٣) راجع صفحة ٢٢٣ من هذا الكتاب.

(٤) أصول نقد التصويب ونشر الكتب ٤٣.

(٥) أصول نقد التصويب ٤٣ وانظر صنعة ٢١٤ من هذا الكتاب الذي بين يديك.

والرأى عندي ما ذهب إليه العلموى فيها ذكره روزنثال «أنه لا يجوز أن يصلح كتاب غيره إلا بإذن وقلت (العلموى) : وهذا محله في غير القرآن» وسائر المحققين المعاصرین بروون أن الشواهد القرآنية لما لها من التقدير الديني لا بد أن توضع في نصاها، لأن القرآن نقل إلينا بالتواتر والجمع يكتشفون في كثير من الكتب التي يحققوها أخطاء فيردونها إلى الصواب.

ويضرب لنا الأستاذ عبد السلام هارون أمثلة فيقول: وقد كشفت في أثناء تحققي لكتاب الحيوان عن تخريفات كثيرة لم استطع إلا أن أردها إلى أصلها ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص ٢٧ : «فَلَمَّا آتُوا عَلَى وَادِي النَّمْلَ» وهي «حَتَّى إِذَا إِتَوْا» وفي ص ١٥٩ «عَلَى أَنْ لَا أُقُولْ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ فَأَرْسِلْ مَعِي بَنِي إِسْرَائِيلَ» وهي «إِلَّا الْحَقُّ قَدْ جَنَّكُمْ بِيَنَّةً مِّنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِي بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(١) وإنما أسلبت في تلك الأمثلة لأنبه على أمررين: أما أحدهما: فإنه يجب أن يستشعر المحقق المحدث الكامل في تتحقق الآيات القرآنية وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك منها بلغ قدره.

وأما الآخر: فإن التزمت في إبقاء النص القرآني المعرف في الصلب كما هو فيه مزلة للأقدم، فإن خطر القرآن الكريم يجعل عن أن نجاميل فيه خططاً، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يتلزم الدقة فيها يجب عليه فيه أن يلزم غاية المحدث.

والمسألة خلافية قدية بحثها العلماء وأبانوا فيها وجه الصواب فقال القاضي عياض (٥٤٤) : «الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعواها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطروا ذلك في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها، بخلاف التلقاء المجمع عليها.... لكن أهل المعرفة منهم يبنون على خطتها عند السماع والقراءة وفي حواشى الكتب ويقترون ما في الأصول على ما بلفهم»^(٢)، إذا فالمأساة قدية وهي متحققة في المذهبين إذا نبه المحقق على ما كان عليه الأصل الذي حفظه مما هو واضح الخطأ.

وتحقيق التصوص القرآنية لا يكفى فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات، وكتب التفسير مثل : القرطبي والطبرى وأبى حيان الفرناطى، ففى كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ثم العشر ثم الأربع عشر ثم كتب القراءات الشاذة، وبموجب المتحقق أن ينسب كل قراءة تختلف قراءة الجمهور.

(١) تحقيق التصوص وسرها.

(٢) الامانع : ١٨٦-١٨٥ وانظر الماعت المحب لابن كثير ط ٣ : ١٤٥ وانظر التفسير والنمير : ٣٦٨

وأما نصوص الحديث فإنه يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخرجهما إن أمكن التخرج. وتعدد روایات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روایته فبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روایته أو قوتها.

وهذا أيضًا هو واجب الحق إزاء كل نص من النصوص المضمنة من الأمثال والأشعار ونحوها، فيجب أن يتوجه إلى مراجعها ليستعين بها في قراءة النص وتخرجهما إن أمكن التخرج، ومع ذلك يجب أن نحترم روایة المؤلف إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف، وأرادة، ولا سيما إذا كان يعني على تلك الروایات حكمًا خاصًا، فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبدل.

وهذه الضروب الثلاثة:

- ١ - القرآن.
- ٢ - الحديث.
- ٣ - الأمثال، والأشعار:

هي ما يجب في تحقيقها الدقة والحرص والتراث، وليس معنى هذا أن نسيئ بغيرها ولكن معناه أن نبذل لها من ال碧قة ونستشعر لها من الحرص ما يعادل خطرها البالغ^(١). ومن المعروف أن الرعيل الأول من الرواة كانوا يتشددون في الرواية باللقط والنص، ولا يتسللون حتى بالواو والفاء، وكان أحب إلى أحدهم - كما قال الأعمش - «أن يخرب من السماء من أن يزيد في الحديث وأواً أو ألفاً أو دالاً»، وما أكثر الأمثلة التي تشير إلى تردد الراوى بين لفظين حرص الراوى نفسه على التصریح بكل منها، مخافة أن يلفظ بغير لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك كما في حديث أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري الذي أورله قوله عليه السلام: «الطهر شطر الإيمان» فإن فيه بعد ذلك «وبسبحان الله والحمد لله غلآن - أو غلاً - ما بين السماوات والأرض» فقد شك الراوى هل العبارتان كثناها غلآن - بالتنمية - أم تعدان عبارة واحدة (غلاناً) بالإفراد فأثبتت الراوى اللفظين ورغمًا واحتياطاً.

ولعل عمل البكري المتوفى سنة ٤٨٧هـ في كتابه (اللآل في شرح أمال القال)، يعتبر تحقيقاً علمياً لكتاب الأمالي. فقد وقف أبو عبيد البكري على الأصول التي استقى منها القال أماليه، فمكّنه ذلك من الوقوف على مواضع الوهم عنده، والاختلاف في الأمال بعد معارضتها بالأصول التي عنده^(٢).

^(١) نحن نعموس ونشرها ٢٧ - ٢٨.

^(٢) نظر مقدمة سبط اللآل.

ويذكر البكري في مقدمة هذا الكتاب أنه شرح فيه ما أغلقه القالى فقال: «وبينت من معانى منظومها ومنتورها ما أشکل، ووصلت من شواهدها وسائر أشعارها ما قطع. ونسبت من ذلك إلى قائله ما أهل، وكثيراً ما يرد البيت المفرد والشعر الففل المجرد.. وذكرت اختلاف الروايات فيها نقله أبو على ذكر ناقد، ونبهت على ما وهم فيه تبیه منصف لا منعطف ولا معاند، محتج على ذلك بالدليل والشاهد».

فالقاريء يرى من هذا ومن صنعة القاضي عياض عندما حق الأهمات الثلاث: موطاً مالك، وصحیح البخاري، وصحیح مسلم، وأفرد لذلك كتاباً سماه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) فقد تولى إتقان ضبط هذه الأهمات بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى إهال بيهمها، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبه على ذلك وأشار إلى الأرجح والصواب بحكم ما يوجد في حديث آخر، أو يكون هو المعروف في كلام العرب ويقول: «ودعت الضرورة عند ذكر ألفاظ المتن وتفويتها إلى شرح غريبها وبيان شيء من معانيها ومفهومها دون نقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة لفموضعه، أو الحجة على خلاف يقع هنالك في الرواية أو الشرح، إذا لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وتفسير معانٍ بل لتفويت ألفاظ وإتقان»^(١).

والكتاب المذكور يتمامه يعد في نظر أهل الفن تحقيقاً على أحدث أساليب التحقيق للكتب المذكورة، ولعلكم ترون في هذين المصادرين ومثلهما الكثير في الأدب واللغة والشروح منهجاً طيباً للتحقيق عند القدماء.



(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: المعنون.

الحالة السادسة

نشر الكتب بطبع الصور المخطوطة لها

- ١ - إن لم يوجد للكتاب المخطوط إلا نسخة واحدة واضحة الكتابة: فلا بأس من نشرها، إذا أحق الناشر بها كل ما يحتاج إليه من الموساش، والفالهارس وغيرها.
 - ٢ - وكذلك إذا كان لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة صعبة القراءة ولا يوجد من يتجاوز على تصحيف نصه ويجتهد في شرحه، وكانت الحاجة ماسة إلى الانتفاع به.
 - ٣ - أو أن يكون الكتاب كبير المجمع، كثير التكاليف الطباعية، وال الحاجة ضرورية لنشره وإن وجدت منه أكثر من نسخة مخطوطة. وذلك كتاب (الأنساب للسعانى) الذى نشر مرجليوط Margoliouth صورة شمسية لإحدى نسخه وهي مع ذلك ليست أرفعها قيمة.
- ولقد همت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٥ بطبع كتاب (تهذيب الكمال) للمعزى على نسخة مكتبة طلعت بطريقة التصوير الشمسي لأن النسخة كانت جيدة الخط قريبة إلى السلامة، وكان الكتاب كبيراً، والأخذ في طبعه يستغرق أمداً ممتدأ يربى على سنين، لا يؤمن فيها استمرار طبع الكتاب، على حين أن تصويره سوف لا يستغرق إلا مدة قليلة يكون بعدها الكتاب كاملاً في أيدي القراء، وإذا كانت ثمة تعقيبات على أخطاء قد لا تخلو منها صفحات الكتاب، فكانت العدة معدة لأن تجيء آخرًا مع الإشارة إلى صفحاتها وأساطرها، هذا إلى فهرس يجلو الكبير ما في الكتاب، ومقدمة دراسة، وهذه الفكرة التي كان يبراد بها إخراج الكتاب في وقت قصير على النحو الذي أسلفنا بيانه حالت دونها حوايل. ثم رأيته بأخره قد صُورَ من مصر - مكتبة طلعت - ونشره مصوراً على هذه النسخة أحد الإخوة السوريين .. !!

وي بهذه الطريقة نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب، كتاب: «الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام والمجاز» لمبدالغنى النابلي ١٩٨٦ وقد قدم له وأعد فهارسه الزميل الدكتور أحد هريدي، وبالمثل نشرت الهيئة سنة ١٩٧٨ كتاب (جمع الجواجم أو الجامع الكبير) للسيوطى بعد أن قدم له ووضع فهارسه الدكتور الحسيني هاشم وصدره الدكتور حسن عباس.

بعن سؤال على أن أوجهه لأجيب عنه هو:

三

(١) من الكتب التي نشرت بهذا الطريق كتاب «الوزراء والكتاب» للهنجاري فقد طبع طبعة طلاقية للأصل خطأ وصورة Hensvoornmuzir من نسخة فيها وقد أضاف إليها الناشر مقدمة وفهرس في فئتا سنة ١٩٣٦ تم تأييد طبعه بالمرسوم لا بالتصويب في مصر سنة ١٩٣٨ بتحقيق الأستاذ مصطفى الشاوا وإبراهيم الإبراهي وبعد المخطوب على ونسري دي جورسروج DeGruyter موره سمية للنسخة الوحيدة لأصحاب ابن فزان توفى سنة ٥٥٥ وذلك لأن سره كان يلهجه الأندلس العربية الدارجة. ورأى أنه نسخ هناك من يستطيع عدتها ونسري فلتون Fulton كتاب البارك في اللغة وطبع في لندن سنة ١٩٣٣ ووضع له مقدمة وفهرس.

الحالة السابعة نقل كتاب من موسوعة

الكتب الموسوعية التي تضمنت عدداً من المؤلفات منها مثل: (نهاية الأرب) للنويري، (اصبح الأعشى) للقلقشندى، (مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمرى، (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد، (الأشباه والنظائر) للسيوطى، (خزانة الأدب) لعبدالقادر البغدادى.

مثل هذه الموسوعات التي ضمت في داخلها كتباً أخرى، أو جهوراً عظيماً من هذه الكتب، نذكر من هذه الكتب التي ضمتها مثل هذه الموسوعات كتاب (بهجة الزمن في تاريخ اليمن) لعبدالباقي اليماني، استخرجه الأستاذ مصطفى حجازى من كتاب نهاية الأرب للنويرى جـ. ٣٣، ولم يعتمد على مخطوطات له. وخزانة الأدب تضم فيها أيضاً كتاب (فرحة الأديب) لأبي محمد الأعرابى، وكتاب (النصوص) لأبي حيدر السكرى إلى غير ذلك من كتب النحو وكتب الشواهد.

ومنل هذا النوع الموسوعات لا يصح أن يخرج منه كتاباً محققاً، وإنما يستعان به في تحقيق النص ويستأنس به.

وليس للمحقق أن يطمئن إلى أن هذا هو نص الكتاب المفقود، لأن الأقدمين كانوا ينقلون النصوص أحياناً، وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها بالحذف أو الإضافة، وترجمتها بلفظهم أيضاً.

اللهم إلا إذا حرق الأقدمون النقل، ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول، فيقولون مثلاً: «انتهى بنصه» فتكون مسؤوليتهم في ذلك خطيرة، إذ حملوا أنفسهم أمانة النقل. فنشر أمثل هذه النصوص ودعوى أنها محققة يعد خطأ جسيماً في فن التحقيق، وفي ضمير التاريخ. وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتاباً محققاً، وإنما يستعان به ويستأنس في تحقيق النصوص.

ويذكر شيخنا المرحوم عبد السلام هارون^(١) أن المرحوم حسن السندي نشر في (رسائل الجاحظ) ٦٦ نصاً من كتاب (العنانية لنجاحظ) ونشرها السندي مع الرد عليهـ. لأبي جعفر الإسكنفى، وذلك كله منقول من (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد. يقول شيخنا عبد السلام هارون: «وعندما وقعت إلى نسخة العنانية المخطوطة، تيقنت أن

(١) تحقيق النصوص ونشرها .٢٩

م فعله ابن أبي الحميد لا يبعده أن يكون إيجازاً مخلاً لنص الماحظ، بلغ أن أوجزت صفحات
 منه في نحو سة أسطر».

وكتاب : « بهجة الزمن في تاريخ اليمن » الذي حققه الأستاذ مصطفى حجازى ، من
رواية التويرى في نهاية الأربع جـ ٣٢ قام بتحقيقه في اليمن بعد ذلك الأستاذان : عبدالله
محمد البشى و محمد أحمد السنباني على مخطوطه المكتبة الأهلية بباريس ، ونشر في دار
الحكمة اليمنية بصنعاء سنة ١٩٨٨ م والمقارن بين النشرتين يرى فرقاً واضحأ بين رواية
التويرى التي يقول ذكر أبي اليمنى في كتابه : « ما مختصره ، وفي بعض ألفاظه ما أوردناه
بالمعنى » وقد اسقط التويرى بعض ما لم يعنه من أشعار وغير ذلك .

* * *

الخشو أو الإكمال

الخشو *interpolation* هو إدخال كلماتٍ أو جملٍ في نصٍ لم تكن فيه من قبل، ولم يقلها المؤلف، فيزيد على ما قاله بعض الشروح والتعليقات الداخلية، إما للإيضاح أو لأن النص قد استغل فهمه على الناسخ، وهذا ظاهر في (الرسالة) للشافعى تحقيق الشيخ أحد شاكر، فتجد أنها قد احتوت عدداً كبيراً من القراءات التي كتبها نسخ جهله، أو قراء أشد جهلاً، ظنوا أن في الكلم تحريفاً أو خطأً فاستبدلوا به غيره .. وهذا نوع خطير من التزيف، لا يتبيّنه إلا خبير مقتدر.

وقد يدخل الناسخ في الصلب تعليقات، كانت في الأصل بين السطور أو في الموساش، مثل ذلك: ما جاء في خطوطه (ربيع الأول) للزمخشري يقول في سائر نسخه التي وقعت لنا: «قيس بن الحدادي المزاعي» ويقف عند هذا الحد، ووجدنا العبارة في كل النسخ هكذا، إلا النسخة رقم (٤٨٩٤) أدب طلمت) فإنها تقول: «قيس بن الحدادي المزاعي. حداد بالضم من كنانة، وحداد بالكسر من حمارب» ونون نرجح أن هذه الزيادة ليست للزمخشري، وإنما هي من أحد قراء النسخة الأصل، وأراد أن يشرح فكتب في المامش أو بين السطور هذه الزيادة، فجاء الناسخ الذي نسخ عن هذا الأصل واعتبرها تكملة للنص، فأدخلها في صلب النسخة، ظناً منه أنها تكملة لكلام الزمخشري! وبمقارنة النسخ ببعضها بعض اتضاع أن أحد القراء كتبها في المامش كما سبق أن فصلنا.

ودليل آخر: وجدناه في تجريد الأشاني: ١٥١١/٤ «الحاديـه: أم قيس بن حمارب بن حفصـة. يقال لهم: بنو حداد» ومثل هذا دليل على أن قارئه على النسخة الأولى (الأصل) فجاء الناسخ وأدخل التعليق في النص.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أن المستشرق مرجليوث عندما نشر كتاب (معجم الأدباء) لياقوت وجد في النسخة التي وقعت له عند ترجمة المصري (صاحب زهر الأدب) ما نصه: «وله عندي كتاب (الجواهر والمطلع والنواود، كتبه عبد القادر البغدادي) فلم يلاحظ مرجليوث فرق ما بين زمن البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ وزمن ياقوت فأدخل هذه العبارة في الأصل وكأنها من كلام ياقوت، وقد يدرك المحقق الفطن ذلك^(١).

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادي ١٦/١

وقد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متعمداً فيضاف إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناشر يقصد الإكمال أو التوكيد، فإن كان عندها المخطوط الذي تم فيه الحشو المقصود، فمن الممكن الكشف عنه بما هناك من مقارنة النسخ، لكن الذي يحدث في كثير من الأحوال هو أن تكون النسخة الأولى التي أجري فيها الحشو مفقودة، وبهذا يختفي في النسخ المنشورة عنها كل أثر مادي للإضافة.

الإكمال Continuation

كان أصحاب الكتب الخطية يضيفون في بعض الأحيان على الهاشم، أو في أواخر الفصول والأبواب أخباراً وأراء جديدة تتعلق بالباب، لكنها من غير الكتاب، ثم تمر الأيام، وينسخ بعض هذه الكتب فتدخل الزيادة في الأصل ويشتت الشرح في المتن، وختللت الأمور على المتأخرتين فينسب كل ما في النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف.

بحيرنا الدكتور أسعد رسمن أن الأستاذ جبرائيل جبور عندما درس كتاب العقد الفريد^(١) لابن عبد ربه، رأى أن ناشرى الطبعات التي بين أيدينا لهذا الكتاب اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جمل كثيرة من الأخبار! فأثبتوا الأصل والزيادة في نشراتهم دون أن ينتبهوا إلى الأمر، أو يشيروا إليه. والغريب أن بعض هذه الأخبار المدسوسة كانت ظاهرة لا يحتاج أمر اكتشافها إلى كثير من العناء أو التدقيق.^(٢).

وقد راجعت العقد فوجئت أنه قد ترجم فيه في كتاب (البيعة الثانية) للمتقى والمستكفي والمطبع^(٣) وقد وضعت في متن الكتاب، والشيء الغريب أن أصحاب هذه الأسماء كانوا على قيد الحياة بعد وفاة ابن عبد ربه، وترى في ترجمة الأخير (المطبع) أنه خلع نفسه سنة ٣٦٣ هـ أي بعد موت ابن عبد ربه بـ ٢٥ سنة، وقد استدرك المحققون هذا ونبهوا عليه في الهاشم ص ١٢٨ وكان الأولى بهم أن ينزلوا هذه الترجم إلى الهاشم لأنها ليست من كلام المؤلف.

وقد رجعت إلى كتاب المعرف لابن قتيبة للاستئناس، فوجدت ترجمة:

(١) وذلك في رسالته التي تقدم بها لسليم درجة أستاذ في العلوم من جامعة بيروت سنة ١٩٣٣ م وموضوعها (ابن عبد ربه وعندما).

(٢) مصطلح التاريخ: ٢٨.

(٣) العقد الفريد: ١٢٨/٥ وما بعدها.

- ١ - المعنى بالله.
- ٢ - المكتفى.
- ٣ - المقترن.

موضوعة في هامش الصفحات، وذلك لأن المحقق رأى أن هؤلاء زمن توليتهم وخلافتهم جاء بعد وفاة ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦) هـ كما يلاحظ أن من ترجم هؤلاء الثلاثة لم يأت بأكثر من زمن تولية الوالى ووفاته مما خالق أسلوب ابن قتيبة وأن ترجمة هؤلاء لا توجد إلا في نسخة واحدة فقط^(١).

والشاهد فيها قدمنا: أن الحشو والإكمال يمكن تمييزهما من خلال العمليات الضرورية لتصحيح نص خطوطه توجد منها نسخ كثيرة، حينها تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصل قبل الحشو والإكمال.

لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال فينبغي الاتجاه إلى مثل هذا التساوؤل: هل أسلوب المخطوطة في كل أجزائها واحد؟ وهل تسودها من أوصافها إلى آخرها روح واحدة؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار؟ وحينما يكون لواضع الحشو أو الإكمال شخصية بارزة ومقداد واضحة فإن من الممكن بواسطة هذا التحليل فصل النص الأصلي وكأننا نستعمل مقاصداً. لكن حينما يوجد الكلام بعضه في بعض لا يمكن المرء أن يميز مواضع اللحام! وفي هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعرف المرء بعجزه عن تمييزها بدلاً من افتراض الفروض.

والعبارات الأصلية المصححة جديرة بالإثبات، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: «أما العبارات الأصلية التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ويؤيدتها الفحص فهي جديرة بالإثبات»^(٢).

وأعتقد أن هذا ليس من الحشو أو الإكمال، وإنما هي عبارات أصلية نقصت من الأصل في إحدى النسخ للأسباب التي ذكرناها.

* * *

ومثل هذا - الحشو والإكمال - ما قطن إليه نقاد الحديث قديماً: فقالوا: الحديث المدرج: هو الحديث الذي اطلع في متنه أو إسناده على زيادة ليست منه، وهو من درجة الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إيه^(٣). وهو: أن يذكر الرواى عقب الحديث كلاماً لنفسه أو

(١) انظر المازف: ٣٩٤.

(٢) تحقيق الصوص ونشرها ٦٦.

(٣) علوم الحديث ومطلعه ٤١٥ والمراجع المسنة به.

لغزه فبرويه منْ بعده متصل، ففيهم أنه من الحديث، ورواة الصحاح والمسانيد ينبهون غالباً على كل زيادة في أحاديثهم منها تكن هيئة سيرة بالنص على أصحابها، سواء وقعت تلك الزيادة في المتن أو الإسناد، وذلك لأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجها أن يأتى من ينقلها عن لسانهم، غير ملاحظ إدراجها فيساعدون بذلك - من غير قصد - على الكذب على رسول الله ﷺ، أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم، ولاريب أن تعمد الإدراج ضرب من الكذب والتلليس.

والإدراج في المتن أكثر ما يكون في آخر الحديث، فينطوي يادحالة بعض الرواية بعبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير، وقد يوجد هذا الإدراج في أول الحديث أو وسطه، ووقوفه أوله أكبر من وسطه.

فنن الإدراج في الوسط: ما رواه النسائي من حديث فضالة مرفوعاً «أنا زعيم والزعيم الحميم» - من آمن وأسلم، وجاحد في سبيل الله ببيت في ريض الجنة^(١).

فعبارة «الزعيم الحميم» لم تكن في أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هي مدرجة أدخلها ابن وهب - أحد رواة الحديث - تفسيراً للفظ زعيم، الذي ظنه غير واضح في السياق.

ومن الإدراج في أول الحديث: ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فعبارة أسبغوا الوضوء في أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذي لم يزد على أن قال: «ويل للأعقاب من النار» ولكن أبو هريرة أدرج العبارة السابقة فوهم أبو قطن وشابة في روایتها لها عن شعبة وظنانها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبي هريرة. وقد عرفنا وقوع الإدراج في هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى المعاية من عبارة «أسبغوا الوضوء» وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء في صحيح البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: «ويل للأعقاب من النار».

ومن الإدراج في آخر الحديث، ما في الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً «للعبد الملوك أجران، والذى نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبسر أمى لأحيثت أن أموت وأنا مملوك» فرسول الله ﷺ اكتفى بقوله: «للعبد الملوك أجران» غير أن أبو هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرتين بقسميه تمني الرق، ومثل هذه الأمينة يستعمل أن تساور قلب رسول الله ﷺ

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ -

(٢) انظر علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ وما يليها والمراجع المبينة به.

الذى جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق، فضلاً عن أمه عليه السلام التي توفيت وهو صغير، فلا يمكن قطعاً أن تكون العبارة من قوله صلى الله عليه وسلم^(١).
وداعى الإدراج كثيرة منها تغيير بعض الألفاظ الفريبة، وقد عرف رجال الحديث الطريق إلى معرفة المدرج ونبهوا على ذلك كما بینا

* * *

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ وما بعدها، والمراجع المبينة به.

الهوامش والتعليقات

قبل قدِيماً حلية المزائد: الحلق في زفارها، وحلية الدفاتر: اللحق في حواشيه، والمغاربة يقولون: الدرر في الطُّرُر. وقبل للخوارزمي عند موته: ما تشتئ؟ قال: النظر في حواشى الكتب^(١).

فالقدماء كانوا لا يرون بأساساً بكتابه الهوامش، والفوائد، والتبيهات واختلاف رواية أو نسخة، وكانوا يوجبون ألا يكتب في آخر ذلك (صح) ونحو ذلك، لتألاً يومهم أن ذلك من الأصل، بل الواجب أن يضع مثل هذه التخريجات أرقاماً حسابية في المتن، ثم يضع مثلها في الهامش، وذلك لتمييز هذا عن تغريب الساقط في الأصل، وبعضهم يكتب على أول المكتوب في الهامش من ذلك: (فاندأة) أو صورة (ج) رمزاً لحاشية وبعضهم يكتب ذلك في آخره وقالوا: «لا ينبغي أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل.. ولا يسود بنقل المسائل والفروع الغريبة، ولا يكتُب الحواشى كثرة نظم الكتاب»^(٢).

وفي الوقت المعاصر يراد بالتعليقات، أو التخريجات: يعني نسبة كل قول إلى فاته في بكتاب الذي يتحقق، فيدخل تمييز ما يضيفه راوي الكتاب، أو ناسخه، أو متكلمه، من تهبيس أو خصبية وشرح بعض الأنفاظ الغريبة، والتعريف بالأعلام، والبلدان، تغريب الأحاديث، وللأسعار، وبيان السورة ورقم الآية، وذكر الدواعين، والكتب الأصلية التي وردت فيها الأشعار والأرجاز التي في المتن، وتوضيح الإشارات التاريخية والأدبية.

وما يقتضيه التعليق أيضاً: ربط أجزاء الكتاب بعضها بعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في المتن، فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات السابقة، وإن استطاع التنبية في الصفحات الماضية^(٣) إلى ما سبأ في اللاحقة، أصبحت الفاندة أعم وأفع، وأضاء، الكتاب بعضه بعض.

* * *

ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الفرض العلمي إلى حد المعرفة القريبة والبعيدة من الكتاب، وهذا إن أتعجب بعض العلماء فإنه لم يعجب

(١) انظر الرعنيري في ربيع الأبرار، المخطوطة رقم ٥٩٢ أدب سور ص ٧٧ آ.

(٢) انظر المرتضى التقيير ١٨٢ و tacibid ١٣٩ و مجلة مهدي المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤.

(٣) ربيع المؤمن بـ ٢ صفحه ٢٢٤ و tacibid ٣ صفحه ٣٢٣.

الكثير منهم. ولقد ذكرت بعضاً مما سجله الأقدمون، وأخذ به جمهور المحدثين. فلأنجلو^(١) يلفت نظر قارئه إلى أنه أحياناً يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولاً أكثر مما هو، بأن يفرضوا على أنفسهم وضع شروح بدّاعي الإيضاح، والمصلحة تقتضي الانصراف عن ذلك، وعدم وضع أي تعليق، لا ينسب إلى الجهاز التقديمي بالمعنى الحقيقي^(٢).

ويمثل هذا نادي الدكتور إبراهيم مذكور فقال بصدق حديثه عن التحقيق: «وله أن يعلق عليه ويشرح غامضه، على الأناطق المعاوشي والتعليقات على النص نفسه»^(٣).

وبالمثل يرى الدكتور صلاح الدين المنجد أن «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحًا كما وضعه مؤلفه دون شرحه، إن الكثرة من الناشرين (المحققين) لا تنتبه إلى هذا الأمر فتجعل المعاوشي ملأى بالشروح والزيادات: من شروح للألفاظ وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة، وتعليق على ما قاله المؤلف. كل ذلك بصورة واسعة مملأة، قد تشغل القارئ عن النص نفسه، ولم تُوجَد في المخطوط»^(٤).

ولم يخرج الدكتور حسين نصار عن هذا المنهج، فإنه يرى أنه بعد أن يوثق المحقق النص ويقوّمه بيقى أمام المحقق أن يُبَرِّأ على القارئ فهم النص. فيقول: «وهو مخْبِرٌ في هذا العمل إن شاء قام به وإن شاء أغفله، ومن المحققين من يطيل في هذا النوع من التعليقات ولكن أرى التخفف فيه واجب، وإلا صار التحقيق تاليفاً»^(٥).

فإذا كانت مرحلة توثيق المخطوط قد وصلت بنا إلى صحة نسبة، وصحة إسناده، فإن صحة النسب والإسناد لا تقنع أن يكون النص نفسه قد تعرض لآفات الرواية من التشويه والتحريف والبتر والإضافة. ومن هنا يكون تحقيق النص ليس مجرد خدمة يتطلع بها المحقق، وتعد إضافة يمكن الاستغناء عنها جملة، ويستغني عن التعرج عنها، ويترك عهده على المؤلف، ويكتفى بضبط النص فقط.

ولهذا المنهج (منهج التوثيق) من يدعو له من مثل الدكتور صلاح المنجد، حيث يقول: «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحًا كما وضعه مؤلفه، دون شرحه» ومثله الدكتور إبراهيم السامرائي.

لكن لايزيد عمل المحقق هنا عن عمل النسخ والوراقين، ولا يجوز أن ننظر إلى هذا المنهج الأخير على أنه الأمثل، وإنما ننظر إليه على أنه القدر الكافي حال الضرورة، وذلك عند

(١) انظر هاشم ص ٨٤ من الفهد التاريخي والمراجع المنشية به.

(٢) نظرة إلى تاريخ القراءات العربية: مجمع اللغة العربية في ثلاثة عاماً.

(٣) قواعد تحقيق النصوص ص ١٠٠.

(٤) محاضرات في علوم اللغة والأدب ٢٥ الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١.

قلة العلماء بالتراث، والمرص على استغلال نشاطهم، أو حينما يتصدى للموسوعة العلمية فرد واحد فيكون التنازل عن الكمال في سبيل سرعة العمل وإظهاره، أما إذا كان المخطوط صغيراً، أو كانت الموسوعة موزعة على العلماء، فالمنهج الأمثل هو ما ذكرناه أولاً، ويستعين المحقق في إصلاحه الحال بالرجوع المختلفة؛ فالمجامح لإقامة اللغة، والكتب التي تعالج ما يعالج المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحرير.

ومن المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلاً عن التعليقات الضرورية، لأنه لا ريب أن الكتب القديمة بما تضمنت من معارف محتاجة إلى توضيح يختلف ما بها من غموض، وبحمله إلى القارئ، الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

وقد جاء في مقدمة الجزء الأول ل تحقيق (شرح السيرافي على سبورة) المطبوع في الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تحقيق التراث سنة ١٩٩٠م وكانت لجنة تحقيق هذا الكتاب مكونة من الدكتور : رمضان عبدالتواب، و محمود فهمي حجازي، و محمد هاشم عبد الدليم، قالت : «وكان النهج الذي ارتضيته في التحقيق هو الاهتمام - قبل كل شيء - بإخراج النص سليماً صحيحاً مع ضبط أمثلته، وتخرج شواهده، والتوجه لغير المشهور من الأعلام الواردة فيه، كما أشرنا إلى فروق الروايات».

أي أن ما يتصل بتصحيح النص وتغريز عبارته وتأديته إلى القارئ تأدبة صحيحة : تحقيق معانيه، وتمكن القارئ من فهمها صحيحاً، فعل المحقق أن ينسب من الشواهد الشعرية ما لم يكن منسوباً إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنيًّا ومعنىًّا، لأن تكون للبيت رواية أخرى أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول، فإن على المحقق أن يثبت الرواية الصحيحة، أو أن يكون البيت قد شاعت نسبته إلى شاعر، والصحيح الذي غاب لسبب من الأسباب أن ينسب إلى آخر، وما أكثر هذا الشعور في القديم.

ومن منهج التحقيق في أيامنا أن يعرف المحقق بالأعلام وهو شيء حسن على شرط أن يكون العلم غير معروف، أو أن يكون العلم قد ورد مشاراً إليه بشهرته أو لقبه أو كنيته، فيكون من المناسب تعريفه بإيجاز؛ كأن يقال : (أبو عمرو) فيشار إليه أنه أبو عمرو الشيباني، وليس أبو عمرو بن العلاء؛ لأن الثاني يذكر على الأكثر كاملاً، أما الأول فيكتفى فيه بالكتيبة، أو قد يرد العلم بشهرته كأن يقال : كقول (الطائني) ولا بد من الإشارة إلى أنه أبو نقام، لغيبة الطائني عليه أكثر من البحترى الذي ينص عليه بالبحترى أو أبو عبادة، والأغلب إلا يراد بالطائني (حاتم)؛ لأن ذلك يذكر بقوتهم : (حاتم الطائني) ولست أدرى وجهها للتعریف بعلى بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبي بكر الصديق، وامرئي،

القيس، وعنترة، والفرزدق، وجرير والأخطل، لشهرتهم وغيرهم على نحو ما يفعل غير واحد في أيامنا.

ومن التعليقات غير المفيدة: إنقال الاماش بشرح لغوية هي في غاية الوضوح لأن يشرح المهند بالسيف، والكتانة بجعة السهام، واللغى بالحرب، والمفازة، بالصحراء، والتريا بالنجم، ومثل هذا كثير في الدواوين التي يخرجها المحققون في عصرنا. وربما كانت هذه الشروح مصلحة لأن يعمد المحقق إلى شرح (الكافل) فيائق بكل المعنى التي وردت في هذه المادة في (السان العربي) في حين أن المراد بالكافل في البيت أحد المعاني الكثيرة المختلفة ومثل هذا كثير أيضاً.

وهناك نقط من التحقيق يأخذ نفسه باستقصاء الشواهد الشعرية، فيتبع البيت في الكبير جداً من المراجع التي قد تبلغ الخمسين مرجعاً للبيت الواحد، رأيته أول ما رأيته في كتاب (قواعد الشعر)^(١) لشلب بتحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، فمثلاً عندما ذكر شلب قول الشanax في عراة:

رأيت عرابة الأوسى تسُمو إلى الخبرات منقطع القرىن
إذا ما زَيَّة رُفعت لمجد تلقاها عرابة بالسمين

يعلق الدكتور الحق على هذين البيتين فيقول: البيان في ديوانه ص ٩٧ وهو في الكامل ٩/٧٥ ١٤/٣٩٦ والعقد ٢/٢٨٨ والخمسة البصرية ١/٢٢ والأغاني ١٠١/٨، ١٠٦/٨، وشرح القصائد السابع ٥/٥٧٥ وفيه «الأوسى ينمى» «إذا ما غالية» والحمدة ١٩/١ ١٤٩/٢، و فيه «إلى العلياء» والسان «ين» ٤٦١/١٣ وتاريخ الطبرى ٥٠٥/٢ وشرح الشافية ٤/٣٠٤ والهزارة ١/٤٥٣/٢، ٢٢٣/٢ في قصيده، وجمع المواهر ٦/٥ «ينمى» وأمال القالى ١/٢٧٤ والمصنون ٩/١٨٥ والبديع لأسامي بن منقذ ٦/٢٩١ ونقد الشعر ٣٧ رقم ١٩٠ - ١٩١ والشعر والشعراء ١/١٧٩ ١٨/١٨ والمختر من شعر بشار ١٦/١٨٢ والأول في اللسان (قطع) ٨/٢٨٤ والمعرف ٤٤/٨، والعين ١٥٤/٨ وغير منسوب في شرح التبزيى للخمسة ٩/٧٩٣ وفيه «اللوسى إلى الغايات» والكامل ١٦/٩٥ والثانى في أسرار البلاغة رقم ٤٣١ ص ٣٣٢ مع مصادر أخرى وتأويل مشكل القرآن ٩/١٨٨، والسمط ٦٧/١ والأغافى ١١/٦٩، ١٤/١٤، ٥٩٣/١ والناتج (عرب) ١/٣٧٦ وجهرة اللغة ١/٢٦٧ وفيه «رية» وهو تعريف ١٨١/٣ والفاخر ١٦/١٠٦ وفيه «غاية» ويروى غير منسوب في شجر الدر ١/١٢٧ والأزمنة للمرزوقي ١/٩٩ ونهاية الأرب ٤/٢٦ كما ينسب في الصحاح (عرب) ١٨٠/١

(بن) ٦ ٢٢٢٠ للخطبنة انظر كذلك الناج في الموضع السابق^(١)

أى ما يقرب من خمسين مرجعا !!

وهذا غزوخ واحد مما في الكتاب كله الذى يسير على هذا المنهج، بل في كل الكتب التي حققها الدكتور رمضان عبد التواب وهى - في جلتها - رسائل صغيرة مثل القوافي للبرد، والذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامضي، والأمثال للسدوسى، وكتاب البتر لابن الأعرابى، والمحروف للخليل.

وكتب أظن أن هذا المنهج لن يتبعه الأستاذ المحقق إلا في هذه الكتب الصغيرة الحجم إلى أن عملت معه سنة ١٩٧٢ في مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، في تحقيق الجزء الثاني من شرح السيرافى لسيبوه، وغير ذلك، فصدق ظنى ورأيته قد تخفف من مثل هذه المراجع الكثيرة، ولكن أن ترجع إلى ما حفظه من هذا الكتاب لترى صدق ظنى !! فلابد أن بأكثر من عشرة مراجع، وقد جمعتني عشرات المجلسات العلمية الخاصة به فاستقرت منه عن سر كثرة مراجعه في الشعر، فأخبرنى أنه متاثر في هذا الصنبع بالأستاذ المحقق عبد العزيز الميعن الراجوكى في تحقيقاته، فقد كان يستقصى كذلك في الكتب التي حققها من قبل، مثل الآلى لأبي عبد البكرى وديوان حميد بن ثور، وكذلك ديوان سعيم، والمتصفح لهذه الكتب يجد أن الأستاذ عبد العزيز الميعن مستقصى أيضاً، لكن على نهج يخالف نهج الدكتور رمضان إذ لا يضع المراجع إلا إذا أفادت جديداً لكن الدكتور رمضان بهم بكرة المراجع أضافت جديداً أو لم تضف .

وهذا نهج لا يروق لبعض شيوخ التحقيق، ويرى أن الأصول عدم إنقال المواتش بما لا يضيف جديداً في تحقيق النص. يقول استاذنا محمود شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب أسرار البلاغة ص ٩: «ضعف المحققين هنا (أى من العرب) الذين ينكرون بما لا ينفع الكتاب، ولا يهدى القارئ إلى شيء ينفع به في قراءة ما بين يديه من الكتاب» لأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون البيت قد شاع بوجه آخر.

ولا غرابة إذا وجدنا الدكتور صلاح المادى في تحقيقاته يلتقي هواه بهوى الدكتور رمضان عبد التواب في منهجه، بل يشتهر كان في تحقيق كتاب فيتخذان خطلة موحدة وهى: الاستقصاء للشواهد الشعرية، فإذا رجعت إلى ديوان الشماخ بتحقيق الدكتور صلاح المادى (رسالته للماجستير) تجده كذلك، وفي الكتب التي اشتراكاً ويشتركان في تحقيقها تجدهما متitudin فى هذا المنهج، ويسيطران في نفس الطريق، ولعل زملاء التخرج وشدة الصحبة هي

(١) الماہنس رقم ٦ ص ٣٧ - ٣٨ من قواعد الشعر وما كتب بالبليط الأسود فإنه زيادة يعنّها المحقق للطيبة النابية، وعددها زيادة بنفسه عندما أعادنى نسخة من الكتاب.

التي أفت بينها في المنهج، وقد كان بين ثلائتنا مناقشات تطول وتنحصر، ولم تخل جلسة من الإفاداة الطيبة التي أحدها لها.

لكن - والحق يقال - إن تعداد المصادر قد يفيد الباحث إذا أضاف جديداً، وقد يلفت نظره وبغضّ يده على مراجع لم تعهد له في مثل هذا الموقف، وهذا من أهم الأمور التي يتطلّبها شادى التحقيق، بل حتى من ترسوا به وعرفوا مواطنه. ولعل من المفيد أن أشير إلى أن هذا المنهج قد سبق به المستشرق رودلف جابر في تحقيقه لكتاب (الصبح المنير في شعر أبي بصير) ميمون بن قيس بن جندل الأعشى، والأعшинين الآخرين؛ فقد كان الناشر يعدد المراجع للبيت الواحد، ولكن جعل لها قسماً خاصاً في آخر الكتاب.

وكذلك المستشرق الألماني (ريتر) حين نشر (*أسرار البلاغة*) لعبد القاهر الجرجاني كما أخذ بشيء منه المستشرق الأمريكي (فون غر نباوم) تقرأ في *أسرار البلاغة للجرجاني* شواهد بلاغية من أشعار المتقدمين: جاهلين وإسلاميين وعباسيين فكان على المحقق (ريتر) أن ينسب من هذه الشواهد ما لم يكن منسوباً إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنيًّا ومعنىًّا، كما في تحقیقات المبنی، لأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول، فجاء المحقق وأثبت الرواية الصحيحة إلخ. فلم يتم ريتربنيل هذه الفوائد، بالرغم من خدمته الدقيقة للنص، ومقابلته بين الأصول للكتاب، بل راح يذكر المظان التي ورد فيها الشاهد، ولا بد من ذكر الأمثلة على ذلك فأقول: جاء في ص ٢٤٥ من نشرة ريتربنيل لأسرار البلاغة.

وكذلك قوله [من الطويل]:

**إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلْكُّهِ
وَوُضُّعَ النَّدِيَ فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدِيِّ**
إنه حسن أن يزيد الناشر فيشير إلى بحر البيتين، ولكنه يعود في الامثل فيقول تعليقاً على البيتين: (للنبي ديوانه: ٢٨٨/١) ولو اكتفى بهذا لكان عملاً طيباً، ولكنه يعود فيقول: «الواحدى ٥٣٣ اليازجي ٣٧٨ من قصيدة في مدح سيف الدولة، الكشكوك (مصر ١٣١٨) دون الإشارة إلى اختلاف الروايات بين هذه النشرات.

فإن النص على أن البيتين ورداً في شرح الواحدى لديوان النبي، وشرح اليازجي، والكشكوك للعامل مما لا فائدة فيه، ولا يمكن أن يضيف شيئاً من الفوائد في النصوص المحققة؛ ذلك أن البيتين من الأبيات المشهورة المتداولة التي يستشهد بها من سور النبي.

ومن أجل ذلك لم يجد المرجاني نفسه في حاجة إلى نسبتها فيها معرفة،
وعندما أعاد شيخنا محمود شاكر نشر هذا الكتاب «أسرار البلاغة» سنة ١٩٩١م لم يتذكر
من مثل هذه المصادر، ويرى أنه لازم لها فيقول: «ضعاف المحققين من الذين ينكرون بما
لابنفخ الكتاب، ولا بهدى القارئ إلى شيء ينفع به في قراءة ما بين يديه من الكتاب».
وقد قام الدكتور رمضان والدكتور صلاح المادى بتحقيق (كتاب اشتقاد الأسماء)
للأصمعي، قالا في مقدمته دفاعاً عن هذا المنبع (الاستقصاء): «اتبعنا وقد ارتبينا في تحقيق
 أبيات الشعر منهجاً لم نبتعد في هذا الكتاب، وإنما هو منهج اتباعنا من قبل في تحقيقاتنا
 السابقة وهو أن نحاول استقصاء الموضع الذى ورد فيها هذا البيت، أو ذاك، في المصادر التى
 بين أيدينا، وهو منهج قد يسوء بعض الناس ولا يسرهم، إذ يرون فيه مبالغة وإسراها فى
 التخريج، كما ينادى بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو مصدرين ولا سبباً فى الشعر المشهور
 المتداول.

«وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقى قد يفيد باحثاً أو محققاً: يجد أمامه
 هذا البيت أو ذاك في سياق ترى غير مفهوم: إما لاختصار مخل في العبارة، وإما لتصحيف أو
 تحريف أصاباً هذا النص في كتاب مطبوع، أو مخطوط، والوسيلة المأمونة العاقبة في مثل هذه
 الحالة هو البحث عن مثل هذا البيت في مصادره المختلفة، لعله يعثر في بعضها على سياقه
 الحالى من الاضطراب والتشويش، مثل هذا الباحث أو المحقق يحمد لطريقتنا هذه أن وضعت
 أمامه جهرة مصادر البيت الذى يهمه، ووفرت له كثيراً من الجهد والمشقة، على أن الاكتفاء
 بمصدر أو مصدرين قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت وردت في مصادر لم يرها المحقق، أو
 القول بتحريف أو تصحيف في رواية لم يجهد نفسه في البحث عنها، أو ترك التصحيف
 والتحريف كذا هو: لعنوره عليه مرة أخرى في مصدره الذى اكتفى به».

وقد أفاد الدكتور رمضان بأكثر من مثال دفاعاً عن منهجه، فمثلما عندما ذكر في كتابه
 (حن العام) للزبيدي بيت الفرزدق المشهور:

وغضّ زمانَ يا بُنْ مَرْوَانَ لَمْ يَذْعُجْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتْ أَوْ مَجَّلَفْ

يقول معلقاً على هذا البيت في التمهيس بعد أن عدد الكثير من مصادره «ويروى
 (مسحتا) في ديوانه (بيروت) ٤٦/٢ وفيه (معرف) تحريف»^(١)

وفي إحدى جلساته العلمية أرافق تعليقاً على البيت في سخنه الخاصة ولما يطبع هذا التعليق
 بعد يقول فيه: «ليس هذا تحريفاً ولكنه رواية نبه عليها أبوالطيب في كتابه

(١) الهيئة رقم ١ من ١٣٩ لحن العام: ط سنة ١٩٦٤ دار المروءة

الإيدال ٢/٧٠ فقال: «قد جلف في ماله جلفة وجرف جرفة إذا ذهب شيء من ماله قال الفرزدق:

وَعُضْ زَمَانٍ . . . وَبِرْوَى : «أَوْجَرْفُ» ٢٠٩/١٠ ومثله في الأضداد لأبي الطيب ٢١٤/١ كذلك»

ويقول: «إنني لو استقصيت المصادر قبل الطبعة الأولى، أو لو وقع في يدي مثل ما وقع في يدي بعد الطبع، ما ذكرت أن البيت محرف في طبعة بيروت»^(١) ثم يقول: إن الأستاذ الميفي عندما ذكر البيت الآتي مع شرحه:

وَهَا مَنَاخٌ قَلَّا نَزَلْتُ بِهِ وَمَصْعَمَاتٍ مِنْ بَنَاتِ مَعَاهَا

تتوخَّ الجمل الناقفة إذا ركبتها ليضر بها مصعمات: يعني بعذاب (ملرمات محدراب) سعرات لعله (كذا) أكلها وشربها^(٢)

«هكذا نقل الأستاذ الميفي شرح البيت ولم ينقطع نظراً لشكه، ولم يقع على ما يفيده في (ملرمات محدراب) وجعل (سعرات) بعذاب كما جعل (القلة) (العله)، وهكذا اضطرب النص بين يدي الميفي، ولو رجع إلى كتاب لحن العامة للمرزباني لرأى أنه يقول: «سعرات مصعمات إذا كانت ملتزقات عطاشاً فيهن ضر وأشد بعذاب لعدى بن الرقاع:

وَهَا مَنَاخٌ قَلَّا بَرَكْتُ بِهِ وَمَصْعَمَاتٍ مِنْ بَنَاتِ مَعَاهَا»

هذا هو رأى الدكتور رمضان عبد التواب في سبب اضطراب شرح البيت، ولعله على صواب فيما ذهب

ويقول بول توماس: «والقراءات التي ينبغي استبعادها بيقين، لا محل لها تحت النص، أما الاختلافات المزعومة فالأفضل جمعها في ملحق»^(٣)

أما الدكتور حسين نصار فيري «تقديم صورة دقيقة شاملة لجميع الروايات الواردة في النص والمثبتة في النسخ الأخرى»^(٤)

هذا فضلاً عن أن الأستاذ الميفي كان كثيراً ما يحمل المقابلات وفرق النسخ التي يرى أنها لا تفيد، وكثيراً ما تقع من الناسخ نتيجة سهو مثل (الموسيخ للمرزباني والموشح نمرزباني) وكذلك يفعل الأستاذ محمود ساكن وغيرهما من سوح التحقيق المعاصرين.

(١) جرى هذا الحديث مشافهة في منزله في ١٩٧١/١/٢٠ وارافق تحليله بقلمه على البيت المذكور

(٢) الطرائف الأذية بتحقيق عبد العزيز الميفي للبيت رقم ٣١ من طبعة التأليف والنشر سنة ١٩٣٧

(٣) نقد النص ترجمة الدكتور عبدالرحمن بدوى من ٢٧٧ من كتاب النقد التاريخي

(٤) محاضرات علم اللغة والأدب، الدورة التربوية في الجامعة العربية سنة ١٩٧١

والاستاذ المبعن نفسه يقول: «غير أنَّه على أغلاط الأصل إلَّا على شيء، نزَرْتُ في التبيه عليه فاندَّة أو داعيًّا، وأغفلت منها قدرًا جُمِعَ عدد الرمل والمحصى؛ لأنَّه لم أرق ذكرها غرضاً غير تسويد الكتاب وتنقيح أوقات القارئ فيها لا يجده، وغير إبراز هوى النفس الأمارة، المكتون في التعذل والتفهيم رغمَ لآفَ من يستنكِره علىَّ من نابته العصر المتبعين فياني أرى - ولا كفران - أنه:

إذا رضيت عنِّي كِرَامُ عَشَيرَقِي فَلَا زَالَ غَضْبَانًا عَلَىٰ لِسَانِهِ^(١)

ولا شك أنَّ هذا الرأي فيه من الفاندة ما لا يخفى، إذ لم يجد من يعمل بالتحقيق مثل هذه المفوَّات.

فمن العبث إثبات كل الأخطاء التي يدرك العربي أنها سبق قلم من الناسخ، مثل عبد الله بن (عمر) التي ذكرت في نسخة ثانية عبدالله بن (عمر) بالغين المعجمة؛ فيبيان ملء هذا الفرق عبث إذا كان سياق الكلام كله يدل على أنَّ المراد عبد الله بن عمر، والمستشرقون كانوا يهتمون بكل فرق في اختلاف النسخ سواء وقع سهوًا أو عمداً، من الناسخ أو من غيره؛ لقلة فطنتهم بالعربية وذوقهم لأسرارها، وعلى كل حال فقد قدمونا فيما نشروه نسخاً موثقة بال مقابلات أتم توثيق، فيها كل الفروق والمقابلات في النسخ التي قابلوها عليها وإن لم يرض هذا المنجع بعض العلماء كما أسلفنا.

* * *

الضبط (التشكيل)

والنصوص اللغوية والشرعية تحتاج إلى شكل (أي تشكيل) كامل للالفاظ. أما النصوص الأدبية فيضبط ما يزدري عدم ضبطه إلى اللبس أو الخطأ في الفهم، ومن كلام بعض البلقاء «إعجم الخط يمنع من استعجامه، وشكله من إشكاله»^(١)، وقال القاضي عياض: «وأما النقط فهو متغير فيما يُشكِّل ويُشَبِّه». وقال بعضهم: إنما يشكِّل ما يشكِّل. وأما النقط فلا بد منه. وقال آخرون: يجب شكل ما أشكَّل وما لا يشكِّل، وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المبترِّ في العلم، فإنه لا يميز ما أشكَّل بما لا يُشكِّل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطنه..... وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب، كاختلافهم في قوله عليه السلام: «ذكاة الجنين ذكارة أمها» فالحنفية ترجع ذكرة الثانية على مذهبها في أنه يذكر مثل ذكرة أمها، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكانه. وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنها لا يدخله قياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه»^(٢).

وإذا احتاج إلى ضبط المشكل في المتن، وبيان هذا الضبط في الامثل فعل: لأن الجمجم أبلغ^(٣).

ويعتمد المحقق في الضبط والتقويم على طريقة المؤلف في التعبير، والتنبيه إلى مواطن الخلل، ومعرفة طرق الإصلاح التي لا ينحو عن على الكتاب.

ويمكن التوصل إلى مسلك المؤلف بدراسة الكتاب نفسه أولاً، ثم دراسة كتبه المؤلفة الأخرى، فلابد من ضبط الكلمات ضبطاً مخالفًا لما ارتضاه المؤلف في نظر الكلمة التي ضبطها، فإذا ضبط المؤلف كلمة (إصبع) مثلاً بكسر المهمزة وفتح الباء في مواضع من كتابه، وأهل ضبطها في مواطن آخر، وأردنا أن نضبطها وجب أن ن Guar ضبطه الأول، مع أن المعرف أن الكلمة تقال أيضًا: بفتح المهمزة وضم الباء.

وأما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة

(١) المعبد في أدب المفید والمستفید: ١٢٥.

(٢) الإلاغ: ١٥٠ وما بعدها واللقط له وانتظر المسمى المعبد في أدب المفید من ٣٥.

(٣) المرجع السابق.

النازلة، وإذا انفتلت لغات في العلو وأمكن أداوها مما فليكن ذلك. وما يجب أن يتبه له المحقق: ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى خلاف مراد المؤلف، وبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خطأة ليتبه على تصحيحها فيما بعد، فيضبط المحقق مثل هذه العبارة ضبطاً صحيحاً، فهذا الضبط في مثل هذه الحالة يعتبر خطأً لأن المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة.^(١)

«ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتراث، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المؤلف، فقد ترد كلمة (الكُهُول) بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها الضابط خطأً بالكُهُول (العلب) بمعنى الوسم والتأثير فتضفي (العلب) إلى نحو ذلك مما تسوق الألفة إليه، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ»^(٢).
والماوضع الموازية عظيمة الشأن، فإذا شكتنا في صحة لفظ، أو عبارة من الكتاب الذي نحقيقه أو ترددنا بين القراءتين المرويتين فلا بد لنا أن نتأقّب مواضع موازية للموضع الذي نشك أو نتردد فيه، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد.

* * *

ويستعين المحقق في إصلاحه للخلل بالرابع المختلف: فالملاجم لإقامة اللغة، والكتب التي تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف.

والمراد بالمصادر: المنابع التي استقى منها المؤلف معلوماته وصرح بأسمانها كما فعل الذهبي في مقدمة كتابه تاريخ الإسلام، وقد يعرّفها المحقق نتيجة لاطلاعه، وقراءاته، والمصحف الكريم لتخرير الآيات، وكتب الصحاح والمسانيد لتخرير الأحاديث، والدواوين والمخترارات لتخرير الشعر، وكتب الأمثال لتخرير الأمثال إلخ.

وللمحقق الحق في كل موضع أيقن من تخرقه واطمأن إلى تصويبه بالطرق التي سلفت، أن يجري هذا التصويب في النص وينبه على ما فعل في الماش، أما ما نظن إلى تخرقه ولم يصل إلى وجه الصواب فيه، أو لم يطمئن إلى حده اطمئناناً كبيراً، فيجب عليه أن يتبه في التعليقات إلى شكله.

ويجب على المحقق أن يعطي في تحقيقه صورة دقيقة للمخطوط الذي اعتمد عليه، تبين جميع ما ابتعد عنه فيه وسيبه، ويفرق في هذا بين أمرين:

١ - ظواهر عامة تنتشر في المخطوط كله، فيحسن أن يدرسها المحقق وبغيض في

(١) راجع ابن تغري بردي، في مقدمة لكتابه «المهل الصاق والمتنفق بعد الواقع».

(٢) انظر عقين التصور ونشرها ٧٥.

الكتابة عنها في مقدمة التحقيق، حتى لا تتناثر الإشارة إليها وتنكر فلاتجتمع ولا تؤلف صورة صحيحة متكاملة لها. مثل الممزة عند التسهيل أو التحقيق، فالأولى أن يذكر مثل هذا في تقديمه ووصفه للنسخ.

٢ - كلمات أو عبارات مفردة لا تؤلف ظاهرة عامة، فيشير إليه المحقق في كل مرة يواجهها.

ومن الأمور المهمة التي يجب أن يتتبّعها المحقق :

١ - **تحقيق الألفاظ** : للتشتّت أولاً من صحة اللفظ وسلامته من التعرّيف في المخطوط، وذلك بالرجوع إلى الدلالات المعجمية للغُصُن في لغته العربية، وسيّل تحقيق اللفظ في النص : أن تعرّض عليه الدلالات المختلفة لاختيار ما يلائم سياقه، ولا يعني أن يكون المؤلّف نفسه قد فسر اللفظ وحدد دلالته، لأنّه من المحتمل أن يكون اللفظ المفسّر بمعرفة المؤلّف قد حرّف بأفلام الناسخين، ثم إن اللفظ الواحد تعدد دلالاته المعجمية.

٢ - **تحقيق الأعلام وضبطها** : الأعلام، ليس قبلها ولا بعدها من سياق الكلام شئ يدلُّ عليها، ثم إن هناك أعلاماً تشتّرک في الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسب مثل : **المذلي** : لأبي صخر، وأبي جندب، وأبي كبر، والمتخل، وساعدة بن جزية، وباقى المذلين.

أحمد بن الحسين : المتنبي، ويدعى الزمان المذان.

التابغة : الذبيان، والجمدوى، والشيبان.

الطانى : حاتم، وأبو قعام، والبحترى، وأبوزيد.

السكلابى : لبيد العامرى، ويزيد بن الحكم.

المازنى : أبو عمرو بن العلاء، وأبوعثمان المازنى.

الأعشى : أعشى قيس، وأعشى هدان.

ويقتضي تحقيق النص أن نعين المقصود من بين هذه المشتركات كما ذكرنا، وبالمثل قد تشتّرک أعلام الأماكن والبقاع مثل : طرابلس الشام وطرابلس المغرب، وتحقيق الأعلام، يكون في :

أعلام الأشخاص : بالرجوع إلى كتب الطبقات تبعاً لصفته الشخصية و المجال تخصّصه : فالصحابة في مثل طبقات ابن سعد، والإصابة لابن حجر، والاستيعاب لابن عبد البر، وأسد الغابة لابن الأثير.

واللغويون والنحاة : في مثل : طبقات النحوين للزبيدي، ونزهة الألباء لابن الأنبارى، ومراتب النحوين لأبي الطيب اللغوى، وإرشاد الأديب لياقوت، وإناء الرواة للقطى.

وبقية الوعاة للسيوطى، وإشارة التعين لليماني، وتلخيص ابن مكتوم والشعراء: في مثل طبقات الشعراء لابن سلام، وطبقا ابن المعتز، والمولى والمختلف للأمدى، ومجمع الشعراء للمرزباني، وخريدة القصر لابن الصاد الأصفهانى، والبيتية للتعالى، ومعجم الأدباء لياقوت.

والقراء: في مثل غایة النهاية لابن الجزرى.

والمحدثون: تذكرة الحفاظ للذهبي، تهذيب الكمال للمزى وخلاصته كذلك.

ويعجب التنبئ إلى أن كتب الطبقات تختلف في الترتيب الذى نسبت به فمنها ما يقىع على:
الاعتبار الزمنى: نزهة الألباء لابن الأبارى، وشنرات الذهب لابن الصاد الحنبلى،
والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر، والضوء الاعم فى أعيان القرن الناسع
للسخاوي.

الاعتبار المكانى: من مثل خربدة القصر لابن الصاد الأصفهانى.

المستوى الفنى: مثل طبقات ابن سلام.

حروف المعجم: مثل معجم الأدباء لياقوت، وبقية الوعاة للسيوطى فيما عدا تقديميه
للمحمدىن والأحدىن تبر كا.. إلخ.

ومعرفة منهج كل كتاب من كتب الطبقات في ترتيب المترجم لهم يعين على التماهى
الأعلام فيها.

وتواجه الحق هنا صعوبة أخرى تأى من كون أعلام العربية لا يشتهرون جميعاً
بأسمائهم، بل فيهم من يشتهرون بالألقاب: كالنابغة، والأعشى، والمرد، والحسناوى، والمنبهى.
ومن يشتهرون بالكتنى مثل: أبي العلاء، وأبى الأسود الدؤلى، وأبى الهندى، وأبى غام.
ومن يشتهرون بأنسابهم مثل: الشافعى، والبصیرى، والسيوطى، والقطفى، والمعانى
والبحترى.

فإذا روجعت تراجمهم في كتب الطبقات فإن الطبقات التي تأى بهم على ترتيب أسمائهم
تحرج إلى معرفة اسم العلم كى يلتمس في موضعه، وهذه الصعوبة ذلتتها كتب التراث التي
نشرت في العصر الحديث إذ تصنف فهارس تعين اسم العلم، وكنيته، ولقبه ونسبه. ومثل ذلك
في الصعوبة أن بين كتب الطبقات ما جاء على النسب المشهور للأعلام مثل: الأنساب
للسعانى، واللباب لابن الأثير، وما جاء على اسم الشهرة مثل: المؤتلف والمختلف للأمدى.
وأعلام القبائل: تلتمس في كتب الأنساب مثل جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ونسب
قریش للمصعب الزبيرى، والإيتاس بعلم الانساب للوزير المفرى، وأنساب الأشراف

للبلادى. ومجم القيائل العربية، لعمر رضا كحالة، ومعجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي. لزامبور

وأعلام الأماكن والبقاء: تلمس في مثل معجم ما استجم للبكرى، ومعجم البلدان لياقوت، وتقديم البلدان لأبي الفدا، والقاموس المغرافى لرمزي، وكتب الخطوط.

وأسوء الكتب: تلمس في كتب الفهارس القديمة مثل الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لخاجى خليفة، مع الاستعانتة بذكر كتب الطبقات من مصنفات من ترجمت لهم من الأعلام.

وهناك فهارس متاخرة مثل معجم المطبوعات لسركيس، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، وتاريخ التراث، لسرجين. وتاريخ الأدب لبروكمان. إلى جانب الفهارس المصنفة لها في دور الكتب، وفي هذه المراجع والمصادر سواء منها ما كان خاصاً بأعلام الأشخاص أو أعلام الأماكن وأسماء الكتب، فينبغي أن يعرف على التحقيق زمن تأليف كل كتاب منها، أو تاريخ وفاة مؤلفه. لكنكلا تلمس فيه إلا ما سبق حصر المؤلف أو إدراكه.

فمن العيت مثلاً أن تلمس (معجز أحد)، «شرح ديوان المتنى لأبي العلاء المرى» ٤٤٩-٣٦٣ في فهرست ابن النديم المتوفى حوالي ٣٧٠ أو نبحث عن ترجمة للمتنى الذى مات في القرن الرابع في طبقات ابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦هـ، أو تلمس كتاب تاريخ الجريق (المتوفى في القرن الثالث عشر)، في كشف الظنون لخاجى خليفة المتوفى أوائل القرن الحادى عشر، كما أن من العيت أن نبحث عن بورسعيد، وبورتسويفيك في معجم البلدان لياقوت، وعن مدينة نصر في الخطط التوفيقية أو معجم رمزي.

الشواهد: وتحقيق الشواهد ليس مجرد خدمة للنص، ولكنه استكمال لعملية التوثيق، حيث قد تكشف وجود شاهد لشاعر أو كاتب من عصر متاخر عن النص الذى تحقق، عن تحرير أو تزوير فيه.

وهذا إلى جانب ما تتعدد فيه الروايات فيكون بمجيء الشاهد على إدراها في نص تتحققه، إشاراً من مؤلفه لهذه الرواية، وذلك ما يعين الدارسين المحققين عند الموازنة بين مختلف الروايات، والترجيح بينها.

والشواهد حين تكون آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يسهل ضبطها بمراجعة نص الآية على المصحف الكريم، ونص الحديث في كتب الأحاديث الأمهات، وذلك بعد الاستعانتة بفهارس لأنفاظ القرآنية مثل: المعجم المفهرس لأنفاظ القرآن الكريم، ومفتاح كنوز السنة لفنسنك أو المعجم المفهرس لأنفاظ الحديث.

وشاهد الأمثال : تراجع في كتب الأمثال مثل جمع الأمثال للميداني وجهرة الأمثال للمسكري وفراند اللآلئ وغير ذلك.

أما الشواهد الشعرية : فالأمر فيها يهون إذا كان البيت فيها منسوباً لقائل، حيث يسهل الرجوع إلى ديوانه إذا كان مطبوعاً، وإلى الروى من شعره في المجاميع الشعرية كديوان المذلين، وجهرة أشعار العرب، لابن دريد، والمفضليات للضبي، والحماستين، لأبي قام والبحترى، وإنما الصعوبة حقا في الشواهد المرسلة بغير أسماء قائلها.

ويستعن على تحقيقها بتوجيه السياق في النص إلى عصرها، أو وجه الاستشهاد بها، فإذا كانت في سياق قضايا لغوية أو لغافية التمتنع في شواهد النحاة واللغويين والبلغيين. وإذا كانت في سياق أحداث تاريخية كفزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، أو حروب الرادة، أو الصراع بين الأمويين، والخوارج، والشيعة، التمتنع في نطاقها من كتب التاريخ. وإذا كان الشاهد موجهاً إلى مجال معين من فنون الشعر كالغزل أو الرثاء أو المدح التمس في دواوين الشعراء الذين اشتهروا في هذا المجال، أو في مختارات الباب مثل ديوان الحماسة لأبي قام والبحترى.

وتبقى بعد هذا كل الكتب المصنفة في الشعر، والأمثال الأدبية، واللغوية، التي تقوم عادة على مدارسة نصوص من الأشعار والأقوال المأثورة مثل: نقد الشعر لقدماء بن جعفر، والشعر والشعراء لابن قتيبة، والأغانى لأبن الفرج الأصفهانى، والكامل للمبرد، والعقد الفريد لابن عبدربه، والأمثال لابن الشجري، وربيع الأبرار للزمخشري، وأمثال البزىدى، فعلى متحققها أن يكون دارساً للمكتبة العربية عالماً بعثان البحث.

* * *

وللهؤامش التي يدونها الباحث العصرى أهمية كبيرة، وبالرغم من أهمية المؤامش فإنها لم تشع بهذه الصورة التي نراها اليوم في أسفل الصفحة إلا بعد ظهور الطباعة، أما القدماء سواء من العرب أو اليونان فقد كانوا يستخدمون المؤامش الجانبيّة كما رأينا في قيد الحق، ويرى لنا بول ماس أن الجهاز النقدي (المؤامش) (طبعاً عند اليونان) «يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرفة، وخصوصاً حجم الكتب الحديثة، أما القدماء في العصور القديمة، والمصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون المؤامش الجانبيّة، وكان هذا الاستعمال يحقق قدراً أوفر من الوضوح، على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة في طبع بعض الكتب المناسبة مثل: المأسى اليونانية، وطبعاً لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليلات المهمة

فحسب بأن نصوصها في الهوامش المأنيّة^(١) ويمثل هذا ذكر روزنثال «أنها لم تضع عند المؤلفين إلا بعد ظهور قرنين من الطباعة»^(٢)

وقد أصبح المنهج العلمي الحديث يقتضي المحقق أن يشير في التعليق إلى الكتاب الذي علق بواستطته ويدرك مؤلفه، والجزء والصفحة التي رجع إليها وأخذ منها، وقد كان يسمّي ذلك قدماً، قال السيوطي: «ولذلك لا تزدّى ذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مسماً كتابه الذي ذكره فيه»^(٣)

وقد تعددت طرق المحدثين في قيد اللُّغَّق، والتعليقات، والشروح، وروايات النسخ.

١ - فعنهم من يشتتها حامساً في ذيل الصفحة نفسها، كما في الكبير من الكتب التي حققها العرب المحدثون. وهذا هو ما نرافقه، ونعمل به في محققتنا.

٢ - ومنهم من يكتفى بوضع أرقام عند مواضع التعليق، ثم يوردوها في آخر الفصل أو الكتاب، وهو ما يميل إليه بعض المستشرقين. وقد نشروا بهذا المنهج أكثر من كتاب من التراث العربي.

٣ - ومنهم من يدرج اختلافات النسخ في هواشت الكتاب وبجعل سائر «التعليقات في نهاية الكتاب.

٤ - ومنهم من يضع أرقام الاختلافات في النسخ برقم إفرينجي، ويضع للتعليقات أرقاماً أخرى عربية، وبفصل بينها بجدول مطبعي، وبجعل ذلك في ذيل الصفحة، كما فعل محقق كتاب المعارف لابن قتيبة.

لكتاب نورن تقييد الهوامش والتعليقات في ذيل الصفحات التي بها مواضع لحق، أو تعليق: تيسيراً للقارئ، أو للدارس من ناحية، ومنعاً لاحتمال الوهم أو الخطأ في مراجعة التعليقات أو الكتاب بعيداً عن أماكنها، وكل ذلك يأخذ رقمًا مسللاً للصفحة الواحدة، ويستحسن أن يبدأ كل حاشية بطر مستقل.

وقد لوحظ أن بعض النشرات العلمية تضع الهوامش في آخر الكتاب أو أوله بعد المقدمة في بعض الأحيان، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلًا محسوساً، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة، ويستبعن القارئ على أن يكتفى بقراءة المتن، ولا يتبين اختلاف النسخ، وقد

(١) نقد النص. المعد المارغنى ٤٧٧

(٢) ماجموع الطباء. المسلح في الماجموع الطبي ١٠٩

(٣) المهر : ٣١٩/٢

لابنتفع بالهوامش والتعليقات، ومن أجمل ذلك لاتخذه هذه الطريقة التي مال إليها المستشرقون، وكان المقصود منها تخفيف نفقات الطبع، وذلك لأن طبع الكتب العربية في أوروبا غالباً جداً فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره.^(١)

* * *

(١) انظر في ذلك أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ومقديمة في مناهج البحث، ٨٣، تحقيق النصوص ونشرها، ٨١.

الرسم الكتابي ، وعلامات الترقيم

المراد بالكتابة هنا: رسم المروف، وكتابة المخطوطات القديمة قد تختلف القواعد المصطلح عليها الآن في بعض الأحيان، أشهرها: أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة كتبت بالألف، فيما توجب القواعد فيه أن تكتب بالياء، وكذا الاختلاف في كتابة الممزة، فلا يكاد يوجد في المخطوطات ما يوافق قواعد العلماء المحدثين (أى ما أقره مجمع اللغة العربية) موافقة تامة في الكتابة إلا نادرًا، والذين أثروا في الإملاء قد يأمثال: ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وابن درستويه في (الكتاب) والقلقشندى في (صبح الأعشى) والصولى في (أدب الكاتب) اقتبسوا أشياء كثيرة من الرسم العثماني، وقد نقل كل منهم الكثير من سبقه، ولم يدخل في اعتباره أن العادة والإصلاح يتغيران بمرور الزمن، وليت الأمر مقصور على من ذكرت فقطا بل إن الإملاء العربي حتى اليوم مضطرب في بعض الأحيان، خاصة في رسم الممزة، وهذا حاول جمع اللغة العربية أن يضع قواعد ثابتة لرسمها، ولكن الكثرين من الناس لم يسر عليها حتى اليوم.

* * *

والأصل في التحقيق أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه، إذا كانت النسخة بخط المؤلف، وعلى ذلك يعمل المستشركون.

غير أن الخط العربي قد تطور على مر العصور، فلابد إذن أن ترسم النص بالرسم الذي نعرفه اليوم، فقد تصادف نصوصاً قديمة، ألفاظها مهملة غير منقوطة، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط، وقد تصادف نصوصاً لا شكل فيها من هن، أو ضم، أو فتح، أو كسر، أو تشديد، أو جزء، فيؤدي إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس، وفي كثير من الأحيان نجد في المخطوطات القديمة مثل (السموات) بهذه الصورة وترسم: حارت سليمان وخالد وعاوية ومروان ومالك. هكذا: حرث، سليمان، خلد، ومعوية، ومرون، وملك.

ونحب أن نشير هنا إلى أن «المجمع العلمي العربي» بدمشق. رأى عند نشره تاريخ دمشق إبقاء الأسماء التي وردت في القرآن وحدتها على رسمها القديم مثل: إسحق، إبراهيم، إسماعيل.

كما أحب أن أنتبه إلى أن الآيات القرآنية التي ترد في وسط النص يجب أن ترسم بالرسم العثماني، لأن هذا الرسم قد يترتب عليه قراءات لاتعني المحقق في موضعها.

ويرى بعض المحدثين أن الأفضل إثبات الألفاظ المحدوقة في مثل «لا كن» بدلاً من «لكن»، و«هاؤلا»، بدلاً من «هؤلاء»، و«هذا» بدلاً من «هذا».. إلخ. ولابد من الإشارة إلى أن المغرب العربي يشتت في الكتابة هذه الألفاظ كلها.

وما يرد من الألفاظ مختصرًا في بعض الأصول الخطية يكتب كاملاً في النص المحقق مثل (صلع) لـ«صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (ونع) لـ«تَعَالَى». (تنا) لـ«حَدَّثَنَا». (أنا) في «أَخْبَرَنَا». ويستثنى من ذلك ما ورد في كتب الحديث والرجال من الرموز.

ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر في المقدمة عند توصيفه للمخطوط الرسم المتبع فيه، والطريقة التي اتبعها في تبديله.

* * *

أما علامات الترقيم :

نهى العلامات الطباعية الحديثة التي توضع بين أجزاء الكلام المكتوب، لتمييز بعضه من بعض، وتفصيل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب، وما يحمل عليها.

وهي برس منها الحال مقتبسة من نظام الطباعة الأوربي، وكان أول وسيط نقلها إلى الطباعة العربية المرحوم (أحمد زكي باشا) شيخ العروبة في مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) ثم نقلها وأفرد لها كتاباً سماه (الترقيم وعلاماته) باللغة العربية.

وقد اختلف المحققون حول الضبط والترقيم، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست في الأصل؟ أو أن هذا يكون تحكمًا من المحقق في توجيهه السياق، وتحديد الدلالات؟ ويبدي أكثرهم تحرُّجاً من مثل هذا التدخل.

لكن الذي جرى عليه العمل في عصرنا، هو إجازة هذا الضبط من حيث كان المحقق أولى بتوجيهه السياق، لدرايته به وطول صحبته له، وعمله في توثيقه وخدمته، بدلاً من أن يتركه لغير ذي دراية أو تخصُّص، وينبغي أن ينصُّ المحقق في المقدمة على ما أضاف إلى الأصل من ضبط وترقيم: احتمالاً للمسئولية فيه، ولكن يترك لغيره من العلماء مجال النظر في إمكان الضبط والتوجيه على غير الوجه الذي اطمأن المحقق إليه.

وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن مثل هذه العلامات أصلًا في الكتابة العربية، فقد قال

ابن الصلاح : « وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة . ومن بلغنا عنه ذلك أبوالزناد ، وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحربي وابن جرير الطبرى . »

وقال الخطيب البغدادى : وينبغي أن يترك الدائرة غفلا ، فإذا قابلها نقط فيها نقطة^(١) . ويرى العلموى أنه « ينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة ، أو قلم غليظ ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة : لما فيه من عسر استخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها ، وعليها عمل غالب المحدثين . وصورتها هكذا ○ فإذا قوبلت تكون هكذا ○^(٢) . »

ويرى ابن جعاعة أنه لا يأس بكتابة عنوانين الأبواب والترجم والتوصول بالحمراء : فإنه أظهر في البيان ، وفي فواصل الكلام ، وكذلك لا يأس به على أسماء ومذاهب أو آقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك ، ومقى فعل ذلك بين اصطلاحه في فاتحة الكتاب لفهم المخاطض فيه معانيها . فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبواب ، والترجم ، والتوصول بالحمراء أقى بما يميزه عن غيره من تقليل القلم ، وطول المشق ، واتجاهه في السطر ، ونحو ذلك ؛ ليسهل الوقوف عليه عند قصده « وينبغي أن يفصل بين كل كلامين بدائرة ، أو فرجة ، أو قلم غليظ ولا يوصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عسر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه ، ولا يفعل ذلك إلا لاغنى جدًا »^(٣) . ومثل هذا العمل في الكثير من المخطوطات العربية التي وقعت لنا قبل ابن جعاعة بزمن طويل .

ويذكر القلقشندي أن « ترتيب الخط يفيد ما يفيده ترتيب اللفظ ؛ وذلك أن اللفظ إن كان مرتبًا تخلص بعض المعانى من بعض ، وإن كان مخلطاً أشْكَلَتْ معانى ، وتعذر على سامعه إدراك مقصوله . »

« وكذلك الخط ، إذا كان متثير الفصول ، وصل معنى كل فصل منه إلى النفس على صورته ، وإذا كان متصلة ، دعا إلى إعمال الفكر في تخلص أغراضه . »

وقد اختللت طرق الكتاب في فصول الكلام الذي لم يميز بذكر باب أو فصل ونحوه ، فالنساخ يجعلون لذلك دائرة تفصل بين الكلامين ، وكتاب الرسائل يجعلون للفواصل بياضا يكون بين الكلامين ، من سجع أو فصل كلام ، إلا أن بياض فصل الكلامين يكون في قدر رأس إيهام ، وفصل السجعتين يكون في قدر رأس خنصر »^(٤) .

(١) الميد في أدب المقيد . ١٢٨ . وانظر ترقيم مخطوط رباع الإبرار ٥٩٢ . أدب نيمور .

(٢) ابن جعاعة : ١٢١ - ١٢٢ - وكذلك العلموى : ١٣٨ - ١٣٩ .

(٣) صبح الأعشى : ١٤٦/٢ .

على أن علامات الترقيم ليست وافية علينا بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، وإنما هي وليدة الكلمة العربية وربيتها؛ ذلك أن قراءة القرآن على مر المصور، وطريقة إلقاء الشعر والخطب والمواعظ، كانت تعتمد على أداء صوقي معين، يبرز معانى الكلمات الملفوظة وينحها ما تمنحه اليوم علامات الترقيم من وضوح المفهوم وقوة التعبير، ووضع كاتبوا المصاحف علامات اصطلاحوا عليها حسب ما اقتضته المعانى مسترشدين بأقوال المفسرين وعلماء الوقف والابتداء. وإليك بيانها في الصفحة التالية:

﴿ علامات الوقف ﴾

- الدائرة المخلدة التي في جوفها رقم تدل بيتهما على انتهاء الآية ورقمها على عدد تلك الآية في السورة ، نحو : إِنَّا أَعْصَيْنَاكَ الْكَوْنَرَ ① فَصَلِّ لِرِبِّكَ وَأَنْهَرْ ② إِنَّكَ شَانِئَكَ هُرَّ الْأَبَدَرَ ③ وَلَا يَجُزُّ وضْعَهَا قَبْلَ الْآيَةِ أَبْلَةَ فَلَذِكَ لَا تَوْجَدُ
فِي أَوَّلِ السُّورَ ، وَتَوْجَدُ دَائِمًا فِي أَوْخِرِهَا .
- ٦ علامات الوقف اللازم ، نحو : إِنَّا يَسْتَجِيبُ لِلَّذِينَ يَسْمَعُونَ
وَالْمَوْقَتُ بِسَمْعِهِمْ اللَّهُ .
- ٧ علامات الوقف المنزع ، نحو : الَّذِينَ تَوَفَّهُمُ الْمُلْكَةُ طَيِّبُينَ
يَمْرُّونَ سَلَّمُ عَلَيْكُمْ أَدْمُلُوا الْجَنَّةَ .
- ٨ علامات الوقف الجائز جوازاً متوى الطرفين ، نحو : تَحْنُ
نَفْعُكَ عَلَيْكَ تَأْمِنُ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِيهِ مَأْسُورٌ بِهِمْ .
- ٩ علامات الوقف الجائز مع كون الوصل أولى ، نحو : وَلَنْ
يَمْكُثَنَا اللَّهُ يُصْرِفُنَا لَهُ حَائِثَتْ لَهُ إِلَاهُوَنِي يَسْكُنَهُ بِهِمْ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَقَوْبَرِ .
- ١٠ علامات الوقف الجائز مع كون الوقف أولى ، نحو: قُلْ رَبِّي
أَنْتَ يَعْدِيهِمْ مَا يَعْلَمُونَ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُسَارِيَهُمْ .
- ١١ علامات تعانق الوقف بحيث إذا وُقف على أحد المضعين
لا يصح الوقف على الآخر ، نحو : مَذَلَّكَ أَنْكَنْتُ
لَأَرِبَّ فِي هَذِهِ التَّقْبِيَّةِ .

وللعلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائري^(١) بحث مهم في الخط العربي (النقط. الشكل. المركات. علامات الفصل.. إلخ) سماه «توجيه النظر في أصول الأثر» ويقع البحث مخطوطاً في حوالي عشرين صفحة، تخصه مجلة المجتمع العلمي العربي بمدحش في المجلد الثاني عشر الجزء الأول ص ١٨٠ وما بعدها قال فيه: «وكان بعضهم يدع بقية السطر أياً من يكون البياض مؤكداً للفصل، ومنهم من جعل البياض علاماً الفصل، وهو مختلف المقادير على حسب المقتضيات من تعلق المعانٍ بعضها ببعض، قلة وكثرة، وقد أشار إلى ذلك ابن السيد البطليوسى حيث قال: والفصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذى ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام الذى ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، فإن كان القول المستأنف متساذاً للقول الأول، أو متعلقاً بمعنى منه، جعل الفصل صغيراً. وإن كان مبيانياً له بالكلية جعل الفصل أكبر من ذلك.

فأما الفصل قبل تمام الكلام فهو من أعيوب العيوب على الكاتب والوراق جميعاً. وترك الفصول عند تمام الكلام عيب أيضاً، إلا أنه دون الأول أهـ (أى كلام ابن السيد البطليوسى)

ثم قال الشيخ طاهر الجزائري: وينبغى أن يتخذ للوقف أربع علامات:

- ١ - علامة السكت وهي خط هكذا «-» يوضع بعد الحرف المskوت عليه، والمراد بالسكتة: الوقفة الخفيفة مثل استعمالها ما تراه في هذا الشعر من قول بعض القضاة:
فَمَا خَفَضَ الْأَعْيَادِي فَنَرَ - شَانِي وَلَا قَائُوا فَلَانَ قَذَ - رَشَانِي
- ٢ - علامة الوقف الحسن وقد اختلقو فيها: فعنهم من جعل كتابة الكلمة الأولى بالخبر الآخر، أو كتابة الحرف الأول، ولاسيما إن كانت واوا، أو يوضع خط آخر فوق الكلمة الأولى، كل ذلك إشارة إلى أن تلك الكلمة مما يسوغ الابتداء بها، وأن ما قبلها يسوغ الوقف عليه، ومنهم من يجعل العلامة نقطة صغيرة، ومنهم من يجعلها واوا مقلوبة هكذا (۔) وهذه العلامة هي التي نختارها، مثل استعمالها: «سُوْسُوا أَخْرَارَ النَّاسِ بِعْضُ الْمَوْدَةِ، وَالْعَامَةَ بِالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ، وَالْأَسَافِلَ بِالْمَخَافَةِ».
- ٣ - علامة الوقف الكافي: واوا مقلوبة، يزاد عليها نقطة أو خطأ، تميزاً بينها وبين علامة الوقف السابقة هكذا (؟ أو ،) .

(١) عام لغوى عربى ولد بمدحش سنة ١٨٥٠ وتوفى سنة ١٩٢٠ م وتلمنى على كبار أشياخ دمشق ومارس التعليم زهنا، انتقل إلى القاهرة حيث أقام بضع عشرة سنة في أثناء الحكم التركى في الشام، وعاد قبل وفاته إلى دمشق مديرًا لدار الكتب الظاهرية.

٤ - علامة الوقف التام نقطة كبيرة هكذا (●) ومنهم من يجعلها ثلاث نقاط على هيئة نقطة الشين (፡፡) أو دائرة مطبقة (○) أو منفرجة (○).

وإذا كان الوقف التام أنواعاً، فيحسن أن يجعل لكل منها علامة من هذه العلامات الأربع، ومنهم من جعل للوقف التام علامات غير هذه.

وأصطلاح المتأخرون على وضع علامات للاستفهام، وأخرى للتعجب، وهو حسن إذا روعى وضعها في محلها المناسب، لا أن يحيط في وضعها خطأ عناء. وأما وضع علامة قبل مقول القول للدلالة عليه فحسن، إذا خيف التباس أو نحوه. وبعث العلامات ببحث واسع الأطراف جدير بأن يفرد بالتأليف أهـ.

هذه هي الخلاصة التي ذكرها المرحوم الشيخ طاهر الجزائري في بحثه الذي لم ينشر وهي تشير في كثير منها إلى عمل الأقدمين في الترقيم.

وقد تبعثر مطبوعات بولاق فلم أر فيها ترقياً يذكر، قبل أن يشتهر بحث زكي باشا، وكانت المطبعة مثلاً تتضمن بين فقرات السجع ما يشبه صورة الشمس هكذا (*) وكان المرحوم الشيخ نصر الوريني يضع أول فقرات كتابه (المطالع النصرية) بين قوسين، كما كان يفعل مثل هذا العمل في الأمور التي يريد أن يبررها للقارئ، ووجدنا علامة التنصيص فيها أشرف على طباعته الشيخ محمد عبد بنده بنفسه، فإذا رجمت إلى كتابه (البصائر النصرية) المطبع سنة ١٨٩٨م نجد أنه يضع علامة التنصيص الحالية « ... » لما يقتبسه.

وخلاصة البحث: أنه كانت هناك محاولات لوضع علامات للترقيم قبل زكي باشا، لكنها لم تتم إلا على يديه، في مقدمة كتابه (السفر إلى المؤقر) وفصلها كما سبق أن ذكرنا في الكتاب الذي أفرده لها. وإن باللغ في هذه العلامات إلى حد قد لا يقبله بعض الناس، فمثلًا نراه يضع بعد كل بيت من الشعر نقطة، دلالة على انتهاء الكلام، اللهم إذا كان البيت متعلقاً بما بعد فلا يضع.

* * *

وللتوضيح منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها. فرب فصلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيتها إلى عكسه أيضاً، ولكنها إذا وضعت في موضعها صح المعنى واستثار وزال الإبهام، مثال ذلك: قول أبي العلاء المعري:

وقال الوليُّ النبِّعُ لِيْسَ بِنَبِّيْرٍ وَأَخْطَأَ بِرَبِّ الْوَحْشِ مِنْ ثَمَّ النَّبِّعِ

فإذا رقمنته وضح المعنى مثل:

وقال الوليُّ النَّبِّعُ لِيْسَ بِنَبِّيْرٍ وَأَخْطَأَ بِرَبِّ الْوَحْشِ مِنْ ثَمَّ النَّبِّعِ

ومن الباحثين اليوم من يرى أنه لا ضرورة لوضع علامات الترقيم في الشر. ومن النثر : « وكان صمضة بن ناجية، جد الفرزدق، بن غالب، عظيم القدر في الجاهلية » فوضع فصلة بعد الفرزدق يوهه أولاً : أن (ناجية) هو جد الفرزدق، وبوهم ثانياً أن (غالباً) والد ناجية، وكلامها خطأً تاريخي فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صمضة^(١).

مثال ذلك أيضاً ما رقمه محقق الطبعة الأولى (قواعد الشعر لثعلب) ذكر ثعلب ص ٦١ / ٨ « وقال المعدل من أبيات وهذا النوع يسمى الإكفاء ».

والصحيح : وقال : المعدل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراء.

وهذا أحد الموضع التي ادعى محقق الطبعة الأولى أنه قوم فيها اضطراب النشرة الأولى فقطع العبارة الموجودة في النسخة وجعل «المعدل» «المعدل» بالذال المجمعة، وقال عنه في الهاشم إنه «هو المعدل بن عبد الله الليثي، شاعر إسلامي قليل الشعر» وعندما لم يجد لهذا الشاعر الذي ادعاه شعراً في الكتاب قال في الهاشم : سقط الشاهد هنا بعد أن صححنا التحرير الغريب الذي وجد بالأصل والذي معه أن ناسخ الأصل قدم وأخر في صفحات الكتاب حين النقل خلطا وجهلاً، والظاهر أن النسخة التي كان ينقل منها قد اختلطت صفحاتها فنقل عنها دون تمييز أو بحث.

وكذلك فعل الناشر للكتاب حين طبعه بطبعة لبنان سنة ١٨٩٠ م وعنده أنه مستشرق لا عرق له في الثقافة العربية^(٢).

وقد قالت اللجنة المشكلة لتحقيق كتاب الشفاعة لابن سينا : «إن التزام المنهج التاريخي، لم يعننا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها: من شولات، وشرط، وأقواس، ونقط، وعلامات استفهام، وتعجب، وإن كان هذا لم يؤلف في الكتابة العربية القديمة. ومن الضروري أن نتحقق ونشر بروح العصر وعلى طريقته. وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدي الغرض المطلوب منه تمام الأداء... ورب شولة تزيل غموضاً، ونقطة تغير المعنى، وتسلك به مسلكاً خاصاً، ففي استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذي يحتاج إليه في تفضيل رواية على أخرى»^(٣).

وموضوع الترقيم يتصل اتصالاً وثيقاً بالرسم الإملائي، وكلامها عنصر أساسي من عناصر التعبير الكتابي الواضح السليم، وكما يختلف المعنى باختلاف صورة المزءة مثلاً في

(١) راجع الأنساذ عبد السلام هارون في معين المصوص ونشرها . ٨٠ .

(٢) انظر : قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان عبد الواب : ٩ .

(٣) الشفاعة، المقدمة ٤١ - ٤٢ .

بعض الكلمات، كذلك يضطرب المعنى إذا أُسْأَى استعمال إحدى علامات الترقيم، بأن وضعت في غير موضعها، أو جلت محل غيرها.

فمثلاً: إذا أخطأ الكاتب في كتابة كلمة «سُنّل» بأن كتب المزنة على ألف «سُنّل» انكس المعنى، وصار المستول سانلا، وكذلك إذا كتب كلمة «يكافِ» على هذه الصورة «يكافِ» صار الكلام حديثاً عنأخذ المكافأة، لا من أعطى المكافأة.

وكذلك إذا كتب: أعطى أحد أصدقائه نسخاً من مصور الوطن العربي، صار المعنى المفهوم أن أحد هو الذي قدم لأصدقائه هذه النسخ، وربما كان الكاتب يريد أن هؤلاء الأصدقاء هم الذين أعطوا أحد هذه النسخ، وهذا المعنى يتطلب أن ترسم الجملة بتصوراتها الصحيحة، التي تكون فيها «كلمة» «أصدقاؤه» فاعلاً مرفعاً، والمزنة المضومة في هذا الوضع ترسم على واو «أصدقاؤه».

و يحدث مثل هذا الاضطراب في المعنى إذا أخطأ الكاتب، ووضع علامة ترقيم بدل أخرى، فمثلاً: إذا كتب الجملتين الآتتين وبينهما فصلة: «سامت حال الأسرة بعد موت عائلها، لأنه لم يدخل شيئاً» فهم القارئ أن كل جملة إنما هي جزء من التعبير عن معنى معين ، وخفيت عليه العلاقة الحقيقة بين هاتين الجملتين، وهي أن الجملة الثانية سبب للجملة الأولى، وفي هذا الوضع تستخدم الفصلة المنقوطة (،) لا الفصلة (:) ووضع الفصلة المنقوطة يقف القارئ على هذه العلاقة الحقيقة حين يقرأ.

وكذلك إذا طالعنا الجملة الآتية وبعدها علامة التأثر (ما أعظم الآثار المصرية!) وطلب إلينا ضبط آخر الكلمتين: «أعظم. الآثار»-أدركنا من وضع علامة التأثر، أن الجملة أسلوب تعجب: فنفتح آخر «أعظم» لأنها فعل مضارع للتعجب، وأخر «الآثار» لأنها مفعول به.

أما إذا كان بعد هذه الجملة علامة الاستفهام أدركنا أن الجملة استفهامية: فنرفع كلمة «أعظم» لأنها أفعل تفضيل خير «ما»، وننجر كلمة «الآثار» لأنها مضارع إليه، ولو حذفت علامة الترقيم من كل جملة لتهيّأ القارئ في تصوير المعنى، وفي ضبط بعض الألفاظ.

ولأهمية علامات الترقيم حرص علماء اللغات على استخدامها، مع شيء من الاختلاف أو التقارب بين صورها، ومواضع استعمالها في مختلف اللغات.

وطلبنا أن نخزنون بمعرفتها واستخدامها في كتابة اللغات الأجنبية التي يتعلمونها؛ وهذا كان الاهتمام بتعلمها واستخدامها في لغتنا أمراً أساسياً مطلوباً.

وعلامات الترقيم في الكتابة العربية يبينها الجدول الآتي:

| صورتها | اسم العلامة | صورتها | اسم العلامة |
|--------|-----------------|--------|------------------|
| ؟ | علامة الاستفهام | , | الفصلة «الفاصلة» |
| ! | علامة التأثر | ؛ | الفصلة المنقوطة |
| « » | علامة التنصيص | . | النقطة أو الوقفة |
| ... | علامة الحذف | : | القططان |
| () | القوسان | - | الشرطة أو الوصلة |

مواضع استعمال هذه العلامات

١ - الفصلة

وتسمى أيضًا «الفاصلة» وتستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعض، فيقف القارئ
عندها وقفه خفيفة، أما مواضع استعمالها فهي:

(أ) توضع بين الجمل التي يتكون من مجموعها كلام تام في معنى معين، مثل: إمداد
الريف بالنور الكهربى يحقق فوائد كثيرة: فهو يساعد على حفظ الأمن، ويرفع مستوى
المعيشة في القرى، وشجع على إنشاء المصانع الريفية، وبحدّ من هجرة الريفيين إلى المدن.

(ب) وتوضع بين أنواع الشيء وأقسامه، مثل: أنواع المادة ثلاثة: أجسام صلبة، وأجسام
سائلة وأجسام غازية.

ومثل: التقديرات الجامعية هي: ممتاز ، وجيد جدًا ، وجيد ، ومقبول ، وضعيف ،
 وضعيف جداً .

(ج) وبين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى، تجعلها شبيهة بالجمل في طولها.
مثل: كل فرد في الأمة مجند لعركة المصير: الفلاح في حقله، والعامل في مصنعه، والطالب
في معهد، والموظف في ديوانه.

ولعلك لاحظت أن الفصلة توضع قبل حرف المطف.

(د) وبعد لفظ النادي، مثل : با على، حل موعد سفرك.

٢ - الفصلة المنقوطة

وتروض بين الجمل، فتشير بأن يقف القارئ عندها وقفة أطول قليلاً من سكتة الفصلة.
وأشهر مواضع استعمالها ثلاثة:

(أ) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتها مسيبة عن الأولى، مثل: لقد غامر عاله كله في
مشروعات لم يخطط لها؛ فتبذل هذا المال.
ومثل: أغتر الفريق بقوته، واعتمد على نتائجه الماضية وتهاون في كفاح خصم؛ ولهذا
خسر المعركة.

(ب) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتها سبباً للأول، مثل: لم يحرز أخوك ما كان يطمع
فيه من درجات عالية؛ لأنه لم يتأن في الإجابة، ولم يحسن فهم المطلوب من الأسئلة.

(ج) أن توضع بين جمل طويلة، يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الفرض
من وضعها إمكان التنفس بين الجمل، وتجنب الخلط بينها بسبب تباعدها، مثل:
ليست مشكلة الامتحانات نابعة من دوائر التعليم، فيها تعامله من تحديد مستوى الأسئلة،
وما تضمه من نظام في تقدير الدرجات، وما يتلو ذلك من إعلان نسب النجاح، وتعين
الناجحين والراسيبين؛ وإنما المشكلة في نظرى تتبع وتتضخم مما تتطلع به الصحافة وغيرها،
من المبالغة في رواية أخبار الامتحانات، وقصصها، وأحداثها، وأثارها في نفوس الطلاب،
وأولياء الأمور.

٣ - النقطة

وتسمى «الوقفة» وهي توضع بعد نهاية الجملة التي تم معناها، واستوفت كل مقوماتها،
بحيث نلاحظ أن الجملة التالية تطرق معنى جديداً، غير ما عرضته الجملة السابقة، مثل:
قال علي بن أبي طالب : أول عوض الخليم عن حلمه أن الناس أنصاره.
وحل الحلم، ضبط النفس عند هيجان الغضب. وأسباب الحلم الباعثة على ضبط النفس
كثيرة لا تعجز المرء.

٤ - النقطتان

تستعملان في سياق التوضيح والتبيين، ومن مواضع استعمالها:

(أ) أنها توضعان بين لفظ القول والكلام المقول، أو ما يشبهها في المعنى، مثل:

قبل لإياس بن معاوية: ما فيك عيب إلا كثرة الكلام، فقال: أقسمون صواباً أو خطأ؟ قالوا: لا، بل صواباً، قال: فالزيادة من الخير خير. ومثل : وهذه نصيحتي إليكم تخلص فيها يأنق : لا تستمعوا إلى مقالة السوء، ولا تجروا وراء الإشاعات، ولتكن ألسنتكم من وراء عقولكم.

(ب) وتوضuhan بين الشيء وأنواعه وأقسامه مثل: أنواع الخط المندسي ثلاثة: مستقيم، ومنكسر، ومنحن.

(ج) وقبل الكلام الذي يعرض لتوضيح ما سبق، مثل: التوعية الصحية جليلة الغواند: ترشد الناس إلى اتباع الأساليب السليمة في التداوى، وترك المزارات الشائعة، وتزيدهم إيماناً بضرورة التردد على الأطباء والمستشفيات، وتُبَصِّرُهم بوسائل إنقاذ العدوى، وتعلّمهم طرق القيام بالإسعافات الممكنة.

(د) وقبل الأمثلة التي تساق لتوضيح قاعدة، أو حُكْم، مثل: تحذف نون المثنى عند إضافته، مثل: يدا الزرافة أطول من رجليها، ومثل: في جسم الإنسان بعض المعادن: كالحديد، والفسفور، والكبريت.

٥ - الشرطة

وتسمى أيضاً الوصلة، وأكثر ما تستعمل في موضوعين:

(أ) توضع بين العدد رقمها أو لفظها وبين المعدود، مثل: للكلام شروط أربعة، لا يسلم المتكلم من الزلل إلا بها: أولاً - أن يكون للكلام داع يدعوه إليه: إما في اجتلاف نوع، وإما في دفع ضرر. ثانياً - أن يأني به في موضعه، ويتوخى بهإصابة فرسته.

ثالثاً - أن يقتصر منه على قدر الحاجة.

رابعاً - أن يتغير اللفظ الذي يتكلّم به.

(ب) وبين ركفي الجملة، إذا طال الركن الأول، بأن تواتت فيه جمل كثيرة، عن طريق الوصف، أو المطف، أو الإضافة، أو نحو ذلك، بحيث تكون هذه الجمل فاصلة طويلاً بين هذا الركن والركن الثاني الذي يتم به معنى الجملة، ويبدو ذلك في مواضع منها:

١ - الفصل بين المبتدأ والخبر، مثل:
الموظف الذي يعكف على عمله في جد ودأب وإخلاص، زاهداً في الشهرة والداعية، متوكلاً على مصلحة العمل ومصلحة الناس، عفيف اليد واللسان، حتى الضمير - هو المثل الأعلى للموظف المشود.

٢ - الفصل بين الشرط والجواب، مثل:
من يقدم على مشروع يعتقد أن له فيه خيراً، قبل أن يدرس ما يتطلبه هذا المشروع من إعداد الوسائل، ودراسة الملابسات، واستشارة المجرّبين، وتصور الوجوه المحتملة لنتائج هذا الإقدام للاستعداد لها - فليس نجاحه مضموناً.

فهذه الشرطة التي وضعت قبل الخبر في المثال الأول «هو المثل الأعلى» وقبل جواب الشرط في المثال الثاني «فليس نجاحه مضموناً» جاءت بثابة تنبئه للقارئ على أن الكلام الذي يتلوها إنما جاء مكملًا لمعنى قد بدأ التعبير عنه بذلك المبتدأ في المثال الأول «الموظف» وذكر أداة الشرط و فعله في المثال الثاني «من يقدم»، ثم طال الكلام بعد المبتدأ قبل أن يذكر الخبر، وطال الكلام بعد الشرط، قبل أن يذكر الجواب، وهذه الإطالة قد تنسى القارئ الركن الأول المذكور سابقاً؛ فيقف حال الركن الثاني حائزًا منكراً؛ لأنه في ظنه مقطوع الصلة بما قبله، ولكن هذه الشرطة تنبئه على أن للكلمة التالية صلة بما قبلها، فيعود ببصره إلى ما قبلها، وحيثندت يتضح له مبدأ المعنى فيدركه مرتبطاً.

وقد فطن البلاغيون إلى مثل هذا الموقف، فذكروا أن من أقسام الإطناب التكرير لطول الفصل، وذلك مثل:

المكبّس الذي يكلّفني اصطدام النفاق، أو الملق، أو المداهنة، أو اغتنام ضعف الرفاق واحتياجاتهم، أو يزيّن لاغتيالهم، وإطلاق الإشعارات السيئة حولهم، المكبّس الذي يكلّفني هذا السلك أرفضه في عزة وإباء.

فقد بدأ المتكلم قوله بكلمة «المكبّس» وهي مبتدأ، وحول أراد ذكر الخبر، وهو جملة «أرفضه» للاحظ أن بين المبتدأ والخبر فاصلة من الكلام طويلاً، فكرر المبتدأ إذ قال:
«المكبّس الذي يكلّفني هذا السلك أرفضه».

وكان يمكن أيضاً تكرار المبتدأ بالإشارة إليه، كان يقول : « هذا المكبّس أرفضه » وانتفاعاً بعلامة الترقيم « الشرطة » في هذا المقام، كان يمكن وضع هذه الشرطة قبل الخبر، بدلاً من تكرار المبتدأ، ذكره أو الإشارة إليه، فتفيد هذه الشرطة أن ما بعدها إنما هو مكمل للمعنى.

٦ - علامة الاستفهام

توضع بعد الجملة الاستفهامية، سواء أكانت أدلة الاستفهام مذكورة في الجملة أم معدوفة، فمثال المذكورة:

أهذا كتابك؟، متى عدت من السفر؟، أين يعمل أخيك؟، أي الدول فازت بكأس العالم في مسابقة كرة القدم؟، من بطل فريقها؟،

ومثال المعدوفة: تسمع الكلام المكتوب عن وتسكت؟، أي أسمع، أو هل تسمع؟.

٧ - علامة التأثر

توضع بعد الجمل التي تعبّر عن الانفعالات النفسيّة، كالتعجب، والفرح، والحزن، والدعاء، والدهشة، والاستغاثة، ونحو ذلك، مثل:

ما أقسى ظلم القريب ! بالجمل الخضراء فوق الربا ! لقد أعدنا بناء قواتنا المسلحة !
يتبدد في الهواء أصوات الداعين إلى السلام ! رعى الله العرب ، وسد خطاهم ! تخبرت في
فهم الباعث على أن تقتل الأم طفلها يا للطاغيّن للجائعين ! الويل للطغاة الجبارين !

٨ - علامة التنصيص

يوضع بين قوساتها المزدوجتين كل ما ينقله الكاتب من كلام غيره، ملتزماً نصه وما فيه من علامات الترقيم، مثل:

حکى عن الأحنف بن قيس أنه قال: «ما عاداني أحد قط إلا أخذت في أمره بإحدى ثلات خصال: إن كان أعلى مني عرفت له قدره، وإن كان دوني رفعت قدرى عنه، وإن كان نظيرى تفضّلت عليه».

ونذكر علامة التنصيص في البحوث والموضوعات التي يضمنها أصحابها جلاً أو فقرات مما قاله غيرهم في هذا المجال نفسه، للاستشهاد، أو الاعتراض بها في تقرير ما يريدون من حقائق، أو لمناقشتها والرد عليها.

وقد يطول الإقتباس طولاً يبلغ صفحة أو أكثر، وهنا توضع علامة التنصيص في أوله ، .
في بداية الفقرات، ليسير بذلك إلى أنه ما زال في الإقتباس، ثم يضع علامة التنصيص الخامسة في آخره.^{١١}

وكما تستعمل علامة التنصيص في النثر، تستعمل أيضاً في الشعر، وذلك إذا ضمن الشاعر قصيدة بيّناً أو أكثر لشاعر آخر من قصيدة أخرى، تتفق مع قصيده في الوزن والقافية، فيوضع هذا البيت بين علامة التنصيص، دلالة على أنه لشاعر آخر.

٩ - علامة الحذف

(أ) عندما ينقل الكاتب جملة أو فقرة أو أكثر من كلام غيره؛ للاستشهاد بها في تقرير حكم مثلاً، أو في مناقشة فكرة – قد يجد الموقف يشير بالاكتفاء ببعض هذا الكلام المنقول، والاستغناء عن بعضه، مما لا يتصل اتصالاً وثيقاً بحاجة الكاتب، فيحذف ما يستغني عنه، ويكتب بدل المذكور علامة الحذف وهي ثلاثة نقاط : ... ليُدَلِّلُ القارئ على أنه أمن في النقل، ولم يبتِ الكلام المنقول، مثل^(١).

«فكرة الإحسان في الإسلام فكرة واسعة الأفق ، تشمل كل خير يقدم للناس : كاباعاتهم في أمورهم ، أو نهيم عن ارتكاب المعاصي ، أو هدايتهم إلى الطريق الصحيح ... كل هذا إحسان ، بل إن معاملة الحيوان برفق إحسان وصدقه كذلك ».»

(ب) وأحياناً يرى هذا الكاتب أن في الكلام الذي يريد نقله جلاً يقع ذكرها، ويرى التفاصي عنها، فيحذفها، ويكتب مكانها علامة الحذف، مثل :

تملكني الحزن والأسى حين سمعت هذين الرجلين يتشاجنان، ويتبادلان أنواع السباب،
فيقول أحدهما... ويقول الآخر...»

١٠ - القوسان

توضعن في وسط الكلام، ويكتب بينها الألفاظ التي ليست من الأركان الأساسية لهذا الكلام، مثل : الجمل الاعتراضية، والتفسير، وألفاظ الاحتراس، وغير ذلك، مما يقطع توالى الأركان الأساسية في الجملة الواحدة، أو تعاقب الجملتين المرتبطتين في المعنى.

ومثال الاعتراض بالدعاء :

سمع رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رجلاً يقول : «الشَّعْبِيْحُ أَعْذَرُ مِنَ الظَّالِمِ» فَقَالَ :
«لَعْنَ اللَّهِ الشَّعْبِيْحِ، وَلَعْنَ الظَّالِمِ»، ومثل : أناي (أبَيَ اللَّعْنِ) أَنْكَ لَتَنِي.
ومثال الاعتراض بالشرط :

شابك (إن لم تتفقق فيها يؤتَلَ مجده، ويرفع ذكرك) لا خير فيه.
ومثال الاعتراض بالقييد :

الفقر (على مراتنه) أهون على النفس من مذلة السؤال.
ومثال الاعتراض بالجملة الحالية. قول الشاعر :

(١) عن كتاب « الدعوة الإسلامية دعوه عالية » للأستاذ عبد الحليم.

وَكَذَّتْ (وَمُأْخِلَّتْ مِنْ نَصِيرٍ) إِنْ بَدَا هَا بَارِقَ نَحْنُ الْجَازِ أَطْرَهُ

ومثال التفسير:

الْدَّمَامُ (بِالذَّالِّ) الْعَهْدُ، وَالرَّمَامُ (بِالزَّايِّ) مَا تَقَادُ بِهِ الدَّابَّةُ، وَمِثْلُ: يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِ، مِثْلُ: شَرَبَ الدَّوَاءُ الْمَرِيضُ، فَالْمَفْعُولُ بِهِ (الدواء) تَقْدِيمُ عَلَى الْفَاعِلِ (المرِيضُ).

ومثل الاحتراس قول ابن المعتز يصف فرساً:

صَبَّيْنَا عَلَيْهَا (ظَالِمِينَ) سِيَاطِنَا فَطَارَتْ إِلَيْهَا أَيْنَمُ سَرَاعٍ وَأَرْجُلُ

تعقيب:

كثير من الكتب يستعملون الشرطتين بدل القوسين في جميع الموضع التي سبق شرحها، وهذا الاستعمال جائز ومشهور، مثل:

المال - إن لم تُحْصِنْه بالخلق الحميد - يصير مطية الانحراف.

ملاحظة : لا يجوز وضع علامة من علامات الترقيم في أول السطر إلا علامة التنصيص والقوسين

١١ - علامة التكلمة الحديثة

[] وهي ما تسمى بالمعقوتين: لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول، ومحنajan إليها وينقصها النص، وكاد المحققون العرب جميعاً أن يتتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة، وقلة منهم يضعون التكلمة بين علامات أخرى كالنجمون * أو الأنقواس المعتادة () والأولى بالحق أن يلتزم العرف الغالب.

١٢ - القوسان المزهران أو العزيزيان : ويرسمان هكذا ﴿ ﴾ ويوضع بينها الآيات القرآنية .

١٣ - ومن المحققين من يشير بعلامة خاصة وهي الصليب + إلى الموضع غير المفهمة التي يخاف أن يكون النص فيها مضطرباً ولم ينجح المحقق في إصلاحها، وتتوسط هذه العلامة في أول الفعلة المشكلة وآخرها.

١٤ - يوضع خط مائل قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع ثبات رقم الورقة في المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظاهر في الهاشم على أحد جانبي الصفحة مثل

١٣ أ و ١٣ ب. أو يوضع مثل هذا بين معقوتين هكذا [١٣ أ] و [١٣ ب] خلال الكلام، ولا يوضع خط مائل.

٤٥ - وإذا وجدنا في الأصل بياضاً وضعاً نقطاً ، يدل عددهما على عدد الكلمات الساقطة ، كلاً ثلات نقط بكلمة ونبهنا عليه بلاحظة في الماش.

٤٦ - جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد، يترك بعض الفراغ في أوله تبيّهاً إلى انتقال الكلام.

أما الأوربيون فقد اصطلحوا في نشر الكتب اليونانية على استعمال الأقواس الآتية:

١ - > لما يقترح إضافته أي ما يفقد في النسخ ويختفيون أنه كان موجوداً.

٢ - [أو { } لما يقترح حذفه أي ما يكون مروياً في النسخ وليس من أصل الكتاب.

٣ - [لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية.

٤ - + للتحريفات التي لا سبيل إلى إصلاحها إذا أمكن تحديدها^(١).

ولكن ما يصلح لنشر الكتاب اليونانية قد لا يصلح لنشر الكتاب العربية، وقد تتوافق مثل هذه الأدوات الطباعية في أوروبا، ولا تتوافق في الشرق، وما اصطلح عليه المحققون العرب أولى بالإبقاء والاتباع.

* * *

(١) انظر بول ماس «نقد النص التاريخي» : ٢٧٦ وبراجنزير : «نقد الصور» : ١٥٥ .

الإخراج

وما يسهل الفهم تقسيم النص إلى فصول، وكذلك التبيه إلى الأمور التي يبحث فيها الكتاب، وهو ما نسميه بالعناوين الجانبيّة، كما في نشر دار الكتب لكتاب الأغاني وما صنعته في ربيع الأربعاء من الموسوعات الجانبيّة، وغير ذلك من الكتب، وإنّات عناوين الأبواب والفصول التي في صلب النص يعرف أكبر من حرف النص :

- ١ - ويجب المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب والفصول والعناوين التي وضحتها.
- ٢ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية في إخراج الكتاب، إذا كانت متناسبة مع الأحجام المعتادة في الطبع.
- ٣ - إذا لم يكن الكتاب مجزئاً في الأصل، أو كانت تجزئته غير مسلكية للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئته مناسبة.
- ٤ - إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبواباً أو فصولاً أو عناوين، فللملحق أن يضع من العناوين ما يعينه على تبیز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة المعقودتين [].
- ٥ - ترقم سطور الكتاب شعراً كانت أم نثراً والمأثور وضع ٥ و ١٥ و ١٠ وإلخ بجانب السطور وقد ترقم ٣ و ٦ و ٩. وذلك تسهيلاً للباحث في الفهرس، وقد استغنى عنها في أيامنا هذه.
- ٦ - يستحسن عد الأبيات في الشعر، وتوضع الأعداد على الماش. بجانب المتن.

* * *

مقدمة التحقيق

والآن بعد أن فرغنا من الكلام على المتن والهوامش، ننتقل إلى الكلام على ما نسميه بـ (مقدمة التحقيق) وذلك لأن المحقق إذا فرغ من طبع النص، وضع مقدمته، لأنه قد يضطر أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتم إلا إذا كان الكتاب طبع كله والمقدمة يجب أن تتضمن:

١ - التعريف بمؤلف الكتاب تعريفاً موجزاً مفيداً، يتناول مكانته العلمية، وجهده في الكتاب، مع ذكر المصادر التي ترجمت له ، وعدد مؤلفاته ، والبرهنة على أن الكتاب مزور أو صحيح .

٢ - التعريف بالكتاب نفسه، ومتزنته، وطريقة معالجته للموضوع، والأشياء الجديدة التي يقدمها لنا، وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة لزم وصف النشرة القديمة ويقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه، وينبغي أن توصف كل النسخ، والنسخة التي اعتمد عليها طبعاً بتفصيل تام، دون إغفال أي نسخ حتى النسخ التي استبعدها، أو التي لن يستعين بها إلا في بعض مواضع، وأن بين العلاقة القائمة بين هذه النسخ كلما أمكن بوضع جدول نسب، مع إثبات كل علامة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة مبيناً ما يأني:

(أ) درجات هذه النسخ في الأصالة

(ب) وصف خطوطها التي كتبت بها، فيذكر نوع الخط، وكيفية تنقيطه وتشكيله، ويصف ما يشاهدءه فيه من: الزخرفة، وأنواع المواشي، وجنسها، وهل قوبلت النسخة بأصلها أو بغيرها؟ وينقل ما كتبه مالك النسخة عليها، وما يوجد فيها من السُّماعات والخواتيم والتمليکات، ويقتصر في كل ذلك على ماله قيمة، وبين إملاء النسخة وخصائصها التي تفرد بها، ومحكم هل هي صحيحة أو مغلوظة، أو متوسطة، أو ممزقة أو تشتمل على تخريم من أكل العنة، أو الأرضة، وهل هي كاملة أو ناقصة، وهل النقص في أولها أو آخرها؟ وفي أي مكان منها، ثم بصف الورق والتجليد، وإذا كان الكتاب غفلاً من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب والأعلام المذكورة من يذكر أنه رأهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدر عمر المخطوط بمعرفة الخط والورق والخبر، ويدرك عدد ورقات المخطوط.

ومقاس المخطوطة من خارج الغلاف = الطول × العرض × السطور ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد، والمداد، واختلاف ألوانه فقد يكتب النص بالأسود والمعاونين بالأحمر، قد تكون النسخة مُعدّولة بالذهب، وقد تكون فيها فواصل بالأحمر والأزرق فيشار إلى ذلك كله ما يوجد على صفحة العنوان في كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقق من صحة ذلك.

اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلتحق بالمقدمة ويستحسن أن يكون من بينها صفحة العنوان، والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة، لأنها أولى الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات، وبعقب النسخ قائمة بالرموز، رموز النسخ، رموز الأقواس التي ارتضاهما، والإشارات والاختصارات.

وقد جرى بعض المحققين على أن يقدم على المقدمة فهرساً موجزاً لموضوعات الكتاب كما في صبح الأعشى ونهاية الأربع طبعة دار الكتب، وشرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المرى «معجز أحد» بل إن بعض المحققين يقدم تصنيفاً للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره وهذا مهم جداً، خاصة إذا كان الكتاب صعب الفهم، فالملخص الجيد ينوب عن الشرح نوعاً ما.

ومن المستحسن ألا يقدم كل ذلك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نص الكتاب، وذلك لتفسيـر الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص، وللينـكـنـ المـحقـقـ منـ تـتـيمـ درـاستـهـ عـلـىـ ضـوءـ النـسـخـ الـأـخـيـرـةـ الـتـىـ تـغـرـجـهاـ المـطـبـعـةـ.

ويجب ألا يدع المحقق مجالاً للشك فيما هو موجود في النسخة أو النسخ، وأن يقابلها بعنـاةـ تـامـةـ وـيـبـيـنـ بـصـرـيـعـ الـلـفـظـ ماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ عـنـ اـخـتـالـفـ النـسـخـ،ـ وـالأـهـمـ مـنـ هـذـاـ أـلـاـ يـغـيـرـ المـحـقـقـ شـيـئـاـ دـوـنـ أـنـ يـبـيـنـ قـارـئـهـ عـلـيـهـ وـيـذـكـرـ مـاـ هـوـ،ـ حـتـىـ يـمـكـنـ قـوـلـهـ أـوـ رـفـضـهـ.

وكذلك يجب على المحقق الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن يتبين قارئه على ذلك وتغيير النص أو إسقاط بعضه بغير إشارة إليه في موضعه يعد تزييناً للنص نرياً بالمحقق عنه.

* * *

والآن ننظر مدى نصيب القدماء في مثل هذه المقدمات :

رأينا أنه في عصر المخطوطات أن المصنف كان يضع رموزاً لصطلاحاته، ويبين عليها في مقدمة الكتاب، ويشرح منهجه في مقدمته، فإذا انتقلنا إلى ما نشرته مطبعة بولاق وجدنا أن

الناشرين قد افتقر جهدهم على نقل ترجمة للمؤلف من كتاب، معن يضمن هذه الترجمة في صفحة العنوان أو الصفحة الخامسة.

والواقع أن المقدمة بهذا المعنى الذي تناولناه من عمل المستشرقين، وكان أكبر وسليط عربي نقل هذا الفن عن المستشرقين هو المرحوم أحمد زكي باشا (شيخ العروبة) الذي لم يقتصر جهده على ذلك، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم التي كان لها أثر بعيد في توضيح النصوص، وتيسير قراءتها وضبط مدلولها وأشاع معها كذلك الوعيية بالإخراج الطباعي، وصنع الفهارس الحديثة، والاستدراكات، والتذيلات، وذلك في كتاب (الأصنام) لابن الكلبي الذي نشرته دار الكتب سنة ١٩١٤

* * *

تصحيح بروفات المطبعة

يحتاج الباحث عند التعامل مع المطبعة ، أن يلم بطريقة تداول المادة بين مسؤول الطبع ، والعامل ، والمصحح .. وكذلك معرفة حجم الأبناط ، والمقاسات المختلفة في الطباعة . مثل : بنط ٩ أسود ، أو ١٢ أبيض ، أو ١٨ وهكذا .. وستقتصر هنا على شرح أهم الرموز المستخدمة في تصحيح البروفات التي قد يضطر الباحث لإجرائها بنفسه :

١ - [وتفى البدء بفقرة جديدة هكذا :

أو هكذا : 

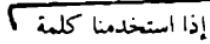
إنما تغير عن إحساس عام أو عاطفة

معينة ! ونهم الصحف اهتماماً خاصاً

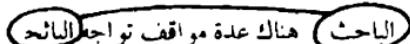
أو 

٢ - + تقرير الكلمات :



إذا استخدمنا كلمة  الزبوت فن الضروري

٣ - ⑨ أخطاء لغوية أو مطبعية :

الباحث  هناك عدة مواقف تواجه الباحث

تتلزم أن يكون مرتنا ويقتضى

٤ - ፲ وتفى الحذف



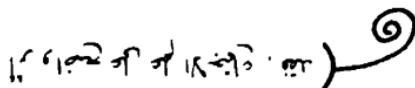
وعلى ذلك فإن الصور تقسم قسمين

رئيسين صور الموضوعات وصور

(مباشراً بمتطلبات وضرورات الأمن) 

٦ - سطر مقلوب أو كلمة مقلوبة (٩)

أما علم الأيكولوجيا فقد كان له



٦ - سطر في غير مكانه . (٦)

يجب التفرقة بين طرق جمع البيانات
منها . إن طرق معالجة البيانات حقيقة
(طرق معالجتها وتلخيصها ، وتعيم الناتج)

٧ - الدخول بالسطر []

ومن البداهة أن قيمة الوثائق تزداد
كلما زادت قيمة المعلومات التي تضمها هذه
الوثائق .

٨ - توسيع الكلمات

كل هذه المسائل الدولية تتطلب من
الدبلوماسية العربية ، نظرة فاحصة . ،
لتعرف أبرز المناصر المختلفة . . .

الفهرسة

كتباً القديمة - إذا كانت كبيرة الحجم - لا يستطيع الانتفاع بها انتفاعاً حقيقياً لم يكن لها فهارس مفصلة؛ ذلك أن فيها كثيراً من المعلومات والأسماء ثائق عرضاً واستطراداً، والباحث قد يكون في أمس الحاجة إلى هذه المعلومات والأسماء، ولكن كيف يعثر عليها وكيف يرجع إليها عند الضرورة مالم يكن لها مثل هذه الفهارس المفصلة؟! لهذا فإن كل كتاب يحقق ويطبع دون فهارس وافية يعتبر جنابية عليه وعلى القارئين؛ إذ لا يعقل أن تقرأ كتاباً له عدة أجزاء بحثاً عن علمٍ، أو نصّ تاته بين مئات الصفحات !! فالفهارس تظهر ما في باطن الكتاب من خفايا يصعب الاهتداء إليها، كما أن الفهارس في بعض الأحيان تعتبر معياراً أو ميزاناً، توزن به صحة نصوصها وضبط أعلامها، يعرف هذا من عايش عملية الفهرسة؛ فإنه بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه.

ونحن في عصر أخوج ما تكون فيه إلى اختزال الوقت وإنفاقه في أتفع الأمور، فهل صنع أسلافنا القدماء مثل هذه الفهارس؟

في الواقع أن للفهارس سابقة قديمة عند العرب في كتب الرجال، والتراجم، والبلدان ومعاجم اللغة، فعلى كتاب مثل (أسد الغابة) لعز الدين بن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ) فهرسة على أحدت أنواع فهرسة الأعلام في الوقت الحاضر، ولعل في ذكر منهج ابن الأثير في الفهرسة طريراً طيباً يجب أن تتبعه حين يقول: «أما ترتيبه ووضعه (أى كتاب أسد الغابة) فإني جعلته على حروف (أ، ب، ت، ث) ولزمه في الاسم: الحرف الأول والثاني والثالث، وكذلك أيضاً في اسم الأب والجد ومن بعدهما، والقبائل أيضاً، مثلاً: إنني أقدم (أباجان) على (إبراهيم): لأن ما بعد الباء في أباجان ألف، وما بعدها في إبراهيم راء، وأقدم إبراهيم بن الحارث على إبراهيم بن خلاة، لأن «الحارث» بحاء مهملاً و«خلاة» بخاء معجمة، وأقدم «أبان العبدى» على «أبان المحارب»، وكذلك أيضاً فعلت في التعييد (يعنى فيها بدء بعيد من الأسماء) فإن ألزم الحرف الأول بعد «عبد»، وكذلك في الكنى، فإن ألزم الترتيب في الاسم الذي بعد (أبو) فإنني أقدم «أباداود» على «أبى رافع»، وكذلك في الولاء فإنني أقدم «أسود مولى زيد» على «أسود مولى عمرو»، وإذا ذكر الصحابي ولم ينسب إلى أبٍ بل نسب إلى قبيلة، فإنني أجعل القبيلة منزلة الأب مثلاً: «زيد الأنصارى» أقدمه على «زيد القرشى»، ولزمه الاحترف في جميع أسماء القبائل، وقد ذكروا جماعة بأسمائهم ولم ينسبوهم إلى شيء، فجعلت كل واحد منهم في آخر ترجمة الاسم الذي به مثال: «زيد غير منسوب» جعلته في آخر من اسمه «زيد»، وأقدم ما قلت حروفة على ما كثرت، مثلاً: أقدم (الحارث) على

(حارثة) وقد ذُكر «ابن منه»، و«أبو نعيم»، و«أبو موسى» في آخر الرجال والنساء جماعة من الصحابة والصحابيات لم تعرف أسماؤهم: فنسبوهم إلى آبائهم فقالوا: «ابن فلان»، وإلى قبائلهم وإلى أبنائهم وقالوا: «فلان عن عمه»، و«فلان عن جده وخاله»، وروي: «فلان عن رجل من الصحابة»، فربتهم أولاً لأن ابنتاً بابن فلان، ثم بن روى عن أبيه، لأن ما بعد الباء في ابنه نون، وما بعدها في أبيه ياء، ثم بن روى عن جده، ثم عن خاله، لأن الجيم قبل الخاء، وهذا قبل العين، ثم بن نسب إلى قبيلة ثم بن روى عن رجل من الصحابة، ثم رتب هؤلاً أيضاً ترتيباً ثانياً فجعلت من روى عن ابن فلان مرتبين على الآباء مثاله: «ابن الأذرع» أقدمه على «ابن الأسفغ»، وأقدمها على «ابن تعلبة»، وأرتب من روى عن أبيه على أسماء الآباء مثاله: «إبراهيم عن أبيه»، أجعله قبل «الأسود عن أبيه»، وجعلت من روى عن جده على أسماء الأحفاد مثاله: أقدم «جد الصلت» على «جد طلحة»، وجعلت من روى عن خاله على أسماء أولاد الأخوات مثاله: أقدم «خال البراء» على «خال الحارث»، ومن روى عن عمه جعلتهم على أسماء أولاد الإخوة مثاله: «عن أنس» مقدم على «عن جبر»، ومن نسب إلى قبيلته ولم يعرف اسمه جعلتهم مرتبين على أسماء القبائل، فإبنتي أقدم «الأردى» على «المتنمي» وقد ذكرتا أيضاً جماعة لم يعرفوا بصحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فربتهما على أسماء الرواين عنهم مثاله: «أنس بن مالك عن رجل من الصحابة»، أقدمه على «ثابت بن السبط عن رجل من الصحابة»، وإن عرفت في هذا جميعه اسم الصحابي ذكرت اسمه ليعرف ويطلب موظمه.

ورأيت جماعة من المحدثين إذا وضعوا كتاباً على المروف يجعلون الإسم الذي أوله «لا» مثل: «لا حق»، و«لا شر»، في باب مفرد عن حرف اللام وجعلوه قبل اليماء، فجعلتها أنا من حرف اللام في باب اللام مع الألف فهو أصح وأجود، وكذلك أفعل في النساء سواه وإذا كان أحد الصحابة مشهوراً بالنسبة إلى غير أبيه ذكرته بذلك النسب، «كثربيل بن حسنة» ذكره فینمن أول اسم أبيه حاء، ثم أبين أبيه، ومثله «شريك بن السمحاء»، وهي أنه ذكره أيضاً فيمن أول اسم أبيه سين، ثم ذكر اسم أبيه أفعل هذا تقدماً للتقرير وتسهيل طلب الاسم.

وأذكر الأسماء على صورها التي ينطق بها لا على أصواتها مثل: (آخر) ذكره في المزنة ولا ذكره في الماء ومثل (أسود) في المزنة أيضاً، ومثل (عار) ذكره في (عما) ولا ذكره في (عم): لأن الحرف المشد حرفان: الأول منها ساكن، فعلته طلباً للتسهيل، وأقدم الاسم في النسب على الكنية إذا اتفقا مثاله: أقدم «عبد الله بن ربيعة» على «عبد الله ابن أبي ربيعة»، وأذكر الأسماء المشتبهة في الخط وأضبطها بالكلام؛ لئلا يتبس، فإن كثيراً من الناس

يقطنون فيها وإن كانت **الْقُتْبَةُ** التي ضَبَطَهَا تعرُّفُ الاسم وتبينه، ولكن أزيده تسهلاً ووضوحاً مثال ذلك: «سَلَمَةُ فِي الْأَنْصَارِ بِكَسْرِ الْأَمِ」، والنسبة إِلَيْهِ سَلَمَةُ بالفتح في الْأَمِ والسين، وأما «سَلِيمٌ» فهو ابن منصور من قيس عيلان.

وأشرح الألفاظ الغربية التي ترد في حديث بعض المذكورين في آخر ترجمته^(١).
هذا المنهج الفهرسي الدقيق هو المنهج الذي رسمه لنفسه ابن الأثير في كتابه «أسد العابية» والتزم بكل دقة.

بل إن الإحالات في فهرس الأعلام كانت معروفة أيضاً لأسلافنا، كالذى تراه في آخر كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني من ذكر الكنى والألقاب، وأن من عرفوا بهذا، قد سبقوا في اسم كذا وكذا.

هذا هو أدق منهج عرفناه اليوم في فهرسة أعلام الأشخاص، فضلاً عن أن بعض المخطوطات وجدنا فيها ثبتاً بموضوعاتها، يوضع غالباً في أول المخطوطة.

أما ترتيب مواد الكتاب ترتيباً مفصلاً بشكل فهرست، فأمرٌ لم يكن معروفاً عند علماء العرب! وإن أخذ يظهر في مؤلفات المصور المتأخرة ما يشبه الفهرست، فيذكر روزنثال: «أن الذهبي أعد فهرساً بأسماء الأعلام الواردة في كتاب ابن حيان «الثقات» وكذلك فعل نجم الدين ابن فهد (توفي سنة ١٤٨٠م) فإنه وضع فهارس لكتاب أبي نعيم «حلبة الأولى»، ولكتاب عياض «ترتيب المدارك» ولكتاب الذهبي «طبقات المحفوظ» ولتكلمه التي أضيفت إليه، وفي هذه الفهارس أشار ابن فهد إلى الجزء والطبة أو إلى الطبة التي يرد فيها اسم المترجم له ويقول: «إن غایته تيسر استعمال هذه الكتب لدى القارئ»^(٢).

ولم تظهر أهمية الفهارس ونفعها إلا بعد اكتشاف الطباعة، سواء في الشرق أو الغرب، وللمستشرقين فضل التوسيع في هذا التنويع الحديث الذي يتبعه ويسير على هداه محققو العرب اليوم، وإن زادوا عليه أكثر فقد كان «زكي باشا» أول من عرفناه مفهراً لكتاب الأصنام سنة ١٩١٤ على هذا الدرج، وكان من تلامذته الذين كانوا يعاونونه في بيته ومكتبه الخاصة: محمد عبد الجود الأصمعي، فتدرب على يديه في صنع الفهارس، و كان الأصمعي هذا أول من فهرس فهرسة حديثة كتاب (الأمثال) لأبي علي القالي وطبع في دار الكتب، وقد عرفنا عن المستشرقين فهارس الأعلام، والقبائل، والبلدان، والشعر، والأيام، والأمثال،

(١) انظر مقدمة كتاب (أسد العابية).

(٢) مناهج علماء المسلمين في البحث العلمي: ١١٢-١١١

والكتب. فاقتبس المصريون هذه الأنواع وزادوا عليها ضرباً أخرى كثيرة، فمتلا رأينا أن العلامة المرحوم أحمد تيمور رأى أن (خزانة الأدب) للبغدادي في أجزانها الكثيرة بعيدة المتناول عند الحاجة إليها فوضع أتنى عشر فهرساً لها وسماها «مفتاح الخزانة» وهذا المفتاح في الخزانة التيمورية لم يطبع بعد.

وقد رتب (مفتاح الخزانة) على ما يأتى:

الفهرست الأول: لأسماء المترجمين في الكتاب.

الفهرست الثاني: لذيل الترجم، وفيه المؤتلف والمختلف من الأسماء، ومن نسب إلى أمه أو لقب بشعره.. إلخ.

الفهرست الثالث: للأخبار العربية في الجاهلية والإسلام، وفي أيامها ومقاتل فرسانها، ومتناقراتها وأصنامها، وأسلحتها ولعبها وأسواقها وعاداتها ومزاعمها، وغير ذلك من أخبارها وأخبار ملوكها.

الفهرست الرابع: للأعلام التي نص المؤلف على ضبطها.

الفهرست الخامس: لأسماء الشعراة الواردة في الكتاب، وأصله من وضع الأستاذ السنيدور جويدي.

الفهرست السادس: للموضوعات العلمية والأدبية.

الفهرست السابع: للأمثال.

الفهرست الثامن: للذكر والمؤنث، وله ملحق في أحكام لاتختص بلفظ دون آخر.

الفهرست التاسع: للقبائل.

الفهرست العاشر: للقصائد المشهورة.

الفهرست الحادى عشر: لشروح القصائد.

الفهرست الثاني عشر: الشواهد الكبرى.

وقد صنع الأستاذ عبد العزيز الميمني فهرساً لأسماء الكتب المذكورة في خزانة الأدب وسماه (إقليل الخزانة).

* * *

والفرض من الفهارس تيسير الإفادة بما في الكتاب المنشور أو المحقق بسرعة الحصول على ما يطلبه الباحث وجعل ما فيه ميسراً سهل الكشف عليه لدى الباحث. وقد أوصت لجنة إصدار الأغاني في الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ أن تتناول الفهرسة متى

الكتاب وحواشيه، ولاتناول المقدمة التي كتبها الدار في أول الكتاب.
وتحتفل الفهارس باختلاف موضوع الكتاب، ويمكن أن يصنف لكل كتاب فهرسة قد
لا تكون في غيره، ولكن عرفنا أن هناك فهارس تقليدية تشتمل على ما يأتي:

- ١ - فهرس للموضوعات.
- ٢ - فهرس للأسماء.
- ٣ - فهرس للأعلام.
- ٤ - فهرس للكتب.
- ٥ - فهرس للألفاظ اللغوية.
- ٦ - فهرس للأماكن أو البلدان.
- ٧ - فهرس للأسم والقبائل والجماعات.
- ٨ - فهرس للأيام والفزوّات.
- ٩ - فهرس للأمثال.
- ١٠ - فهرس للكتب الواردة في النص.

ويؤيد هذا الفهرس في معرفة مصادر المؤلف أحياناً كبيرة.

وهناك من يغير فهرس مراجع التحقيق معطبعات. نجت هذا النوع هيئة التأليف والنشر
في فهرسة الأغاني كما رأينا، ويجب أن يراعي اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب، إذ أن
الفهارس ما وضعت إلا لتتمكن القارئ من أن يتعرف بالكتاب غایة الانتفاع في أسرع وقت.
وهناك بعض المحققين يجمعون في فهرس الأعلام كل ما ينضم تحت اسم العلم، سواء
كان علم شخص رجلاً أو امرأة أو علم مكان أو نهر.

وكما قلت فإن لكل كتاب طبيعة خاصة، ففهرسة كتاب في التاريخ تختلف عن فهرسة
كتاب في اللغة مثلاً، وأكثر الأعلام صعوبة في الفهرسة أسماء الأشخاص لكثره الألقاب
والمعنى فيها.

وإذا وجدنا في الكتاب أسماء أو كنية فقط أو لقى فقط اجتهادنا أن نستخرج بقية الاسم
من مراجع أخرى، فلا تجتمع مثلاً كل الأماكن من الكتاب التي ورد فيها اسم (محمد) بدون
زيادة اسم أبيه أو كنيته، فإذا لم يكن ذلك وجوب أن نفرق بين هؤلاء المحمدين بما يدل عليه
عصر كل واحد منهم أو يلده، وقد أوصت لجنة إصدار الأغانى في الهيئة العامة للنشر سنة
١٩٧٠ وضع أبو، ابن، أم، ذات.. إلخ في ترتيبها المجاني فلا تمحذف وذلك هو المتبوع في فهرسة
أجزاء الأغانى القديمة طبعة دار الكتب.

ويجب أن تكون الصيغة الرئيسية التي تذكر معها الأرقام والبيانات هي صيغة الشهرة (وخصوصاً الصيغة المذكورة في عنوان الترجمة) ويعالج إليها من الصيغ الأخرى.

فمثلاً:

أبو قطيفة: هي الصيغة الرئيسية، وليس: عمر بن الوليد بن عقبة ابن أبي معيط.
 وأبو زيد: هي الصيغة الرئيسية وليس: حرملة بن المنذر.
 وأبو نواس: هي الصيغة الرئيسية وليس: الحسن بن هانق.
 المتوكل الليبي: هي الصيغة الرئيسية وليس: المتوكل بن عبد الله ابن نهشل بن مسافع.
 والأفوه الأودي: هي الصيغة الرئيسية وليس: صلة بن عمرو بن مالك.
 وأما الشعراء فنذكر أسماءهم في فهرست الأعلام.
 وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء أفرد مع ذكرهم في الأعلام أيضاً فهرست خاص بالشعراء وعدنا أمام كل شاعر ما يخصه.
 وهناك نوع مهم جداً وإن كان متبعاً في صنعه ويحتاج إلى جهد كبير وهو:

فهرس الأعلام ببنابرئتها:

فإذا ذكر الرجل - شاعراً أو كاتباً أو غير ذلك - في الكتاب عدة مرات لا تكفي بذكر الأعداد الدالة على الموضع الذي ذكر فيه، بل ذكر اسم العلم بمعرفة كبيرة ونشره بعرفة صغيرة بكلمة أو بكلمات عن المناسبة التي أوجبت ذكره في هذه الأماكن، وهذا ما فعلته دار الكتب في فهرسة كتاب الأغانى، فإذا ذكر.

حاد الرواية - صوت من المائة المختارة من شهر ٦٩ : ١ - ٧ بهن وآخباره ٧٠ - ٩٥ نبهه وولاته وعلمه بأنها العرب وأيمهم ٢ : ٢ - ١٢ سألة الوليد بن يزيد عن سبب نقبيه بالرواية فأجابه ٧٠ : ٩ : ما كان بيته وبين مروان بن أبي حفصة في حضرة الوليد ٧١ : ١٠ - ٢٢ سألة الميت بن عدى عن معنى شهر مجربر ٧٢ : ٩ - ٧٣ : ٣ كذب الفرزدق في شهر نبهه فأقر ٧٣ : ٤ - ١٠ كان منقطعنا ليزيد فجعله هنا، ولما ول الملاحة كتب ليريف بن عمر يراسله له ليأسله عن شهره وأكمله ٧٤ : ١٤ - ١٠ : رد على منبهة أخطاء في شهر ٨٤ : ١٤ - ١٨ كان لِصَانُم ثاب وطلب الأدب والشعر ٨٧ : ٣ - ٧ برى المفضل أنه أنس شهر العرب بتحليله ونحله شهر للقدماء ٨٩ : ٦-١٣ أنسد الطرامح شرعاً فزاد فيه وادعاه لنبهه ٩٤ : ٩٤ - ١٥ : ٩٥ .

* * *

وكذلك فهرس الأمم والقبائل والمشائخ والجماعات ونحوها، تذكر أرقام الصفحات التي وردت فيها، وقد نهجت هذا المنهج دار الكتب المصرية في فهرسة الأغانى وفيها الأم

والقبائل والعشائر ونحوها مذكورة بالمناسبة مثال ذلك من الجزء السادس من الكتاب المذكور.

بني أمية : كانوا يمنعون البناء في عرصة العقيق ٢٩ : ٢١ - ٢٢ كان يند على ملوكهم حاد الرواية فبصلونه ٧٠ : ٣ - ٦ لم يجف حاد الرواية منهم غير هشام ٧٤ : ١٤ : ٢ ذكرهم حاد الرواية فندع عهدهم ٨٢ : ٣ - ٢ : ٨٣ ، ٣ - ١ : ٨٢ لم يند على ملوكهم عبادل ٩٦ : ٤ أمر المنصور رسوله إلى ابن هرمة أن يتسب إليهم ١١٢ : ٤ - ١١٣ : ٤ كان يحيى المكي يكت ولاده لم يخدمنه الخلفاء من بي العباس ١٧٣ : ٢ - ١٦ كان حرب بن أمية قائدتهم يوم عكاظ ٣٤١ : ٩ - ١٢ أشار أبوسفيان على عثمان بأن يجعل الملك فيهم ٣٥٥ : ٥ - ٣٥٦ ، ٩ : ٣ - ٩ ، ذكروا عرضا ٢٣ : ٩ .

هذا منهج الدار وإن كانت مسوقة به.

وهناك فهرس أهم من ذلك وهو الفهرس اللغوي الذي ينفرد به الشاعر أو الأديب، فمثل هذا الفهرس يعرفنا على منهج المؤلف، ومعجم الألفاظ التي انفرد بها، ولم ترد في المعاجم العربية، ومن بمجموع مثل هذا الفهرس يمكن صنع معجم من الألفاظ لم تذكرها معاجمنا القديمة؛ لأنها لم تmesh مع تطور اللغة واتساعها، وقد عمل فيشر في جمع اللغة العربية على استخراج مثل هذه الألفاظ من الشعر العربي؛ لعمل معجم بذلك، ولكن فيشر عاجله المنية، وقد ذهب المستشرق الإنجليزي ليال(Lyall) إلى ذلك فإنه عندما نشر ديوان عبيد بن الأبرص، وعامر بن الطفيلي بها فهرسا خاصاً لما امتاز به عبيد من المفردات، فلم يذكر في الفهرست الكلمات المألوفة، ولا الغريبة التي لا ترد إلا مرة واحدة، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتبين أو أكثر، من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره، وكذلك فعل كرنكوف(F. Krenkow) عند نشره لشعر طفيل ابن عوف الفتوى، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي.

وهناك نوع من الفهارات يسمى فهرس المفردات اللغوية، كالقاموس الخاص في آخر الكتاب، ويحتوى على ما يرد في الكتاب من الكلمات اللغوية، مع تحديد الأماكن التي وردت فيها، ويجوز فيه الاكتفاء بالغريب من الألفاظ^(١)، ولا يظن أن هذا الفهرس مثل الفهرس الذي سبقه. فإن هذا الفهرس يجمع الكلمات العربية سواء وردت في المعاجم أو لم ترد، وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التي شرح معناها في الكتاب، وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية.

(١) يحمد كثير من محظى هذا المصير أن يضع مثل هذه الفهارات، راجع الكتب المعرفة للدكتور حسين نصار والأستاذ عبدالسلام هارون والدكتور عبدالمجيد دباب وغيرهم.

فهرست آی الذکر الحکیم

أما فهرس آی الذکر الحکیم وفهرس الأحادیث فقد جرى كثير من المحققین في الفهرس الأول على اتباع ذکر السورة ورقم الآیة، وبعضاهم يرتتب سوراً على حسب ورودها في المصحف وقد اتبع الدكتور محمد رشاد سالم برحمه الله، هذه الطريقة في فهارس الكتاب الذي حققه ووضع فهارسه : (جامع الرسائل) لابن تیمیة .

| س | ص | الآیة | سورة |
|---------|-----|-------|------|
| ١٢ - ١١ | ١١٥ | ٤٤ | يوسف |
| ٢ - ١ | ٧١ | ٣٢ | |
| ٥ - ٤ | ١٣٣ | ٧٧ | |
| ١٦ | ٢٢٤ | ١٠١ | |
| ١٥ - ١٤ | ٥٦ | ١١١ | |

وهكذا يرتتب سوراً حسب ورودها في المصحف، ثم يرتتب ترتيب الآيات داخلها، ثم يذكر الصفحة في الكتاب المحقّق والسطور التي استغرقتها الآية.
وقد جرى في فهرسة الأحادیث على النحو التالي :

فهرست الأحاديث

| ال الحديث | الصحابي الراوى | ص | س | ت |
|---|-----------------|---------|---------|-----|
| أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة.. لا تخبرها يا على. | علي بن أبي طالب | ٢٦٢-٢٦١ | ١١ - ١٢ | (١) |

والكثير من المفهرين ينفهرون الأحاديث وفق أوائلها، فما أوله همزة ثم ما أوله به إلى آخره.

فهرست الشعر

| البيت | عجزة | بعره | عدد الأبيات | قائلة | ص | س | ت |
|--------|--------|------|-------------|--------------|-----|----|-----|
| أنيجوه | الغمام | وافر | ١ | حسان بن ثابت | ١٣٣ | ٧ | (١) |
| صاحب | أجرد | طويل | ١ | | ١٢٤ | ١٢ | (٢) |

فهرست الأعلام *

ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي) :

(١) ١٠٠ ، ١٨٠ ، ٣١ ، ٤١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٠ إلخ ، واعتبر أب وابن في فهرسته للأعلام^(٣) والرقم الموضوع بين القوسين يدل على الصفحة التي ترجم للعلم فيها . وهذا منهج طيب في عمل الفهارس وأكثر تيسيرا لكتشف الأغراض التي في كتابه .

* الكلام على هذه الأسلوبات في التعليقات المشار إليها.

** تعليق.

* الأرقام التي بين الأقواس (٦) تشير إلى الصفحات التي ترجم فيها الأعلام .

(٢) حصل المحقق على جائزة الدولة التشجيعية للتحقيق سنة ١٩٧١ بواسطة هذا الكتاب الذي قمنا بتأديج من فهارسه

ويرى الأستاذ عبد السلام هارون أنه قد اهتدى إلى طريقة ميسرة للهداية إلى آيات القرآن الكريم بترتيبها في نطاق المفردات اعتقاداً على بروز بعض كلمات الآية.

مثال ذلك:

أرب : ولَيْ فِيهَا مَأْرِبُ أُخْرَى ص ٥

بتل : وَتَبَثَّ إِلَيْهِ تَبَثِّلاً ص ١٠

ترب : يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الْعَصْلِ وَالْتَرَابِ ص ١٥

نوب : وَنِيَابِكَ فَطَهْرٌ ص ٢٠

وَهَكُذا^(١)

ويرى أن مثل هذا يستحسن أن يصنف في ترتيب (الأحاديث النبوية) التي ينبغي أن ترتب على جسم المفردات أيضاً.

والكتى والألقاب التي لم يعرف لها اسم تردد إليه ، فإنها توضع كما هي في ترتيبها .

وقد جرى بعض المفسرين على عد كلمة (ابن) و (أبو) و (ذو) في الترتيب فيفضل ابن وأب في الألف ويضع (ذو) في الذال، ومن ذلك ما جرى عليه المعرف في فهرسة دار الكتب على الإطلاق ولكن كثيراً من المفسرين يحمل هذه الألفاظ ونعرف منهم من القدماء: ابن الأثير في أسد الفaqة، ومن المحدثين: الأستاذ عبد السلام هارون، والأستاذ أبو الفضل إبراهيم في كتبه الأخيرة.

وعلى ذلك فهم يرتبون ما أضيفت إليه هذه الألفاظ فقط، فإن الأحر في الألف، وابن الحسن في الحاء، وأبو الحمد في الحاء، وأبو البسر في الياء وذو الأصبع في الألف، وهو النظام الفاصل بين المفسرين الآن وقد أسقطها الزركلي أيضاً في ترتيبه لكتابه «الأعلام» وكذلك عمر كحاله في ترتيبه لـ «معجم المؤلفين» .

وأما ترتيب الشعر فهو متوج الضروب، وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافى من المزة إلى الياء، ثم الألف اللينة في آخرها، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام: الساكنة، المفتوحة، المقصومة، المكسورة، وبضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام ممكناً أن يختتم بالفاء الساكنة ثم المفتوحة ثم المقصومة ثم المكسورة .

ويرى شيخنا الأستاذ إبراهيم الأبيارى أن الترتيب هو: الساكن، المقصوم، المفتوح،

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القساند السبع الطوال لابن الأثيرى ص ١٠٧-١٠٦.

فالملسون معللاً ذلك، بأن اللغوين قدموا باب المفروقات على المنصوبات على المجرورات وقد جرى في تحقيقاته على هذا العمل.

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر، وهو ترتيب البحور الست عشر أى: الطويل، ثم الوافر، ثم البسيط، ثم الكامل، ثم الهزج إلخ. وفقاً لترتيب الخليل بن أحمد وقد يضم إليها ترتيب ثالث هو الشاعر ورابع عدد الأبيات، وخامس رقم السطر، وفي كل ذلك ترتيب الصفحات في كل قافية على حدة، ولنا أن نأخذ بيتاً من أول القطعة لتدل به على القافية والبحر ولا نذكر باقي الأبيات فندع الباحث يكتشف في القطعة عن البيت الذي يربده.

ومن المفهرين من لا يرتكب إلا ذكر صدر كل بيت وقافية في القصيدة الواحدة أو القطعة الواحدة، نذكر من هؤلاء مؤلف الكتاب الذي بين يديك عندما نشر كتاب «إشارة العين» والدكتور رمضان عبد التواب فإنها يذكر أن صدر كل بيت وقافية في الكتاب الذي ينشره، ولكن الكثير من المحققين يكتفى بذكر صدرى وفافية البيتين الأولين من القطعة أو القصيدة .

ومنهم من يجعل «مشطور الرجز» بيتاً قائماً بذاته، وذلك عندما تتوحد القافية وهو الأصوب، ومنهم من يذكر بيتين من مشطور الرجز على أنها شطرين، وهذا خطأ في بعض صوره .

وقد يرد الرجز تماماً، ومحزوه، ومشطوراً، ومنهوكاً .

(١) فالرجز النام: هو الذي يتكون شطره من التفعيلة «مست فعلن» مكررة ثلاث مرات أى:

مست فعلن + مست فعلن + مست فعلن

(٢) محزوه الرجز: ويكون شطره من نفس التفعيلة مكررة مرتين:
مست فعلن + مست فعلن

والرجز الذي تكون كل أشطره مقامة بقافية واحدة، فقد سماه أهل العروض حين يكون تماماً (بالمشطور) وسموه حين يكون محزوه (بالنهوك).

فالرجز النام المتعدد القافية في الشطر مثل قول شوقي في قصيدة «توت عنخ آمون»:

- | | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| ١- قم الساعة واسبق وعدها | ٢- الأرض ضاقت عنك فاصرع غدمها |
| ٣- وأملاً رحها غورها وبعرها | ٤- واقفح أصول النيل واستردها |
| ٥- شلامها وعذها وعدها | ٦- واصرف إلينا جزرها ومدتها |
- الأبيات

فالرجز هنا تام تنتهي كل أشطروه بقافية واحدة وذلك هو المشطور فنكتب أبياته هكذا :

- ١ - قم الساعة واسبق وعدها
- ٢ - الأرض ضاقت عنك فاصرع غدمها
- ٣ - وأملأ رحابها غورها وبعرها
- ٤ - وافتتح أصول النيل واستردها
- ٥ - شلالها وعذبها وعدّها
- ٦ - واصرف إلينا جزرها ومدّها

ومثال المنهوك :

- ١ - هذا الأصيل كالذهب
- ٢ - يسل بالرأي عجب
- ٣ - على الوهاد والكتب
- ٤ - الرقص يبعث الطرف
- ٥ - هلم ياجن العرب
- ٦ - هلم رقصة الهمب
- ٧ - إذا منى على الحطب

* * *

فالأشطر كلها مقفاة بقافية واحدة في مجزوء الرجز وذلك هو المنهوك فالالأصوب أن نكتب هكذا :

- ١ - هذا الأصيل كالذهب
- ٢ - يسل بالرأي عجب
- ٣ - على الوهاد والكتب
- ٤ - الرقص يبعث الطرف
- ٥ - هلم ياجن العرب
- ٦ - هلم رقصة الهمب
- ٧ - إذا منى على الحطب

* * *

فهرس أنصاف الأبيات: بحسب أوائلها أى يرتب على حسب أوائل كلماتها.

فهرس أيام العرب والفزوارات والواقعون: ترتيب هجائيًا بحسب الكلمات التالية لكلمة يوم، أو وقعة، أو غزوة إلخ .

فهرس الأمثال: ويرتب ترتيبا هجائيا بحسب الكلمة الأولى من المثل، وهذا هو المطبع عند غالبية المحققين، وقد رأيت الأمثال مرتبة هجائيا ليس بحسب أوائل المثل، ولكن بما في

هذا المثل من أعلام مثلاً «سبق السيف العزل» توضع في سيف وهكذا، فإن لم يوجد في المثل علم فهرس وفقاً للمادة اللغوية التي فيه وذلك مثل: «تحت الرغوة اللين الصبور» فإنه توضع تحت الرغوة أو (الصبور) بعد تجريد المادة من الزيادة.

وقد يعترى الفهرس من الصعوبات ما يحتاج إلى إعمال فكر والتحرر من إسار التقليد ما دام العمل في حدود الدقة والضبط والمرص الصادق على إفاده الباحث من أيسر طريق وأسرعه.

وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس في الكتاب، فإن النهج المنطقي تقديم أهم الفهارس وأشدها مساساً ب موضوع الكتاب، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال، أو كتاب خطط فيقدم فهرس الأماكن، ثم تساى بعده سائر الفهارس مرتبة على حسب ترتيبها المألف.

ولتسهيل المراجعة في الفهارس نطبع في أعلى كل صفحة منها عنواناً دالاً على أن الفهارس تقع هذه الصفحة.

أما طريقة صنع الفهارس: فالافتراض فيمن يتصدى للتحقيق معرفتها والتمرس بها، وإلا فإن الكتاب الذي يحقق وينشر دون فهرس يعتبر عملاً ناقصاً محتاجاً إلى أن يستكمل بالفهارس.

ثبت المراجع

طبعاً رجع المحقق في تحقيق الكتاب إلى مراجع تقلُّ أو تكثُر، يذكرها في المقدمة أو في المواضي.

ومن الواجب وضع ثبت لها في آخر الكتاب بلحق بالفهارس، وبين المحقق فيه اسم الكتاب وأسم مؤلفه، وتاريخ طبعه ونشره ورقمه إن كان مخطوطاً والمكتبة التي يوجد فيها أو الجهة التي قامت بنشره.

والكتب المحققة يذكر إلى جانب مؤلفيها أسماء الذين حققوها مثال: كتاب الأصنام، لابن الكلبي- تحقيق أحمد زكي- القاهرة سنة ١٩١٤.

وإذا كان المحقق اتبع طريقة اختصار أسماء المصادر والمراجع التي ذكرت في الموساش فتذكرة المختصرات في الثبت مع اسم المصدر أو المرجع بالكامل مثال ذلك:

أنساب = أنساب الخيل لابن الكلبي- بتحقيق أحمد زكي- القاهرة سنة ١٩٤٦

الاستدراك والتذليل

مها أجهد الحق نفسه وفكرة في إخراج الكتاب، فلا بد أن تفوته بعض المئات، سواء كانت مطبعة - وهذا هو الغالب - أو علمية، كتحقيق أمر، أو التعليق على فكرة، أو توضيح مبهم، وقد يزُلُّ فكره وقلمه زلة تفضي المعالجة.

ففي الاستدراك والتذليل الذي يلحق غالباً بأخر الكتاب مجال واسع لتدراك ما فات حق الكتاب، أو ما زلَّ فكره أو قلمه فيه، وبعض المحققين لا يجعل هذا الأمر محلاً من المبنية، ليُسْدِلَ ثوب الجلال على عمله، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ، فكان بذلك كالنعامة التي تخفي رأسها، زاعمة أن أحداً لن يراها لأنها لا تراه !!

«إن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً لا إنتم فيه ولا حرب، ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير في أداء الأمانة، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»^(١).

* * *

(١) الأستاذ عبد السلام هارون: تحقيق الترسos ونشر الكتب ص .٩٣

الخلاصة

ونخلص من كل ما سبق إلى أن قواعد تحقيق النصوص :

أولاً: جمع الأصول :

- ١ - يستوفى البحث عن جميع الأصول الخطية، للكتاب المراد نشره
- ٢ - يستعن على ذلك بفهارس المخطوطات العربية ومتانها في الكتب المختلفة
- ٣ - يقوم المحقق باختيار النسخ الخطية ذات الأصلية التي يعتمدها في التحقيق
- ٤ - ترتيب النسخ المعتمدة حسب درجاتها في الأصلية، ويوضع لكل منها رمز مناسب للدلالة عليها.
- ٥ - علاوة على مراجعة الأصول، يقوم المحقق بالبحث عن المصادر التي استقى منها المؤلف كتابه : للرجوع إليها أثناء تحقيق النص.

ولكي نتوصل إلى معرفة النسخ المختلفة للكتاب الواحد، ينبغي الرجوع إلى فهارس المكتبات والأعمال البيبليوجرافية التي تخصى تراثنا المخطوط وتحدد أماكنه في مكتبات العالم من مثل كتابي :

- ١ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان .
- ٢ - تاريختراث العربي لفؤاد سرجين .

والكتابان يسجلان المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها، فكل مؤلف تذكر مؤلفاته التي وصلتنا، وكل كتاب منها تذكر نسخه والمكتبات التي توجد بها، ويمكن تلخيص أهم الفروق بين الكتابين في النقاط التالية :

- (ا) أن أولها مرتب ترتيبا زمنيا وأن الثاني مرتب ترتيبا موضوعيا .
- (ب) أن أولها يغطي قطاعا زمنيا كبيرا، يمتد من العصر الجاهلي حتى العصر الحديث بينما يتوقف الثاني عند سنة ٤٢٠هـ ويعنى هذا أن مجال كتاب بروكلمان أوسع من مجال سرجين.
- (ج) أن أولها اعتمد على الفهارس الطبوغة فأغفل مقتنيات المكتبات التي لم ينشر لها فهارس، كما أغفل مجموعات المخطوطات التي تشملها الفهارس الطبوغة كالمكتبات الخاصة التي، أضيفت إلى دار الكتب بالقاهرة مثل: مكتبة تيمور ومكتبة طلعت ومكتبة حليم وغيرها مما يضم كنوز تراثنا المخطوط الذي لا يستهان به .

واعتماد بروكلمان على الفهارس أصحاب كتابه بالنقص كاً أو قسمه في كل الأخطاء التي وقعت فيها تلك الفهارس سواء أكانت أخطاء في الأسماء أو في التاريخ.

أما سزجين فقد أثر المسح الميداني ورؤيه المخطوطات، على الاعتماد على الفهارس المنشورة، وهذا جاء كتابه أوفى من كتاب صاحبه بالنسبة للفترة التي يغطيها.

ومعنى هذا أنه بالنسبة للمؤلفات التي ترجع إلى ما قبل سنة ٤٢٠ هـ يمكن الاعتماد على الكتبين، وإن كان كتاب سزجين أوفى وأدق من كتاب صاحبه أما بالنسبة لما بعد هذا التاريخ فليس أمامنا سوى كتاب بروكلمان رغم قصوره ونقشه الذي يجب أن يستوفى بالبحث في المجموعات التي لم تنشر لها فهارس، وفيما نشر من فهارس بعد تأليف بروكلمان لكتابه بلاحقة الثلاثة وكما قلت، فقد نشر كتاب بروكلمان كله مترجما إلى العربية، في الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣ وما بعدها.

وفي جميع الحالات لا يستطيع باحث أن يزعم أنه قد عثر على كل نسخ الكتاب الذي يتضمن تحقيقه، فها أكثر المكتبات الحكومية التي لم ينشر لها فهارس حتى الآن، وما أكثر مكتبات الأفراد التي تضم مجموعات من المخطوطات لا يعرف عنها أحد شيئا ولعل هذا هو ما يفسر ما زرناه من أن الكتاب قد يتحقق تاماً جيداً، ثم يعاد تحقيقه بعد فترة، حين يعثر على نسخة أو أكثر لم تكن معروفة وقت تحقيقه في المرة الأولى.

وتحديد منازل النسخ، يتضمن عن اختيار النسخة التي تتبع أصل التحقيق تقابل عليها النسخ الأخرى، كما ينبع عنه تحديد النسخ التي أخذت عن بعضها بحيث يمكن الاستفادة عن النسخ المشابهة والاكفاء، بالأصل الذي أخذت عنه.

وبعد جمع النسخ وتحديد منازلها تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة التحقيق بكل ما ينطوي تجاهه من ثبت من مؤلف الكتاب، وعنوانه، وتحرير نصه.

أما عنوان الكتاب وأسم المؤلف فغالباً ما يذكران في المقدمة هنا (تذكرة) ماقبلته في مقدمة تحقيق كتاب إشارة التعبين في تراجم النحاة واللغويين» وفي حالة فقد أجزاء من المقدمة، أو طمس إحدى هاتين المعلوماتين، أو جزء من أيهما كان نعثر على عنوان الكتاب، ولا نعثر على اسم المؤلف، أو نعثر على اسم الكتاب أو اسم المؤلف ناقصين، في مثل هذه الحالات يلزم الرجوع إلى الكتب البيبليوجرافية التي تحصي أسماء المؤلفين والممؤلفات، فإذا كان عندي اسم المؤلف، وأريد التثبت من عنوان الكتاب يمكن الرجوع إلى فهرست ابن النديم، وإلى مفتاح السعادة ومصباح السعادة في موضوعات العلوم، لطاشكيرى زاده، وإلى هدية العارفين لأسماء المؤلفين وأثار المصنفين لاسماعيل البغدادى، مع التنبية إلى ما بين هذه الكتب الثلاث من تفاوت في الفترة التي يغطيها كل منها، وفي طريقة الترتيب ومنهج المعالجة.

وإذا كانت المعلومة المتاحة لدى هي عنوان الكتاب، وأريد التثبت من صحته ومعرفة مؤلفه، فيمكن الرجوع إلى كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لحادي خليفة وذيله المسمى : إيضاح المكون لإسماعيل البغدادي .

أما إذا فقدت المقدمة وقد معها اسم الكتاب واسم مؤلفه فلا يمكن التعرف على شخصيته إلا من خلال قراءة النص وتحديد موضوعه والتمرس بأساليب المؤلفين، وخصائصهم، والرجوع إلى الكتب الموسوعية، أو كتب التخصص التي تكون قد نقلت نصوصاً عن هذا الكتاب وسمته أو ذكرت مؤلفه، وتلك كلها أمور تحتاج إلى خبرة واسعة بالتراث، وإحاطة شاملة بخواص المؤلفين .

ثانياً: تحقيق النص :

- ١ - نختار احدى النسخ الخطية أصلاً يدور عليه التحقيق، لكونها بخط المؤلف مثلاً، أو مقرورة عليه، أو منقولة عن نسخة أو ما شابه ذلك، مما اقتاته بعض الأعلام وقرأه .
- ٢ - إذا لم يتوافر أحد الاعتبارات السابقة في أحد الأصول يترك للمحقق اختيار الأصل الذي يرى التحقيق عليه .
- ٣ - يثبت النص الذي يرى صحته في صلب الكتاب، وينبه في الحاشية على اختلاف الروايات وأسباب الترجيح .
- ٤ - يضاف إلى النصزيادات التي توجد في غير الأصل المعتمد، إذا ترجح للمحقق أنها من أصل الكتاب، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات في المواشى مع التنبية على ذلك .

إذا وجدت زيادة في أحد مصادر الكتاب ومراجعه، وترجح لدى المحقق أنها مكملة، توضع في مكانها بين علامتي الزيادة، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات في المواشى مع التنبية على ذلك .

- ٦ - إذا انفتت جميع الأصول والمصادر في سقط يتوقف سياق النص عليه فللتحقيق إضافته بوضعه بين علامتين مميّزتين مع الإشارة إلى ذلك .
- ٧ - إذا وجد سقط في إحدى النسخ مما لا ضرورة له في فهم النص، يكتفى بالإشارة إليه في الماش .
- ٨ - إذا وجد خرم في أصول الكتاب توضع مكانه ثلاث نقاط (...) لكل كلمة ساقطة، مع الإشارة إليه في المواشى، وعلى الجملة يجب أن يكون رائد المحقق إخراج النص صحبيحاً

سلبياً، مع تصحيح ما يوجد من الخطأ أو التحريف أو التصحيف والتنبيه إلى ذلك.
التعليق:

- ١ - الإشارة في الموساش إلى أسماء السور وأرقام الآيات، وفق رسم المصحف.
- ٢ - الإشارة إلى مصادر الأحاديث أو مراجعها مع بيان أرقامها إذا كانت مرقمة.
- ٣ - تغريم الشواهد الأدبية واللغوية: من شعر، ونثر، وأمثال، ونحو ذلك بالرجوع إلى مصادرها ونسبتها إلى قائلها، وإنيات الخلاف بين الروايات إذا كان ذلك ضرورياً.
- ٤ - تفسير الألفاظ الفريبة وتوضيح المعنى من المعنى، وكذلك المصطلحات الخاصة، مع الإيجاز.
- ٥ - التعريف بالأعلام، والكتب، والأماكن، تعريفاً موجزاً يعين على فهم النص.
- ٦ - تحجب الاستطراد والإسراف في التعليق، حتى لا ينقل الكتاب دون حاجة.
- ٧ - إذا وجدت مشكلات نحوية أو لغوية مثلاً يجب توضيحيها في إيجاز، مع الإشارة إلى المصادر التي عنيت بهذه المسائل.
- ٨ - إذا وجدت في أصول بعض الكتب تعليلات، أو تعمقيات تفيد في تحقيق النص، أنتبه لها في الموساش ونبه عليها.
- ٩ - يعتمد المحقق في عمله على المرابع الأولى فيها يتحقق، مع ذكر اسم الجزء، والصفحة دون ذكر الطبعات اكتفاء بثبت المراجع في آخر الكتاب.

ثالثاً: الرسم والت رقم والعنوان:
(أ) الرسم:

- ١ - يراعى في الرسم قواعد الإملاء كما وردت في كتب الرسم المعتمدة، مع التنبيه على ما قد يخالف ذلك في الأصول عند وصف النسخ في المقدمة.
- ٢ - ضبط الآيات القرآنية.
- ٣ - ضبط ما يحتاج إلى ضبط من نص الكتاب، ولا سيما ألفاظ الحديث والشعر.
- ٤ - ما يرد من الألفاظ مختصرًا في بعض الأصول المخطوية، يكتب كاملاً في النص المحقق مثل (صلعم) لـ(صل عله وسلم)، و (تع) لـ(تعالي)، (تنا) في حدتنا، و (أنا) في أخيرنا. ويستثنى من ذلك ما ورد في كتب الحديث والرجال من الرموز.

(ب) الترقيم:

- تراعى قواعد الترقيم الحديثة، من النقط والفاصل، والأقواس، وعلامات التنصيص، والتعجب، والاستفهام:

(أ) القوسان المزهران بمحضان الآيات القرآنية: ﴿﴾

(ب) القوسان المفردان اللذان يمحضان نصوص الأحاديث: ()

(ج) القوسان المربعان [...] وتسمى معقوفتان. لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول وبقتضيها النص.

(د) بوضع خط مائل، أو معقوفتان، هكذا [] أ قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع إثبات رقم الورقة في المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظاهر في المامش أو بين المعقوفتين في النص أو على أحد جانبي الصفحة.

(هـ) توضيح الجمل المعرضة بين شرطتين قصيرتين.

(ج) الإخراج: التجزئة والعناوين:

١ - المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب، والالفصول، والعناوين، التي وضعها.

٢ - يراعي تجزئة المؤلف الأصلية في إخراج الكتاب، إذا كانت مناسبة مع الأحجام المعتادة في الطبع.

٣ - إذا لم يكن الكتاب مجزئاً في الأصل، أو كانت تجزئته غير مسيرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة.

٤ - إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبواباً، أو فصولاً، أو عناوين، فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تمييز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة.

ثالثاً: تقديم الكتاب:

١ - يضع المحقق مقدمة للكتاب المحقق تتضمن ما يأتي:

(أ) التعريف بمؤلف الكتاب، تعريضاً موجزاً مفيداً، يتناول مكانته العلمية وجهده في الكتاب.

(ب) التعريف بالكتاب نفسه ومنزلته وطريقة معالجته للموضوع.

رابعاً: دراسة الأصول الخطية للكتاب:

يقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التي اعتمد عليها في تحقيقه مبيناً ما يأْتِي:

١ - درجات هذه النسخ في الأصالة.

٢ - وصف خطوطها التي كتبت بها مع ذكر اسم ناسخها وتاريخ النسخ.

٣ - ذكر عدد الأوراق أو الصفحات والسطور ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد.

٤ - ما يوجد على صفحة العنوان في كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقق من صحة ذلك.

٥ - اختبار صفحات من النسخ كنماذج تلعق بالمقدمة على أن يكون من بينها صفحة العنوان والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة.

خامساً: الفهارس:

يوضع لكل كتاب فهارس عامة تشمل على ما يأْتِي:

١ - فهرس للأشعار

٢ - فهرس للاعلام

٣ - فهرس للكتب

٤ - فهرس للألفاظ اللغوية

٥ - فهرس للبلدان أو الأماكن

٦ - فهرس للقبائل

٧ - فهرس للأيام والفروع

٨ - فهرس للأمثال.. مع مراعاة اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب.

سادساً: يلْعَق بالفهارس، ثبَّت بالمراجع التي استخدمها المحقق، مع بيان اسم الكتاب، ومؤلفه وتاريخ طبعه، ورقمه إذا كان مخططاً.

توصيات

دور الجامعات العربية في تحقيق النصوص

رأينا أنه لابد من اعتماد الباحث على النص المحقق، المضبوط، الواضح تماماً، وتلك هي الخطوة التي يقوم بها المحقق.

ومن الغريب أن تسمح الجامعات العربية بتسجيل نص للحصول على شهادتها العليا، دون أن تزود الطالب بما يعينه على تحقيق ذلك النص : من معرفة لمنهج التحقيق، وقراءة المخطوطات، وتوثيق النقول، وتغريج الشواهد، وصنع الفهارس، وكيفية التعليق على النص، والتقديم له، ثم الوقوف على أمهات المراجع العربية، ومعرفة التعامل معها والإفادة منها. غير أنه يجب أن يضاف إلى هذه الخطوة خطوة أخرى، في الواقع هي الخطوة الحقيقة التي يقوم بها مؤرخ الأدب، أو العالم بوجه عام.

وهي : أن يركب من هذه النصوص المحققة صوراً صادقة، أقرب ما تكون إلى ما كانت عليه الواقع الأدبي تماماً.

. فتحقيق النصوص قد يثير الازدراء عند عامة الناس، لأنهم يرون أن تحقيق النصوص وضبطها لا يساوى ما يبذله العقل الإنساني فيها من الجهد، وما يضع فيها من الوقت. والحقيقة - خصوصاً في القرن الماضي. وأوائل هذا القرن - بين العلماء المحققين وكانتى الأدب كانت عند بعضهم، وكل فريق يسرخ من الفريق الآخر، ففريق المحققين يسرخ من فريق المتأدين، باعتبار أن الفريق الآخر لا يعتمد على النصوص، وبين تركيباته على غير عمده، وبالتالي فهي تركيبات أكثرها خيالية، مع أن أي بحث لا يقوم على النصوص ولا يعتمد عليها في كل خطوة يخطوها هو عمل باطل، فضلاً عن أن عدم امتحان صحة النصوص كثيراً ما أدى إلى تصورات زائفة كل الزيف، فضلاً عن أن كثيراً من الأخطاء الناشئة عن التحرير والتصحيف في النص، قد أدت إلى تصورات وهبة في غاية الشناعة، ومن هنا وجوب أن يعتمد كل باحث عن الحقيقة على النصوص المحققة وحدها.

ولكتنا نجد بعض المتأدين يسرخون من أولئك العلماء الذين قد جلّ لهم تراب الوثائق والمخطوطات، زاعمين أنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا من هذه الوثائق إلى تركيبات عامة حقيقة، بل انحصروا في متاحف هذه الوثائق، ولم يستطيعوا إخراج بحث أدبي مضى فيه

تركم الواقعية الإنسانية تركيباً يعتمد غالباً على ذكاء ووجдан حاسة أدبية لا توافق لدى هؤلاء المتخصصين المنحصرين في عالم المخطوطات والوثائق.

فيستحسن أن يجمع الباحث بين الناحيتين متى أمكن له ذلك، وتواترت له الأسباب؛ وذلك لأن منهج التحقيق لا يمكن أن يُكْفَى به في تاريخ الأدب؛ لأنه وسيلة، وإعداد فحسب، وسيأتي وقت طال أو تصر، ستكون فيه كل المخطوطات المتعلقة بعصر من العصور قد نشرت ونقدت، ويستطيع كل إنسان أن ينظر فيها، ولكن ليس في وسع كل إنسان أن يستخدمها بالدقة وأن يصير مؤرخاً للأدب من مجرد استيعابه لها، ولن يكون مجرد نشرها معناه: أن التاريخ الخاص بذلك العصر قد اكتشف كله، وذلك لأن تحقيق نصوص هذا العصر ما هي إلا مشاعل على الطريق، وليس هي كل الحقيقة، فالذين حققوا الدواوين التي نراها اليوم بين أيدينا مثل ديوان امرئ القيس والنابغة سعيم وحيد بن ثور.. إلخ قد لا يستطيعون أن يكتبوا عن امرئ القيس والنابغة مثل مكتب مؤرخ الأدب.

فعل الباحث أن يجمع بين الناحيتين ناحية تحقيق النصوص وضبطها، والناحية التركيبية الاستنتاجية القائمة على الحاسة الأدبية، فإن لم يتيسر الجمع بين الناحيتين في شخص واحد، فيجب أن تحاول الجامعة خلقه قدر المستطاع.

وقد تناول (لانسون) وزميله (مايه) الكلام على مثل هذا المنتج في الأدب الفرنسي فقالاً: «قد يكون في المنتج الذي وصفته ما يبعث الرهبة، وقد يتساءل المرء أى حياة إنسانية تسع لدراسة الأدب الفرنسي، إذا كانت مقتضيات المنتج على هذا النحو من العدد والقسوة؟! والذى لا ريب فيه هو أنه لا يمكن أن تكفى حياة واحدة للمعرفة الكاملة، ولكن ما يعجز عنه عمر تستطيع أعمار أن تعمله. إن تاريخ الأدب الفرنسي مشرع جاعى، فليحمل كل حجره وقد أحسن تسويته، وهذا لن يعني أى إنسان أن يقرأ ما يريد للذاته الخاصة.. إن تنظيم العمل في الدراسات الأدبية هو وحده التنظيم العقل المنتج، فتعمهد كل فرد بالعمل الذى يتاسب مع قواه وذوقه، فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد الأولية والكشف عن الوثائق وتقديرها وإعداد وسائل العمل، وبخاصة آخرون للتأليف، ولأنواع الأدب المختلفة أبعاناً منفردة، كما يحاول البعض التأليف في المسائل الكلية، وأخيراً يتولى نفر أمر تبسيط النتائج التي تصل إليها الأبحاث الأصلية وإذا عتها.. ومع ذلك فهناك زمن لا يكون فيه هذا التقسيم ضروريًا ولا مرغوباً فيه، وذلك هو زمن التعرّف، وإنه لم يتمير أن يبرهن طلبة الأدب في الجامعة على كل العمليات التي يبيّن بها التاريخ الأدبي، وأن يألفوا كل المنهاج الواحد تلو الآخر، فيتعلمون كيف يعدون ثبناً بالمرأجع ويعثرون عن تاريخ، ويتبعون تأثيراً، ويوضحون أصول حركة أدبية، ويعزون الفناصور التي تدخل في مركب

مختلط، وليخاولوا التأليفات الجزئية، وليعرضوا بعض المسائل عرضاً لا يذهب فيه التبسيط بما في المعرفة من دقة، وبعد ذلك فليعملوا في الحياة ما ي يريدون وما يستطيعون، فإنهم سيكونون عندئذ قد مروا بكل (الأقسام) وسيكون قد علّموا كيف تصنع المعرفة الأدبية، وكيف تستخدم، وإذا كانوا لا يعلمون هذين وخصوصاً أولئك في الجامعة فلابد لهم من تعلمها.. وبمبادرة الأخصاص على هذا النحو تحفظ للنفوس بروتها، ووقتها، وتقوى البعض من المزايا، والآخرين من التقلص، كما تحول دون ذلك الجفاف الذي يولد تقسيم العمل حتى في النشاط العقلي، والجفاف داء لا يفلت منه متخصص، ولو كان متخصصه في الخفة والاستهانة^(١).

ومثل هذا يجب أن يكون في جامعاتنا نحن العرب لأن لنا تراثاً طويلاً، وذخيرة طيبة. وقد عرفت من الذين كانوا يدرسون مناهج التحقيق العلمي ضمن منهج البحث في الجامعات المصرية : الدكتورة عائشة عبد الرحمن، والأستاذ عبد السلام هارون مؤلف هذا الكتاب والدكتور رمضان عبدالتواب. وفي الجامعات العراقية : الأستاذ المرحوم مصطفى جواد في كلية الآداب ببغداد والدكتور خليل العطية في كلية الآداب جامعة البصرة. إلا أن هذا العمل كان متوقفاً برغبة المحاضر للدراسات العليا.

ولكن تلك المجهود لم يتم، ولم يكتب لها الشيوخ في سائر الجامعات، ولم تبق إلا تلك الإشارات العاجلة الخاطفة عن تحقيق النصوص، والتي تجيء في ثنايا مادة «مناهج البحث» التي تدرس لطلاب السنة التأهيلية للحصول على الماجستير ومعظمها مما يسقط إلى أسانتة هذه المادة من الترجمات الغربية! ولا يجد الطالب الذي يتصدى لتحقيق نص، سبيلاً أمامه إلا أن يركض هنا وهناك، ويختبط بين منهج وأخر، ولا يخرج بشيء لأنه دخل بغير شيء.

وفي ١٩٧٢/٥/١ جاء في نشرة أخبار التراث العربي التي تصدرها الجامعة العربية بالقاهرة : «بحث المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، شئون معهد المخطوطات في مؤتمره الذي عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ واتخذ توصية بشأن إدخال التحقيق العلمي للمخطوطات ضمن المنهج الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي، لدرجة البكالوريوس وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية». وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة تنفذ هذه التوصية، فقد اجتمع المجلس الأعلى للجامعات السورية في دمشق في ١٥، ١٦/٣/١٩٧٢ وناقشت الموضوع وأوصى

(١) منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة الدكتور محمد مت دور ملحق بالفقد المنهجي عند العرب ٤٢٢ - ٤٢٣ ط دار النهضة.

الجامعات السورية بدراسة الطريقة العملية لتنفيذ هذا الاقتراح. وفيما يلي فقرة من الرسالة المزورة ١٩٧٢/٣/٢٩ من رئيس المجلس الأعلى للجامعات في سورية إلى الجامعة العربية معهد المخطوطات «ورأى - أى المجلس - أن فكرة إدخال التحقيق العلمي للمخطوطات العربية ضمن النجع الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي فكرة قيمة، لأنها ترتبط بفكرة الحفاظ على التراث القديم، وعلى هذا فإن المجلس قد أوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العلمية لتنفيذ هذا الاقتراح»، وإنما نرجو أن يعمم هذا الاقتراح في كل الجامعات العربية.

وقد أنشئ، بأخرة عدة مراكز لتحقيق التراث في مصر ذكر منها : مركز تحقيق التراث الملحق بكلية الدراسات العربية - جامعة المنيا - الذي كافع من أجل إنشائه الدكتور عبدالحميد إبراهيم عميد الكلية آنذاك، ومركز تحقيق التراث الملحق بآداب قنا - فرع أسيوط - فضلا عن مركز تحقيق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب، والدورات التدريبية على تحقيق التراث، والتي تنظم بإشراف الجامعة العربية.

* * *

ولا شك أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة - وهم أهل خبرة - من تمييز الطلاب الذين يملكون بذور الاستعداد، لكنه يكونوا علماء محققين، وبين من ليسوا بطبيعتهم أهلا للقيام بأعمال التحقيق.

فلنبحث الآن عن الاستعدادات الطبيعية التي تهيئ الطالب لمهنة التحقيق .

* * *

الأمور التي يجب توافرها في المحقق

يشترط لإجادة أعمال التحقيق: الشغف بها، والاستماع، ويلاحظ أن الذين عندهم مواهب فكرية يتربّون بمنزل هذا العمل ولا يزاولونه، وإن احترموا القانون به. ولا يكفي أبداً أن يجد المرء شغفاً واستماعاً لكي ينبع في أعمال التحقيق، بل لا بد من خصال لا تنفي الإرادة عنها شيئاً، وهي خصال أخلاقية أكثر منها عقلية، هذه الخصال تتمثل في الصبر، والدقّة، والأمانة على النص، فالعجلة والاندفاع قد يكونان مصدراً للأخطاء لا تعد، ولا تحصى، وقد صدق من قال: إن الفضيلة الأساسية في المحقق هي الصبر. لا تشتعل بسرعة، اعمل وكأن في الإبطاءفائدة دائمة، امتنع خير من أن تؤدي عملاً ناقصاً، هذه نصائح سهل قولها أما اتباعها فيحتاج إلى دقة تامة، فالناس العصبيون الشديدو الانفعال المتجلبون دائماً للانتهاء، المتعطشون للتغير بسرعة، المولعون بالبهر وإحداث الضجيج حروهم يمكنهم أن يعملاً أعمالاً حسنة في فن آخر غير فن التحقيق، لأن المحقق الأصولي هادئ الطبع متحفظ محتاط، ولماذا يتجعل؟ الهم أن يكون عمله سيدداً. وينبغي أن يتحل المحقق بالفطنة، وبقاء انتباها نادر. إن أعمال التحقيق لها لذتها عند بعض الناس، ويجدون فيها متعة فريدة، وكثير من هؤلاء كرسوا كل قواهم لها، وكان في وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها.

وقد يكون بين من يقومون بالتحقيق نفر تدفعهم روح تجارية أكثر منها علمية، ويبتغون تحقيق نجاح سريع بطريقة غير منهجية، ويقولون في أنفسهم: إن عمل التحقيق يتطلب حق يتم وفقاً لقواعد المنهج - احتياجات ومجهودات لا نهاية لها. ولكن أنسنا نشاهد بعض أعمال التحقيق التي ارتكب أصحابها مخالفات متفاوتة في الشدة ضد القواعد؟! فهل قلل هذا من شأنهم؟ وما كان العمل الرديء أسهل من العمل الجيد، وكان المهم في نظرهم هو النجاح، فإنهم يستنتاجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئاً ما دام يؤدي إلى النجاح ! .

ولكنا نقول: إنه بفضل العلماء المحققين اليوم، ونقاد التحقيق المعاصرین، أصبحت مثل هذه الأفكار هابطة كريبة، فليحذر كل امرئ يريد أن يعمل في التحقيق مستقبلاً أن يخاطر بنشر عمل من الأعمال التحقيقية دون أن يكون قد اخذ كل الإجراءات الازمة لذلك، كي يكون بمنأى عن النقد والموجوم، ولا يزال بعض السذج الغافلين يخاطرون من حين إلى آخر

بدفع أنفسهم في ميدان التحقيق دون أن يتدوا للأمر عدته، وقد يكونون راغبين في أداء خدمة للعلم ولكن !

كتب الدكتور أبو العلا عفيفي مقدمة لكتاب (مشكاة الأنوار) المنسوب للغزالى ينقد فيها النشرات المزيفة للتراث العربي فقال: «نحن في أمس الحاجة إلى نشر علمي دقيق! لأصول تراثنا العربي القديم، فإنه عن طريق هذا النوع من النشر تخيا النصوص وتنسبين، ويسهل على المشتغلين ب موضوعاتها قرامتها والإفادة منها، وليس أجدى على الباحث من أن تكون بين يديه الوثائق الأولى مضبوطة محققة خالية من شوائب التحرير والتصحيف، وقد ابنتلبت كتبنا القديمة بأن قام على نشر الكثير منها والإشراف على إخراجها ناشرون من غير العلماء المتخصصين، لاهم لهم سوى جنى الربع المادى من طبعها، ونحن نعاني من نشراتهم ما نعاني، من أخطاء مطبعية ولغوية، ونقص في النصوص هنا، وزيادة هناك، وخليو تام من التحقيق، والتعليق والتفسير، والنهارس العلمية بشق أنواعها، وكثيراً ما نقف من نص من النصوص حيارى مكتوف الأيدي لا نفهم له معنى، ولا نستطيع له توجيهها، أو سوجهه توجيهاً خاطئاً لم يخطر للمؤلف بباله لا لسبب سوى أن في النص تحريراً أو نقصاً أو إضافة من ناسخ، أو خلطنا بين متن النص وشرح وضع عليه، وب يكنى أن يسقط حرف النفي «لا» من جملة من الجمل أو توضع كلمة «إذ» بدلاً من «إذا» أو العكس أو تكتب كلمة «العارفين» «بدل العارفين» أو نحو ذلك من التعبيريات لكي يضطرب النص ويفسد معناه، وكثيراً ما يؤدي بالباحث إلى فهم خاطئ قد يفضي إلى رأى باطل أو نظرية لا أساس لها»^(١).

أما العلماء المتصيرون في هذا الميدان فلا يخاطرون: لأن أعمال التحقيق - وهي طبعة شاقة ولا تحقق بحدّها كبيراً ولا شهراً - لا تقربيهم، ويعروفون جيداً أن أهل الاختصاص قليلو الرأفة بالدخلاء يتصردون لهم، ويدركون أنه لاأمل لهم في هذا الباب، وربما كان من الأفضل أن يقتد المرء إنتاجاً قليلاً جيداً يعود على العلم بالنفع، بدلاً من أن يجتهد أجهزة من الأجراء، أو تلاميذه المبتدئين لكي يتحققوا له نصوصاً يضمها تحت اسمه، لكنها تثير إشراق العلماء وتنتهي بأن تكشف للناس عن مدى جهده وطاقته، في مجال أراد أن يوهم فيه بأنه من كبار المحققين للنصوص.

ولا نعدم أن نجد بعض المحققين الجمديرين بهذا الاسم من ينتجون إنتاجاً ضخماً بسبب ما حصلوه من خبرة، لاعتمادهم أولاً وأخيراً على ما وهبوا من استعدادات نادرة، كثرة

(١) تصدر (مشكاة الأنوار).

الإرادة والبقة وصدق المدى، والانصراف التام عن زحمة الحياة وصخباها، ورغبة شديدة في حل المشكلات، وقدرة على تخيل الحلول لفك طلاسم الوثائق.

غير أن هذه الصفات النادرة التي تدفع أصحابها إلى التخصص المفرط في عملية التحقيق تنتهي بآن تزوله عن متابعة الثقافة العامة التي تطرد في الزيادة، في مقابل تحقيق مخطوطات قد تكون عديمة القيمة، هذا إلى أن المحقق قد يصاب بالغلو في النقد بمعنى أنه يطبق قواعد النقد على كل ما يلقاه في طريقه في الألفاظ والمشكلات حيث لا توجد مشكلات ولا ألفاظ.

ويرى لنجلوا أن: «الإفراط في النقد هو الذي يؤذى - شأنه شأن الجهل الفاحش - إلى ارتکاب أخطاء، إنه تطبيق لعمليات النقد في أحوال لا يرجع الحكم فيها إلى النقد، والإفراط في النقد نسبته إلى النقد كنسبة المحدثة إلى الدقة، فبعض الناس يتصرون أنفازاً في كل شيء، حتى حيث لا توجد، فيتحذلقون في نصوص واضحة، إلى حد أنهم يجعلونها مشكوكاً فيها، بدوعى تطهيرها من تحريفات موهومة»^(١).

* * *

وبعد أن ذكرت بعض المجهود التي بذلت في مجال التحقيق من هيئات علمية وثقافية ودور للنشر، أعتقد أن هذه المجهود تحتاج إلى تنسيق، وأعتقد أنه لن ينفع لها بغير تشكيل هيئة عليا للتراث تقلل فيها كل المراكز والهيئات والمؤسسات الثقافية الطبيعية ذات الاتصال بالتراث^(٢).

وطبيعة الموضوع تتجه إلى جامعة الدول العربية وتفرض أن تكون الهيئة المقترحة من بين مراكزها الثقافية، إذ أن التراث لا يخص قطراً دون آخر من أقطار الوطن العربي، وإنما هو تراث أمتنا ينبغي أن تتعاون الأمة على حاليه وإحيائه وتوجيهه لخدمة الحياة، مثل هذه الهيئة المقترحة تستطيع أن تخطط لإحياء التراث وحالته وتنشره شرعاً علمياً، بحيث تتكامل المجهود فلا تكرر أو تضيع، وتنازل فلا تتبعثر، وتنتسق فلا يأخذ كل منها طريقة بمعزل عن سواه.. فتكون مهمة.

معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية:

السعى الجاد لإحصاء تركتنا من ذخائر المخطوطات، وإعداد سجل جامع يتابع رصد كل ما في خزائن المخطوطات العربية بالعالم، وعمل فهرست علمي لهذه الذخائر؛ ليكون مرجعاً

(١) النقد التاريخي ترجمة الدكتور عبد الرحمن بندرى ١٦٧.

(٢) راجع مذكرة، ص ٩٩ عن مدرسة الونشري في فرس.

للهيئات والمؤسسات العامة في الميدان تختار منه ما يجب نشره، طبقاً لبرنامج واضح ينفذ على مر السنين.

وهنا يجب ألا نقدس الماضي لذاته دون تمييز، فالإحياء ليس على إطلاقه، فتنتشر كل ما يسمى تراثاً لنا، وبعبارة أكثر تحديداً ليس إحياءً لكل شيء، حتى ما هو ميت أو ما قد أصبح ميتاً، فليس إحياء التراث هدفاً لذاته، وإنما يجب أن يكون إعادة الاعتبار لما هو حتى بالفعل من هذا التراث، لكن ندل على مكانه الواقعي والحقيقة من مسيرة التطور، ولكن نرفع عنه الاضطهاد الذي أصابه في ظروف الإرهاب الفكري، ثم لكن نجد فيه حلقة الصلة الصائمة أو المطروسة بين الحاضر والماضي، وكما أن في التراث النصين.. فيه الفت.. من غامض وأمحق، فيجب أن ننتقي ونختار من هذا التراث ما يستحق الإحياء والنشر.

المجتمع العلمية:

نكون مهمتها الإشراف على تحقيق ما ينشر من نصوص هذا التراث، فنختار لها الخبراء من المحققين والمرجعيين، على أن ينسق العمل بينها فيختص كل بجمع منها بفرع معين من التراث، كأن يتولى مجمع دمشق - مثلاً - الإشراف على تحقيق النصوص واللغة، ومجمع يندرج على الدخانير التاريخية، وبجمع القاهرة العلمي يتولى الإشراف على تحقيق تراثنا من العلوم البحتة، وبجمع اللغة العربية يتولى الإشراف على تحقيق تراث الأدب، ويوزع تراث العلوم الإسلامية على الهيئات والجامعات والمؤسسات الإسلامية في مصر والسعودية ولibia وتونس والجزائر والمغرب.

وفي مثل هذه الحالة يجب أن تكون دور الكتب في العالم العربي - خاصة - تحت طلب المحققين والمرجعيين، فتدبر لهم ما يحتاجون إليه من نسخ مصورة للمخطوطات التي يحققونها، وقدمهم بالمصادر والمراجع للنص الذي يحققونه، وتعد لهم قاعات خاصة مزودة بأجهزة الخدمة والتحقق، يتاح لهم أن يعملوا فيها دون إرهاقهم بإجراءات الاستعارة المكتبية كل يوم، أو يضنفهم السعي وراء نسخ المخطوطات التي يحملن وجودها في دور أخرى ولا يمكن استعارتها أو تصويرها إلا عن طريق هيئة رسمية.

ومهمة الطبع والنشر تتولاها المؤسسات الثقافية الكبرى العالمية في الميدان، كوزارات الثقافة، والأوقاف: في الكويت ومصر وسوريا ولبنان والعراق والمغرب، ودور الطباعة والنشر ذات الخبرة والكفاية في هذا المجال، كمؤسسة دار المعارف، ومكتبات الحلبي والخانجي بالقاهرة، وعيادة بيدمشق، والمشق ببغداد، وهذا على سبيل المثال لا العنصر.

وعلى هذا النحو يتم لم الجهد المعترضة والتنسيق بينها لخدمة حياتنا بتراحتها، وتتساوى الطاقات العلمية والمادية وفاء بحق الأمة في أن تستضئ بتراثها، وتستكملي وعي ذاتها وفهم

ناريتها، ومعرفة موقع خطأها من ماضٍ إلى حاضر.

وقد شغلت الدكتورة عائشة عبد الرحمن منذ سنة ١٩٦٢ بما سينول إليه حال ما بقي لنا من التراث عندما تضي القلة من الأساتذة المتخصصين في علم التراث ومنهج تحقيق النصوص، وهم في الغالب من أساتذة الدراسات العربية والإسلامية، موزعين على مختلف الجامعات في الوطن العربي، حيث لا تتح لهم فرصة إعداد جيل يخلفهم؛ نظراً لقيدهم بالمقررات التي تلزمهم لواتح الجامعات بتدريسيها، وليس فيها مجال لشن هذا الشخص الدقيق. وكلهم من الكهول، وسوف يصلون إلى سن التقاعد واحداً بعد الآخر، دون أن يخلفوا بعدهم من يتلقى الأمانة ويحمل العبء! فنادت بإنشاء (معهد عال للتراث)^(١) على غرار معهد الآثار، ليتبع للشادين أقصى الانتفاع بخبرة علماء التراث إلى أقصى مدى مستطاع، لإعداد فوج جديد من المتخصصين، ورأت أن المهد المقترن لا يمكن أن يلحق بالمرحلة الجامعية الأولى قساً من أقسام كلية الآداب أو دار العلوم أو الدراسات العربية بالآخر؛ لأن الدراسة به نوع من التخصص العالى الدقيق، لا تسمح بطبيعة هذه المرحلة الأولى بعموميتها ومستوى طلابها، فضلاً عن كونها تمحض في المجال الدراسي للكليات التي يلحق بها، وتؤصله في وجوده من ترجو إعدادهم لتحقيق التراث في الطب والطبيعة والفالك والرياضيات والصيدلة والزراعة والقانون... إلخ.

وترى أنه: إنما يبدأ التخصص من أثروا دراستهم الجامعية في هذه الكليات العملية إلى جانب من أثروا في علوم العربية والإسلام، ويفتح المهد أبوابه للطلاب الوافدين من الجامعات والمدارس العلمية في مختلف أقطار الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وتكون مدة الدراسة فيه عامين يدرسون في أولها: مجال التراث وأبعاد الموضوعية والزمانية والمكانية، وتاريخ الكتابة وموادرها، وحركة التدوين عند العرب وما لابسها من ظروف دينية ومنذهبية، وحركة الترجمة والتعریف لتراث الشعوب القديمة، ودور الكتب العربية في عصر المضاربة الإسلامية، ومعابر انتقال كنوز التراث إلى الغرب، وحركة الاستشراق في مراحل تطوره، وعيادي نشاطه، ومراركه وأعلامه وكتبه ومؤخراته ونشراته من ذخائر تراثنا، كما يدرسون فهارس المكتبة العربية من العصور الإسلامية الأولى إلى مطلع العصر الحديث، وفهارس المخطوطات في الشرق والغرب، وكتب الطبقات ومعاجم أعلام الأشخاص والبلدان والمعاجم اللغووية، ثم يدرسون قواعد النهج النقل القديم والمحدث وضوابط الرواية والإسناد في بيئة علماء الحديث وعلماء اللغة والأدب.

(١) نشرت الدعوة إلى إنشاء هذا المعهد في الملحق الثاني لأهرام المسنة ١٣/١٢/١٩٦٣، ثم نامت ببيان منهجه المقترن بالأعداد التي نلت هذا العدد من أعداد المسنة.

وفي السنة الثانية يدرسون علم الخط العربي، ثم علم توثيق المخطوطات.. وهو علم باللغة والصعوبة يضع الضوابط للتحقيق من أصل المخطوط، والتثبت من صحة نسبة إلى مؤلفه عن طريق فحص إسناده وورقه ومداده وخطه ونست كابته والتقييمات التي قد يجعلها لناسخه أو من قرموا المخطوط أو تملكته أو وقوه، ولا يخفى عن هذا الفحص أن يحمل المخطوط توقيع مؤلفه وتاريخ كابته أو نسخه لاحتمال أن يكون كل هذا منقولاً بنسخ متأخر أو مزوراً بتقليد.

وينقسم الطلاب بعد هذه الدراسة المشتركة إلى شعب متخصصة تبعاً لنوع الدراسة التي تلقواها من قبل في الجامعة، ويتلقى طلاب كل شعبة المنجع العلمي لخدمة النصوص التي يتخصصون فيها من: تفسير ألفاظ النص، وتحديد دلالاتها التي يعنيها السياق من بين الدلالات المعجمية التي تتعدد للفظ الواحد، ثم التعريف بأعلام النص وخدمة شواهد من حيث تدخل كل هذه الجهود لخدمة النص في توثيقه، والتحقق من صحة نسبة إلى مؤلفه وعصره، فقد يكشف لفظ منه أو علم فيه لشخص أو بلد متأخر عن عصر المؤلف عن زيف المخطوط وتعديل طارئ عليه. ويمارسون التطبيق النظري للمنهج في تقديم عدد من كتب التراث التي نشرت في البلاد العربية، أو في البلاد الأوروبية مما يدخل في مجال التخصص لكل شعبة كي يميز الطلاب ما نشر منها على الأصول المنهجية وما أعزوه التوثيق أو شابه شوائب من خطأ أو تشويه أو قصور.

أما التدريب العملي فيمارسونه في التدريب على المخطوطات لم تنشر، يحققونها تحت إشراف أساتذتهم، على أن يزود المهد بوسائل هذا التحقيق من مصادرات (بيكرو وفيلم) وجهاز قراءة، وصور لنسخ المخطوطات ونماذج تاريخية لأنواع الورق، والمخطوط التي صحت نسبتها إلى المصور المختلفة، وما يمكن الاطمئنان إليه من معاجم لغوية، وكتب طبقات، يدخل فيها عصر المخطوط الذي يتدرج الطالب على تحقيقه.

وقد يكون من المجدى في الفترة الأولى لإنشاء المهد أن يعد الملتحقون به طلاب بعثات داخلية، ويوفد المتفوقون منهم بعد إتمام الدراسة في المهد في بعثات علمية أو على منع التبادل الثقافي إلى معاهد الاستشراق الكبرى في أوروبا مثل: ليدن في هولندا، ولينينغراد وطشقند، وموسكو بالاتحاد السوفيتى، وروما، وصقلية، بإيطاليا. يعودون بعدها أعضاء في هيئة التدريس بالمعهد، أما بقية المتخرجين فيعينون في وظائف تتصل بأعمالهم في دور الكتب والجامعات والمعاهد العليا، والهيئات والمؤسسات العلمية والثقافية، هذه فكرة المهد كما دعوت إليها، وناديت بها أكثر من مرة.

مُلْحِقَات

١ - منهج التحقيق في كتاب الأغاني

(طبعة دار الكتب سنة ١٩٢٧)

كانت طريقة العمل في تحقيق كتاب الأغاني في دار الكتب المصرية، تعتمد على المنهج الذي رسمه الأساتذة :

- ١ - أحمد تيمور.
- ٢ - جعفر ولی.
- ٣ - محمد الخضر حسين.
- ٤ - محمد الخضرى.
- ٥ - أحمد أمين.
- ٦ - محمد البلاوى.
- ٧ - حافظ إبراهيم (الشاعر).
- ٨ - أحمد نسيم.
- ٩ - أحمد زكي العدوى.
- ١٠ - أحمد عبد الرحيم.

وفي مقدمة كتاب الأغاني طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ صفحة رقم ٥٠ وما يليها قال
محققو الكتاب المذكور :

روجعت هذه النسخة (طبعة دار الكتب المصرية) على هذه النسخة المبينة آنفاً (وعددتها تسعة).

وقد امتازت هذه الطبعة بهذه الميزات :

١ - ترقيم الكتاب :

اتبعنا في ترتيب هذا الكتاب أن نضع كل ترجمة على حدتها، وقد قسمنا كل ترجمة منها إلى المسائل التي تكلم عليها أبو الفرج في هذه الترجمة، وعنونا لها بهامش الكتاب بعنوان حاولنا على قدر الجهد أن يكون واغياً للمعانون عنه في صلب الكتاب، ومن ذلك يتكون الفهرس الذي سعيناه فهرس الموضوعات، وقد جعلنا كل مسألة مبتدئة بسطر جديد.

ووضعنا الأسانيد مبتدئن بلفظ «أخيرني» أو «حدثني» أو «نسخت من كتاب فلان» أو غير ذلك، مكتوبة بخط أكبر من خط الكتاب ليميز للقارئ هذه الأسانيد وغير عليها مرأة إن كان في غيبة عنها. وقد أردنا بادئ ذي بدء أن نكتب هذه الأسانيد بخط أصغر من خط الكتاب، لو لا أنه حال دون ذلك أن المطبعة لم يتوافر فيها الشكل اللازم لضبط الأعلام من هذا الحجم الصغير، وضبط الأعلام لم تستطع الاستغناء عنه بحال، بل كان يأخذ منها مجھوداً كبيراً ويعمل الله كم قاسينا من العنااء في ضبط الأعلام مستبدلين في ذلك إلى أوقى المصادر مع التنبية على ذلك في الحاشية إن كان العلم غير مشهور أو لا ينسر لكثير من القراء الاهتمام إليه.

وبعد أن ينتهي ذكر السندي تبتدئ المكابية المروية من أول السطر حتى تنتهي، فاصلين جلها بعضها عن بعض ب نقطة إن انتهت الجملة، أو بالعلامة (،) التي اصطلح على تسميتها بالشولة في الجملة ذات المعانى الكثيرة المرتبطة بعضها ببعض، أو بشولة تحتها نقطة بين الجملتين التي يكاد أن ينقطع المعنى بينها ولم يقطع تماماً، وقد وضعنا الآيات القرآنية بين قوسين () كما وضعنا الأحاديث بين هاتين العلامتين « » ووضعنا الأمثال بين هاتين العلامتين « » ووضعنا الزيدات التي استحسنا وضعها عن إحدى نسخ الأغانى أو عن كتاب آخر بين قوسين مربعين هكذا [] وفي ظلنا أن هذا الترتيب يُسهل على القراء كثيراً فهم تراكيب في الكتاب .. قد لا ينسر فهمها لكثير من القراء بدونها .

٢ - ضبط الأعلام :

ضبطنا الأعلام الواردة في الكتاب، وقد وصلنا إلى ضبط أكثر أعلامه، اللهم إلا القليل النادر الذي لم نتوصل إلى ضبطه بعد البحث عنه في المظان الكثيرة. على أنا نعتقد أنه ببحث أطول من بحثنا، قد يوفق القارئ لضبطه أو قد يراه أحد القراء مضبوطاً في كتاب لم نصل إليه أو لم يخطر لنا أنه مضبوط فيه. وإنما نرجو كل من يصل إلى ضبط علم من الأعلام لم نهد إلى أنه يكتب لنا عنه، وعن المصدر الذي ضبطه منه، لنصدر ملحقاً بذلك للكتاب أو لضبطه في الأجزاء الآتية حين وروده فيها.

٣ - ضبط الغريب والشعر :

وقد ضبطنا أيضاً ما ورد في الكتاب من الألفاظ الغريبة، وقد أردنا أن ينفع بالكتاب طبقات كثيرة فضبطنا كثيراً من ألفاظه، وتركنا الألفاظ الظاهرة التي لا تستعصى على كثير من الناس.

وكذلك ضبطنا الشعر ضبطا يكاد يكون كاملا بحيث لا يخطئه في قراءته من توافق له حظ قليل من العلم، وشرحنا الكلمات الغريبة في أسفل الصفحات، ليكون القارئ مستفينا عن الكشف في كتب اللغة أو الأدب أو غيرها، وقد لا يصل إلى شرحها إلا بعد وقت غير قليل، وقد التزمنا كذلك شرح ما في الشعر من غريب وشرح معناه التركيبي إن ظننا أنه ليس في قدر كثير من الناس فهمه، أو إدراك كنه.

٤ - بيان الأماكن:

وكذلك ضبطنا أسماء الأماكن والبلدان مع بيان مواقعها مسترشدين في ذلك بالكتب المؤلفة في هذا الباب.

٥ - بيان الألفاظ الاصطلاحية أو الدخلية:

وكذلك شرحنا ما ورد في الكتاب من أسماء مؤلدة أو معرَّبة مما لا يوجد في كتب اللغة المتصورة على بيان ذلك الألفاظ العربية الفصيحة كأسماء الأطعمة وغيرها من المعانى المحدثة في عهد الأميين أو العباسيين من بعدهم.

٦ - الروايات المختلفة في نسخ الأغاني:

إذا اختلفت نسخ الأغاني الموصوفة آنفا تنظر إلى ما هو صحيح أو الأنسب بالمقام فتنضمء في الصلب وتنبه على باقي النسخ في أسفل الصفحة، وربما وجدنا النسخ كلها متفقة على خطأ في بعض الكلمات ونجد صوابها في بعض كتب اللغة أو الأدب فنضع الكلمة في الأصل على وجهها الصحيح ونبه في أسفل الصحيفة عن مأخذها، ثم نذكرها بالحال التي وردت عليها في نسخ الأغاني.

* * *

٢ - منهج التحقيق في كتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر

جاء في مقدمة الجزء الأول بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد : «رأى المجمع أن يصدر ما تفرق من أجزاء هذا السفر في المزائن الشرقية والغربية... فكان للمجمع من هذه الأجزاء القليلة ما يمكن معارضته النسخ عليه، أو الرجوع عند التصحيح إليه».

«وفي تحقيق الكتاب رأى المجمع أن ينبع نهجاً علمياً حديثاً، فيعنى باختلاف الروايات في النسخ، وإنيات ما يرجح صحته منها، ويكتفى بالتعليق على ما لا بد منه : لنلا يقل النص بتعليقات طوال، وفسير الألفاظ الفاسدة، وترجع الأعلام إلى أصحابها، أما الأحاديث التي أوردها الحافظ فقد روى إلا تخرج : لأن تحرير أحاديث هذا التاريخ الكبير عمل آخر منفصل عن نشره وتقديمه صحيح العبارة سليم النص»^(١).

* * *

(١) انظر مقدمة تاريخ دمشق ط سنة ١٩٥١ م.

٣ - منهج التحقيق في كتاب (الشفاء) لابن سينا

مخطوطات الشفاء كثيرة ومتعددة تصل إلى نحو المائة؛ منها ما يشمل الكتاب جملة، وهو جد قليل لا يتتجاوز العشرة، والغالبية المعظمى تقترن على جزء منه أو أجزاء، ولما قررت وزارت المعارف المصرية نشر «كتاب الشفاء» نشراً عملياً كونت لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه^(١) وقد خرجت اللجنة من بعثتها بمبدأين أساسين:

أولها: ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات كتاب الشفاء.

والثاني: اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها.

وستدع اللجنة المؤقرة تحدثنَا عن هذا النص المختار فنقول:

«وأثرنا طريقة النص المختار؛ لما تقوم عليه من تصرف وحرية وتسعى به من تفضيل وموازنة وهي لهذا - ولا شك - أدق وأعقة، ولكنها أصح وأنفع، ففي ضوء ما توافر لدينا من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذي خيل إلينا أنه يفصح عن رأي المؤلف ويدوي عباراته أداء كاملاً. فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد، ورجحنا ما أمكن الترجيح، وكل ذلك عند الاختلاف والمفاضلة.

«أما ما أجمع عليه الساخن السابقون فقد احترمنا إجماعهم، لاسيما إذا كان المعنى واضح وبالتعبير مستقيماً، على أننا عند تعدد الروايات لم نرجع لأدنى مناسبة، بل لاحظنا اعتبارات شق أهها: استقامة المعنى وسلامته، وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة، وأهمية مخطوط على آخر، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩م وكانت اللجنة من الأسماء:

- ١ - الدكتور ابراهيم مذكر
 - ٢ - الألب جورج شعاعه غنوان
 - ٣ - الدكتور محمد عبد المادي أبو ريد
 - ٤ - الأستاذ محمود المصيرى
 - ٥ - الدكتور أحمد فؤاد الأهوان
- على أن يشرف على توجيه العمل : الدكتور طه حسين
وضم إلى اللجنة في قرار لاحق :
- ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى
 - ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى
 - ٨ - تم حس إليها أخيراً الأستاذ سعيد زايد على أن تكون عضواً ساعداً.

بلا لسبب ظاهر وقوى، وبذا آخينا بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، فاختربنا النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة، ووازننا وقارنا كلها ساورنا شك أو فلق، إن في المعنى أو الأسلوب، وعنبنا أن ثبتت في الامام الروايات المختلفة منسوبة إلى مصارها، وزبادة في الإيضاح لم يخلط بهذه الروايات أى شرح أو تعليق، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوي الضروري كى لا ننقل النص ورواياته - وهى كبيرة - بإضافات أخرى.

«على أن التزام المنهج التاريخي لم يعننا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها: من شولات وشرط وأقواس ونقط وعلامات استفهام وتعجب. وإن كان هذا لم يؤلف في الكتابة العربية القديمة. ومن الضروري أن نتحقق ونشر بروح العصر وعلى طريقته، وأن نشر لا يسر على القارئ مهمته لا يؤدي الغرض المطلوب منه قام الأداء.... ورب شولة تزيل غموضاً ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكاً خاصاً، ففي استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذي يحتاج إليه في تفضيل رواية على أخرى» أهـ.

وقد آثرت أن آتي بهذه المقدمة لأنها ذات أثر تاريخي في عدول المحققين المعاصرين عن استخدام نسخة بعينها واتخاذها أصلاً معتمدأ، ووضع فروق النسخ الأخرى في الامام، حتى ولو كان ما في الامام أصوب مما في الأصل؛ وذلك لأنه ينشر نسخة بعينها^(١).

* * *

(١) ويكلد يكون هذا المنهج هو بداية طلقة منهج النص المختار .. في الصور الحديث . وإن كان قد سبق في ذلك منهج الحرف في كتاب الأغانى .

٤ - منهج تحقيق التراث العربي كما وضعته جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية

أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه

نص الخطة التي وضعتها المنظمة العربية للثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ل لتحقيق التراث في المدة من ٦ رجب سنة ١٤٠٠ هـ إلى ١٥ من رجب ١٤٠٠ هـ

تقديم

للحظ في السنوات الأخيرة اتساع دائرة الاهتمام بتحقيق التراث العربي، وتعنى مناهجه ونقاوتها، وعدم وجود خطة مثل بعثتها المبذولة في هذا الفن، فاختارت حلقة «حماية المخطوطات العربية وتنوير الانتفاع بها» التي عقدت في بغداد في المدة من ٨ - ١٧ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧٥ توصية تدعى فيها ممهد المخطوطات العربية للاهتمام بوضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه.

وتنفيذًا لهذه التوصية وضع المعهد خطة ضمن برامجها لعامي ٧٨ و ١٩٧٩ تهدف إلى الانصال بعديد كافٍ من علماء الوطن العربي المتخصصين، لعقد ندوة تقدم فيها البحوث في ميدان التحقيق ومشكلاته، على أن يجتمع هؤلاء العلماء في بغداد في شهر مايو (أيار) ١٩٨٠. ولما تم انعقاد هذه الندوة في ميعادها المحدد كان موضوعها الأساسي، والمقترنات التي تضمنتها البحوث المقدمة موضوع مناقشة وتحقيق، ومن ثم انتهت الندوة إلى وضع تقرير وافي عن المبادئ والأسس التي يمكن اتباعها حين الإقدام على تحقيق النصوص.

وبقى هذا التقرير حبيس خزائن المعهد إلى أن استقر في الكويت، وكفر الإلحاد من مراسلي المعهد على تزويدهم بهنـيج يـرضـي للتحقيق، فرأـيـ أنـ يـقـدمـ هذاـ التـقرـيرـ الذـيـ يـعالـجـ جـانـباـ مـهـاـ منـ الجـوانـبـ المـتـعلـقـةـ بـالـتـرـاثـ العـرـبـيـ، رـاجـيـ أنـ يـنـتـفـعـ بـهـ المـحـقـقـونـ وـطـلـبـةـ الـعـلـمـ، وـأنـ يـسـهـمـ فـيـ التـقـرـيبـ بـيـنـ مـناـهـجـ التـحـقـيقـ، وـيـرـسـمـ خـطـةـ مـوـحـدـ يـرـتـضـيـهاـ الـمـشـغـلـونـ فـيـ تـحـقـيقـ الـنـصـوصـ وـنـشـرـهاـ.

وـاقـ المـوـقـعـ إـلـىـ سـوـاءـ السـبـيلـ.

د. خالد عبد الكريم جمعة
مدير ممهد المخطوطات العربية

المدخل

اجتمعت لجنة وضع مشروع (أسس تحقيق التراث العربي ومتناهجه) بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مهد المخطوطات العربية) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، في بغداد ، في المدة التي تبدأ بال السادس من شهر رجب ١٤٠٠ هـ وتنتهي في الخامس عشر منه . (٢٠ - ٥ / ١٩٨٠ م).

وقد افتتحت هذه اللجنة في نادي الإعلام، بحضور الأستاذ طه ياسين على، وكيل وزارة الثقافة والإعلام، ممثلاً لمعالي وزير الثقافة والإعلام. وألقى كلمة الوزارة الأستاذ على الحلبي المستشار بالوزارة ورئيس اللجنة المضيفة لهذه الندوة. وألقى كلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الدكتور مسارع الرواوى رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ببغداد، والممثل لمديرها العام الدكتور محى الدين صابر، مبيناً مقاصد الندوة من اجتماع هذه الندوة، وموضحاً فوائد وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي ومتناهجه.

وقد شارك في اللجنة الخبراء المتخصصون، وهم بحسب الترتيب المجاني :

- ١ - الدكتور أحمد سليم سعيدان : عميد كلية العلوم - القدس، وعضو جمعع اللغة العربية الأردنى.
 - ٢ - الدكتور بشار عواد معروف : أستاذ بكلية الآداب - جامعة بغداد.
 - ٣ - الدكتور حسين علي محفوظ : أستاذ بكلية الآداب - جامعة بغداد.
 - ٤ - الأستاذ سالم عبود الألوسي : الأمين العام للمركز الوطني للوثائق، والفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولى للوثائق - بغداد.
 - ٥ - الدكتور شكري فيصل : عضو جمعع اللغة العربية السوري، وأستاذ جامعي .
 - ٦ - الأستاذ عبد الحميد عبد الكريم الفطوجى : رئيس تحرير مجلة « المورد » دار المحافظ للنشر - وزارة الثقافة والإعلام - بغداد .
 - ٧ - الدكتور فؤاد سزجين : أستاذ بجامعة فرانكفورت - ألمانيا الغربية .
 - ٨ - الأستاذ محمد بهجة الأخرى : عضو المجمع العلمي العراقي .
 - ٩ - الأستاذ هلال ناجي : أستاذ محقق - بغداد.
- وممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

الأستاذ عصام محمد الشنطى: التخصصى الثانى بمعهد المخطوطات العربية.
وقد اختارت اللجنة:

- | | |
|----------------|-----------------------------|
| رئيساً. | ١ - الدكتور أحد سليم سعيدان |
| نائباً للرئيس. | ٢ - الدكتور بشار عواد معروف |
| مقرراً. | ٣ - الدكتور حسين على محفوظ |

وبعد تقدم المجالس وحضور الأستاذ محمد بهجة الأنترى، اقترح الدكتور سعيدان أن تكون رئاسة اللجنة للأستاذ الأنترى، لما له من مكانة علمية مرموقة، وأقرت اللجنة ذلك بالإجماع.

واختارت اللجنة أيضاً:

- ١ - الدكتور شكرى فيصل.
- ٢ - الدكتور بشار عواد معروف.
- ٣ - يعاونها الأستاذ عصام محمد الشنطى - مثل المنظمة (معهد المخطوطات العربية)، لصياغة نتائج أعمال اللجنة.

وكان بين يدي اللجنة من البحوث ستة، هي:

- التراث العربي ومناهج تحقيقه
للدكتور أحد سليم سعيدان.
- ضبط النص والتعليق عليه
للدكتور بشار عواد معروف.
- التحرير في التحقيق. ملحق به: التعريف بنص مغمور في التحقيق، والتعليق، والتصحيح، والتغريب، والكتابة والضبط.
للدكتور حسين على محفوظ.
- علم تحقيق الوثائق
لالأستاذ سالم عبود الألوسي.
- حول تحقيق ونشر المخطوطات الطبية العربية
للدكتور سلمان قطاطية.
- التراث العربي: خطة ومنهج
للدكتور شكرى فيصل. وكان موضوع الندوة والمقترحات التي تضمنتها البحوث

المذكورة موضع مناقشة وتحبص. وانتهت اللجنة من ذلك إلى هذا التقرير الذي تضمن ما يأقى :

منظلمات اللجنة

- القواعد التي يُبْنَى عليها النهج والتوصيات.
- النهج الذي أقرته اللجنة مصوغاً في توصيات عامة.
- التوصيات الخاصة.

المنطلقات

انطلقت اللجنة في عملها من تقديرها للثقافة العربية الإسلامية، والإبداع الذي حققه في مختلف مجالات المعرفة: لغةً وأدبًا وعلمًا وفناً وفلسفةً. كما انطلقت من إيمانها بقدرة الأمة العربية على الاستمرار في مسيرتها الحضارية، وبناء مستقبل أفضل.

ومن هذا الإيمان والانطلاق إلى المستقبل نظرت اللجنة إلى التراث العربي الإسلامي على أنه قوة دافعة، من وظيفته في الحياة العربية الحاضرة أن يُشيع في النفس العربية الثقافة بالذات، وأن يبعث فيها كل قدراتها الكامنة، وأن يستجيش قواها الخيرة لمواكبة الحضارة والمشاركة في رياضتها والسبق فيها.

إن التراث في نظر اللجنة لا يمثل رجعةً إلى الوراء، كما يتوهם المتوهون، وإنما هو قوة دفع، وليست النظرة إلى الوراء فيه إلا لإحكام النظرة إلى الأمام. وفي هذا التراث من الذخائر والتجارب والموافز ما لا بد من تعرفه والاستناد إليه في تطلعاتنا الحاضرة.

وتؤمن اللجنة أن المستقبل الذي نريد بناءه لا يمكن أن ينفصل عن الماضي، وأن التجربة الحضارية التي حققتها الأمة العربية طوال الأزمان تحملها في موضع متغير، يتبدى في رسالتها التي اختصت بها، وأصالتها التي صاغت شخصيتها، وقدرتها على الإبداع في ميادين المعرفة المختلفة.

ومن هنا ذهبت اللجنة في وضع أسس تحقيق هذا التراث، إلى أن وظيفته أن يكون موصولاً بالمعاصرة.

ورأت اللجنة أن فقه هذا التراث العظيم، يساعدنا على أن نبني مواطن الضف ومواطن القوة في حياتنا، وأن نتحقق أن معرفة الماضي شرط في صياغة المستقبل وإنسانه.

القواعد التي بُني عليها المنهج والتوصيات

درست اللجنة أساليب العمل في تحقيق هذا التراث، ما كان من ذلك في أيامنا، وما كان في الماضي القريب أو الماضي البعيد، في الوطن العربي خاصة، والبلاد الإسلامية عامة، وفي البيانات الأجنبية، فرأى أنها قدمت أعمالاً طيبة كثيرة جديرة بالتقدير، وأن على العاملين في تحقيق التراث ونشره أن ينسقوا أعمالهم وفق منهج علمي موحد، ونظام فني دقيق.

كما رأت أن وسائل التقنية الحديثة التي تدخل الحياة وعازف أساليب العمل الفكرى تدفعنا إلى أن نفيد منها، وأن نهدى للإفادة منها في إحياء التراث، وأن تكون المجهود المبذولة في حركة الإحياء هذه متضامنة متكاملة، وأن تكون مرسومة ومنظمة، وأن نسعى لإخضاعها لنوع من التنظيم والتكميل والتوحيد بعيداً عن التشتبث العارض والمواقف المتباينة الطارئة.

ومن هنا كان حرص اللجنة في اجتماعاتها أن تلحظ ذلك كلها في عملها، وأن تكون غايتها من هذه الأسس غاية تنظيمية، تدعو إليها العاملين في تحقيق التراث، دون أن تنسى ما ينشأ من ظروف خاصة ينفرد بها محقق أو دارس.

والقواعد العامة التي أقرتها اللجنة هي:

- ١ - أن يكون تحقيق التراث في أيدي أمينة، قادره عليه، فلا يطالئ إليه من لم يكتمل أدائه المفروه والعلمية والفنية.
- ٢ - أن يُبنى التحقيق على مناهج منظمة وأولويات مرتبة.
- ٣ - أن ينبع أعمال حديثي المهد بالتحقيق للتدقيق والمراجعة، على أن يتحمل الأستاذ المراجع التبعه الفنية في ذلك كاملة.
- ٤ - أن يصرف عناية خاصة إلى التراث العلمي استجابة للحاجة الحضارية الراهنة، ومحفظها للتواءز بين الرؤى: العلمي والأدبي.
- ٥ - أن تنسا في المعاشرة العربية فروع نعهد المخطوطات العربية بودع في كل فرع منها نسخ من التراث المحفوظة في مقر المهد.
- ٦ - أقرت اللجنة أن تكون للتحقيق ثلاثة مقاصد، وأن تراعي هذه المقاصد في وضع نتائج والوصيات:

- الأول: تقديم النص صحبياً مطابقاً للأصول العلمية.
- الثاني: توسيع النص نسبةً ومادةً.
- الثالث: توسيع النص وضيئته.

المنهج والتوصيات العامة

في ضوء هذه المنطلقات والقواعد اتخذت اللجنة سلسلة من التوصيات، وهي:

- اختيار المخطوط.
- معرفة النسخ وجمعها.
- دراسة النسخ وتعرف مراتبها في الصحة.
- ضبط النص.
- التعليق على النص.
- المقدمة.
- الفهارس.
- الطباعة والنشر.

اختيار المخطوط

لاحظت اللجنة أن تحقيق التراث في جلته لم يخضع سابقاً لقاعدة واضحة أو منهج مرسوم للاختيار.

ولاحظت أيضاً أن بعض ما نشر كان حقه التأخير، وأن ما أُجل منه كان حقه التقديم. كما لاحظت أن مخطوطات حُقّت ونُشرت في أكثر من بلد من غير مسوغ لذلك. وتلافياً لذلك كله أقرت اللجنة التوصيات الآتية:

(أ) تقديم الأهم على المهم، وتقدير الأصول على الفروع، وعلى المختصرات، وتقدير ما لم ينشر على إعادة ما نشر، والتسامح بتجديد نشر المطبوعات التي لم تراع في تحقيقها القواعد العلمية، أو كشف التقيّب عن نسخ جديدة أصح وأوثق.

(ب) يُولى التراث العلمي عناية خاصة، ومحبّذ أن يُنشأ له مركز في أحد الأقطار العربية، وفروع لهذا المركز في الأقطار الأخرى، ويترفرغ له بعض العلماء القادرين عليه، على أن تُهيأ لهم أسباب التفرغ مادةً ومعنىً.

(ج) يُنطَاط بمتحف المخطوطات العربي اختيار طوائف من المخطوطات الأصول التي يرى المختصون ضرورة تحقيقها ونشرها، فيجمع نسخها ويعرفها تيسيراً للمحققين.

معرفة النسخ وجمعها

- ترى اللجنة أن على «معهد المخطوطات العربية» أن ينهض بالأمور الآتية:
- (أ) أن يعرف مكان المخطوطات القيمة في البلاد التي لم يصل بها أسبابه بعد، والتخاذل الوسائل التي توصل إلى ذلك.
 - (ب) أن يضع فهارس تفصيلية تعرف المخطوطات التي يوفّق للظفر بها، ينشرها على المؤسسات التراثية في الوطن العربي.
 - (ج) أن يصنّع فهرساً موحداً شاملًا لما دُون في فهارس المكتبات العامة والخاصة، تيسيراً للباحثين، وذلك بان يُعهد العمل في هذا الشأن إلى لجان متخصصة متفرغة، وتوصي بصنّع فهارس الموضوعات العلمية بادئ ذي بدء، ثم تتفق على ذلك بما تراه أzym.

دراسة النسخ ومعرفة مراتبها في الصحة

تدرس النسخ في المرحلة الأولية من التحقيق لتعرف النسخة «الأم» أو ما هو في منزلتها لاعتبارها أصلًا في التحقيق. وبضاف إلى ذلك تعرف النسخ الثانوية وتصنيفها وبيان مراتبها من الصحة والتوثيق، وذلك وفق القواعد الآتية:

(أ) الأصل أن تكون النسخة التي كتبها المؤلف هي النسخة «الأم» - إن وجدت - ولكن المؤلف كثيراً ما يعاود كتابة النص فيزيد أو ينقص منه، أو يعدل في الفاظه وعباراته، فيتعين على المحقق أن يتبع ذلك.

(ب) تل نسخة المؤلف النسخة التي عليها خطه.

(ج) ثم النسخة التي كتبت عن نسخة المؤلف وعورضت بها.

(د) ثم النسخة التي كتبت عن نسخة ونقاها المؤلف.

(هـ) ثم النسخة التي كتبها عالم متقن ضابط.

(و) على المحقق إن لم تتوفر له نسخة مما ذكر أن يستفيد من النسخ التي اجتمعت لديه.

إن دراسة النسخ تهدف إلى إثبات أمرین:

(أ) تحقيق نسبة النص إلى صاحبه.

(ب) أن النص الذي بين يدي المحقق هو نص المؤلف، من غير زيادة أو نقصان. ويتحقق ذلك من درس الكتاب ونصوصه، وما قاله فيه من تحدثنا عنه من المترجمين للمؤلف، أو من الكتب التي نقلت عنه.

ضبط النص

(أ) النسخ والرسم:

يبدأ التحقيق بنسخ المخطوط، على أن يتولى المحقق نفسه ذلك، إذ يُتاح له التهدى إلى مشكلات النص وإلى حلولها.
وعلل المحقق اتباع ما يأق:

- ١ - أن يلتزم قواعد رسم الكتابة المتفق عليها قديماً إلا في أشياء درج عليها المعاصرون مثل رسم «مته» و«الحارث» و«إسحاق» ونقط اليماء المنطرفة للتفريق بينها وبين المقصورة، والفصل في الأعداد المركبة مثل «ثلاث مته»...
- ٢ - أن يدون المحقق في المقدمة ما درج عليه كاتب النسخة من رسم الكتابة، وأن يوضح ذلك بأمثلة من جميع ما صنع، ولا يشير إلى ذلك في التعليقات.

(ب) توضيح معالم النص:

توصى اللجنة بما يأق:

- ١ - كتابة النص بحسب معانيه، وذلك بأن تقف الكتابة عند انتهاء المعنى أو النقل، ثم يبدأ بسطر مستقل منفصل عنه، إلى آخر النص.
- ٢ - أن تستعمل الدوال وهي: النقط، والفواصل، والمخطوط، والشارحات، وعلامة التعجب، وعلامة الاستفهام، والأقواس، ونحو ذلك مما يوضح المعانى.
- ٣ - كتابة أرقام أوراق المخطوط المعتمد في صلب النص مع خط سائل، تيسيراً للمقابلات.
- ٤ - ترقيم الأسطر ترقيناً خاصياً تسهيلاً للمراجعة.
- ٥ - استعمال الأقواس المزهرة لآيات القرآن الكريم.
- ٦ - استعمال قويسات للأحاديث النبوية، وللنقول وأسماء الكتب ونحو ذلك.
- ٧ - وضع معقوفات لما يستدركه المحقق على النص.
- ٨ - تبييز حروف الأسند عن حروف المتن، بمحروم متباعدة صغيراً وكبراً.

(ج) الضبط:

يتعين على المحقق في الضبط أن يُشكّل من الألفاظ ما أشكل، وأن يقيّد بالحر�ات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والتوأهات والمشتّه من الأعلام والغريب من الألفاظ وما قد يلتبس أو ينبع من المصطلحات والتراكيب، بالاستعانة على ذلك بالمصادر الموثوقة بها والمراجع المتخصصة. أمّا ما تعددت فيه وجوه الضبط، فيقيّد الضبط كتابةً.

التعليق على النص

(أ) إثبات فروق النسخ والتعليق عند الترجيح:

- ١ - تجنب الإغراق في ذكر ما لا يفيد ذكره من فروق النسخ.
- ٢ - التنبية على ما يحتمل من النصوص قراءتين أو أكثر، وضرورة التعليل عند الترجيح، موثقاً بالدليل.

(ب) التعريفات:

- ١ - يعرف المحقق من الأعلام والموضع وما في حكمها، ما يحتاج إلى تعريف من غير استقصاء ولا إغراق.
- ٢ - أن يدون في الحاشية اسم الكتاب والجزء والصفحة فقط، وحال ما يتعلق بالمعاجم المرتبة على المعرفة على المادة لا على الأجزاء والصفحات، ما عدا معاجم المعانى وما شابها.

(ج) التخريج:

الهدف من التخريج هو التوثيق والتصحيح، ولذلك يقتصر في التخريج على ما يتحقق هذين المدفين.

وتوصي اللجنة هنا بتوثيق مواطن النقول في النص ضبطاً أو تكملة وإثباتاً للخلاف في الرواية، حيث يكون ذلك مفيداً. ويكون التخريج في الآيات والأحاديث والشعر والنقول كافة.

أما في الآيات فيذكر اسم السورة ورقم الآية.
وفى الأحاديث يكتفى بالتعليق عليها بما يفيد إظهار درجة تحديد مرتبته استناداً إلى المصادر الموثوقة بها.

وأما الشعر فيُرد إلى مكانه من الديوان إن كان مطبوعاً، ولا تعيَّن ذكر المصادر المشهورة التي أوردهته، وذلك حين يكون هذا الشعر مما يمتعن به في متن اللغة، أو يستشهد به في علوم العربية.

وأما النقول فيشار إلى مواضعها ما أمكن.

(د) التنبية على الأوهام:

ترى اللجنة أن عمل أي من المؤلفين لا يخلو أن يغالطه بعض الأوهام، وأن المحقق الذي يقع على هذه الأوهام لابد له من التنبية عليها، على أن يتزوج ويلتزم جانب المذكرة والتحقق، فلا يتغسل في أمور لها ما يجوازها، أو حالات لها ما يفسرها. ويكون موضع هذا التنبية في الحاشية. ويتبتّ المحقق في المتن الوجه الصحيح الذي اطمأن إليه، إلا أن يغالطه شيء من تردد، أو يغلبه جلال مكانة المؤلف عنده، فإنه حينذاك يترك المتن على حاله، ويقتصر التنبية في الحاشية.

المقدمة

يضع المحقق مقدمة للكتاب المحقق يراعى فيها ما يأقى:

- ١ - أن يعرف المؤلف المشهور تعرضاً موجزاً.. على أن تدون مصادر ترجمته لمن يريد التفصيل. ويستحسن تدوين تراجم تفصيلية لمن لم يعن بالكتابة فيهم.
- ٢ - وصف موضوع الكتاب وما كتب في فنه، ومكانته بين هذه الكتب.
- ٣ - منهج الكتاب.
- ٤ - وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، وبيان مواضعها وما دون عليها من وقفيات وتلكلقات وسماعات ونحو ذلك.
- ٥ - ويوضع للكتب العلمية تلخيص مادة الكتاب في آخره.

الفهارس

القاعدة التي انتهت إليها اللجنة هي فهرسة كل ما يمكن أن يفهرس: الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأمثال، والأعلام، والكتب التي رجع إليها في التحقيق، والكتب التي ذكرها المؤلف أو أخذ عنها، وإنيات الفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية والفنية.

وتراعى في فهارس الأعلام ما يأتي:

يبدأ فهرس الأعلام بالأسماء المبدومة بالفاظ: ابن، ثم ابنة، ثم أبو، ثم أم، ثم بنت. ولا تذكر هنا الصفحات إذا كانت الأسماء معروفة، وإنما يحال على الاسم في موضعه من تالى المروف المجانية، فالعلم: أبو اليُّمن البَنْدِي يذكر في «أبو اليُّمن»، وينظر اسمه إلى جانبه: زيد بن الحسن، ومحال عليه، وتذكر أرقام الصفحات في حرف الزاي. ثم تبدأ فهرسة الأسماء على ترتيب حروف المجام، بدءاً بالهمزة المدودة (مثل آدم ونحوه)، ثم ما يكون بعد ذلك: الهمزة والباء..

والألفاظ التي تداخلها الهمزة يراعى في موضعها الحرف الذي توضع عليه الهمزة. وفي فهارس المصادر يذكر اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلفه ومحققه، أو مترجمة، ثم موضع الطبع وتاريخه المجرى أو الميلادي بحسب المدون على الكتاب. أما المصادر الأجنبية فيصار في تدوينها إلى النظام الأجنبي.

أما ألقاب التكريم أو الألقاب العلمية فلا مكان لها في الفهرسة.

وتوصى اللجنة بتقدير صنع الفهارس حق قدره، مادة ومعنى.

الطباعة والنشر

- ١ - يُنفع بأساليب الطباعة الحديثة وتطويعها للحرف العربي بما يضمن المحافظة على أصالته وحاله، وبما يحقق احتماله للشكل في موضعه المناسب من المروف، دون إيهام أو إيهام.
- ٢ - تستعمل الأرقام العربية المشرقية دون غيرها.

الوصيات الخاصة

- ١ - تقدم اللجنة شكرها العميق، وتقديرها العظيم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مُعهد المخطوطات العربية)، ولوزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، على الدعوة هذه الندوة، وعلى كرم الضيافة ودقة التنظيم.
- ٢ - وتحبّي اللجنة موقف القطر العراقي من التراث الذي أصبح عنده أساساً ومنهجاً في بناء الإنسان العربي المعاصر وإقامة حياة فكرية أصيلة، تتدّن جذورها لتصل إلى تراثنا العربي الإسلامي، بما يقدّمه من دعم مادي ومعنى للعاملين في مجال تحقيق التراث ونشره. وتذكر على وجه الخصوص منشورات الجامعات العراقية، والمجمع العلمي العراقي، ووزارة الثقافة والإعلام.
- ٣ - تخصيص أستاذ كرسى لمادة تحقيق المخطوطات العربية في الجامعات العربية لتدريب هذه المادة، بغية توفير المتخصصين في هذا الميدان، وتوجيه طلاب الدراسات العليا نحو تحقيق التراث واعتبار العمل فيه جزءاً من متطلبات الحصول على الدرجات العلمية العالية^(١).

* * *

(١) انتهى منهج تحقيق التراث كأ وضمنه الخاصة العربية (مُعهد المخطوطات).

٥ - منهج تحقيق التراث في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

القواعد العامة
لتحقيق النصوص

القاهرة
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

مقدمة

من واقع ممارسة التحقيق ، والخبرة بتنوع المخطوطات ، استمدت لجنة إحياءتراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قواعد عامة ل تحقيق المخطوطات ، ترى أن الآخذ بها فيها يصدر عن المجلس ، من كتب محققه ، يكفل تحرير نصها ، ودقة تحقيقها ، ويسير الإفادة منها ، ويجعل لها طابعاً متميزاً تعرف به ، وتكون معه أقرب إلى الكمال .

على أن المخطوطات ليست سواه من كل وجه ، ولا هي على نمط واحد : لذلك قد تقتضي الحال في بعض الأحيان ، زيادة شيء على هذه القواعد أو إدخال شيء من التعديل في بعضها . ولللجنة إذ تقدم هذه القواعد إلى السادة المحققين ، الذين ترغب إليهم أن يعاونوها في أداء مهمتها ، ترجو أن تحمل لديهم محل الاعتبار ، وأن تلقى منهم كل ما يستحق من عنابة . وآلهة يتولانا وإياهم بالتوفيق والسداد .

قواعد اختيار الكتب وتحقيق النصوص

أولاً اختيار الكتب

يراعى في اختيار الكتب الأمور التالية :

- ١ - القيمة العلمية ، التي يفيد منها العالم الإسلامي ، ثقافة أو معرفة بجهود العلماء المسلمين ، في النواحي العلمية المختلفة .
- ٢ - تنوع الموضوعات ، بحيث تشمل جميع نواحي الثقافة العربية والإسلامية التي تهم المجتمع الإسلامي المعاصر .
- ٣ - يتناسب في الاختيار بما اقترحته الجهات العلمية في جمهورية مصر العربية ، وفي سائر أنحاء العالم الإسلامي ، مثل : ما تضمنته قائمة دار الكتب والوثائق القومية في مشروع إحياء الآداب العربية ، ونواتر المخطوطات التي اختارها العلامة أحمد تيمور باشا ، ومعهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية ، وبرنامج دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد بالهند وما ورد في كتاب : تذكرة النوادر العربية ، هاشم التدوى ، وما كتبه كارل بروكلمان في كتابه « تاريخ الأدب العربي » ، وفؤاد سزجين في كتابه « تاريخ التراث العربي » ، وما يقتضيه العلماء والمختصون ، وما يقترحه أعضاء لجنة إحياء التراث الإسلامي ، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٤ - تكون الأولوية في النشر للمخطوطات التي لم يسبق نشرها ، ثم الكتب التي طبعت طبعات غير علمية ، تم الكتب التي نفذت طبعاتها ، أو نشرت في نطاق محدود .
- ٥ - عند توافر كتب متعددة في موضوع واحد ، تكون الأفضلية للكتب الأصلية في الفن أو الجامعية فيه .

ثانياً : جمع الأصول

- ١ - تستوفى جميع الأصول المخطوطة والمطبوعة ، التي تعد أصلاً للكتاب المزمع نشره بقدر الإمكان ، ويستعن على ذلك بفهارس المخطوطات العربية ، وكتاب : تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، وغيره .
- ٢ - يختار من مخطوطات الكتاب النسخ ذات الأصالة ، للاعتماد عليها في التحقيق ، وترتبط حسب درجتها في الأصالة . ويوضع لكل منها رمز مناسب للدلالة عليها . ومحسن أن يكون هذا الرمز مأخوذاً من اسم المكبة التي توجد بها المخطوطة .
- ٣ - تعد إحدى نسخ الكتاب أصلاً يعتمد عليه في التحقيق ، إذا توافر فيها إحدى المرجحات على الترتيب التالي :
 - (أ) أن تكون بخط المؤلف .
 - (ب) أن تكون مقرومة عليه .
 - (ج) أن تكون منقولة عن نسخة .
 - (د) أن تكون مكتوبة في حياته .
 - (هـ) أن تكون عليها تعليقات ذات قيمة علمية .
 وإذا لم يتتوفر أحد هذه المرجحات في النسخ الخطيئة للكتاب ، يفوض المحقق اختيار الأصل الذي يعتمد عليه في التحقيق .
- ٤ - بالإضافة إلى مراجعة الأصول المخطوطة ، على المحقق أن يبحث عن مصادر الكتاب ، للرجوع إليها والانتفاع بها فيما يتناوله الكتاب من موضوعات كما ينبغي مراجعة الكتاب على المؤلفات المائتة له في موضوعه ، والإفادة من القول عنه والمواثي والشروح التي عليه
- ٥ - تقوم الجهة المختصة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بتصوير النسخ التي وقع عليها الاختيار ، للاعتماد عليها في التحقيق .

ثالثا : تحقيق النص

- ١ - يثبت المحقق النص الذي يرجع صحته في صلب النص ، وينبه في الحاشية على اختلاف النصوص ، وأسباب الترجيح .
- ٢ - يضاف إلى النص زيادات التي تكون في غير الأصل المعتمد موضوعة بين معرفتين هكذا : [] ، إذا رجعَ لدى المحقق أنها من أصل الكتاب ، مع الإشارة إلى ذلك في موضعه . وفيها عدا ذلك توضع الزيادة في المواashi ، وينبه عليه .
- ٣ - إذا وجدت في أحد مصادر الكتاب ومراجعته زيادة رجع لدى المحقق أنها مكملة للنص ، توضع في مكانها بين قوسين . معرفتين . وفيها عدا ذلك تثبت في المواashi ويشار إليها .
- ٤ - إذا اتفقت جميع الأصول والمصادر في سقطٍ يتوقف سياق النص عليه . فللتحقيق إضافة بوضعيه بين قوسين معرفتين ، مع الإشارة إلى ذلك .
- ٥ - إذا انفردت إحدى النسخ بسقوط لا يتوقف فهم النص عليه ، يكتفى بالإشارة إليه في المواashi .
- ٦ - إذا وجد خرم في أصول الكتاب ، توضع ثلاث نقاط فقط مكانه ، ويشار إليه في المواashi .
- ٧ - يحرص المحقق على إخراج النص سليما ، مع تصحيح ما قد يوجد من خطأ ، أو تحريف ، وتصحيف ، مع التنبية على ذلك في المواashi .

رابعاً : التعليق

- ١ - يشار في الموسوعى إلى أسماء السور ، وأرقام الآيات ، وفق المصحف العثماني .
- ٢ - يشار إلى مصادر الأحاديث أو مراجعها ، مع بيان أرقامها إذا كانت مرقومة فيها .
- ٣ - تخرج الشواهد الأدبية من شعر ونثر وأمثال ، ونحو ذلك ، بالرجوع إلى مصادرها ، مع عزوها إلى قائلها ، وإثبات اختلاف الروايات إذا اقتضى الأمر ذلك .
- ٤ - تفسر الألفاظ الفريبة والمصطلحات العلمية والمحضارية باليجاز .
- ٥ - يكتفى من التعليق على الأعلام والأماكن ، بما يُعين على فهم النص ، مع الإشارة إلى مراجع التعليق .
- ٦ - يتتجنب المحقق الاستطراد ، والنقل الكثيرة عن المراجع ، والإسراف في التعليق بما ينقل الكتاب دون حاجة .
- ٧ - إذا وجد في حواشى أحد الأصول تعليق أو تعقب يفيد التحقيق ، يثبت في الموسوعى مع التبيه إليه .
- ٨ - يعتمد المحقق فيما يثبت في الموسوعى ، على المراجع الأصلية ، مع ذكر اسم الكتاب ، ورقم الجزء والصفحة ، مفصّلين بشرطه مائة هكذا (٢٢ / ٣) مثلاً . ولا يشار إلى الطبعات في هذه الموسوعى ، اكتفاء بقائمة المراجع في آخر الكتاب .

خامساً : الرسم

- ١ - يراعى في الرسم قواعد الإملاء الحديث ، مع التبيه على ما قد يخالف ذلك في الأصول الخطية ، عند وصف المخاطرات في المقدمة .
- ٢ - الأنفاظ التي ترد مختصرة في بعض الأصول ، تكتب كاملة ، وذلك مثل : رحه (رحه أقه) ، تع (تعالى) ، صلعم (صل اقه عليه وسلم) ، تنا (حدتنا) ، أنا (أخبرنا) . ويستثنى من ذلك ما ورد في كتب الحديث والرجال من الرموز إلى كتب الصحاح والمسانيد : مثل : خ (البخاري) ، م (مسلم) ، نت (الترمذى) .
- ٣ - تضبط الآيات القرآنية حبطة كاملا .
- ٤ - يضبط من الأنفاظ ما يحتاج إلى ضبطه في الحديث والشعر ، وغير ذلك من نص الكتاب .

سادساً : الترقيم

تراعي قواعد الترقيم الحديث من النقط ، والفاصل ، والأقواس ، وعلامات التنصيص ، والتعجب ، والاستفهام ، مع ملاحظة ما يأتى :

١ - القوسان المزهران يحصران الآيات القرآنية ، هكذا : ﴿

٢ - علامات التنصيص تحصر النصوص المنشورة في الكتاب هكذا : «

٣ - الفاصلة لتمييز بعض أجزاء الكلام عن بعض ، هكذا : ،

٤ - الفاصلة المنقوطة توضع قبل الجملة المعللة بجملة سابقة هكذا : ؟

٥ - القوسان المعقودان يحصران الزيادات عن النص ، هكذا : []

٦ - يوضع الحط المائل قبل بدء كل صفحة في الأصل المعتمد للتحقيق ، مع إثبات رقم الورقة في المكان المقابل لكل منها ، مع ذكر الوجه والظهر في الامامش على أحد جانبي الصفحة ، هكذا : /

٧ - علامة الاستفهام توضع في نهاية الجملة المسئلة بها عن شيء ، هكذا : ؟

٨ - علامة التأثر توضع في نهاية الجملة التي يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استفهام أو دعاء ، هكذا : !

٩ - الشرطتان الأفقيتان تحصران الجمل المعرضة ، هكذا : - -

١٠ - النقطتان الرأسيتان توضعان بعد القول ، هكذا : (قال :)

سابعاً : الإخراج

(١) التجزئة والعنوانات

- ١ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية ، في إخراج الكتاب ، إذا كانت مناسبة مع الأحجام المعتادة في الطبع .
- ٢ - إذا لم يكن الكتاب مجزئاً في الأصل ، أو كانت تجزئته غير مسلية للأحجام المعتادة ، يجزأ تجزئته مناسبة .
- ٣ - يحافظ على تقسيم المؤلف للكتاب ، من حيث الأبواب والالفصل والعنوانات التي وضعها .
- ٤ - إذا لم يضع المؤلف لكتابه أبواباً أو فصولاً ، ولم ترد عنوانات مفصلة ، فللملحق أن يضع من العنوانات ما يعين على تمييز موضوعات الكتاب ، ويراعى في ذلك حصرها بين الأقواس المعقونة .

(٢) تقديم الكتاب

يضع الملحق مقدمة للكتاب ، تشمل على ما يأنق :

- ١ - التعريف بالمؤلف .
- ٢ - التعريف بالكتاب نفسه ومنزلته بين كتب الفن ، وصف معالجته للموضوع .
- ٣ - التعريف بموضوع الكتاب وما ألف فيه من الكتب الهمامة .

(٣) الفهارس

يضع الملحق للكتاب الفهارس الفنية المختلفة ، التي تعين على الوصول إلى ما يريد القارئ من الكتاب بسهولة ويسر ، وأقصر سبيلاً .
وإنه الموفق للصواب .

خاتمة البحث

الأمم باضيئها قبل أن تكون بحاضرها، من هذا الماضي كان وجودها واليه يكون بقاوها، وبه تعيش قوية بكيانها ومقوماتها، ولا امتداد لهذا الماضي إلا إذا أخذ وأعطي، وفرق بين أمّة لها موروث وأمّة لا موروث لها، وما حرض الأمّة العربية على تراثها إلا لكي تعيش حاضراً موصولاً باحضنه، ولكي تبني على هذا الماضي العتيد حاضرها الوطيد، ولكي تبقى أمّة الأمس واليوم والغد.

والتراث لا شك هو وسيلة إلى هذا الوجود الحي، وللحفاظ على وجودنا أمّة عربية، وأول ما لنا من هذا التراث هو لقته التي كتب بها والتي أثبتت وجودها، واتسعت لحضارات مختلفة، من هنا كان منطلقى الذي حاولت فيه أن أثبت أن تحقيق النص فن أصيل عند العرب قبل أن يعرف المستشرقون، ولا يظن قارئ أني متخصص لعربيق فيها هي ذي الوثائق بين يديه تبرهن على أنه :

- ١ - كان للعرب الأوائل يد في فنية التحقيق وهم واضعو البنور الأولى له.
- ٢ - كان هناك منهج للتحقيق في عصر الرواية والتذريين وعلى مر المصادر.
- ٣ - كان هناك رواد علماء عرّفوا بالتحقيق والتدقيق.
- ٤ - أعطى المستشرقون للعرب بقدر ما أخذوا عنهم في هذا المنهج.
- ٥ - العرب المعاصرون يفتقرون المستشرقين في منهجهم.
- ٦ - تحقيق المستشرقين قبل القرن التاسع عشر كان يسير على غير منهج.
- ٧ - المنهج العلمي في النشر لم يبتدئه المستشرقون ابتداعاً.
- ٨ - المقارنة بين ما نشره المستشرقون وما نشره المعاصرون من أبناء العربية أثبتت أصلية قومنا في لفتهم.

ثم وضعت منهجاً مختاراً للتحقيق، ليس من مبتداعي وإنما هو منهج مختار ملقم من النهاج القديمة والحديثة التي عرضتها.. تناولت فيه:

- ١ - تقافة الحق والممواد المساعدة على التحقيق.
- ٢ - أطوار الكتابة العربية.
- ٣ - كيف يكون التحقيق على نسخة بخط المؤلف.
- ٤ - كيف يمكن أن يكون على نسخة وحيدة بعد فقد نسخة المؤلف.

- ٥ - المنح عندما تعدد النسخ وتضيع نسخة المؤلف.
- ٦ - هل نشر الكتب بالصور الشمية يعتبر تحقيقاً؟
- ٧ - هل يجوز تحقيق كتاب ونشره مأخوذاً عن موسوعة؟

ثم تكلمت عن :

- ١ - الرسم الكتابي وعلامات الترقيم .
- ٢ - مقدمة التحقيق وماذا يجب أن تكون عليه ؟
- ٣ - تصحيح تجارب المطبعة ، وكيف تكون .
- ٤ - الفهارس ودور العلماء العرب فيها ، وخصصت منهج ابن الأثير .
- ٥ - المراجع وكيف تثبت ؟
- ٦ - الاستدراك والتذليل .

ثم ذكرت توصيات موجهة إلى الجامعات العربية، ورجوتها أن تحظى بنظر الأساتذة، ثم ذكرت ملحقات هذه المناهج ، وهي :

- ١ - منهج التحقيق في كتاب الأغانى في دار الكتب المصرية.
- ٢ - منهج التحقيق في كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر.
- ٣ - منهج التحقيق في كتاب الشفاء لابن سينا.
- ٤ - نص الخطة التي وضعها معهد المخطوطات بالجامعة العربية، بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- ٥ - القواعد العامة لتحقيق النصوص في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . سنة ١٩٩١م.

* * *

مصادر البحث

أولاً: المصادر المخطوطة:

- ١ - اشتاق الأسماء للأسمى (المقدمة) - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي (تحت الطبع).
- ٢ - التنبية على حدوث التصحيف، لعززة الأصفهانى. مخطوط رقم ٨٩٦ أدب تيمور.
- ٣ - رباع الأبرار، للزمخشري مخطوط رقم ١٥٥ أدب دار الكتب ٤٨٩٤ أدب طلمت ٥٩٢ أدب تيمور
- ٤ - رواية الآثار الأدبية، لصطفى حسين - بحث ماجستير في كلية دار العلوم - ١٩٦٨ .
- ٥ - مسالك الأبصار في ممالك الأمعاص لابن فضل الله العمرى.
- ٦ - قرار وزارة الثقافة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦/٨/٨ بتأسيس مركز تحقيق التراث القومى ونشره وكان مقره في دار الكتب المصرية.
- ٧ - اللائحة الداخلية لمركز تحقيق التراث المذكور - سنة ١٩٦٧ .
- ٨ - المخطوط العربي، للدكتور عبد الستار الملوجى - رسالة دكتوراه - مقدمة إلى كلية الآداب - ١٩٦٧ .
- ٩ - مستوى الصواب والمخطأ بين النعاء الأقدمين واللغويين المحدثين، للدكتور محمد عيد - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم ١٩٦٨ .
- ١٠ - مطالع الأنوار على صاحب الآثار، لابن قرافقول: إبراهيم بن يوسف - مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور.
- ١١ - معجز أحمد لأبي العلاء المرمى - شرح ديوان أبي الطيب المتنبي. مخطوطة رقم ٢٥ أدب قوله.
- ١٢ - منهج فهرسة كتاب الأغانى في الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٣ - منهج مقابلة مخطوطات كتاب الأغانى في الهيئة العامة للكتاب.

ثانياً: المصادر العربية المطبوعة:

- ١ - أثر العرب في الحضارة الأوربية، لعباس محمود العقاد.
- ٢ - أحد زكي (شيخ العربة) - لأنور الجندي - سلسلة أعمال العرب العدد ٢٩ القاهرة.
- ٣ - إحياء الآداب العربية وما تم فيه (مشروع) لزكي باشا - الأهرام ٩ ديسمبر ١٩١٠، اللواء ١٠ ديسمبر ١٩١٠.
- ٤ - أخبار أبي قاتم، لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي - تحقيق خليل عساكر وأخرين - القاهرة ١٩٣٧.
- ٥ - اختصار علوم الحديث، ابن كثير ط ٣ صبيح.
- ٦ - الأدب الصغير، لابن المقفع - تحقيق أحد زكي باشا - القاهرة ١٩١١.
- ٧ - الأدب في الدين، المنسوب إلى أبي حامد الفرازلي - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - نشر سلسلة كتاب اليوم، العدد ٣٠٧ (إبريل سنة ١٩٩٠).
- ٨ - أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري - القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ٩ - أدب الكتاب، للصوالي - تصحيح محمد بهجة الأنترى - القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ١٠ - إرشاد الساري، شرح البخاري، للمسقلاني. القاهرة.
- ١١ - أساس البلاغة، للزغشري - دار الكتب المصرية ١٩٢٢.
- ١٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير ط الشعب القاهرة ١٩٦٧.
- أسرار البلاغة، للجرجاني - تحقيق محمد شاكر - القاهرة سنة ١٩٩١ م.
- ١٣ - الإسلام والحضارة العربية، لمحمد كرد على دار المعارف المصرية ١٩٣٤.
- ١٤ - إشارة التعين، في ترجم النهاة واللغويين، لعبدالباقي اليماني - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - الرياض - مركز الملك فهد للبحوث والدراسات الإسلامية ١٩٨٦.
- ١٥ - الأصنعيات للأصنعي - تحقيق أحد شاكر وعبد السلام. هارون - القاهرة ١٩٥٦.
- ١٦ - الأصنام، لابن الكلبي - تحقيق أحد زكي باشا - القاهرة ١٩١٤.
- ١٧ - أصول النقد الأدبي، لأحمد الشايب - القاهرة ١٩٤٥.
- ١٨ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب - برجشتراسر - دار الكتب القاهرة ١٩٦٩.

- ١٩ - الإعجام في الأبجدية العربية - محمد حدى البكري - مجلة المكتبة العربية يونية .١٩٦٣
- ٢٠ - الأعلام، لغير الدين الزركلي - القاهرة ١٩٥٣ - ١٩٥٤.
- ٢١ - الأغان، لأبي الفرج الأصفهاني
١ - بولاق ١٢٨٥ هـ
- ٢ - دار الكتب المصرية ١٩٢٧ - ١٩٧٢
- ٣ - دار الشعب المصرية ١٩٧٢.
- ٢٢ - أغلاط المستشرقين، لأنستاس ماري الكرمل - مجلة المجمع العلمي بلمنش - م ١٤٠ - ١٩٣٦.
- ٢٣ - إقليد الفزانة - صنعة عبد العزيز الميعن - القاهرة ١٩٢٧.
- ٢٤ - الألغاظ الفارسية العربية، لأدي شير - بيروت ١٩٠٨.
- ٢٥ - الإمام، القاضي عياض - تحقيق سيد صقر - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٦ - الأمال، لأبي علي القاتل - بولاق ١٣٢٤ هـ
- ٢٧ - الأمثال، لأبي فيد مورج بن عمرو السدوسي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧١.
- ٢٨ - إحياء الرواية على أنباء النهاة، للفقطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٠ - ١٩٥٥.
- ٢٩ - انتشار الخط العربي - عبد الفتاح عبادة - القاهرة ١٩١٥.
- ٣٠ - الأنساب، للسمعاني - نشرة مصورة، مرجليلوث - ليدن ١٩١٢.
- ٣١ - أنساب الخيل، لابن الكلبي - تحقيق أحمد زكي باشا - القاهرة ١٩٤٦.
- ٣٢ - البارع، لأبي علي القاتل - قطعة مصورة، بعنابة - فولتون - ليدن سنة ١٩٣٣.
- ٣٣ - الباعث الحيث، لأحمد شاكر - على هامش اختصار علوم الحديث لابن كثير - ط صحبيج.
- ٣٤ - البخلاء، للجاحظ - تحقيق طه الحاجري - القاهرة ١٩٦٣.
- ٣٥ - بدانع الزهور، لابن إيساس - بتحقيق محمد مصطفى - القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦١.
- ٣٦ - البرديات العربية، الدكتور عبدالعزيز الدالى-محاضرات في دار الكتب ١٩٦٧.

- ٣٧ - البصائر النصرية، تصحیح الشیخ محمد عبد - القاهرة ١٨٩٨.
- ٣٨ - بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥.
- ٣٩ - البلفة، للمبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤.
- ٤٠ - البلفة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأبارى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠.
- ٤١ - بهجة الزمن في تاريخ اليمن، لعبد الباقى اليسانى تحقيق الأستاذ مصطفى حجازى نشرة القاهرة ١٩٦٢ نشرة اليمن لمحققين آخرين ١٩٨٨.
- ٤٢ - البيان والتین، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥٠.
- ٤٣ - الناج في أخلاق الملوك للجاحظ - بتحقيق أحد ذکری باشا - القاهرة ١٩١٤.
- ٤٤ - ناج العروس، للمرتضى الزبيدي - القاهرة ١٣٥٦ هـ.
- ٤٥ - تاريخ آداب اللغة العربية جورجى زيدان - القاهرة ١٩٣٧.
- ٤٦ - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بن أمية، كارلو نالينو - القاهرة ١٩٥٤.
- ٤٧ - تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، حفني ناصف - القاهرة ١٩١٠.
- ٤٨ - تاريخ الأدب الجاهلي، للدكتور على الجندي - بيروت ١٩٦٦.
- ٤٩ - تاريخ الأدب العربي، لأحمد حسن الزيات.
- ٥٠ - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٢.
- ٥١ - ثم تكملته تحت إشراف الدكتور محمود فهمي حجازى - القاهرة سنة ١٩٩٣.
- ٥٢ - تاريخ الإمام، لرشيد رضا - القاهرة ١٩٣١.
- ٥٣ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادى - القاهرة ١٩٣١.
- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سرجين-ترجمة محمود فهمي حجازى - الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود بن ١٩٨٢ - ١٩٨٤.
- ٥٤ - تاريخ دراسة المشرقيات في أوروبا، فيليب حق، مجلة الملال نوفمبر ١٩٢٤.
- .٥٤ - تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث - للدكتور نجيب البهبي - القاهرة ١٩٦١.

- ٥٥ - تاريخ الطباعة في الشرق، للدكتور خليل صابات - القاهرة ١٩٥٨
- ٥٦ - تاريخ القرآن، الدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٦٦.
- ٥٧ - تاريخ اللغات السامية، لولفنسون - القاهرة ١٩٢٩.
- ٥٨ - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر - تحقيق صلاح الدين المنجد - دمشق ١٩٥١.
- ٥٩ - التراث العربي، دراسات - الدكتور إبراهيم مذكور وأخرين - القاهرة ١٩٧١.
- ٦٠ - تراثنا بين ماض وحاضر، الدكتورة عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٧١.
- ٦١ - تراثنا الثقافي بين أيدي المستشرقين - الدكتورة عائشة عبد الرحمن - محاضرات الموسم الثقافي - الكويت ١٩٥٧.
- ٦٢ - تحرير الأغانى - تحقيق طه حسين وإبراهيم الإيباري - القاهرة ١٩٥٥.
- ٦٣ - تحقيق التراث وما تم فيه، عبد السلام هارون - مجلة المجلة القاهرة العدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦.
- ٦٤ - تحقيق تراثنا الأدبي، الدكتور شوقي ضيف - مجلة المجلة القاهرة العدد ١٠١ مايو سنة ١٩٦٥.
- ٦٥ - تحقيق المخطوطات ضرورة لإحياء التراث العربي، عبد الستار فراج - مجلة العربي يناير ١٩٧١.
- ٦٦ - التدوين والأسلوب، محمود المنجودى - مجلة المجمع العلمي بدمشق.
- ٦٧ - نذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - بدر الدين بن جعاعة - الهند ١٣٥٣هـ.
- ٦٨ - التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامضي في المذكر والمؤنث - للدكتور رمضان عبد التواب - ١٩٦٧ القاهرة.
- ٦٩ - تصحيحات عيون الأخبار المنشورة في دار الكتب المصرية، لكارل بروكلمان - مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ سنة ١٩٣٦.
- ٧٠ - تصحيح التصحيف وتحرير التعریق، للصفدي - تحقيق الدكتور سيد الشرقاوى - القاهرة ١٩٨٧.
- ٧١ - تصحيح لسان العرب - لأحمد بنمور - السلسلة القاهرة ١٣٤٣ هـ.
- ٧٢ - تطور الأدب الحديث في مصر، للدكتور أحمد هيكل - القاهرة ١٩٦٨.
- ٧٣ - التعريفات، للجرجاني - القاهرة ١٩٢٨.

- ٧٤ - تفسير الطبرى، لمحمد بن جرير الطبرى - تحقيق محمد شاكر - القاهرة ١٣٧٤
واما بعدها.
- ٧٥ - تفسير الكشاف، للزغىلى القاهرى ١٣٠٧ هـ
- ٧٦ - التقريب والتيسير، للنواوى - القاهرة ١٩٥٩.
- ٧٧ - نقىد العلم، للخطيب البغدادى - تحقيق الدكتور يوسف العش - دمشق ١٩٤٩.
- ٧٨ - تشخيص الإبريزى، لرفاعة الطهطاوى-المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.
- ٧٩ - توحيد المروف العربية، للدكتور على حسن محمد - القاهرة ١٩٦١.
- ٨٠ - التنبيه على أوهام القالى فى أعماله، للبكرى - مطبعة دار الكتب ١٩٢٦.
- ٨١ - تهذيب اللغة، للأزهرى - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧.
- ٨٢ - جمع الجواب أو الجامع الكبير، للسيوطى - تقديم الدكتور الحسيني هاشم - القاهرة سنة ١٩٧٨.
- ٨٣ - المروف، للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦.
- ٨٤ - المروف الذى يتكلم بها في غير موضعها، لابن السكينة تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩.
- ٨٥ - الحقيقة والمجاز، لعبدالفنى النابلسى - إعداد الدكتور أحمد هربى - القاهرة ١٩٨٦.
- ٨٦ - حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢، أحمد زكي باشا - مجلة العلم ٢٤ أبريل ١٩١٢.
- ٨٧ - المبيان، لأبي عمرو الجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥.
- ٨٨ - جامع بيان العلم، لابن عبد البر - القاهرة إدارة الطباعة المنيرية.
- ٨٩ - جامع الرسائل لابن تيمية - تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - القاهرة ١٩٦٩.
- ٩٠ - خزانة الأدب، للبغدادى - السلسلة ١٣٤٧ هـ
- ٩١ - خزانة الكتب العربية، فيليب دي طرازى.
- ٩٢ - المخصاص، لابن جنى - تحقيق محمد علی النجاشى - القاهرة ١٩٥٢.
- ٩٣ - خطط بغداد - المجمع العلمي العراقي ١٩٥٨

- ٩٤ - الخطط التونسية، لعل مبارك - القاهرة ١٢٠٥ هـ.
- ٩٥ - الخط العربي، الموسوعة العربية الميسرة - القاهرة ١٩٦٥.
- ٩٦ - الخط العربي أصله وتطوره، سيد إبراهيم - مجلة المجلة القاهرة عد ١٣٩ بوليو ١٩٦٨.
- ٩٧ - الخط العربي مزاياه وعيوبه، الدكتور عبد الوهاب عزام - مجلة الثقافة القاهرة عد ٢٢٧ سنة ١٩٤٤.
- ٩٨ - الخط العربي وأثره في نظر اللغويين القدماء - بحث الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة المجلة القاهرة - بوليو سنة ١٩٦٨.
- ٩٩ - الخط العربي وتطوره في المصور العباسي في العراق، سهيلة ياسين الجبورى - بغداد ١٩٦٢.
- ١٠٠ - خلاصة تنهيف الكمال في أسماء الرجال للغزرجي الأنصاري القاهرة ١٣٥١ هـ.
- ١٠١ - خلق الإنسان، للأصمى - ضمن كتاب الكنز اللغوى في اللسان العربي - نشر هنتر - ليفزج ١٩٥٥.
- ١٠٢ - دراسات في مصادر الأدب، للدكتور طاهر مكى.
- ١٠٣ - الدنيا في باريس، أحمد زكي - القاهرة ١٩٠٠.
- ١٠٤ - دلائل الإعجاز، للجرجاني - تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمود الشنقطي - الطبعة الثانية ١٣٦٦.
- ١٠٥ - ديوان الأعشى = الصبح المنير في شعر أبي بصير - تحقيق جابر - لندن ١٨٢٨.
- ١٠٦ - ديوان الأعشى الكبير - شرح وتعليق الدكتور محمد حسين - القاهرة ١٩٥٠.
- ١٠٧ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨.
- ١٠٨ - ديوان أبي قام بشرح التبريزى - تحقيق عبده عزام - القاهرة ١٩٥١.
- ١٠٩ - ديوان جران العود التمیری رواية السكري - القاهرة ١٩٣١.
- ١١٠ - ديوان حميد بن ثور الملالي - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٢.
- ١١١ - ديوان سعيم عبد بن الحسوان، تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٠.
- ١١٢ - ديوان الشماخ بن ضرار الذهبيان، تحقيق الدكتور صلاح الدين المادى - القاهرة ١٩٦٨.

- ١١٣ - ديوان طرفة بن العبد - تحقيق الدكتور علي الجندى - القاهرة ١٩٦١.
- ١١٤ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق تشارلس لايل - لندن ١٩١٣.
- ١١٥ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٧.
- ١١٦ - ديوان كعب بن زهير، بشرح السكري - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ١١٧ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت سنة ١٩٦٢.
- ١١٨ - ديوان الهمذلين، دار الكتب المصرية ١٩٤٥.
- ١١٩ - ديوان الهمذلين = شرح أشعار الهمذلين للسكري تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥.
- ١٢٠ - ذيل الآلى - صنمه عبدالعزيز اليمى - القاهرة ١٩٣٦.
- ١٢١ - رسالة الأم، للشافعى - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٩٤٠.
- ١٢٢ - رسالة الغفران، لأبى العلاء المرى - تحقيق عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٦٩.
- ١٢٣ - رسالة في علم الموسقا، للصفدى - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - القاهرة ١٩٩١.
- ١٢٤ - رسالة الملائكة، لأبى العلاء المرى - تحقيق كراتشكونوفسكي سنة ١٩٣٢.
- ١٢٥ - سطح الآلى في شرح أمال القال لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز اليمى - القاهرة ١٩٣٦.
- ١٢٦ - سيرة ابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وأخرين - القاهرة ١٩٥٥.
- ١٢٧ - شرح ديوان كعب بن زهير صنمه السكري - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ١٢٨ - شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفاف وأخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ.
- ١٢٩ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبى أحمد العسكرى - تحقيق عبد العزيز أحمد - القاهرة ١٩٦٣.
- ١٣٠ - شرح المفضليات، لأبى محمد القاسم بن الأنبارى - تحقيق لايل - بيروت ١٩٢٠.
- ١٣١ - شرح نهج البلاغة، لابن أبي المديدة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٤.

- ١٢٢ - شعر المتنق، - تحقيق الدكتور حسين نصار - دار الكتب المصرية ١٩٦٩.
- ١٢٣ - الشعر والشعراء لابن قتيبة.
- ١ - القاهرة ١٩٦٦.
- ٢ - لبنان ١٨٧٥.
- ٣ - باريس ١٩٤٧.
- ٤ - لبنان ١٩٠٢.
- ١٢٤ - الشفاعة، النطق، لابن سينا - المدخل - تحقيق الأب قتوان - القاهرة ١٩٥٣.
- ١٢٥ - شواهد التوضيح، لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٥٧.
- ١٢٦ - الصابحة قدیماً وحديثاً، مقدمة أحمد زكي باشا - القاهرة ١٩٣١.
- ١٢٧ - صحاح الجوهري - القاهرة ١٩٥٦.
- ١٢٨ - صبح الأعشى في صناعة الإنسنا، للقلقشندى - دار الكتب المصرية ١٩٢٠ وما بعدها.
- ١٢٩ - صحبي البخاري، ط الشعب القاهرة ١٩٦٨.
- ١٣٠ - ضحي الإسلام، أحمد أمين - القاهرة ١٩٣٥.
- ١٣١ - الطراف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمني - القاهرة ١٩٣٧.
- ١٣٢ - طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٩٥٢.
- ١٤٣ - عبث الوليد، لأبي العلاء المرعى - القاهرة ١٩٧٠.
- ١٤٤ - عنزات في التراث: من أوهام الباحثين والمحققين، الدكتور محمد نبيه حجاج - حلويات كلية دار العلوم العدد ٣ القاهرة ١٩٧١.
- ١٤٥ - العقد الفريد، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وأخرين - القاهرة ١٩٤٨.
- ١٤٦ - علم التاريخ عند العرب، محمد عبد الغنى حسن - القاهرة ١٩٦٠.
- ١٤٧ - علم مصطلح الحديث، لمحمود يونس - القاهرة ١٩٥٥.
- ١٤٨ - علوم الحديث ومصطلحاته، للدكتور صبحى الصالح - بيروت ١٩٦٩.
- ١٤٩ - العلوم الشرقية في مدارس أوروبا، لفليبيح حق، مجلة الملال ٥ يناير سنة ١٩٢١.

- ١٥٠ - العلوم الطبيعية، للدكتور عبد الخليل منتصر - الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١.
- ١٥١ - العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق - القاهرة ١٩٠٧.
- ١٥٢ - العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق الدكتور عبد الله دروش - بغداد ١٩٥٧.
- ١٥٣ - عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠.
- ١٥٤ - الفاتق، للزمخشري - القاهرة ١٩٤٥.
- ١٥٥ - فجر الإسلام لأحمد أمين - القاهرة ١٩٢٨.
- ١٥٦ - الفكر العربي، عبد الكريم جرمانيوس - مجلة الثقافة المجرية العدد ٣٠٢ سنة ١٩٧٠.
- ١٥٧ - فن الخط العربي، سيد إبراهيم، القاهرة ١٩٦٣.
- ١٥٨ - الفهرست، لابن النديم - القاهرة ١٣٤٨ هـ.
- ١٥٩ - فهرس أوائل المطبوعات بدار الكتب المصرية - إعداد جمال الشوربجي.
- ١٦٠ - فهرس المطبوعات، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٢.
- ١٦١ - في الأدب الجاهلي، للدكتور طه حسين. القاهرة ١٩٢٧.
- ١٦٢ - في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٢.
- ١٦٣ - القاموس المحيط، للفيروزبادي، - القاهرة ١٩١٣.
- ١٦٤ - قواعد الشعر، لأبي العباس نعبل - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦.
- ١٦٥ - قوانين دار المعارف بصر - القاهرة ١٩٧٠.
- ١٦٦ - كتاب الأضداد، للأصمى ليس للأصمى - للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة المكتبة العراقية ١٩٦٠ العدد ٥٥.
- ١٦٧ - كتاب البر، لابن الأعرابي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٠.
- ١٦٨ - كتاب تاريخ المضاربة الإسلامية، أحمد زكي باشا.
- ١٦٩ - كتاب لغنة التأليف والترجمة والنشر في عشرين عاما - القاهرة ١٩٣٤.

- ١٧٠ - كتاب النخل والكرم أيضا ليس للأصمعي، الدكتور رمضان عبد التواب - مجلة المجلة العدد ٥٧ العراق ١٩٦٧.
- ١٧١ - الكتابات العربية، محمد حدى البكري - محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب سنة ١٩٦٠.
- ١٧٢ - كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى. المند ١٨٦٢.
- ١٧٣ - كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون، لحاجى خليفة - إستانبول ١٩٤٣ - ١٩٤١.
- ١٧٤ - الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي - المند ١٣٥٧ هـ.
- ١٧٥ - اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير - القاهرة ١٣٥٧ - ١٣٦٩ هـ.
- ١٧٦ - لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧.
- ١٧٧ - لحن العام ولزيدي - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٦٤.
- ١٧٨ - لسان العرب، لابن منظور الإفريقي - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧.
- ١٧٩ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠.
- ١٨٠ - مجالس العلماء للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢.
- ١٨١ - بجمع اللغة في ثلاثة عاما ١٩٢٢ - ١٩٦٢ - إبراهيم مذكر القاهرة ١٩٦٤.
- ١٨٢ - محاضرات في تحقيق النصوص - الدكتور حسين نصار - دار الكتب ١٩٦٧.
- ١٨٣ - محاضرات في علوم اللغة والأدب - الدكتور حسين نصار - الدورة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١.
- ١٨٤ - محاضرات في الخط العربي - الدكتور محمد حدى البكري - الدورة التدريبية للجامعة ١٩٧١.
- ١٨٥ - محاضرات في المخطوط (صيانته) - للدكتور عبد السنار الملوجى، الدورة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١.
- ١٨٦ - محاضرة في المخطوط (ترميمه) عبد الرءوف شلبي. الدور التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١.
- ١٨٧ - المحكم في نقط المصاحف، للدانى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٠.
- ١٨٨ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسى - تحقيق مصطفى السقا وأخرين - القاهرة ١٩٥٨.

- ١٨٩ - مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق علال الفاسي ومحمد بن تاووت الطنجي - الدار البيضاء، مقدمة المحققين مؤرخة ١٩٦٣.
- ١٩٠ - مرانى أحد زكي، الأهرام القاهرة - يناير سنة ١٩٢٥.
- ١٩١ - المخصص في اللغة، لابن سيده - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١.
- ١٩٢ - المذكر والمؤنث للميرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٧٠.
- ١٩٣ - المذكر والمؤنث، للمنضلي بن سلمة - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب.
- ١٩٤ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وأخرين - القاهرة ١٩٥٨.
- ١٩٥ - مسالك الأباء، لابن فضل الله العمري - ج ١ تحقيق أحد زكي باشا - القاهرة - ١٩٢٤.
- ١٩٦ - المستشرقون، نجيب العقيقي - دار المعارف.
- ١٩٧ - المستشرقون والتاريخ الإسلامي - الدكتور على حسني المربوطلى العدد ١١ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ١٩٨ - شارق الأنوار، القاضى عياض، المغرب.
- ١٩٩ - مشكاة الأنوار للفرزالي، تحقيق أبو العلا عفيفي - القاهرة ١٩٦٤.
- ٢٠٠ - مصادر الشعر الجاهلى - للدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢.
- ٢٠١ - مصحف ارتفاعه ٢,٥ متر. جريدة الأهرام القاهرة ١٥/٣/٧١.
- ٢٠٢ - مصطلح التاريخ، الدكتور أسد رستم - بيروت ١٩٣٩.
- ٢٠٣ - مصور الخط العربي، ناجي زين الدين - العراق ١٩٦٨.
- ٢٠٤ - المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، نصر الوفاني الموريني - القاهرة ١٩٧٥.
- ٢٠٥ - المعارف لابن قتيبة - تحقيق ثروت عكاشه - القاهرة ١٩٦٠.
- ٢٠٦ - معالم التطور الحديث في اللغة العربية والأدب، الدكتور محمد أحمد خلف الله.
- ٢٠٧ - معجم الأدباء، لياقوت الحموي - نشر أحد فريد رفاعي - القاهرة ١٩٣٦.
- ٢٠٨ - معجم ألفاظ القرآن الكريم بمجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٠.

- ٢٠٩ - معجم البلدان، لياقوت الحموي - القاهرة ١٩٠٦.
- ٢١٠ - معجم الشعراء للمرزباني - تحقيق عبد السنار فراج - القاهرة ١٩٦٠.
- ٢١١ - معجم المطبوعات العربية والمعربة - يوسف إلياس سركيس - القاهرة ١٩٢٧.
- ٢١٢ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٦٢.
- ٢١٣ - العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجوادى - تحقيق أحد شاكر - القاهرة ١٣٦١ هـ.
- ٢١٤ - المعيد في أدب المفید والمستفید، العلمي - دمشق ١٣٤٩ هـ.
- ٢١٥ - مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده.
- ٢١٦ - المفضليات، للمفضل الضبي - تحقيق أحد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة.
- ٢١٧ - مفكرون وأدباء من خلال آثارهم - أنور الجندي - بيروت ١٩٦٨.
- ٢١٨ - مقامات بدیع الزمان المذانی وشرحها - للشيخ محمد عبده - بيروت ١٩٢٤.
- ٢١٩ - مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ.
- ٢٢٠ - مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٢٦.
- ٢٢١ - مقدمة عامة في مناهج البحث، للدكتورة عائشة عبد الرحمن، محاضرات في دار الكتب ١٩٦٧.
- ٢٢٢ - مقدمة مطبوعات دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٦٠.
- ٢٢٣ - المترام ٥ ع ١٤٤ مايو ١٩٠٢.
- المنازل والديار، لأسمة بن منقذ - تحقيق مصطفى حجازى - القاهرة ١٩٦٨.
- ٢٢٤ - مناهج البحث العلمي، الدكتور عبد الرحمن بدوى. القاهرة ١٩٦٣.
- ٢٢٥ - من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥١.
- ٢٢٦ - المنقى من دراسات المستشرقين - جمع الدكتور صلاح الدين المنجد - القاهرة ١٩٥٥.
- ٢٢٧ - المنطق الحديث ومناهج البحث، للدكتور محمود قاسم - القاهرة ١٩٦٦.
- ٢٢٨ - من كتب المفازى وأحاديث القصاصين، للشيخ محمد عبده، مجلة ثمرات الفنون - القاهرة ١٨٨٦.

- ٢٢٩ - منهج البحث التاريخي، للدكتور حسن عثمان - القاهرة ١٩٦٥.
- ٢٢٠ - الموازنة بين شعر أبي قام والمعتري، للأمدي - بتحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٦١.
- ٢٢١ - الموضع في مأخذ العلماء على الشعراة، للمرزباني - تحقيق على البعاوي - القاهرة ١٩٦٥.
- ٢٢٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للنهبي - تحقيق على البعاوي - القاهرة ١٩٦٣.
- ٢٢٣ - نتيجة إيماءة وقواعد الترقيم، لمصطفى عنان. القاهرة ١٩٣٧.
- ٢٢٤ - النجوم الزاهرة، لابن تغري بردى - القاهرة ١٩٣٢.
- ٢٢٥ - النجوم الزاهرة في حل حضرة القاهرة، لابن سعيد المغربي - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٢٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧.
- ٢٢٧ - النسر في القراءات العصر .
- ٢٢٨ - نشرة أخبار التراث العربي التي تصدرها الجامعة العربية.
- ٢٢٩ - نص في ضبط الكتب وتصحيحها من كتاب البر النضيد في أدب المفید والمستفید - تحقيق محمد مرسي المخولي - مجلة معهد المخطوطات، مايو ١٩٦٤.
- ٢٤٠ - النقد المنهجي عند لعرب، للدكتور محمد مندور ط دار نهضة مصر
- ٢٤١ - نكت الهبيان في نكت العميان، للصفدي - بتحقيق أحد زكي باشا - القاهرة ١٩١٠.
- ٢٤٢ - نقط من التحقيق، الدكتور إبراهيم السراني. مجلة العرب ٦ فبراير ١٩٧١.
- ٢٤٣ - نهاية الأرب في فنون الأدب، للتوبرى - القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٩٢ .
- ٢٤٤ - النهاية في غرب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحي - القاهرة ١٩٦٣.
- ٢٤٥ - هدية المارفون في أسماء المؤلفين وأنصار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي - إسطنبول ١٩٥١ - ١٩٥٥.
- ٢٤٦ - الواضح في مشكلات شعر المتني، لأبي القاسم الأصفهانى - تحقيق محمد الطاهر بن عاشور - تونس ١٩٦٨.

- ٢٤٧ - الورقة والوراقون في الإسلام، حبيب الزيات - مجلة الشرق ١٩٤٧.
- ٢٤٨ - الوزراء والكتاب للجهشيماري - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٣٨.
- ٢٤٩ - الوساطة بين المتنى وخصوصه، للجرجانى - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١.
- ٢٥٠ - الوسيط في الأدب وتاريخه، أحد الإسكندرى. الطبعة السادسة عشر. القاهرة.
- ثالثاً: المصادر المترجمة:
- ٢٥١ - أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية. لروجيه جارودى - مجلة الطيبة القاهرةية العدد ١ سنة ١٩٧٠.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازى - القاهرة ١٩٩٣.
- ٢٥٢ - تاريخ التراث العربي، لفؤاد سرجين - ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازى. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض ١٩٨٢ - ١٩٨٤.
- ٢٥٣ - تاريخ الكتاب، لاريك دي جروليه - ترجمة الدكتور خليل صابات - مشروع الألف كتاب رقم ٧٥.
- ٢٥٤ - تاريخ الكتاب، لسفندال - ترجمة الدكتور محمد صلاح الدين - القاهرة ١٩٥٨.
- ٢٥٥ - تاريخ العرب - لفليپ حتى - ترجمة الدكتور مبروك نافع - القاهرة ١٩٥٢.
- ٢٥٦ - تفصيل أى القرآن الحكيم. وضع جول لاوم، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى - الحلبي.
- ٢٥٧ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع المجري. لآدم متر - ترجمة الدكتور محمد عبدالهادى أبوريده - القاهرة ١٩٤٠.
- ٢٥٨ - الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية، لبارت - ترجمة مصطفى ماهر القاهرة.
- ٢٥٩ - رائد التراث العربي، بلان سوفاجيه - ترجمة صلاح الدين المنجد - بيروت ١٩٤٧.
- ٢٦٠ - روح الحضارة العربية، هانز هينترش شيدر، ترجمة عبدالرحمن بدوى - بيروت ١٩٤٩.

- ٢٦١ - قواعد تحقيق النصوص، جمعية جيوم بوده - جمعها الدكتور صلاح الدين المنجد - م ١ ج ٢ مجلة معهد المخطوطات القاهرة ١٩٥٥.
- ٢٦٢ - المدخل إلى الدراسات التاريخية، لأنجلو - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - ضمن كتاب النقد التاريخي - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٦٣ - مع المخطوطات العربية، لكراتشكونفسكي - موسكو - دار التقدم ١٩٦٣.
- ٢٦٤ - مفتاح كنوز السنة، لفنسنك - ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٣٤.
- ٢٦٥ - مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، لروزنثال - ترجمة أنيس فريحة - بيرت ١٩٦١.
- ٢٦٦ - منهج البحث في الأدب واللغة، لانسون ومايه - ترجمة الدكتور محمد مندور - ملحق بكتاب النقد المنهجي عند العرب ط دار النهضة .
- ٢٦٧ - النقد التاريخي، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - القاهرة ١٩٧٠.
- ٢٦٨ - نقد النص، ليول ماس - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - ضمن كتاب النقد التاريخي - القاهرة ١٩٧٠.

رابعاً: المصادر الأجنبية:

٢٦٩ - القاهرة ١٩٠٥ B. Mortz, Arbc paleography

* * *

نهرس موضوعات الكتاب

صفحة

| | | |
|----------|--|---|
| ٥ | | الإهداء |
| ٨ | | مقدمة الطبعة الثانية |
| ٩ | | مقدمة الطبعة الأولى |
| | | تهيد (معنى الكلمة تراث) |
| ٨٠ - ١٧ | | الباب الأول : |
| ٥١ - ١٩ | | الفصل الأول : التحقيق في عصر الرواية والتدوين |
| | | ظاهرة اختلاف الروايات وأهم أسبابها : |
| ٢٥ | | ١ - النسيان |
| ٢٥ | | ٢ - الشاعر يغير |
| ٢٦ | | ٣ - التحرير في القراءة |
| ٢٦ | | ٤ - خصائص اللهجات |
| ٢٦ | | ٥ - الراوي يغير |
| ٢٨ | | ٦ - المؤلف يغير |
| ٢٨ | | ٧ - تزيد الرواية |
| ٣٠ | | العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث |
| ٤٣ | | التدوين |
| ٨٠ - ٥٢ | | الفصل الثاني : منبع التحقيق عند القدماء من العرب |
| ٥٤ | | أولاً : التشتت من نسبة النص إلى قائله |
| ٦٢ | | ثانياً : جمع المخطوطات والمقابلة بينها |
| ٧٠ | | ثالثاً : رموز القدماء التي كانوا يقابلون عليها |
| ٧١ | | رابعاً : مقدمة التحقيق |
| ٧٢ | | خامساً : المرواش |
| ١٤٤ - ٨٠ | | سادساً : ذكر المراجع عند القدماء |
| ٦٦١ - ٨١ | | الباب الثاني : تحقيق التراث في مصر الحديث وتطور مناهجه |
| ٨٣ | | تهيد (وصف سريع للبلاد تحت الحكم العثماني) |
| | | الفصل الأول : أسباب التطور ومنبع التحقيق في هذه النهضة والطباعة |
| ١٣٢ - ٨٥ | | وأثرها في منبع التحقيق |

صفحة

| | |
|-----|---|
| ٩٦ | أحمد زكي وأثره في التحقيق |
| ١٠٣ | نشاط الطباعة وأثره في التحقيق وإحياء التراث |
| ١٠٤ | الطباعة العربية في أوروبا |
| ١٠٤ | بدایات نشر التراث |
| ١٠٥ | بدایات نشر التراث في لبنان |
| ١٠٦ | نشر التراث في سوريا |
| ١٠٧ | نشر التراث في مصر |
| ١٠٧ | مطبعة بولاق |
| ١٠٩ | الخانجي |
| ١١٠ | مطبعة الحلبي |
| ١١٠ | المطبعة السلفية |
| ١١١ | جامعة القاهرة |
| ١١٢ | معهد إحياء المخطوطات العربية |
| ١١٣ | جمع اللغة العربية |
| ١١٣ | لجنة التأليف والترجمة |
| ١١٤ | المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب (الثقافة) |
| ١١٥ | المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة |
| ١١٦ | إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة |
| ١١٦ | المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة |
| ١١٦ | الدار المصرية للتأليف والترجمة |
| ١١٦ | دار الكاتب العربي |
| ١١٦ | المهيئة المصرية العامة للكتاب |
| ١١٧ | دار الجمهورية ، دار الشعب |
| ١١٧ | المعهد العلمي الفرنسي بمصر |
| ١١٧ | فوج احمد زكي الكردي |
| ١١٧ | محمد منير المشقى |
| ١١٨ | حسام الدين القدسى |
| ١١٨ | الشيخ حامد الفقى |
| ١١٩ | اساعيل عيد |
| ١١٩ | أمين هندية |
| ١٢٠ | معطفي محمد |

صفحة

| | |
|-----|---|
| ١٢٠ | محمد على صبيح وأولاده |
| ١٢١ | مركز تحقیق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب |
| ١٢١ | الدورات التربوية في الجامعة العربية |
| ١٢٢ | جامعة الأدباء في مصر |
| ١٢٢ | توصيات جمعية الأدباء |
| ١٢٣ | المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم |
| ١٢٤ | نشر التراث في العراق |
| ١٢٥ | نشر التراث في الكويت |
| ١٢٥ | نشر التراث في المملكة العربية السعودية |
| ١٢٧ | نشر التراث في قطر |
| ١٢٨ | نشر التراث في المشرق العربي |
| ١٣٢ | دائرة المعارف الشناوية بالهند |

| | |
|---------|--|
| ١٧٥-١٣٣ | الفصل الثاني : ماهية التحقيق والمصادر المساعدة عليه |
| ١٣٣ | معنى التحقيق لغة واصطلاحا |
| ١٣٥ | تحقيق المتنان |
| ١٣٦ | تحقيق اسم المؤلف |
| ١٣٧ | تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف |
| ١٣٧ | تحقيق نفس الكتاب |
| ١٤٠ | ما يجب أن يعرفه المحقق |
| ١٤٨ | نفاذ المحقق والمصادر المساعدة على التحقيق |
| ١٥٤ | علم الوثائق |
| ١٥٦ | أمم كابين يكتبهن عن التراث العربي |
| ١٥٦ | أمم المراجع العامة للتاريخ، والأدب، وال نحو، والتصرف، وغير ذلك، مرتبة حسب السنوات المجرية لوفاة مؤلفها |
| ١٦٥ | التصحيف والتحريف |
| ١٧٤ | الأخطاء النحوية |
| ٢٠٦-١٧٦ | المستشرقون وأثرهم في تحقيق النصوص العربية |
| ١٨٤ | استعانت المستشرقين بالطلاء العرب |
| ١٨٦ | المجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية |
| ١٨٦ | المؤشرات |

صفحة

| | |
|---------|---|
| ١٨٦ | جمع نفاس المخطوطات |
| ١٨٨ | أشهر علماء الاستشراق |
| ١٩٨ | المهاج العلمي في التحقيق لم يتدعه المستشرقون |
| ١٩٩ | الأوربيون لم ينشروا تراثهم نسراً علماً إلا في القرن الناسع عشر وما بعده |
| ٢٠٣ | تغير صورة الاستشراق |
| ٢٠٤ | مقارنة بين عمل المستشرقين وعمل أبناء العربية |
| ٢٠٤ | حال المخطوطات العربية في فجر اليقظة |
| ٢٦٢-٢٠٧ | الفصل الثالث |
| ٢٠٧ | منبع تحقيق التراث كما ينبغي أن يكون |
| ٢٠٩ | توثيق النص أو المخطوطة |
| ٢١١ | قيمة النسخ الخطية |
| ٢١٣ | <u>الحالة الأولى</u> : النسخة بخط المؤلف |
| ٢١٧ | <u>الحالة الثانية</u> : نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف |
| ٢١٩ | <u>الحالة الثالثة</u> : ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ |
| ٢٢٠ | شجرة النسب بالنسبة للمخطوط السابق |
| ٢٢١ | هل يجوز للمحقق أن يقوم خطأً بخط المؤلف ؟ |
| ٢٢٣ | عدم التوفيق بين روایتين في الشر |
| ٢٢٥ | <u>الحالة الرابعة</u> : النسخة المطبوعة التي فقدت أصولها أو تغير الوصول إليها |
| ٢٢٦ | <u>الحالة الخامسة</u> : النص المختار وهو ما عليه العمل الآن |
| ٢٣١ | الساح بزيادة سقط |
| ٢٣٢ | نقل المؤلف نصوصاً من مصادر ذكرها |
| ٢٣٣ | الشواهد القرآنية كيفية ضبطها |
| ٢٣٧ | <u>الحالة السادسة</u> : نشر الكتب بطبع الصور الشمية لمخطوطاتها |
| ٢٣٩ | <u>الحالة السابعة</u> : نقل كتاب من موسوعة |
| ٢٤١ | <u>المحشو</u> |
| ٢٤٢ | الإكمال |
| ٢٤٦ | الموامش والتعليقات |
| ٢٤٦ | التعليقات غير المفيدة |
| ٢٥٤ | من الخطأ إثبات كل الأخطاء التي يدرك المحقق أنها سبق قلم من الناسخ |
| ٢٥٥ | التشكيل |
| ٢٥٩ | تحقيق الشواهد |

| | |
|---------|---|
| ٢٦١ | طرق المحدثين في تغيير التعليقات وروايات النسخ |
| ٢٦٣ | الرسم الكافي ، وعلامات الترقيم |
| ٢٧٢ | علامات الترقيم ، ومواضع استعمالها |
| ٢٨٠ | الإخراج |
| ٢٨١ | مقدمة التحقيق |
| ٢٨٤ | تصحيح بروفات الطبعة ونماذج لرموز التصحیح |
| ٢٨٦ | الفهرسة |
| ٢٨٦ | الفهرسة عند ابن الأثير (أسد الغابة) |
| ٢٨٩ | الفرض من الفهارس |
| ٢٩١ | أنواع الفهارس |
| ٢٩٦ | مشطوم الرجز يعتبر بينما من الشر |
| ٢٩٨ | ثمت الرابع |
| ٢٩٩ | الاستدراك والتذليل |
| ٣٠٠ | الخلاصة |
| ٣٠٦ | توصيات دور الجامعات العربية في تحقيق النصوص |
| ٣١٠ | الأمور التي يجب توافرها في المحقق |
| ٣١٢ | اقتراع بإنشاء هيئة عليا للتراث |
| ٣٥٦-٣١٧ | ملحقات |
| ٣١٩ | ١ - منهج التحقيق في كتاب «الأغاني» |
| ٣٢٢ | ٢ - منهج التحقيق في كتاب «تاريخ دمشق» |
| ٣٢٣ | ٣ - منهج التحقيق في كتاب «الشفاء» لابن سينا |
| ٣٢٥ | ٤ - منهج تحقيق التراث كما وضعته جامعة الدول العربية |
| ٣٤٥ | ٥ - منهج تحقيق التراث في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية |
| ٣٧٢-٣٥٧ | مصادر البحث |
| ٣٥٧ | أولاً - المصادر المخطوطة |
| ٣٥٨ | ثانياً - المصادر العربية المطبوعة |
| ٣٧١ | ثالثاً - المصادر المترجمة |
| ٣٧٢ | رابعاً - المصادر الفرنسية مترجمة |

كتب مطبوعة للمحقق

● أولاً : كتب مؤلفة

- ١ - تحقيق التراث العربي . منهجه وتطوره
- (دار المعارف القاهرة سنة ١٩٩٣)
- ٢ - أبو الطيب المتنبي
- (أعلام العرب العدد ١١١)
- ٣ - أبو العلاء المعري الزاهد المفترى عليه
- (المكتبة الثقافية العدد ٤٠٥)
- ٤ - خلاصة المتنبي - شرح ودراسة . مطبوعات
دار سعاد الصباح . القاهرة سنة ١٩٩٢

● ثانياً : كتب محققة

- ١ - إشارة التعين في ترجم النهاة واللغويين
لعبد الباقى اليانى .
طبع في مركز الملك فیصل للبحوث والدراسات
الإسلامية سنة ١٩٨٤ في مجلد .
 - ٢ - شرح ديوان المتبنى ، لأبي العلاء المعري
« معجز أحد » ٤ مجلدات طبع في دار المعارف .
(ذخائر العرب ٦٥)
 - ٣ - رسالة في علم الموسيقا .
المنسوبة للصفدى .
 - ٤ - طبع في الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠ .
 - ٥ - ربیع الأبرار للزغشري .
 - ٦ - مجلدات جارى طبعت في الهيئة المصرية العامة
للكتاب .
 - ٧ - الأدب في الدين المنسوب إلى أبي حامد الغزالى
(كتاب اليوم إبريل سنة ١٩٩٠) .
 - ٨ - دفع مصار الأبدان بأرض مصر لـ علّى بن
رضوان . رئيس أطباء مصر .
- ثالثاً : العديد من الأبحاث المنشورة في مجلة الدارة
والفيصل . والعربى . وغير ذلك .

| | |
|--------------------------|--------------|
| ١٩٩٣ / ٣٦١٨ | رقم الإيداع |
| ISBN ٩٧٧ - ٥٢ - ٣٩٧٨ - X | الرقم الدولي |

١/٩٠ / ٣٦٣
طبع بطبع دار المعارف (ج.م.ع.)